مدخل الى

علم العلاقات الدولية

الدكتور محمود خلف

١٩٩٧

دار زهران للنشر
تلفاكس ٨٣١٢٨٩
عمان - الأردن
زهران

مدخل إلى
علم العلاقات الدولية

مدخل إلى
علم العلاقات الدولية

الدكتور
محمود خلف

أستاذ التعليم العالي

في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

جامعة الحسن الثاني – الدار البيضاء (سابقاً)

وأستاذ محاضر

في معهد الدراسات والبحوث الدبلوماسية والقنصلية

التابع لوزارة الشؤون الخارجية في الرباط (سابقاً)

وعضو هيئة التدريس

في جامعة العلوم التطبيقية – عمان (حالياً)

الطبعة الأولى

1432هـ - 2012م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
2010

327.1

خلف، محمود

مدخل إلى علم العلاقات الدولية/ محمود خلف.-- عمان: دار زهران، 2010.

(   ) ص.

الواصفات: / العلاقات العامة // العلوم الاجتماعية

❖ أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية.

❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

المتخصصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبي

دار زهران للنشر والتوزيع

تلفاكس : 5331289 - 6 - 962+، ص.ب 1170 عمان 11941 الأردن

E-mail : Zahran.publishers@gmail.com

www.darzahran.net

إهـــــــداء

إلى نسيبي ...

أبو سمير .. وأم سمير

اللذين أودعاني فلذة كبدهما...

وقدما لي العون والدعم المتواصل...

أهدي هذا الجهد...

تقديراً واحتراماً وحباً

استهلال

الطبعه الأولى والثانيه

محتوى هذا الكتاب هو بعض من مجموعة من المحاضرات ألقيت خلال بضع سنوات على طلاب السنة الأولى من دبلوم الدراسات العليا، شعبة القانون العام. في كلية الحقوق بالدار البيضاء. وعندما شرفني الأستاذ الدكتور محمد بناني، عميد هذه الكلية، بتدريس مادة العلاقات الدولية للعام الدراسي 1984-1985، لطلبة السنة الأولى من الإجازة، وجدت نفسي أمام مشكلة، ألا وهي، كيف يمكن أن أوصل هذه المادة (العلم الجديد) لطلبة فتيان يعتبر هذا العام الدراسي أول عام جامعي لهم بعد أن تركوا مقاعد المدارس الثانوية، ومع كل ما يترتب عليه من خوف وخشية عندهم من الحرم الجامعي، أو حتى من المدرج الواسع الذي يجلسون فيه ويتلقون محاضراتهم فيه.

وما كان مني إلا أن اخترت عينة من هؤلاء الطلبة، تبلغ العشرين طالباً وطالبة من بين مجموعة الطلبه لسنه اولى والبالغ عددهم(3400) ثلاثة الاف واربعمائه طالب. واجتمعت بهم لأكثر من ساعتين، أسمع منهم وأسجل كل ما يقولون عن معرفتهم السابقة وعن انطباعاتهم الجامعية وعن ما يتمنون معرفته لاحقاً. ومن ثم اجتمعت بزملائي من الأساتذه المساعدين الذين اخترتهم لمشاركتي توصيل هذا العلم الجديد إلى الطلاب وتداولت معهم في كل شيء.

وبناء على ذلك، قررت خطة عمل أو برنامج دراسي يتماشى مع ما يستطيع الطالب في أول خطواته الجامعية تقبله، ومع اعتقادي أنه الأفضل لهذا النشء

الجديد،... وما أقدمه اليوم ما هو إلا مجموعة من المحاضرات التي ألقيتها على أول فوج درسته هذه المادة.

وعليه فإنني أتقدم بشكري الجزيل لتلك المجموعة الصغيرة من الطلبة التي اجتمعت بها، واستمعت إليها. وكذلك لطلبة (الفوج الثاني) للعام الدراسي 1985-1986، ولزملائي واعواني من الأساتذة المساعدين، الذين استطاعوا أن يترجموا بعض النقاط الغامضة والمختصرة في هذا الكتاب إلى معلومات وافية وسهلة في دروسهم التطبيقية، وما قدموه من مطبوعات مساعدة وشرح تفصيلي أثناء العام الدراسي.

وأخيراً أتقدم بشكري إلى الزملاء الأعزاء من الأساتذة في كلية الحقوق على مساعداتهم، وأخص بالشكر والتقدير الأستاذ الدكتور صباح نعوش والأستاذ الدكتور سويم العزي، على مناقشاتهم واستفساراتهم ونقدهم لبعض محتويات هذا الكتاب. ولن أنسى الأستاذ عبد الكريم الحمد (أبو الأديب) على مجهوده الكبير بإعادة قراءة مسودات هذا الكتاب.

وكلي أمل أن تكون محاولتي المتواضعة هذه والتي أعتبرها اجتهاداً شخصياً متواضعاً ناتجاً عن خبرتي العملية والأكاديمية. قد ساهمت من خلال هذا (المدخل) البسيط لعلم العلاقات الدولية ولو بنزر يسير في خدمة وتطور هذا العلم أولاً ، وفي خدمة وتنمية المعلومات لدى طلبتي الأعزاء الذين كتبت لهم هذا الكتاب، وكذلك لجميع الطلبة الجامعيين والباحثين، وأخص منهم متخصصي الدراسات الدولية.

وأخيراً، فإني أقدمه للإنسان العادي في عالمنا العربي، والذي تهمه السياسة الدولية أكثر من أي رجل في العالم، لعله يجد بين صفحاته بعض ما هو جديد ومفيد.

الدار البيضاء

استهلال

الطبعه الثالثه

نفذت الطبعة الثانيه فـي مطلـع عـام 1989، ومنذنـذ ظُلت تراودنـي الفكـرة لطبعة ثالثه، ولكن الاحداث الدوليه المتسارعه وتخطيطي للعودة لبلدي شـغلتني عـن التفكير بذلك.

وانني أقدم هذه الطبعه الثالثه إلمزوده والمعدلـه والمنقحـه لطـلاب العلـم فـي الوطن العربي، علهم يجدون في هذا الاجتهاد المتواضع مساعدة لهم لفهم أفضل لهذا المجتمع الدولي الذي نعيش أحداثه دون فهم لماهيته!!

عمان



محتويات الكتاب

القسم الأول

المجتمع الدولي

القسم الثاني

علم العلاقات الدولية

القسم الثالث

الأشخاص الدوليون

القسم الأول

المجتمع الدولي

القسم الأول

المجتمع الدولي

تمهيد

ماهية المجتمع الدولي – علاقته بعلم الاجتماع – اشكالية مصطلح "دولي"

المجتمع الدولي، كأي مجتمع كائن، يتطلب روابط اجتماعية، أي علاقات اجتماعية، ذات طبيعة مختلفة أو متشابهة، فالإشكالية هنا هي إذن مشكلة اجتماعية، لذا يجب التركيز عليها من زاوية علم الاجتماع.

وينطلق ماكس فيبر (Max Weber) بتحليله للمجتمع الدولي من مفهوم العمل أو (النشاط) الذي يعني بالنسبة له، كل سلوك بشري، سواء كان هذا السلوك داخلياً أو خارجياً، أي ما معناه: أعمل أو دع الآخرين يعملون. ومن ثم ينتقل فيبر من العمل الاجتماعي إلى العلاقة الاجتماعية، بمعنى تبادل المعاملات بين أفراد المجتمع، أي الأخذ والعطاء أو الحقوق والواجبات [1]. ويبرز بين هذه العلاقات الاجتماعية (القطاع الخارجي)، أو ما نسميه "بالدولي".. ولكن ماذا يعني هذا المفهوم أو المصطلح اللغوي "الدولي"؟.

هنالك حقاً صعوبة لتتبعه كمصطلح لغوي في مختلف اللغات، لأن معيار الدولية يتخطى حدود القوميات أو الأمم لتختص به الدول، حيث نجد أن هذه الصفة

(1) - TRUYOL Y. SERRA, Antonio; "La sociedad internacional"; Edit. Alianza Universidad - Madrid 1977, P. 1

"الدولي" والتي طبقت لأول مرة في المجال القانوني، حديثة نوعاً ما وتدين للفيلسوف الانجليزي بنثام Bentham [1] الذي تطرق لها في العصر الحديث، وذلك عام 1780، في إحدى كتاباته وذلك عند اشارته لقانون الأمم أو قانون الشعوب، حيث قال:"انه من الأفضل، أو من الأجدى، لو سميناه – قانوناً دولياً – وذلك راجع لمفهومه العملي التطبيقي على العلاقات القائمة بين مختلف الكيانات السياسية الناشئة– الدول" وليس ذلك بالغريب على مفكر إنجليزي في ذلك الوقت حيث لم يكن يميز بين القومية (الأمة) والدولة، فهما بالنسبة له صنوان.

واستمر الجدل قائماً بالنسبة لهذه التسمية "الدولي" التي انطلقت كما ذكرنا مع بنثام وناقشها كثير من المفكرين منذ ذلك الحين حتى يومنا الحالي، نذكر منهم على سبيل المثال الألماني كانت (Kant) الذي ولد في مرحلة كانت فيها الدول القومية السيدة هي الشخص الدولي الوحيد، والقانون الدولي هو منظم للعلاقات بينها، فاعترض على هذه التسمية وشدّدَ على ضرورة تسمية القانون الدولي بقانون مابين الدول[2] .

أما Georges Scelle وVattel فيطلقون عليه قانون الشعوب Droit des Gens، ومن ناحيته Gerhard Von Clahn فيطلق عليه قانون بين الأمم [3].

---

(1) نفس المرجع السابق صفحة (18).

بالاضافة إلى:

- ARENAL, Celestino del; Introduccion a Las Relaciones Internacionales, Edit-Tecnos, Madrid 1984, P. 17.

وكذلك:

– علي صادق أبو هيف – القانون الدولي العام – الطبعة الحادية عشرة / 1975 صفحة (17)

(2) – KANT; Metafisica de las Costumbres, 1° parte, P.53.

الترجمة الاسبانية – مقتبس عن المرجع السابق TRUYOL Y. SERRA ، ص19.

(3) انظر كتاب Von GLAHN – تحت عنوان Law Among Nation الترجمة العربية – (الطبعة الثانية) – دار الآفاق الجديدة – بيروت.

أما Ch. Rousseau فقد قال إن ادق تسمية للقانون الدولي العام باعتباره ينظم العلاقة بين الدول هي:(قانون ما بين الدول) لكنه لا يرى بأساً من تسميته قانون دولي على اعتبار أن هذه التسمية استقرت فقهاً وعملاً وأصبحت لها صفة تقليدية[1].

وكذلك يدلي سبيكمان Spykman برأيه المتعلق بمصطلح العلاقات الدولية، حيث اقترح تعبير Interstate Relations أي العلاقات ما بين الدول مضيفاً أنه من غير المهم الاستمرار بالتكلم عن العلاقات الدولية لأن الجميع يعرف انها تعني ذلك[2].

وأخيراً يقول أبو هيف في كتاب القانون الدولي العام (المشار إلية في الهامش)، أن التسمية العربية تتفق مع ما قاله روسو وهي من الدقة بحيث لم يفكر أحد من الكتاب (يقصد العرب) الأخذ بغيرها.

ما ذكرناه سابقاً، مجموعة من وجهات النظر المختلفة حول هذا المصطلح محاولة لتفسير غموض هذه التسمية. ولنحاول من جهتنا الإدلاء برأينا حول صواب أو خطأ هذه التسمية "الدولي".

وجهة نظر خاصة:-

صحيح ان هذا التفسير الذي طرحه بنثام ينطبق على بلاده بريطانيا وإيرلندا أو حتى على بعض بلدان أوروبا الغربية والشمالية من حيث أن هذه الدول القومية

---

(1) أبو هيف – مرجع سابق – صفحة (17) الهامش.

(2) وكذلك انظر....

- SPYKMANN, NICHOLAS J. "Methods of Approch to the Study of International Relations" in = H. MORGENTHAU & K.W.
- THOMPSON; "Principales and Problem of International Politics" Selected Reading, New York, = 1952, P. 25.

الناشئة تضم قومية واحدة فقط داخل حدودها الوطنية وهذه "القومية" الواحدة أو "الأمة" الواحدة تشكل الدولة الوحدة. إلا أننا نجد أن هذه التسمية لا تنطبق بأي حال من الأحوال على بلدان أوروبا الوسطى في القرنين الماضيين ولا حتى بعد توحيدهما، فلا يمكن لدولة واحدة تضم عدة قوميات كفرنسا أو سويسرا مثلاً أن تسمي نفسها دولة قومية، ولا حتى ايطاليا أو المانيا اللتين وحدتا نفسيهما في الثلث الأخير من القرن الماضي.

إذن هذا في القرون الماضية، فكيف الحال الآن؟ هل يمكن تطبيق ذلك على دول أوروبا الشرقية التي تقاسمت نفس الشعب أو الأمة الواحدة ؟ أو حتى على المانيا التي قسمها الحلفاء لدولتين بعد الحرب الثانيه، رغم أنه يقال إن الشعب الجرماني هو شعبها؟ أم على دول العالم الثالث حديثة الاستقلال والتي تتكون غالبيتها من عدة شعوب تتكلم عدة لهجات أو "لغات"؟ أم على الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفييتي سابقاً؟ هل يُعقل أن هذه الدول تضم قومية واحدة ونسميها بالدول القومية؟ بالطبع ...لا.

أما بالنسبة "للعالم" العربي، فإن دراساته القانونية الدولية قليلة جداً وكتاباته عن العلاقات الدولية شبه معدومة، وان وجدت فهي تقليد وتبنٍ لما يكتب في الغرب أو الشرق مع بعض الاجتهاد "العالم ثالثي". بالإضافة إلى أن الدول العربية حديثة العهد بالاستقلال حيث حصلت غالبيتها على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، أي في مرحلة ما يسمى بالمجتمع الدولي الحالي، التي عرفت تغيراً في القانون الدولي التقليدي وظهور أشخاص دوليين آخرين إلى جانب الدولة بالإضافة لظهور مفاهيم ومواد أكاديمية جديدة تدرس المجتمع الدولي الحالي.

وعليه فإن المفهوم الغربي الذي أطلقه بنثام وتبناه العالم من بعده، ينطبق على المجتمع العربي، كمجتمع ذي قومية واحدة وهي القومية العربية، في حالة أن يشكل "العالم" العربي، دولة واحدة من جهة، وان تكون الدولة بمفهومها العام هي الشخص الدولي الوحيد من جهة أخرى. ولكن لعدم توفر هذه الأسباب السالفة الذكر فإن مفهوم بنثام لا ينطبق على إثنتين وعشرين دولة مكونة له وموزع الشعب العربي ذو القومية الواحدة عليها. (رغم وجود قوميات أخرى يحلو للبعض أن يسميها "أقليات").

وبالإضافة لما استعرضناه سابقاً والذي كان مركزاً على الناحية القانونية، لنر هل يتماشى هذا المصطلح مع الحقل الاجتماعي والتاريخي؟

من الناحية القانونية فإن الدولة الحديثة قد حصلت وما زالت تحصل على الدور المهيمن في المجتمع الدولي بعكس الناحية الاجتماعية أو الثقافية حيث تضاءل دورها، بسبب ظهور أشخاص دوليين آخرين إلى جانبها اليوم مثل: حركات التحرير الوطنية، والمنظمات البينحكومية والجماعات الدولية غير الحكومية، وحتى الأفراد. وتعرف علاقات هؤلاء الأشخاص الجدد تطوراً كبيراً وملحوظاً في الوقت الحاضر أكثر من أي مرحلة تاريخية سابقة، وعلى الرغم من أن الكثير منها يمارس مهامه تحت مظلة العلاقات ما بين الدول إلا أن بعضها يتجاوز هذه الدول في التعبير عن نفسه كما سنرى لاحقاً، وكما يقول Reuter [1] فإن هذه العلاقات القائمة ما بين الأفراد أو الجماعات هي "العنصر الأكثر ثراء والأكثر حيوية في المجتمع الدولي، انها عامل تقدم له".

---

(1) - REUTER: "Institutions Internationales" ,Paris, 1955;P.17.

يتضح من كل ما سبق أنه بالنسبة للغات الأجنبية وخاصة الغربية منها، لا يتطابق مصطلح دولي مع لفظة International ، التي تعني ما بين "القوميات" أو ما بين "الأمم". ولا ينطبق عربياً، لغوياً ومضموناً، مع مفهوم مجتمعنا الحالي، فهو مصدر مشتق من دولة ولم تعد الدولة هي الشخص الوحيد لهذا المجتمع الدولي الحالي.. وأمام ذلك لا بد من الاستمرار باستخدام هذه الصفة "الدولي" بالعربية و "International" باللغات الأوروبية لأن هذه التسمية أصبحت عرفاً ممارساً من جميع الأطراف المكونة لهذا المجتمع. ولكن بشرط أن تشير إلى كل ما يخص هذا المجتمع وأشخاصه وعلاقاتهم المختلفة ما دام البديل غير موجود والجدل حوله قائماً.

والآن وبعد استعراضنا لإشكالية مصطلح "دولي" وإيماناً منا بأن التاريخ هو المختبر الرئيسي للعلاقات الدولية، وأن المنهجية التاريخية هي إحدى أهم المنهجيات الأصيلة للمعرفة الحقة لواقع مجتمعنا الدولي الحالي، وبدون معرفة التاريخ والإلمام به عبر قراءة متأنية مركزة وفهم عميق، لا يمكن برأينا لأي كان أن يستوعب مفهوم وأهداف مادة العلاقات الدولية، ولا المحاولات المختلفة من أجل التنظير لهذا المجتمع الدولي (نظرية العلاقات الدولية).

وعليه سنقسم هذا القسم الأول إلى ثلاثة فصول، يكون مضمون (الفصل الأول) منه التطور التاريخي للوحدات السياسية ابتداء من الفرد فالعائلة فالقبيلة فالمدينة – الدولة مروراً بالمدينة – الولاية فالدولة الاقطاعية وانتهاء بالدول القومية الحديثة، ثم سنعالج العلاقات السياسية الدولية في العصر الحديث (الفصل الثاني) وأخيراً المجتمع الدولي الحالي 1945–1996 (الفصل الثالث). آخذين بالاعتبار بإن المؤلف لا يحاول أن يؤرخ، بل سيتم استعراض موجز لاهم الاحداث الدولية، يستطيع الطالب أو القارئ العوده لمراجع متخصصة لاستكمال النقص، فمحتوى هذا الكتاب، ليس تاريخ العلاقات الدولية.

الفصل الأول

التطور التاريخي للوحدات السياسية

تجمع آراء المفكرين والباحثين بمختلف أهوائهم وميولهم على أن الوحدات السياسية تطورت بالشكل التالي: الفرد ثم الأسرة فالقبيلة، ونظراً لزيادة عدد أفراد القبائل وزيادة حاجياتها المعيشية ظهرت النزاعات فيما بينها، حيث كانت تحتاج لقوة بشرية واقتصادية لم تكن القبائل الصغيرة تملكها وحدها، مما اضطرها للتحالف مع قبائل أخرى أكبر وأقوى منها من أجل حماية نفسها، وعليه قامت الاحلاف وتقاربت القبائل وتصاهرت فيما بينها، وأدى اندماجها هذا إلى زيادة عدد أفرادها (قوتها البشرية) وتضاعفت قوتها (المكانية والاقتصادية)، مما دفع بها لأن تجمع نفسها في مكان محدد تم اختياره من قبل زعمائها، سواء على مجرى نهر أم شاطئ بحر أم سفح جبل أم في جزيرة، وحُصّنَ هذا المكان ببناء أسوار لحمايته من اعتداءات الآخرين فنشأت المدينة – الدولة، وكان أول ظهورها المعروف في اريحا (فلسطين) ودمشق (بلاد الشام) وفي أرض جنوب الجزيرة العربية وبلاد ما بين النهرين (العراق) ومن ثم الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وعلى ضفاف نهر النيل وفي جنوب وشرق القارة الآسيوية، وأخيراً امتدت شمالاً إلى بلاد الإغريق، وتمتاز كل مدينة – دولة بنظامها الخاص وإدارتها ورعاياها، أي باستقلالها الكامل عن المدينة – الدولة الأخرى.

واستمرت النزاعات (الحروب) بين هذه الوحدات السياسية الناشئة (المدن الدول) تارة بين الوحدات السياسية الجارة بسبب قطعة أرض أو عين ماء، أو مجرد أن إحداها أصبح قوياً وأراد الهيمنة على المدينة – الدولة الجارة حال (اسبارطة وأثينا وطيبة) المدن الدول الإغريقية، وتارة كانت تنبذ خلافاتها وتتحالف فيما بينها

لصد هجمات عدو مشترك (حال هذه المدن الدول الإغريقية الثلاث في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد). وذلك من أجل صد هجمات جيوش الفرس التي غزتها (الحروب الميدية الأولى والثانية).

ونظراً لاستمرار هذه المنازعات وظهور زعامات قوية في إحداها.وخاصة التي تسيطر عليها نزعة الزعامة والهيمنة، أدى ذلك إلى اندماج هذه المدن الدول بعضها مع بعض، سواء عن طريق سلمي أو عن طريق الحرب، مما أدى إلى ظهور الدولة – الولاية : التي هي (دولة) تضم عدداً من المدن – الدول بين كبيرة وصغيرة تحت رئاسة زعيم واحد. ويرجع عهدها لنشوء الامبراطوريات وذلك لسهولة السيطرة عليها مثل الامبراطورية الفرعونية وتوحيد الشمال والجنوب أو ما يعرف حتى الآن في مصر، الوجه القبلي (الجنوب) والوجه البحري (الشمال). أو الامبراطورية الفارسية، والتي كانت مقسمة إلى عشرين (20) ولاية، (نظام اتحادي)، وهي الوحيدة التي استمرت حتى هذه السنوات، ومن ثم امبراطورية الإسكندر المقدوني، التي انتهت بمماته وانقسمت إلى أربع ولايات.

وقد عرفت هذه الفترة استمرارية بعض المدن – الدول الأخرى وخاصة في منطقة شرق البحر المتوسط (أراضي فلسطين وشرق الأردن وسوريا ولبنان والجزيرة العربية)... الخ. وسكوت الامبراطوريات المحيطة بها، لأنها كانت تشكل بالنسبة لها عنصر توازن وتبعية وعزل في نفس الوقت عن باقي الامبراطوريات الموحدة الأخرى.

ومن ثم الامبراطورية الرومانية والي استمرت حوالي الستة قرون مبتدئة بالمدينة – الدولة، فالدول – الولايات التي تكونت منها الامبراطورية المركزية بعاصمتها روما، ومن ثم انقسمت إلى امبراطوريتين : غربية وشرقية، حيث انتهت

الشرقية (بيزنطة) واندثرت أمام الجيوس الإسلامية (العثمانيين) بعد سقوط عاصمتها القسطنطينية (1453م). وكذلك الغربية التي انقسمت إلى عدة ولايات دول بسبب ضعف الحكومة المركزية وانقسامها إلى دول اقطاعية.

وقد ظهرت هذه الدول – الإقطاعية بسبب التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتنظيمي لهذه الوحدات وظهور زعامات مستقلة (الأمراء والنبلاء). ويركز المؤرخون الغربيون على ظهورها في أوروبا وذلك في نهاية العصور الوسطى، في العصر الذي أطلق عليه عصر الإقطاع. إلا أننا نجد أنها ظهرت قبل ذلك بمئات السنين في الصين وجنوب القارة الهندية أو حتى في مصر.

وقد كان ظهور الإسلام (عالمي النزعة) في الجزيرة العربية، وانتشاره السريع عن طريق الدعوة واعتناق شعوب هذه الدول الاسلام، أو تبعيتها للدولة الإسلامية دون اعتناقها له، حيث امتدت هذه الدولة من تخوم الصين حتى أواسط أوروبا مروراً بمحورين: محور شمال القارة الافريقية، ومحور آسيا الصغرى (تركيا) وصولاً إلى أواسط القارة الأوروبية (النمسا)، وامتدادها حتى جنوب شرق وأواسط وغرب القارة الأفريقية جنوباً، والأراضي الاسبانية البرتغالية غرباً، الامر الذي أدى إلى تحالف البابا مع الامبراطور ومحاولة إحياء الامبراطورية الرومانية الأولى (البابا ليون الثالث وشارلمان – ملك الفرنجة)، ولقد تم تنصيب شارلمان امبراطوراً على يد البابا وذلك عام (800م) تحت لقب (Romanum Gubernans Imperium)، حيث تمت لهم السيطرة على باقي الملوك والأمراء والنبلاء من أصحاب الدول التجارية والإقطاعية والتي كانت تضم عشرات القوميات المختلفة، وبعد موت شارلمان بدأت بعض هذه الدول الإقطاعية بالابتعاد عن روما، وإعلان ملوكها وأمرائها عصيانهم ومن ثم استقلالهم عنها، بالإضافة. لقيام الحملات الصليبية في القرنين الحادي عشر والثاني عشر وموت أو الغياب

الطويل لبعض الملوك والأمراء الذين قادوا جيوشهم لفلسطين وبلاد الشام، كل ذلك دفع إلى نزاعات جديدة أدت إلى حروب الوراثة التي استمرت عدة قرون في أوروبا ووحدت بين الكثير من هذه الدول الإقطاعية، الأمر الذي أضعف الكنيسة في نهاية القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر، وأدى إلى ظهور مذاهب دينيه جديده (البروتستنتية) أعلنت عصيانها على الكنيسة الكاثوليكية واستقلت عنها.

كل هذه الأسباب أدت إلى انهيار النظام الأوروبي المسيحي الإقطاعي الذي كان قائماً على توزيع السلطة بين البابا والامبراطور، وإلى ظهور وتطور واستقرارية نظام جديد، مكون من وحدات سياسية تضم قومية واحدة أو تدعي لنفسها ذلك، وهذه الوحدة السياسية الحديثة سميت الدولة – القومية.

وتتكون هذه الدولة – القومية من اندماج عدة وحدات سياسية في دولة واحدة تضم قومية واحدة أو عدة قوميات متفاهمة. حيث كان أولها في الجزر البريطانية والتي عرفت بإسم الكومنويلث البريطاني، ومن ثم في فرنسا واسبانيا والسويد والأراضي المنخفضة وأخيراً ايطاليا والمانيا في النصف الثاني من القرن الماضي.

إذن فالدولة القومية هي التطور الأخير للكيانات السياسية وتمتاز بأنها كيان سياسي حديث ظهر في نهاية العصور الوسطى ومطلع العصر الحديث كنتاج للحضارة الأوروبية الغربية، وبدأ يُصدّر أولاً مع الاكتشافات الجغرافية بزرع بذور هذا التنظيم الأوروبي الحديث في أراضي (ما وراء البحار)، وثانياً مع بداية الاستعمار في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وذلك إلى مناطق حضارية وقارية أخرى: كالقارة الأمريكية (شمالها وجنوبها) وآسيا بشرقيها الأقصى والأدنى بما فيه العالم العربي، وأخيراً إلى افريقيا جنوب الصحراء.

الفصل الثاني

العلاقات السياسية الدولية في العصر الحديث

النظام الأوروبي والدولة القومية:

بإمكاننا القول أن المجتمع الدولي المعاصر بشخصه المميز (الدولة القومية) قد ولد منذ قرنين فقط ، وإن كان من الممكن إرجاع فترة الحمل به إلى القرنين الخامس عشر والسادس عشر، عندما بدأت دول أوروبا الغربية مغامراتها الاستعمارية لاحتلال العالم. والمجتمع الدولي ولنسمه منذ الآن "النظام الدولي" الذي نعرفه اليوم، ما هو إلا صورة مكبرة للنظام الأوروبي للدول المستقلة التي كانت قائمة في نهاية العصور الوسطى ومطلع العصر الحديث ، وعليه فإن نظام الدولة – السيدة – ونظام العلاقات فيما بين الدول المستقلة (صُدّر) كما ذكرنا سابقاً من أوروبا الغربية. وأما خاصية هذا النظام الدولي للعصر الحديث **فهي وجود عدة كيانات لدول مستقلة متساوية نسبياً فيما بينها**، مثل: اسبانيا، فرنسا، انجلترا والدولة البابوية...الخ، ونظراً لهذه الخاصية المتميزة، نجد أنه عندما حاول شارل الخامس تثبيت هيمنة امبراطورية عائلة آل هابسبورغ أو (أوستريا النمساوية) التي دُمجت مع اسبانيا في شخصه، اصطدم بتحالف قوى أخرى، ودفع بفرنسوا الأول ملك فرنسا لعقد اتفاق مع الأتراك وذلك من أجل مجابهة ميول الهيمنة عند شارل الخامس.

وفي منتصف القرن السادس عشر وبعد الانقسام الديني المسيحي في داخل الكنيسة الكاثوليكية وظهور البروتستنت، فإن نظام الدول قد تدعم في أوروبا بناء على معاهدة وستفاليا (Westfalia) لعام 1648 (*) .

وفيما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر تم حصول تغييرات جغرافية جوهرية في خارطة أوروبا عدة مرات: استقلال الأراضي المنخفضة، توسع ومن ثم انحطاط السويد، توسع بروسيا، انحطاط اسبانيا... الخ. وعليه نجد أن الأراضي المنخفضة بعد استقلالها لعبت دوراً ديناميكياً في القرن السابع عشر ومن ثم عادت وتقهقرت في القرن الثامن عشر، واسبانيا التي سموها (البلاد التي لا تغيب عن أملاكها الشمس) بدأت بالتقهقر مع فرناند السابع في مطلع القرن التاسع عشر، بينما حصلت بريطانيا على اعتراف بها كقوة كبرى في نهاية القرن السابع عشر، والسويد لعبت دور الدولة المهيمنة على كامل الشمال الأوروبي خلال القرن الثامن عشر.

كما حصل تغيير آخر في بنيان النظام، فخلال القرنين السادس عشر والسابع عشر كان الهاجس الرئيسي للقوى الكبرى هو تفادي هيمنة بعض العائلات الملكية على أخرى، وانطبعت هذه المرحلة بالمعاهدات بين العائلات الملكية وحروب

(*) معاهدة وستفاليا (Westfalia) 1648م:- انقسمت أوروبا نتيجة حركة الإصلاح الديني إلى فريقين: فريق يضم الدول الموالية للكنيسة ويدافع عن مصالحها (الكاثوليك) وفريق يجاهد في سبيل البعد و الاستقلال عن نفوذ الكنيسة (البروتستنت). وأدى هذا النزاع إلى حرب طويلة أطلق عليها حرب الثلاثين عاماً. وانتهت بإبرام معاهدات وستفاليا أو ما يعرف بصلح وستفاليا وذلك عام (1648). وقد حقق هذ الصلح مايلي:

1- كرس التفكك الكامل للامبراطورية المسيحية (Republica Christiana) وأقر المساواة بين الدول، وحررها من هيمنة السيادة البابوية.
2- كرس مبدأ الحريات الدينية.
3- أقر مبدأ التوازن السياسي.
4- أقر ولادة النظام الأوروبي للدول.
5- أقر كذلك استخدام احدى أهم الآليات ذات التأثير الكبير على تطور القانون الدولي العام ألا وهي (المعاهدات الجماعية). وثبت البعثات الدبلوماسيه الدائمه.

الوراثة، فمثلاً خلال هذين القرنين كان الهاجس الرئيسي للقوى الكبرى هو تفادي هيمنة عائلة (أوستريا) ومن يسميها آل هابسبورغ، مما أعطى المجال لظهور نظام الاحلاف الجامدة ضدها، ولكن عندما بدأت توجهات عائلة البوربون تتجه للهيمنة على أوروبا في بداية القرن الثامن عشر، قامت بريطانيا بخلق نظام أحلاف (قابلة للارتداد) موجهة من أجل تجميد وضع الفرنسيين كما هو وعدم السماح لعائلة أوستريا بالتوسع على حسابهم. ومن أهم المعاهدات التي وقعت في هذه الفترة معاهدة أو صلح أوتريخت(*) .

وقد بدأ التغيير الأساسي في النظام الأوروبي للدول مع حروب الثورة الفرنسية ومن ثم الامبراطورية، وذلك في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر. فجيوش نابليون الشعبية استطاعت أن تقضي على نظام الأحلاف القابلة للارتداد، واستطاع (التحالف الكبير) ومهندسه المستشار النمساوي ميترينخ القضاء على محاولات الهيمنة النابليونية في أوروبا عبر مؤتمر فيينا والحلف

(*) صلح أوتريخت (UTRECHT) 1713م:-

ما بين صلح وستفاليا وصلح أوترخت قامت عدة محاولات من قبل بعض ملوك أوروبا للتوسع على حساب جيرانهم، والإخلال بأهم مبادئ صلح وستفاليا (التوازن الدولي). مما أدى إلى خلق أحلاف ما بين الدول من أجل تفادي هيمنة بعض هذه العائلات. وقد أدى ذلك إلى ما عرف بمعاهدة أوترخت - التي عقدت في 1713/3/11 بين بريطانيا واسبانيا وفرنسا وهولندا من أجل وضع حد لحرب خلافة العرش الاسباني. ولقد أدت هذه المعاهدة إلى إعادة تنظيم أوروبا من جديد، وثبتت الاعتراف الصريح من قبل جميع الدول المشاركة بمبدأ توازن القوى (أولاً) وبأهمية إرادة الدول بخلق قواعد دولية جديدة كنتيجة لمبدأ المساواة في السيادة بينها (ثانياً).

بالإضافة إلى أنه ما بين هذه الفترة عام (1713) وعام (1815) تم تثبيت مبدأ حق تقرير المصير للشعوب ، كرد فعل "لاستقلال" الولايات المتحده الامريكيه عام 1776، وقيام الثورة الفرنسية عام (1789).

- وفي مجال قانون الحرب، نشير إلى إقرار مبدأ - التمييز بين المقاتلين والسكان المدنيين.
- بالإضافة لظهور مبدأ - الجهاد - لبعض الدول، وكذلك بداية الدعوة لتحريم تجارة الرقيق.

المقدس سنة 1815 (*) . اللذان طرحا نظاماً أوروبياً جديداً قائماً على النفوذ الجماعي للقوى الكبرى آنذاك. وعليه ظهر النظام المسمى (بالوفاق الأوروبي). والذي على أساسه كانت المشاكل الدولية الكبرى تحل بواسطة مؤتمرات دولية تعقد بين خمس أو ست من القوى الرئيسية: انجلترا والنمسا وبروسيا وروسيا وفرنسا...إلخ.

وبالإضافة لذلك نجد لزاماً علينا أن نشير إلى أهم الأحداث الخاصة بالقارة الأوروبية والتي عرفتها الحقبة التي ابتدأت من مؤتمر فيينا عام 1815 حتى الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، والتي امتازت بالإضافة لما ذكرناه من خلق الحلف المقدس ووقف عدوى الثورة الفرنسية وسحق الحركات الليبرالية في بعض البلدان الأوروبية بما يلي:

1- استقلال بلجيكا عام 1830.
2- ظهور مبدأ القوميات، والذي جاء كرد فعل ضد الروح التي طبعت مؤتمر فيينا، ويعتبر هذا المبدأ المحرك الايديولوجي للوحدة الايطالية (1870) والوحدة الالمانية (1871)، وكذلك استقلال دول البلقان عن الدولة العثمانية ما بين (1878و1913)، واستقلال فنلندا (1917)، ودول البلطيق (1918-1919).
3- ظهور الثورة الصناعية، التي ساعدت على التوسع الاستعماري الأوروبي في افريقيا وآسيا من جهة، ومن جهة أخرى ظهور (البروليتاريا) علي المسرح

(*) الحلف المقدس:(1815)

هو حلف سياسي ديني، جمع بين قيصر روسيا وملكا بروسيا والنمسا وحضور بريطانيا كمراقب، وانضمام فرنسا إليه عام (1818) بعد أن عادت إليها الملكية. عقد في باريس في 1815/9/26، ونصه الأصلي كتب باللغة الفرنسية، ويعتبر وثيقة للتضامن ما بين الملوك المحافظين الثلاثة (الأرثوذكسي والبروتستنتي والكاثوليكي) بالتتابع، وذلك من أجل وقف مد التيار الثوري لمبادئ الثورة الفرنسية من جهة ومن جهة أخرى قمع الحركات الثورية ذات الطابع الليبرالي في بعض بلدان أوروبا مثل : اسبانيا والبرتغال ونابولي وبيمونت.

السياسي الاوروبي. (البيان الشيوعي عام – 1848) والنقابات العمالية والأمميات الاشتراكية.

4- كما عرفت هذه الحقبة ظهور وتطور بعض المبادئ القانونية الدولية وكذلك بعض المؤسسات الدولية، التي سنذكر منها:

أ- تنظيم مراتب الموظفين الدبلوماسيين وحق الأسبقية بين رؤساء البعثات الدبلوماسية. (مؤتمر فيينا سنة 1815- ومؤتمر إكس لا شابل سنة 1818).

ب- تحييد سويسرا (1815) وبلجيكا (1830).

ج- التنظيم القانوني للمضائق التركية (معاهدة باريس 1856).

د- تدويل نهر الدانوب.

هـ- ظهور مبدأ (الانتداب) الاستعماري (مؤتمر برلين عام 1884).

و- التنظيم القانوني للحرب البرية والبحرية مؤتمرات لا هاي (1899و1907).

ز- تأسيس الاتحادات الإدارية – نواة المنظمات الدولية – مثل:

- الاتحاد التلغرافي (1865).
- الاتحاد البريدي (1874).
- اللجان النهرية لنهر الراين (1804) ونهر الدانوب (1856) ونهري الكونغو والنيجر في افريقيا (1885).

ح- – وفي مجال – العدالة الدولية – تأسيس محكمة التحكيم الدولي الدائمة – (مؤتمر لاهاي 1899).

5- **وأخيراً توسع النظام الأوروبي للدول:** فخلال هذه الحقبة وحتى الحرب العالمية الأولى، حصل تغيير آخر مهم في نظام الدول وذلك بانضمام دول غير أوروبية إلى المجموعة. وقبل أن نستعرضها لا بد أن نعود بذاكرتنا إلى العصور الوسطى، حيث كان النظام الأوروبي للدول ينتهي في المحيط الأطلسي، وكان محاصراً من قبل الدولة الإسلامية في دول البلقان مروراً

بالبحر الأبيض المتوسط بكامله حتى جبال البرنيس بين اسبانيا وفرنسا. وقد عرفت هذه الحقبة اتصالات ما بين أوروبا المسيحية والمسلمين، وذلك بالمشاركة بالأحلاف أو الاتفاق على عقد هدنة، (سفارات العباسيين للفرنجة وبالعكس، وسفارات الدولة الأموية في الأندلس لبريطانيا وبيزنطة)، أما الهند والصين فكانتا بعيدتين جداً عن أوروبا وتفصل الدولة الإسلامية بينهما.

أما الشعوب الأمريكية والافريقية فكانت ضحايا للاستعمار، ولم تكن لها صفة (ممثل أو شخص) في المجتمع الدولي آنذاك بل كانت تابعة للاحتلال الغربي (هدفاً دولياً).

إذن ومنذ نهاية القرن الثامن عشر بدأ انضمام بعض النظم السياسية غير الأوروبية للنظام الغربي للدول: **فالولايات المتحدة الأمريكية** انتزعت "استقلالها" في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر ووحدت ولاياتها في القرن التاسع عشر، وشاركت من ثم بالدبلوماسية الأوروبية بالرغم من عدم انضمامها لسياسة الأحلاف الأوروبية حتى الحرب العالمية الأولى.**والدولة العثمانية**، انضمت للنظام الأوروبي للدول بموجب اتفاقية باريس عام 1856 وذلك بعد أن بدأ عصرها الذهبي بالانحطاط وتفتت اطرافها (الدول ولايات) وبقي الارتباط الوحيد لأطرافها بالباب العالي عن طريق الدعاء للسلطان التركي في الجوامع يوم الجمعة فقط، وأصبحت (هدفاً) للدول الأوروبية الاستعمارية الطامعة بتقسيمها. أما **اليابان** فقد وصلت إلى مصاف الدول الكبرى بعد انتصارها في الحرب الروسية – اليابانية ما بين (1904-1905) وهيمنتها على أراضي جنوب شرق آسيا. أما **الصين** فلم يعترف بها كقوة كبرى إلا بعد مشاركتها في الحرب العالمية الأولى.

أما بالنسبة لدول **أمريكا اللاتنية أو الايبيرية** والتي حصلت غالبيتها على "استقلالها" في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، شاركت بنشاط ملحوظ في

الدبلوماسية الأوروبية، وذلك في مؤتمرات السلام في لاهاي عامي 1899و1907 بعد أن أصبحت (أهدافاً) للولايات المتحدة الأمريكية وارتبطت معها باتفاقيات وأحلاف انطلاقاً من مبدأ مونرو عام 1823(*)

وعلى أية حال، فإن نظام الدول ظل نظاماً أوروبياً مركزياً حتى بداية القرن العشرين، إلى درجة يمكن أن نقول معها أن الحرب العالمية الأولى هي حرب (أوروبية)، بغض النظر عن مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وتركياوالصين واليابان فيها. حتى أننا نجد أنه فيما بين الحربين، عندماعادت الولايات المتحدة الأمريكية لعزلتها السياسية مرة أخرى، وذلك بعد عودة الرئيس ويلسون من مؤتمر فرساي للسلام عام 1919، ومعارضة الجمهوريين الانعزاليين له ووصولهم إلى الحكم، عادت القوة المركزية الأوروبية تحرك خيوط السياسة الدولية وظل الأمر كذلك حتى الحرب العالمية الثانية. وفي أثناء هذه الفترة حصلت اليابان على نفوذ كبير في مرحلة الثلاثينات وذلك بعد غزوها العسكري للصين، والولايات المتحدة الأمريكية لم تعد للانضمام للنظام السياسي الدولي إلا خلال الحرب العالمية الثانية رغم مشاركتها المحدودة في بعض المؤتمرات الدولية. أما الاتحاد السوفييتي، القوة الشيوعية الناشئة، فلقد استطاع بناء نفسه وبسرعة وبدأ بالمشاركة المتحفظة في

(*) مبدأ مونرو (1823):

مبدأ هام من مبادئ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وينص علىعدم السماح للقوى الأوروبية الكبرى آنذاك (الدول الثلاثةالمكونة للحلف المقدس، روسيا و بروسيا والنمسا بالإضافة لبريطانيا وفرنسا) بالتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان نصف الكرة الغربي (الأمريكيتين) وقد صدر يوم 1823/12/12 عن الرئيس الأمريكي (جيمس مونرو) في الفقرات 17و48و49 من رسالته الموجهة للكونجرس الأمريكي.

وكان القصد منه وقف محاولات دول الحلف المقدس لمساعدة فرناندو السابع ملك اسبانيا على استرداد مستعمراته التي اعلنت استقلالها في أمريكا اللاتينية بعد أن ساعدته على إعادة عرشه على اسبانيا ونابولي.

وقد كان لهذا التصريح (المبدأ) أثر كبير في توجيه العلاقات الدولية بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية أولاً ومن ثم بين أمريكا والاتحاد السوفياتي ثانياً، ولقد ثبت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على جيمع القارة الأمريكية منذ صدوره وحتىالآن.

مؤسسات النظام الدولي وخاصة إنضمامه لعصبة الأمم عام 1934، ومشاركته الفعالة كطرف قوي حليف في الحرب العالمية الثانية إلى جانب قوى الحلفاء بعد غزو المانيا لأراضيه اعتباراً من 1941/5/22. وعليه انتهى دور سيطرة القوى الأوروبية بعد هزيمتها ودمارها، حيث نجد أن فرنسا والمملكة المتحدة اصبحت قوى من الدرجة الثانية بينما السلطة تحولت ليد القوى العظمى (الولايات المتحدة الأمريكيه والاتحاد السوفييتي).

ومع التطور السياسي الأخير للصين والهند واستقلال غالبية دول العالم، يظهر بان السلطة الدولية انتقلت بشكل نهائي من شواطئ البحر الأبيض المتوسط وبحر الشمال باتجاه المحيطات الكبرى الأطلسي والهندي والهادئ. وعليه باستطاعتنا القول بأنه ولأول مرة في تاريخ الإنسان أصبح هنالك **سياسة دولية عالمية حقيقة.**

الفصل الثالث

المجتمع (النظام) الدولي الحالي (1945–1996)

مجتمع ما بعد الحرب العالمية الثانية

تمهيد وسمات المجتمع الدولي الحالي:

تمتاز هذه الفترة التي تبدأ من عام 1945، أي بعد انهزام ألمانيا وسقوط العاصمة برلين في أيدي الحلفاء، ومن ثم استسلام اليابان بعد قصفها بالقنابل الذرية (هيروشيما ونكازاكي)، وحتى اليوم، بعدم الوضوح الكامل بالنسبة لكتابة التاريخ وذلك بسبب النقص في كثير من المعلومات (المادة الخام لكتابة التاريخ) والتي ما زالت سجينة الخزائن المغلقة في غالبية دول العالم كبيرها وصغيرها، باعتبارها ذات طابع (سري جداً). ومن جهة أخرى زُهدُ المؤرخين بها لأنهم اعتادوا تناول الماضي بعد كشف خفاياه، إلا أنه يتم تناولها معالجة وتحليلاً ونقداً ومقارنة من قبل السياسيين أو مفكري علم السياسة العام أو منظري العلاقات الدولية أو حتى الصحافيين، كما امتازت فترة السبعينات وحتى اليوم بكتابة السير الشخصية (المذكرات) لكثير من الشخصيات العالميةُ وعلى الخصوص صانعي القرار أو المشاركين به، إلا أن تاريخ هذه الفترة مطبوع بايديولوجيات وأهواء ومصالح هؤلاء الكتاب من جهة ومن جهة أخرى بما يتماشى مع أهواء ونفسيات رجال السلطة في هذه الدول.

وقبل أن نحاول استعراض أهم الأحداث الدولية لما بعد الحرب العالمية الثانية، لا بد لنا من تحديد أهم سمات المجتمع الدولي في القرن الحالي وذلك لنستطيع أن نفهم أفضل هذه المرحلة، التي كتب علينا أن نعيش وقائعها، ونكون شهود عيان (مؤرخين) لها.

أهم سمات مجتمعنا الدولي للقرن الحالي هي:

1- حربان عالميتان شاملتان وعشرات الحروب الأهلية والإقليمية.

2- تغيير خريطة العالم عدة مرات وظهور قوى جديدة.

3- تطور الدبلوماسية من تقليدية إلى حديثة (برلمانية)، واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961، واتفاقية فيينا العلاقات القنصلية عام 1963.

4- نهاية النظام الدولي الأوروبي المركزي وانتقاله لشواطئ المحيطات وظهور قوتين عالميتين جديدتين هما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، أي ظهور نظام عالمي جديد ولأول مرة في التاريخ. ثم انهيار الاخير ليتحول النظام الدولي إلى (الاحادي القطبيه) بقيادة الولايات المتحده الامريكيه.

5- ظهور معسكرين غربي وشرقي (البلدان الاشتراكية) بالإضافة لظهور (معسكر) ثالث أي (مجموعة) العالم الثالث المعبر عنها بحركة عدم الانحياز.

6- التطور الكمي الكبير للمنظمات الدولية البينحكومية العالمية مثل: عصبة الأمم ومن ثم الأمم المتحدة وجهازها القضائي محكمة العدل الدولية، والمنظمات الدولية المتخصصة، بالإضافة إلى المنظمات القارية والإقليمية مثل: منظمة الدول الأميركية ومنظمة الوحدة الافريقيةوالجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون الاقتصادي المتبادل (كوميكون) وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الدول المصدرة للبترول....إلخ.

وكذلك التطور الكبير جداً للمنظمات الدولية غير الحكومية والتي تجاوز عددها أكثر من (3500) منظمة موزعة على غالبية القارات.

7- تصفية الاستعمار وظهور حركات التحرر الوطني أو ثورات التحرير الوطنية في آسيا وافريقيا واستقلال غالبية دول العالم. وباتجاه معاكس خلق دول استعمارية استيطانية جديدة (الكيان الصهيوني في فلسطين، والكيان العنصري للأقلية البيضاء في جنوب افريقيا). الثاني زال بتسليم السلطه للمواطنين السود،

والاول يعاني مخاضاً بعد اتفاقيات اوسلو ومصيره ما زال مجهولاً حتى نهاية هذا القرن رغم أن كل الدلائل تشير لقيام الدوله الفلسطينيه.

8- ظهور البترول كمادة خام أولى والبحث عن طاقة بديلة واستغلال اليورانيوم والطاقة الشمسية.

9- الثورة الصناعية الثانية والثالثة والتقدم العلمي والتكنولوجي الضخم في جميع المجالات. وظهور وتطور الأسلحة النووية التدميرية والسباق نحو الفضاء (حرب النجوم)، التي خمدت مع زوال الاتحاد السوفييتي.

10- بروز ومن ثم تطور دور الاحتكارات العالمية الكبرى، مما أدى إلى تراكم رؤوس الأموال على مستوى عالمي وسيطرة الدولار على باقي العملات، وظهور مئات الشركات الوطنية الضخمة وعشرات الشركات المتعددة الجنسيات والتي بدأت تهيمن على المجتمع الدولي الحالي مع قرب نهاية هذا القرن.

11- الكفاح من أجل حقوق الإنسان (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – الأمم المتحدة عام 1948 و 1977، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، الأمم المتحدة عام 1966).

12- الكفاح من أجل المساواة الاقتصادية وظهور مجموعة السبعة والسبعين التي تضم أكثر من (120) من الدول السائرة في طريق النمو والدعوة لنظام اقتصادي دولي جديد، والتي خفت حدة المطالبه به بعد موت دعاته من زعماء العالم الثالث.

13- تطور القانون الدولي العام من تقليدي إلى حديث ومشاركة دول العالم الثالث والمنظمات الدولية الناشئة به، والدعوة إلى خلق قانون دولي جديد.

14- ظهور مواد أكاديمية جديدة تتماشى مع التطور الشامل للمجتمع الدولي مثل: الاقتصاد الدولي والمنظمات الدولية والعلاقات الدولية والدبلوماسيه ... الخ.

وبروز مبادئ دولية جديدة مثل: الاستقلال الذاتي، الانتداب ومن ثم الوصاية ، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول – المساواة في الحقوق والواجبات – احترام السيادة الإقليمة– التعايش السلمي – الاستعمار الجديد – الأمن الجماعي – الحياد الإيجابي وعدم الانحياز – مشاكل الحدود – مشاكل الأقليات الجنسية والعرقية – مفهوم العدالة الاجتماعية – الحوار كمفهوم جديد في العلاقات الدولية... والارهاب والبيئه والمخدرا ت...إلخ.

15– ظهور أشخاص دوليين جدد إلى جانب الدول: مثل المنظمات الحكومية وغير الحكومية والأمميات النقابية والحزبية والحركات الدينية والروحية والشركات متعددة الجنسيات ... إلخ.

المبحث الأول

النظام السياسي الدولي الحالي(*)

بعد استعراضنا لأهم السمات التي طبعت السته وتسعون عاماً الأخيرة من هذا القرن، سنقوم فيمايلي بتقديم موجز للأحداث الدولية للمجتمع الدولي الحالي أي مجتمع ما بعد الحرب العالمية الثانية، ونظراً ليقيننا بأن هذا المجتمع الدولي أي النظام الدولي العالمي الحالي، الذي حكمته (الثنائية القطبيه) حتى عام 1991 أي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي كزعيمين لنظامين مساعدين للنظام العالمي هما: النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي. لذلك سنقوم بعرض للنظام الرأسمالي (أولاً) ومن ثم النظام الاشتراكي (ثانياً)، ورغم أننا ستتعرض لدول العالم الثالث من خلال شرحنا لكلا النظامين الرأسمالي والاشتراكي، إلا أننا سنخصص مبحثاً خاصاً عن "نظام" العالم الثالث (ثالثاً). وما آلت اليه هذه الانظمه في التسعينات من نهاية هذا القرن.

(أولاً): النظام الرأسمالي:

هو النظام الدولي الوحيد الذي ولد وترعرع مع ولادة الدول القومية الأوروبية، ورغم تعرضه لعدة هزات، إلا أن أثرها كان قليلاً لما قبل الحرب العالمية الأولى، وقد جاءت هذه الحرب وتبعتها الثانية لتخترق هذا النظام وتخلق نظاماً آخر موازياً له، ألا وهو النظام الاشتراكي.

حيث تم اختراق هذا النظام من عدة جبهات نذكر منها:

أولاً – الثورة البلشفية (السوفييتية) عام 1917، في اوروواسيا .

ثانياً – الثورة الصينية عام 1949، في آسيا.

(*) من أجل فهم أفضل ... يرجى العودة وباستمرار لـ(أطلس العالم) وفي حالة عدم توفره ننصح بالعودة لخريطة العالم في نهاية هذا الكتاب.

ثالثاً – الثورة الكوبية عام 1959، في الامريكيتين.
رابعاً– بالإضافة لعدة ثورات أخرى في أماكن مختلفة من الكرة الأرضية، سنتعرض لها أثناء شرحنا لكلا النظامين.

وقد أدت أزمات الحروب العالمية الأولى والثانية وكذلك تصفية الاستعمار والحروب الإقليمية والأهلية والثورات الوطنية، في هذا القرن إلى خروج عدة دول أخرى من النظام الرأسمالي .. وفيمايلي تذكيراً بها حسب التوزيع الجغرافي القاري التالي:

أولاً – القارة الأوروبية : – جميع دول أوروبا الشرقية(*)
ثانياً – القارة الآسيوية : – بعد هزيمة الامبراطورية اليابانية وانتصار الثورة الصينية وهزيمة المستعمر الفرنسي وخروجه من جنوب شرق آسيا وحلول الأمريكي مكانه، قامت عدة دول في آسيا الشرقية و الشرقية الجنوبية باتباع نفس الطريق وهي الفيتنام والكوريتان وخاصة الشمالية ولاوس وكمبوديا.وبالنسبة لفيتنام فما زالت هزيمة أكبر وأغنى وأقوى دولة في العالم مسيطرة على عقلية صناع القرار في الإدارات الأمريكية المختلفة. حتى تم آخيراً الاعتراف الامريكي بفيتنام، وذلك بعد رفع الدعم السوفييتي عنها وبداية انهياره، الامر الذي دفع بالقاده الفيتناميين لاعتبار التغيير (والبريسترويكا) السوفيتيه (مؤامره امبرياليه ورجعيه)، مما أدى الى طرد الاف العمال الفيتناميين من الاتحاد السوفييتي، وسبب أزمة اقتصاديه لفيتنام وجدت نفسها مجبره للتعامل مع جيرانها (الرأسماليين) ومن ثم التوجه للغرب والمصالحه مع الولايات المتحده الامريكيه.

(*) هذه الدول هي : بولونيا، ألمانيا الشرقية، تشيكوسلوفاكيا، هنغاريا، رومانيا، بلغاريا، يوغسلافيا، ألبانيا.

وبالنسبة للكوريتين الشمالية والجنوبية: انضمتا مؤخراً للأمم المتحدة، وذلك في سبتمبر 1991،ولا زالت القوات الأجنبية تقيم فوق ترابهما وصراعات الحدود متواصلة فيما بينهما وتصفيات زعمائهما مستمرة، اهمها محاولة اغتيال الرئيس الكوري الجنوبي عام 1984. وموت الزعيم الكوري الشمالي وحلول ابنه خلفاً له، والاشتباكات الحدوديه المستمره.

أما بالنسبة للاوس: فباستطاعتنا اعتبارها تبعية صينية.

أما بالنسبة لكمبوديا: حتى نهاية الثمانينات كانت وكالات الأنباء تنقل يومياً أخبار الصراعات الدولية (سوفيايته صينيه امريكيه) على ترابها، والتدخلات المباشرة للفيتناميين (كنظام مساعد للنظام السوفييتي) بما فيها المعارك التي كانت دائرة على الحدود مع التايلاند، ومحاولة الزعماء الصينيين وبدعم امريكي توحيد جبهات المعارضة للنظام السابق الحليف للسوفييت في الثمانينات. كل ذلك أدى إلى انسحاب الفيتناميين من كمبوديا بعد تواجد عشرة سنوات وبسبب وقف الدعم السوفييتي وتفاهم امريكي صيني وعودة الديموقراطيه للبلاد.

ثالثا – القارة الافريقية: رغم أن دول هذه القارة حديثة الاستقلال، فما زالت بعض بلدانها ترزخ تحت نير الفقر والجوع والجهل والحروب الأهلية ومشاكل الحدود ومنظمتها التي سمتها منظمة الوحدة الافريقية منقسمة على نفسها. ولقد استطاع الاستعمار القديم ومن ثم الاستعمار الجديد سواء الغربي منه أم الشرقي التغلب على حركات التحرر الوطنية في بعض بلدانها وتغيير خطها الصحيح، ومحاصرتها من قبل القوى الاستعمارية السابقة وقوى استعمارية أخرى جديدة، وكمثال نذكره على بعض هذه الدول:- أنغولا وموزمبيق وتشاد وبلدان القرن الافريقي ، وبشكل عام بدأت ضغوط الغرب وخاصه فرنسا على مجموعة (الفرانكفون)، وبريطانيا على مجموعة (الانجلوفون)، ومن خلالهم على جيرانهم

ذوي التوجهات السوفياتيه، للقضاء على الانظمه العسكريه الشموليه واحلال الديموقراطيه مكانها، ديموقراطية الجوع والفقر والتبعيه والمديونية!! وكذلك القضاء على الانظمه البيضاء والعنصريه في روديسيا (زمبابوي حالياً)، واستقلال ناميبيا، واستلام السود مقاليد الحكم في جنوب افريقيا بزعامة مانديلا منذ عام 1994.

رابعاً – أمريكا الجنوبيه والوسطى: رغم أن دول هذه القاره كانت من أوائل الدول التي حصلت على "استقلالها" في القرن الماضي، إلا أن الأمريكيين الشماليين استطاعوا إجهاض استقلال هذه الدول بدءاً من (مبدأ مونرو) سنة 1823 وصولاً إلى خلق الاتحادات الامريكية وعلى رأسها منظمة الدول الأمريكية عام 1948. ورغم هذا الانتصار الأمريكي الشمالي والهيمنة الأمريكية على كامل القارتين وبحارهما المحيطة، فقد أُخترِقَ من منتصفه بقيام ومن ثم انتصار الثورة الكوبية التي دُعمت فيما بعد من قبل الاتحاد السوفييتي، والتي أخلّتْ بموازين القوى في القارتين مما دفع الأمريكيين الشماليين إلى اتخاذ بعض الإجراءات المضادة لمنع حدوث اختراق آخر ومنع مد العدوى الكوبية إلى باقي دول القارة، مثل:

1- أتباع أسلوب (القمع الشامل) وذلك بالتدخل المباشرللقوات العسكرية الأمريكية الشمالية في بعض المناطق من القارة مثل جمهورية الدومنيكان (1965)، وغرانادا ونيكارغوا وبنما في الثمانينات ومطلع التسعينات...الخ.

بالإضافة لاستمالتها عناصر(يمينية) وتسليمها الحكم في هذه الدول، وتدريبها وتسليحها لقوات عسكرية، وذلك من أجل حماية مصالحها ومصالح بعض النخب الحاكمة في هذه الدول.

2- اتباع سياسة إصلاحية وذلك بإبعاد الأوليغاركية الزراعية الحاكمة والتي هيمنت لسنوات طويلة، وإحلال القوى (البرجوازية) محلها التي خلقها الرأسمال

الأمريكي والأداة الرئيسية التي استخدمت من أجل ذلك تسمى بالسياسة الكندية (نسبة للرئيس الأمريكي كيندي) أو ما يعرف بمبدأ "التحالف من أجل التقدم". والتي أوصلت الأحزاب الديموقراطية المسيحية إلى الحكم في عدة دول أمريكية لاتينية، مما أدى الى وقف تصدير الثورة الكوبية ومحاصرتها من جهة، وإلى قتل رمز الثورة في أمريكا اللاتينية تشي غيفارا وتفكيك التنظيمات الثورية الوطنية في عدة دول منها: بوليفيا وتشيلي وأورغواي...إلخ.

3- ومع تردي الأوضاع في بلدان أمريكا اللاتينية ومحاولات اختراقها المستمرة من قبل الاتحاد السوفييتي، أدى ذلك إلى فشل هذه السياسة ودفع بالولايات المتحدة الأمريكية في زمن الرئيس جونسون ومن ثم الرئيس نيكسون إلى اتباع سياسة جديدة وذلك بالتدخل الاقتصادي المباشر وتكوين تراكم مالي محمي ومعزز بعملاء عسكريين في هذه الدول مثل: الجنرال بينوشيت في التشيلي أو جنرالات البرازيل والأرجنتين سابقاً...إلخ.

4- وعلى الرغم من ذلك بدأ في منتصف الثمانينات تحرك عناصر وطنية وخاصة في أمريكا الوسطى استطاع بعضها القضاء على ما تبقى من أنظمة (أوليغاركية) زراعية مثل نيكاراغوا، والقضاء على عائلة الرئيس السابق سوموزا ووصول السندينيين للحكم، بالإضافة إلى الثورات القائمة في السلفادور والبيرو وكولومبيا...إلخ[1]. واستطاعت الولايات المتحده الامريكيه إنهائها جميعها ودمقرطة جيمع الانظه واحلال الهدوء في جميع بلدان امريكا اللاتينيه .(الجنوبيه والوسطى) وتبعيتها للولايات المتحده الامريكيه بالكامل.

[1] لمزيد من التفصيل، انظر مقالنا، تحت عنوان (لعبة الدوميلو العسكرية – يلعبها الصغار ويخشاها الكبار)، في جريدة (رسالة الأمة) المغربية العدد 624 تاريخ 1985/4/20.

خامساً – العالم العربي: نالت غالبية دول العالم العربي استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية سواء عن طريق الكفاح الإيجابي أو السلبي من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وأخيراً من إسبانيا (الصحراء المغربية)، إلا أن القضية الفلسطينية والمعتبرة القضية المركزية للدول العربية، أثرت وما زالت تؤثر على سير الأحداث في المنطقة وتعيق وحدتها وتقدمها. وتبرز أهمية العالم العربي داخل النظام الدولي؛ كما يقول الدكتور الدجاني في كتابه (الحوار العربي الأوروبي...)[1] !! إن أهمية العالم العربي برزت كجزء من العالم الثالث بعد استقلال دوله، سواء أكان من خلال المنظمات الدولية التي تشارك بها كمنظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي أو من خلال قوته المتنامية ذات الوزن الدولي سواء بموقعه الجغرافي الاستراتيجي (من المحيط إلى الخليج) كموقع وسط بين قارات العالم، أو لمكانته في العالم الثالث ولثرواته النفطية والمعدنية وحتى البشرية، أو حتى لمقدرته المالية في الأسواق العالمية أو لصراع القوى الكبرى على أسواقه". إلا أن الصراعات الإقليمية بين دوله، وخاصه الحرب العراقيه الايرانيه، ثم الاحتلال العراقي للكويت، وحرب الصومال، والحرب الاهليه اليمنيه، واستمرار الصراع الجزائري المغربي على الصحراء المغربيه وليبيا مع تشاد والحرب الاهليه في السودان ....إلخ.، أدت إلى تفككه وأصبح هدفاً دولياً بعد أن كاد يصبح شخصاً دولياً فاعلاً ومؤثراً في المجتمع الدولي. كل هذه الظروف الداخليه والإقليميه والدوليه أدت إلى حلول سلميه بين الكيان الصهيوني والانظمه العربيه المحيطه تحت اشراف الولايات المتحده الامريكيه ولصالح اسرائيل أي لتثبيت وجودها في المنطقه.

---

(1) لمزيد من المعلومات – انظر كتاب (الحوار العربي الأوروبي – وجهة نظر عربية ووثائق) – د. أحمد صدقي الدجاني – 1976.

محاولات الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي:

وبنظرة سريعة على خريطة العالم للأحداث الدولية حتى عام 1991 نجد أن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية قد تدعمت وثبتت في العالم أجمع بغض النظر عن تماسك وإعادة بناء الاتحاد السوفييتي وظهوره كقوة عظمى وتبعية عدة دول له تدور في فلكه. والسبب في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية هذه الفتره الزمنيه الطويله هو أن الدول الكبرى التي كانت متحالفة فيما بينها للحفاظ على النظام الرأسمالي، دُمرت في الحرب العالمية الثانية، وانسحبت من مستعمراتها السابقة وتقوقعت داخل حدودها، في محاولة منها لإعادة بناء نفسها، مع احتفاظ بعضها بمستعمراته لزمن قصير مما كلفها قسطاً كبيراً من مداخيلها. بينما نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم يُدمر على أرضها أي شيء ولم تتأثر وسائل الإنتاج فيها بل ازدادت قوة، وحتى رؤوس أموالها زادت أضعافاً عما كانت عليه، وذلك لهروب الأموال الأوروبية إليها خلال الحرب من جهة وتطوير صناعاتها على حساب المصانع الأوروبية والسوفييتية واليابانية التي أقفلت خلال الحرب.

ولقد سجل التاريخ بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد أنهت الحرب العالمية الثانية بتفجيرها للقنبلة الذرية، وذلك للإعلان فقط عن عظمتها (رغم هزيمة اليابان)، وأنها أصبحت القوة العظمى الأولى في العالم.

ونظراً لكل الأسباب السالفة الذكر وأخرى غيرها، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة تنظيم النظام الرأسمالي من جديد تحت زعامتها واستخدمته لمحاصرة مد الاشتراكية السوفييتية ومحاولة إنهاء أو توقيف عجلة حروب التحرر الوطنية في المستعمرات التابعة لتبعياتها من الدول الأوروبية.

وتمشياً مع هذه السياسة، قام النظام (الكتلة) الرأسمالي بمحاولة لمحاصرة وعزل بلدان النظام الاشتراكي (الاتحاد السوفييتي وأتباعه) وذلك بمحاولة استمالة ومن ثم ضم بعض مناطق نفوذه في أوروبا الشرقية، وخير دليل على ذلك نشير بداية لاحداث بولندا ودعمه لنقابة التضامن بزعامة ليش فاليسا، ونهاية إلى تفكك الاتحاد السوفييتي وجميع بلدان أوروبا الشرقيه التي كانت تدور في فلكه وتحولها للنظام الرأسمالي. ولقد تمت بداية محاصرة هذا النظام بواسطة تأسيس أحلاف ومنظمات عسكرية جماعية مثل: حلف الأطلسي (الناتو 1949) وحلف جنوب شرق آسيا (السياتو 1954) وحلف بغداد أو (السانتو 1955) بالإضافة لاتفاقيات عسكرية ثنائية بإقامة قواعد أمريكية مع كل من كوريا الجنوبية واليابان والفليبين والتايلاند وإسبانيا ...إلخ. وفي نهاية عصر الرئيس الأمريكي السابق كارتر ومن ثم الرئيس ريغان فالرئيس بوش تم تسمية الاتفاقيات العسكرية الأمريكية الجديدة باتفاقيات (التسهيلات العسكرية) التي عقدت مع بعض الدول العربية مثل: مصر وعُمان والصومال.

ونتيجة لهذه السياسة الأمريكية فقد بسطت واشنطن هيمنتها على كامل النظام الرأسمالي: عسكرياً واقتصادياً وسياسياً مع ادارة الرئيس بوش، وتثبيت الهيمنه على النظام العالمي بالكامل مع الرئيس الأمريكي الحالي كلينتون.

فمن الناحية العسكرية، نجد أن الولايات المتحدة أخضعت جميع القوى العسكرية التابعة للوحدات أو الأنظمة المساعدة للنظام الرأسمالي لقيادتها المباشرة، ومن جهة أخرى قامت الولايات المتحدة الأمريكية أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية باحتلال جميع المناطق الاستراتيجية الحساسة في العالم سواء القارية أو الجزائرية (الجزر)، كما أبقت قواتها في الدول الأوروبية الجليفة واليابان والفلبين والتايلاند بالإضافة لزرع صواريخها ذات الرؤوس النووية الموجهة فيها.

وايديولوجيا، نجد تبعية النظام الرأسمالي بالكامل (مع بعض الاستثناءات القليلة) لنمط الحياة الأمريكية وتوجهات السياسة الواقعية الأمريكية لما بعد الحرب العالمية الثانية.

أما اقتصادياً، فقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ مؤتمر بريتون وودز عام 1944 بتنظيم النظام النقدي العالمي، ووضعه تحت هيمنة ولصالح الاقتصاد الأمريكي، وتحول الدولار إلى جانب الذهب ليصبح العملة الرئيسية الأولى للتعامل الدولي بما فيها دول الكتلة الاشتراكية سابقاً. ومن ثم انفراد الدولار بالهيمنه على العالم أجمع.

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الثانية مباشرة بإعادة بناء الدول الأوروبية الحليفة التي دمرتها الحرب عبر (مشروع مارشال) ومدتها بالتكنولوجيا والأموال مما أعاد الحياة لبنياتها التحتية وتطويرها لتصبح قوة اقتصادية عالمية تنافس منتجاتها حتى منتجات الولايات المتحدة نفسها: مثل فرنسا وألمانيا الغربية (الموحده حالياً) وبريطانيا، وحتى اليابان فيما بعد، رغم أنها كانت من جماعة (المحور). وإعادة البناء هذه أعادت الحياه للرأسمالية الأوروبية القديمة وخلقت طبقة رأسمالية صناعية جديدة فيها، مما سبب ظهور نزاعات وطنية (قومية) أوروبية من جديد، بدأت بالمطالبة بتخفيف من شروط التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة، إلا أن ذلك لم يُنهِ الهيمنة الأمريكية بل غير فقط من شروطها.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم في مرحلة الخمسينات، تأسيس السوق الأوروبية المشتركة، العنصر المؤثر في التبعية، مما أعطى خطوة إلى الأمام لعملية تحرك وتمركز رأس المال من جديد في أوروبا الغربية، الأمر الذي دعم مواقع الرأسمالية الأوروبية أمام الولايات المتحدة ودفع بعدة شركات أمريكية لتفتح فروعا

لها في القارة الأوروبية من أجل تدعيم وتثبيت هيمنة الرأسمال الأمريكي وتحجيم الشركات الوطنية الأوروبية بعدة طرق نذكر منها: ترحيل رؤوس الأموال الأوروبية إلى أمريكا، فمثلاً نجد أن رأس المال الأمريكي تمركز وبقوة في بريطانيا وهولندا وألمانيا الغربية ومن ثم إيطاليا وإسبانيا وسويسرا وما زال.

كل ذلك أدى إلى حرب منافسة مفتوحة بين (الرأسماليه) الأوروبية الغربية التقليدية والشركات الأمريكية الوافدة، التي كانت تحاول جاهدة تحطيم الصبغة الوطنية لرأس المال الأوروبي وتحجيم وإنهاء البرجوازية الأوروبية التقليدية، مما دفع بهذه الأخيرة لوضع ثقلها خلف حكوماتها (تلك النزعة الوطنية الأوروبية) لمحاولة إيقاف هذا المد الأمريكي مثل: فرنسا الديغولية. ودفع بهذه الحكومات للتعامل مع بلدان المعسكر الشرقي، مثل السياسة الشرقية لألمانيا الغربية، واعتراف فرنسا بالصين. وإعادة إحياء الروح الوطنية أو ما يسمى بالبحث عن الشخصية أو الهوية الأوروبية وخاصة بعد هزيمة أمريكا في فيتنام واعترافها بالصين الشيوعية وانفتاحها على الاتحاد السوفييتي ودعمها المكشوف لحليف العضوي (الكيان الصهيوني) في فلسطين وفي الحروب العربية الصيونية وخاصة في حرب رمضان عام 1973 التي أدت لأول إجماع عربي بحظر البترول عن بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، رغم أن الولايات المتحدة استطاعت استثمار هذا الحظر لصالحها، حيث تحولت إلى المستفيد الأكبر منه، والذي يستطاعتنا وصفه بـ (الهجوم الكبير) للاحتكارات الأمريكية المدعومة من الإدارات الأمريكية المختلفه، وذلك كفرصة لإعادة الاعتبار للولايات المتحدة وتثبيت استمرار دورها كزعيمة أولى على المسرح الدولي واستمرارية هيمنتها على مصادر الطاقة، عصب الحياة لصناعة وحياة شعوب هذه الدول الأوروبية التي حاولت الخروج عن طاعة الزعيم وتم لأمريكا السيطره على النزعة (القومية الأوروبية) وإعادتها مرة أخرى

للطاعة والتبعية رغم محاولات فرنسا فـي السنتين الاخيرتين 95 و 1996 وتحت زعامة الرئيس شيراك الخروج عن طاعة امريكا واعلان استقلالية القـرار الفرنسي وذلك واضحاً من خلال اعادة دورها في لبنان، توسطها بين اليمن وارتيريا، وطـرح نفسها كوسيط الى جانب الامريكيين في مساعي السلام بين اسرائيل والفلسطينين من جهه واسرائيل وسوريا ولبنان من جهة أخرى وخير دليل على ذلـك زيـارة الرئيـس الفرنسي شيراك لبلدان الشرق الاوسط في أكتوبر 1996.

كما كانت فرصة كذلك لبعض دول العالم الثالث (السائرة فـي طريـق النمـو) لمحاولة الخروج عن إرادة المركز المهيمن، وقد تجلى ذلك خاصـة عبر المنظمـات الدولية الحكومية: كالأمم المتحدة والمنظمـات الدوليـة المتخصصـة مثـل: اليونيسـكو ومنظمة التغذية الزراعة (فاو) والمؤتمرات الدولية (مؤتمرات البحار) وكذلك منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك).

كل ذلك أدى إلى نوع من الفوضى والشلل المؤقت في النظام الرأسمالي فـي الثمانينات، إلا أنها ليس بالأزمة التي ممكن أن تهدد بحرب عالميـة ثالثـة كمـا يحلـو للبعض تسميتها، بل الحقيقة هي أن المصـالح الغربيـة وجدت فـي بعـض تناقضاتهـا أسباباً صـغيرة جداً لاسـتقلالية قراراهـا السياسـي وخاصـة بالنسبة لبعـض المشـاكل الدولية الأخرى التي كانت تجمعها مثل مواقفها من:

1- الدول الاشتراكية مجتمعة أو فرادى.

2- من حركات التحرر الوطنية. وخاصة المتواجده في مستعمراتها السابقه أو حتى فلسطين.

3- من الحوار مغ العالم العربي وافريقيا.

4- من اتخاذ مواقف مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في أمريكا الوسطى أو الشرق الأوسط أو حتى في آسيا.

إلا أن تطور وتضاعف هيمنة بعض الأشخاص الدوليين الجدد (وخاصة قوى الضغط وعلى رأسها الشركات المتعددة الجنسيات) على مراكز القرار في هذه الدول أدى مرة أخرى وسيؤدي مستقبلاً، أكثر لتوحيد مواقف هذه الدول وتبعيتها للمركز الأمريكي الذي كان وما يزال وسيبقى لسنوات طويلة هو المهيمن على النظام الرأسمالي.

وقد ظهر ذلك واضحاً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وكامل الكتله الشرقيه، وكان احتلال العراق للكويت هي المناسبه للولايات المتحدة الأمريكية لاعلان الاحاديه القطبيه ومحاولة فرض هيمنتها بالكامل على العالم.

أزمة النظام الرأسمالي:

إن هذا النظام لا يشكل نظاماً متماسكاً، فهنالك الصراع الدائم والمستمر بين مركزه وأطرافه. أي بين:

أولاً – الدول الصناعية والمتقدمة فيه من جهة وبين الدول الفقيرة والمتخلفة من جهة أخرى (الشمال – الجنوب).

ثانياً – الصراع ما بين الدول الغنية والمركز أي الدول (السبعة) الصناعية.

ثالثاً – الصراع بين الدول الفقيرة وعدة مراكز قوى إقليمية (الجنوب – جنوب).

أما بالنسبة للنقطة الأولى، الشمال – الجنوب، نجد أن هناك هيمنة للقوى الغنية على الدول الفقيرة، وهذه الهيمنة أو التبعية هي لستمرار للاستعمار بصور أخرى (الاستعمار الجديد)، وقد حصل بعد الاستقلال السياسي عن طريق عدة تدخلات نذكر منها:

أ- استغلال للدول الفقيرة عن طريق احتكار وامتصاص مواردها الأولية وتصدير رؤوس الأموال منها وإليها.

ب- التدخل العسكري المباشر عن طريق قواعد عسكرية للدول الغربية في بعض هذه الدول، أو عن طريق غير مباشر أي عن طريق نظام مساعد كالكيان الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط، وخير مثال على ذلك هو ضرب المفاعل النووي العراقي وأيضاً ضرب قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة تونس...إلخ.

ج- السيطرة السياسية المباشرة على بعض أطراف النظام (الأوليغاركيات) الأقليات الحاكمة الوطنية والبرجوازية العائلية أو القبلية المحلية.

د- مراقبة مصادر التمويل ولعبة العلاقات التجارية.. وتفسيراً لذلك نأخذ بعين الاعتبار أن استثمارات رؤوس الأموال الأجنبية تتجه بغالبيتها إلى الدول الغنية والصناعية، وحتى من نفس هذه الدول إلى الولايات المتحدة سعياً وراء الربح السريع (ارتفاع سعر الفائدة في الدولار)، بما فيها اموال دول العالم الثالث الغنية مثل الدول البترولية وذلك بدلاً من أن تتجه رؤوس الأموال هذه إلى إنعاش وتعمير الدول الفقيرة. وهذا الشيء أدى إلى مشاكل اجتماعية كثيرة في الدول الصناعية أو الدول الفقيرة على السواء، وأصبحت أزمة مستعصية تهدد النظام الدولي بكامله.

فبالنسبة **للدول الصناعية**، أدى ذلك إلى إضرابات عمالية وبطالة وزيادة أسعار وتضخم، وتسبب بظهور مجموعات إرهابية واغتيالات سياسية وعجز في موازين المدفوعات...إلخ.

أما بالنسبة للدول الفقيرة، فأدى ذلك إلى عجز مزمن في موازين مدفوعاتها وديون تقدر بمئات المليارات من الدولارات للبنوك العالمية، بالإضافة إلى هجرة

أبنائها (هجرة العقول) ومشاكل عرقية وظهور طبقات متطفلة وأنظمة فاسدة وحروب أهلية وانقلابات مستمرة إقليمية ولاجئين ...إلخ.

وكأمثلة على هذه الأزمات، بالنسبة للدول الغنية الصناعية نذكر: أحداث مايو (1968) في فرنسا، وإسقاط الجنرال ديغول وانقسامات متتالية بين أتباعه. ووصول الاشتراكيين إلى الحكم وتدهور قيمة الفرنك. أما في إيطاليا فأزمتها الاقتصادية المزمنة أدت إلى أزمات حكومية مستمرة ثلاثه وخمسون (53) حكومة استلمت الحكم في إيطاليا خلال الخمسون سنة المنصرمة وكان أخطر هذه الأزمات. هي أزمة عام (1968) والتي عرفت بأزمة (الخريف الساخن) الإيطالي، وسببت نشؤ حركات يسارية ويمينية متطرفة: كحركة الكف الأسود الفاشية والألوية الحمراء اليسارية اللتين اتخذتا جانب العنف والإرهاب، بالإضافة لتفشي الفساد بين رجال الحكم واتباع بعضهم للماسونية والبعض الآخر للمافيا...إلخ.

أما في ألمانيا الغربية (الموحده حالياً)، فأدت الأزمة إلى هبوط في قيمة المارك وظهور البطالة وحركات إرهابية مثل: بادرماينهوف. أما في المملكة المتحدة والتي عرفت مشاكل داخلية كبيرة من إضرابات بين عمال المناجم وحرب المالوين ومشكلة إيرلندا الشمالية (الجيش الإيرلندي السري) ومحاولة اغتيال جميع زعامات حزب المحافظين الحاكم والانقسام بين حزب العمال المعارض، وحتى بين بريطانيا وشركائها وأتباعها داخل منظمة الكومنويلث بخصوص جنوب إفريقيا. وفي الوقت الحالي نظراً للكساد الاقتصادي وشيخوخة (الامبراطوريه) فإن المملكة المتحده ورغم كل مشاكلها ما زالت تحاول إتخاذ مواقف منفرده عن شركائها الأوروبيين بتحالفها (ظالماً أو مظلوماً) مع الولايات المتحده الأمريكيه.

.هذه أمثلة بسيطة ومختصرة على الأزمات التي تعاني منها بعض الدول الصناعية في النظام الرأسمالي بالإضافة للأزمات في منظماتها مثل: حلف الأطلسي، والأزمة داخل السوق الأوروبية المشتركة، وحرب الدولار – الين – المارك...إلخ، وهي عائدة بشكل كبير إلى محاولة بعض الدول الفاعلة القوية في داخل النظام للخروج من تحت هيمنة أمريكا من جهة، ومن جهة أخرى إلى تجميع رؤوس الأموال وتنقلاتها السافرة وراء الربح السريع إلى الولايات المتحدة الأمريكية مما زاد ويزيد في هيمنة الولايات المتحدة من جهة وتبعية أوروبا الغربية واليابان وبعض حكومات الدول الأخرى لها من جهة أخرى وازداد ذلك مع انهيار الاتحاد السوفييتي والدول الدائره في فلكه.

ثانياً – النظام الاشتراكي:

هو نظام حديث نسبياً، نشأ عن إحدى الأزمات التي عصفت بالنظام الرأسمالي، وأصبح نداً له من حيث (القوة العسكريه) وليس من حيث عدد وحداته السياسية ولا مقدرته الصناعية ولا المالية. فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى والتي أنهت نظام حكم القياصرة في روسيا أحد العناصر الفعالة المؤثرة في النظام الأوروبي الرأسمالي للدول لقرون خلت، وأعطت المجال للقوى الاشتراكية بزعامة البلشفيك بالتحرك والسيطرة على الحكم، الأمر الذي أدى إلى نشوب حرب أهلية قامت الدول الحليفة المنتصرة في الحرب العالمية الأولى بمساعدة ما اصطُلِحَ على تسميتهم بـ (البيض ضد الحمر) أي جماعة النظام السابق ضد الشيوعيين، إلا أن النصر كان (للحمر) بزعامة – لينين – مؤسس الدولة السوفييتية.

لم يعمّر لينين طويلاً حيث مات سنة (1924) واستلم الحكم بعده جوزيف ستالين (1924–1953) وسط معارضة قوية من رفاقه في الحزب بزعامة

تروتسكي، ثلاثون عاماً استطاع خلالها ستالين أن يبني الدولة السوفييتية وأن يجعل منها قوة عظمى نداً للند مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وامتاز عصره بحكم الفرد وتسلطه على باقي رفاقه في الحزب والحكومة. دخل الحرب العالمية الثانية شريكاً وحليفاً رئيسياً لأعدائه الايديولوجيين: بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، واستطاع فرض شروطه عليهم بعد نهاية الحرب وانتزع جميع الدول الأوروبية الواقعه على حدوده وفرض عليها المذهب الاشتراكي وتقاسم ألمانيا مع الحلفاء فأصبحت شرقية وغربية.

لم يدم طويلاً تحالف الاتحاد السوفييتي مع القوى الغربية المنتصرة على قوات المحور (ألمانيا، ايطاليا، اليابان...) حيث بدأ الخلاف والسباق على التوسع والهيمنة ومناطق النفوذ بينه وبين الولايات المتحدة وحليفتها الرئيسية بريطانيا، بعد مرور سنتين فقط من انتهاء الحرب، وتوصل السوفييت في 1949/9/23 إلى تفجير أول قنبلة ذرية، حيث بدأت المنافسة على التسليح النووي بين العملاقين، وبدأت حقبة جديدة بينهما اصطلح على تسميتها بـ (الحرب الباردة).

استطاع ستالين في السنوات الأخيرة من حكمه أن ينشئ مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون)، أما الحلف العسكري الذي عرف بـ (حلف وارسو) وجاء مضاداً لحلف الأطلسي، فقد وقع السوفييت ميثاقة مع باقي الجمهوريات الشعبية الاشتراكية عام 1955.

مات ستالين يوم 1953/3/5 وحل مكانه خروتشوف كأمين عام للحزب وذلك بعد صراع على السلطة مع القيادة الجماعية، وعرفت هذه الفترة انعقاد المؤتمرين العشرين (1956) والواحد والعشرين (1961) للحزب الشيوعي السوفييتي، حيث تم في هذه الحقبة تغيير في قياداته، وكذلك تغيير في المعطيات

الدولية للواقع الدولي العام، الأمر الذي أدى إلى تغيير احد اهم الثوابت في السياسه الخارجية السوفييتية. فبدأت مهاجمة النزعة الستالينية وعبادة الشخص التي كانت مسيطرة أثناء حكم ستالين، وقد رافقتها قرارات حزبية لإحداث تغييرات جذرية في السياسة الاقتصادية أولاً والسياسة الخارجية ثانياً، وظهرت ما تسمى بسياسة (التعايش السلمي) مع النظام الرأسمالي، التي قادها خروتشوف وثبتها من بعده بريجينيف الذي أطاح بسلفة يوم 1964/10/15.

وامتازت فترة زعامة بريجينيف بالتقارب مع الغرب أولاً ومن ثم ما اصطلح على تسميته بـ (الوفاق الدولي) في بداية السبعينات ما بين الجبارين أو ما يسميه البعض بعصر (الانفراج) ثانياً... والذي استمر حتى عام 1991، رغم بعض الغيوم التي اعترته مع رئاسة ريغان الأولى، والتي عرفت موت ثلاثة زعماء سوفييت في فتره زمنيه قصيرة واستلام غورباتشوف الحكم لامبراطورية منهكة اقتصادياً وايديولوجياً ومستشري بها الفساد الحزبي والشعبي، الامر الذي دفع زملاءه لاجهاض محاولة أنقلاب عسكري ضدهم واستلام الحكم منه بزعامة يلتسين الرئيس الحالي لروسيا الاتحاديه.

أزمة النظام:

لقد عرف هذا النظام مجموعة من الأزمات المتتالية، أدت إلى انقسام داخل المعسكر الاشتراكي أو (الشرقي)، حيث كانت أول هذه الأزمات خروج يوغسلافيا تيتو عن إرادة موسكو ومن ثم القطيعة الايديولوجية معها عام 1948، وكذلك المحاولة الفاشلة لهنغاريا عام 1959 للخروج عن طاعة موسكو، وفيما بعد محاولة دوبتشيك في تشيكوسلوفاكيا عام 1968 التي أجهضت بواسطة دبابات حلف وارسو، وقبل ذلك الطلاق الايديولوجي وحتى المصلحي ما بين الصين والاتحاد الاسوفييتي في عام 1961، ودولة البانيا الصغيرة التي تحدت الاتحاد السوفييتي وقطعت

علاقاتها به.وخرجت من حلف وارسو والكوميكون لتسير على الطريق الصيني حتى موت ماوتسي تونغ، وبداية النزاع على الحكم ما بين من سمّوا (بعصابة الأربعة) والحكام الصينيين بزعامة هيساو بينغ، حيث قطعت علاقاتها مع الصين وتقوقع حكامها داخلها، لتبدأ مرحلة الخلافات الداخلية والتصفيات التي انتهت بموت الرئيس والأمين العام للحزب أنور خوجه في مطلع عام 1985 ثم القضاء على الحزب ودمقرطة الدوله، بالإضافة لوضع رومانيا التي كانت داخل وخارج النظام في نفس الوقت.

وعرفت مرحلة السبعينات ابتعاد الأحزاب الشيوعية الأوروبية بزعامة الأحزاب الشيوعية في إيطاليا وفرنسا وإسبانيا، عن هيمنة الحزب الشيوعي السوفييتي وظهور ما اصطلح على تسميته (Eurocomunism – الشيوعية الأوروبية).

كل ذلك إدى إلى ازمة ثقة بين اطراف النظام والمركز (موسكو) وبالتالي ومع انهيار الاتحاد السوفييتي تفكك هذا النظام بالكامل.

توسع النظام:

رغم هذه الأزمات داخل النظام إلا أنه عرف توسعاً ونجاحاً أثناء زعامة خروتشوف وبريجينيف، على مستويات مختلفة نذكر منها:

1- دخوله للقارات الثلاثة: أمريكا اللاتينية (كوبا) والتي أصبحت الحليف الأمين أو ما يسمى بالعلاقات الدولية (النظام المساعد للنظام الشيوعي) في الامريكيتين، وفي آسيا وافريقيا وخاصة في الفيتنام واليمن الجنوبي وأنغولا وموزمبيق وأثيوبيا ...إلخ والتي غالبيتها كانت أعضاء مراقبة في الكوميكون.
2- توطيد علاقاته مع حركات التحرر الوطني في مختلف القارات.
3- سياسة انفتاح وتقارب وتعامل تجاري ضخم مع أوروبا الغربية.

4- سياسة (الوفاق) مع الولايات المتحدة الأمريكية وتوقيع وتصديق اتفاقية سالت (1) عام 1972 وتوقيع اتفاقية سالت (2) عام 1979 مع وقف تصديقها مع بداية رئاسة ريغن الأولى والتي عرفت جموداً في العلاقات ما بين العملاقين ومن ثم العوده للاتفاق مع نهاية عصر ريغان وقبل اعلان انهيار الاتحاد السوفييتي.
5- بداية مفاوضات مع الصين وتوقيع عدة اتفاقيات علمية واقتصادية وثقافية.

وأخيراً، عرف هذا النظام منذ عام 1980 نوعاً من الجمود بسبب مرض ومن ثم موت بريجينيف ومن بعده خليفته أندروبوف وتسلم تشيرينكو للحكم، حيث امتازت فترة حكمه القصيرة بظهور عناصر شابة نوعاً ما بالنسبة لما هو معتاد عليه في الاتحاد السوفييتي وسيطرتها على الصفوف الأولى في الحزب والحكومة. وبعد موت تشيرينكو، انتخب الحزب الشيوعي السوفييتي أميناً عاماً جديداً له من هذه العناصر الشابة التي أشرنا إليها سابقاً وهو غورباتشوف والذي بدأ حكمه باستبدال القيادات التاريخية المعمرة في الحزب والحكومة بعناصر أخرى شابة وبدأ داخلياً بعملية أصلاح سياسي واقتصادي ومحاربة البروقراطية والرشوة...إلخ، وخارجياً باتباع سياسة خارجية مرنة ظاهرياً مع الغرب، حيث قام بزيارة فرنسا في مطلع أكتوبر عام (1985) والتقى الرئيس الأمريكي ريغان في نوفمبر من نفس العام في مدينة جنيف السويسرية. وتتالت لقاءاته مع ريغان وبوش وعرف عصره انهيار الامبراطورية السوفييتيه وكامل الكتله الشرقيه، بعد خمسة سنوات من (البريستيرويكا) لم يستطع خلالها انقاذ الاقتصاد السوفييتي المنهار رغم المحاولات المتكرره التي اوصلت لما يسمى (اقتصاد السوق المراقب)، الامر الذي ادى إلى اضطرابات عماليه وشعبيه أدت لانشقاق بعض جمهورياته أولها ليتوانيا وجمهوريات آسيا الوسطى الجنوبيه فأزمة حكم ادت إلى انقلاب عسكري على

السلطه، تم افشاله من قبل زعيم تجديدي آخر وهو يلتسن، الذي اغرته السلطه وضعف غورباتشوف فإستولى عليها وما زال يحكم ما يعرف بالاتحاد الروسي خليفة الامبراطوريه السوفييتيه.

ثالثاً – (نظام) العالم الثالث:

مصطلح (العالم الثالث) هو مصطلح جديد في العلاقات الدولية أطلق على الدول (السائره في طريق النمو) في القارات الثلاث: آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، وكانت الصحافة الغربية هي أول من استخدم هذا المصطلح تمشياً مع مصطلح:

- العالم الأول: الذي أطلق على الدول المصنعة للنظام الرأسمالي.
- العالم الثاني: الذي أطلق على دول النظام الاشتراكي.

واستخدمته منظمة الأمم المتحدة في الفترة الواقعة ما بين سنة 1955و 1960 عندما بدأت غالبية دول هذا العالم بالحصول على استقلالها والانضمام إلى المنظمة العالمية،حيث نجد أن غالبية اعضاء هذه المنظمة ومنظماتها المتخصصة هي من هذه الدول.

وأول ما تجدر الإشارة إليه بالنسبة للعالم الثالث (النظام) هو قيام بعض زعاماته التاريخية بتوحيد تطلعات ومواقف دولهم وشعوبهم وذلك عبر عدة مؤتمرات دولية مثل: المؤتمرات الافرواسيوية والثلاثية القارية (افريقيا - آسيا - أمريكا اللاتينية) أو عبر اجتماعات ومؤتمرات اقتصادية مثل مجموعة السبعة والسبعين (77) الناشئة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) سنة 1964.

بالإضافة لعدة مؤتمرات أخرى نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- مؤتمرات التضامن الافرواسيوية.

- مؤتمر الدول الافريقية المستقلة عام 1958.
- مؤتمر الدار البيضاء للدول الافريقية عام 1961.
- مؤتمر التضامن لشعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية عام 1966.

إلا أن أهم هذه التنظيمات السياسية والاقتصادية التي نشأت بين بلدان العالم الثالث هي حركة عدم الانحياز، من حيث أنها تضم أكبر تجمع لهذه البلدان، وقد ولدت هذه الحركة أثناء الحرب الباردة والصراع ما بين الجبارين وفترة التكتلات وبناء الأحلاف والمنظمات الاقتصادية والعسكرية في كلا المعسكرين/ الشرقي والغربي. وقد جاءت ولادة هذا النظام مواكبة لضعف القوى الاستعمارية التقليدية ودمارها وتغير مركز السلطة في النظام الدولي من أيدي هذه الدول (من أوروبا) إلى المحيطات، وبداية أول سياسة عالمية حقيقية. مجموعة من العوامل دفعت بشعوب العالم الثالث لتنظيم نفسها والقيام بثورات ضد المستعمر عبر طريقين: طريق الكفاح السلمي أولاً ، وطريق الكفاح المسلح ثانياً، حيث عرفت مرحلة الخمسينات ومطلع الستينات استقلال غالبية شعوب العالم الثالث، وباستطاعتنا القول أن استقلال هذه الشعوب وتكوينها لدول، ومحاولتها بناء نفسها وإنشائها لمنظمات دولية إقليمية مثل: جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية والمؤتمر الإسلامي ومنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك)، بالإضافة لإنشائها حركة عدم الانحياز واعتناق زعامتها الوطنية التاريخية في الحقبة الخمسينية لمبادئ **الحياد الإيجابي وعدم الانحياز**، والتي تعتبر حدثاً وظاهرة دولية بارزة من سمات عصرنا الحالي، وتعني نظرياً رفض الانحياز إلى جانب الكتلة الرأسمالية ومكافحة الاستعمار التقليدي والجديد، وكذلك رفض الانحياز إلى جانب الكتلة الاشتراكية والتبعية الايديولوجية لها، وكما تعني تأكيد دول هذا التجمع الدولي الكبير على شخصيتها وهويتها الحضارية والثقافية واستقلالها السياسي والاقتصادي.

ولقد توجهت بلدان الحركة منذ منتصف الستينات وبعد إستقلال غالبيتها وازدياد الهوة الاقتصادية والاجتماعية بينها وبين دول الشمال، لتجميع نفسها في ما اصطلح على تسميته: **مجموعة – (السبعة والسبعين)** - رغم أن عدد البلدان المشاركة في هذا التجمع قد تجاوز المئة والعشرين (120) دولة وذلك منذ المؤتمر الأول للأمم المتحدة الخاص بالتجارة والتنمية عام 1964. وقد تبنت هذه المجموعة الدعوة لنظام دولي اقتصادي جديد بدل النظام الاقتصادي المهيمن، وذلك عبر مؤتمراتها سواء في الجزائر أم في الأمم المتحدة والتي عقدت خصيصاً من أجل دراسة مشكلة التنمية والمواد الأولية وصدر عنها إعلان ثبتت به ثلاثة أهداف رئيسية[1] :

1- إزالة الهوة ما بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

2- تصحيح الفوارق والمظالم الحالية.

3- ضمان نمو اقتصادي واجتماعي للأجيال الحاضرة والمقبلة في إطار (السلام والعدالة).

ومن ثم نشير إلى قيام **حوار الشمال – الجنوب** الذي رافقه بدء تصحيح أسعار البترول من قبل الدول المنتجة، وكذلك الحظر البترولي الذي قامت به الدول العربية ضد الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية التي دعمت العدوان الصهيوني على البلدان العربية عام 1973، حيث عقد أول اجتماع تحضيري لهذا الحوار بباريس في شهر أبريل 1975 واستمر لعدة أشهر ووصل إلى طريق مسدود.

---

[1] انظر – كتاب / العلاقات الدولية – دانيال كولار – ترجمة خضر الناشر/ دار الطليعة – بيروت (1980)، صفحة 162 وما يليها.

وكما أشرنا سابقاً عند تعدادنا لأهم سمات النظام الدولي الحالي، فإن (الحوار) قد ظهر كظاهرة حديثة في العلاقات الدولية في مطلع السبيعينات مع بداية الوفاق السوفييتي الأمريكي.

فبداية ظهر حوار الشمال – جنوب ومن ثم **حوار الجنوب – جنوب** بين معسكر الفقراء أنفسهم، وكذلك **الحوار العربي الأوروبي** الذي ما زال متعثراً حتى يومنا هذا رغم محاولات احيائه، بالإضافة لظهور الفكرة الفرنسية بالدعوه **لحوار عربي – افريقي – أوروبي**، وأخيراً الحوار بين بلدان منظمة الخليج العربي وبلدان السوق الأوروبية أو ما يعرف حالياً بالاتحاد الأوروبي.

ومع تحول النظام العالمي من ثنائية قطبيه إلى احادية قطبيه بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية منفردة على النظام شلت بعض هذه التكتلات العالمثاليثه وعلى رأسها حركة عدم الانحياز وزال البعض الآخر وتتوجه جميع دول هذا النظام للتبعيه الرأسماليه بالكامل بزعامة الولايات المتحدة الأمريكيه.

المبحث الثاني

النظام السياسي الدولي – نماذج تاريخية

وتأثير الثنائيه والاحاديه القطبيه على المجتمع الدولي

كنا في عرضنا وتحليلنا السابقين للمجتمع (النظام) السياسي الدولي الحالي قد أكدناعلى أن هذا النظام كتب عليه أن يخضع وحتى عام 1991 لقطبين أثنين خرجا منتصرين من الحرب العالمية الثانية، وساعدتهما عدة معايير رئيسية لأن يصبحا أكبر وأقوى قوتين عالميتين، وبنفس الوقت لأن يتزعما معسكرين أو كتلتين مختلفتين أيديولوجياً:- المعسكر الليبرالي (الغربي)، المعسكر الاشتراكي (الشرقي).

ومن أهم هذه المعايير والتي تقاس بها قوة وعظمة الدول أو (عدم المساواة الفعلية ما بين الوحدات السياسية المنظمة – الدول)، نذكرها الآن تعداداً فقط على أمل أن نوفي هذه المعايير حقها تفصيلاً عند تكلمنا عن الأشخاص الدوليين...وهي:

1- معيار العمر.

2- معيار الشكل والحجم أي المساحة والموقع الجغرافي.

3- معيار الثروات والموارد الطبيعية والمقدرة التكنولوجية...

4- معيار السكان أو المقدرة البشرية.

5- معيار المقدرة العسكرية والدبلوماسية.

هذه المعايير وأخرى غيرها امتازت بها الدولتان الاعظم وهما: الاتحاد السوفييتي (سابقاً) والولايات المتحدة الأمريكية، زعيمتا كتلتين أو رأسا قطبين. والمصطلح الذي تطلقه العلاقات الدولية على هذا (الواقع) الدولي هو = **الثنائية القطبية** =، ونرى أنه من المناسب قبل أن نتطرق إلى تأثير سياسة الثنائية القطبية على مسيرة المجتمع الدولي بشكل عام (عنوان الفرع اللاحق ثانياً)، ومن ثم تأثير

الاحادية القطبيه على مسيرة المجتمع الدولي (ثالثاً) أن نبدء بتعداد وشرح بعض النماذج النظرية التي من الممكن إخضاع بعض الأنظمة التاريخية الدولية لإحداها.

أولاً: النماذج التاريخيه

ومن أجل ذلك لا بد أن نأخذ بالنماذج التي طرحها الكاتب الأمريكي مورتون كابلان، والذي انطلاقاً من فهمه للنظام السياسي الدولي على أنه (مجموعة تعاملات ما بين ممثلين دوليين مستقلين) طرح تصوراً لستة نماذج مختلفة ممكنة (حسب رأيه) لنظام دولي في كتاب له صدر في عام (1957)[1] . هذه النماذج مرتبة بالشكل التالي:

1- نظام توازن القوى.

2- النظام الثنائي القطب الجامد.

3- النظام الثنائي القطب المرن.

4- النظام الدولي المتسلسل (التدريجي).

5- النظام الكوني الشامل.

6- نظام وحدة النقض (الفيتو Veto)

7- ونضيف لما سبق وتمشياً مع النظام الدولي الحالي - الاحادية القطبيه.

ورغم أن كابلان وجد معارضة كبيرة ووصف بأنه يحاول أن يفرض نظرية في العلاقات الدولية بعيدة عن الممارسة والحياة الدولية، إلا أنه وجد أتباعاً له وأصبح الداعية أو (الأب) الأول لما سمي بنظرية النظم الدولية. وممن اتبعوه نذكر

---

(1) - KAPLAN Mortin; System and Process: An International Politics, John wiley & sons, New York- 1957-reimp 1967.

على سبيل المثال لا الحصر، Richard N. Rosecrance [2] الذي درس التاريخ السياسي لأوروبا من وجهة نظر نظمية، أو كما يحلو لبعضنا في العالم العربي تسميتها (بالنسقية)، رغم معارضتنا لهذا المصطلح العربي، وكذلك Charles A. McClelland [1]، الذي حاول القيام بدراسة مقارنة تجريبية للبرهنة فيما إذا كانت التعاملات (أي المساهمات والمبادلات) داخل الأنظمة الدولية تتطابق مع نماذج لأحداث دولية محددة؟.

إلا أن تطبيق هذه (النظرية) التي خرج بها كابلان ما هي إلا انطلاقة لمرحلة طويلة من محاولات طرح نظريات علمية عبر دراسات لنماذج مختلفة من المجتمع الدولي، من أجل فهم أفضل للواقع الدولي والخروج إن أمكن بنظريات علمية.

ولا يهمنا هنا أن نكون مع أوضد كابلان، بل الذي يهمنا هو الاستعانة بهذه النماذج وتشخيصها مع نماذج لأنظمة حقيقية كنا قد تعرضنا لها في شرحنا السابق عند دراستنا لتطور الوحدات السياسية المكونة للمجتمع الدولي منذ المدينة الدولة وظهور الدولة القومية حتى يومنا الحالي.

---

(2) - ROSECRANCE, Richard, N., Action and Reaction in world Politics. International Systems in Persppective, Little Brown, Boston 1963.

(1) - McCELLAND Charles A.; Systems and History in International Relations, General Systems (1958) & Therory and the International Systems, macmilan, New York 1966.

وفيما يلي سيتم التعرض لهذه النماذج حسب ترتيبها.

1- نظام توازن القوى:

ثبت هذا النظام (توازن القوى) وأصبح هو النظام النموذجي السائد خلال العصر الحديث، أي منذ نشأةالدولة القومية وحتى يومنا هذا، وكنا قد ذكرنا سابقاً أن كل قوة من القوى الرئيسية التي كانت قائمة في أوروبا العصر الحديث كانت تحاول تطوير قوتها الخاصة من جهة وعرقلة قيام قوة أخرى من جهة أخرى وذلك بواسطة تحالفها مع قوة ثالثة عبر الأحلاف والتكتلات المرنة أو الأحلاف القابلة للارتداد. وكنا قد ذكرنا سابقاً مثالاً على ذلك بالدور الذي لعبته بريطانيا لمنع قيام اتحاد فرنسي – إسباني تحت هيمنة ولرغبة لويس الرابع عشر (أثناء ما سمي بحرب الوراثة الإسبانية)، وأشرنا أن بريطانيا دَعَمَتْ عائلة أوستريا النمساوية (آل هابسبورج) ضد عائلة البوربون الفرنسية، ولكن قبل نهاية الحرب بقليل وعندما أصبح النصر أكيداً لعائلة أوستريا بدلت بريطانيا موقفها وتحالفت مع الفرنسيين لكبح جماح عائلة أوستريا التي لو انتصرت لهيمنت على القارة الأوروبية.

ومثال آخر ذكرناه بالنسبة للدول – المدن الاغريقية – في المرحلة الكلاشيكية اليونانية، كما عرفت تاريخياً ومحاولات الهيمنة بين الدول – المدن الاغريقية الثلاث: أثينا و إسبارطة وطيبة.

وهذا النموذج غالباً ما يكون أكثر سهولة للتقبل الذهني إن كان قائماً على **نظام السلطة المجزأة في عدة وحدات سياسية مستقلة ومتساوية فيما بينها**، ففي هذه المعادلة الحسابية التاليه نجد أن أ = ب = ج = د وحدات مستقلة ومتساوية، أن زادت قوة إحداها، تبدأ محاولاتها للهيمنة على غيرها، وإن ضعفت تبدأ محاولات الهيمنة عليها من قبل الوحدات الأخرى. إذن، فالشرط الأساسي أن تكون هذه

الوحدات السياسية (الدول) مستقلة ومتساوية بقوتها، ونأخذ هنا بتفسير دانيال كولار[1] عند تكلمه عن النظرية في مبدأ توازن القوى، حيث يقول:

"إن مبدأ التوازن هو السياسة التي لا يجوز بحسابها أن تمتلك دولة ما قوة تجعل جيرانها في عجز عن الدفاع عن مصالحهم بوجهها – وهذا هو التكتيك الذي يمنع على دولة ما تجيمع قوة تفوق تلك المجمعة من تحالف دول متنافسة، وبعبارة أخرى، أن كل وحدة دولية راغبة بحفظ التوازن أن تأخذ وبالضرورة موقفاً ضد الدولة أو ضد تحالف الدول التي تحاول الحصول على مثل هذا التفوق (...) – ويضيف كولار– بأن مبدأ توازن القوى يشكل أداة تجريبية لتثبيت العلاقات الدولية، وقد برهن هذا الأسلوب على مدى جدواه منذ التاريخ البعيد".

وقبل أن نحاول تطبيق هذا النموذج على بعض المفاهيم السياسية المعاصرة، لا بد أن نذكر كمثال المعاهدة الفرعونية – الحثية، التي أبُرمت بين رمسيس الثاني فرعون مصر وخاتوسيل أمير الحثيين في القرن الثالث عشر قبل الميلاد، والتي كان الهدف منها حفظ التوازن ما بين المصريين والحثيين في منطقة شرق البحر المتوسط.

أما في نظامنا الدولي الحالي، فإن مفهوم الجنرال ديغول لجعل أوروبا قوية ومستقلة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، أو مفهوم الزعامات

(1) انظر دانيال كولار.. مرجع سابق صفحة (71) ومايليها.

الصينية بدعمها للتكامل الأوروبي من أجل الوصول لنظام تـوازن كقوة محيدة بين القوتين العظميين.

وأخيراً نُذّكِر بمفهوم هنري كيسنجر – القائم على نظام ثلاثي الأقطاب موسكو – بكين – واشنطن، وهو المفهوم الذي كانت تتبعه الولايات المتحدة الأمريكية حتى سقوط الاتحاد السوفييتي والمتلخص في (أن الولايات المتحدة الأمريكية باستطاعتها العمل على أن تكون عنصر توازن بين الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية محيدة كلا القوتين ومعيقة بهذه الوسيلة كل توسع لأي قوة اشتراكية على حساب النظام الرأسمالي).

وبالإضافة نذكر (اللعبة السياسية) التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية وتشاركها بها غالبية دول النظام الغربي، وهي الحفاظ على (توازن القوى) ما بين الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة وباقي الدول العربية مجتمعة. أو حتى على مستوى – دولة واحدة – نذكر لبنان كمثال ، ومعادلة الحفاظ على (توازن القوى) ما بين مختلف الطوائف اللبنانية.

2- النظام الثنائي القطب الجامد:

وهو نظام (المواجهات) أو (اللقاءات) التي أشار إليها المؤرخ البريطاني المعاصر توينبي، أو نفس التشبيه الذي يطلقه هوفمان من أن للمتنافسين الرئيسيين الخيار بين التناقض (المؤقت) أو التفاهم (المؤقت).

ويقول الفرنسي ريمون آرون R. Aron "بأن الثنائية القطبية تعني تمثيل موازين القوى بحيث أن معظم الوحدات السياسية تتجمع حول أثنين بينها تسمح لها قواها بالتقدم على الأخرى" ويضيف دانيال كولار، مفسراً ذلك:

"تقوم قوتان كبيرتان بقيادة اللعبة، لأن الأطـراف الرئيسية تسيطر علـى منافسيها إلى حد كبير يجعل كل واحد منها مركز تحالف، ويجبر الأطراف الثانويةعلى تحديد مواقعها بالنسبة للكتلتين، عن طريـق الدخول فـي إحداهـا إذا لـم يكـن بمقدورها الوقوف جانباً عن طريق بقائها غير منحازة"[1]

كل هذه التفسيرات تنطبق على الوضع الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية (مرحلة الحرب الباردة) حيث اتخذ النظام الدولي هذا النموذج إطاراً هيكلياً تمثل على شكل تحالفين رسميين هما حلف الأطلنطي وحلف وارسو، اللذان هيمنت عليهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي بصورة تكاد تكون مطلقة[1]. والذي استمر بعد انتهاء الحرب حتى مطلع الستينات (أزمة كوبا) وعاد مرة أخرى ليظهر مع تسلّم الرئيس الأمريكي ريغان لرئاسته الأولى.

هذا النظام الثنائي القطبية الجامد أو المرن يتكرر باستمرار حتى أصبح من سمات العلاقات الدولية القديمة والمعاصرة وعلى سبيل المثال نذكر كأمثلة تاريخية:-

- المواجهة بين روما وقرطاجة خلال (الحروب القرطاجية)، أو بين فارس (الملك كورش وأحفاده) والإغريق خلال الحروب الميدية. أو حتى بين أثينا وإسبارطة خلال (حرب البيلوبونيز).

---

(1) انظر - دانيال كولار.. المرجع السابق، صفحة (76).

(1) لمزيد من المعلومات، انظر إسماعيل صبري مقلد/ الاستراتيجية والسياسة الدولية (المفاهيم والحقائق الأساسية)، الناشر - مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت (1979)، الصفحات 40 و 41 و 42.

وفي نظامنا الدولي الحالي وكما ذكرنا سابقًا، فإن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع التسعينات امتازت بوجود قطبي قوة هما: موسكو وواشنطن. وهذان القطبان الثنائيان مدعمان بقوى مسلحة غير تقليديه على جانب كبير من الأهمية ولأول مرة في تاريخ البشرية. بالإضافة إلى أنهما مدعمان بأيديولوجيات متناقضة ذات ميول توسعية عالمية.. وكما يقول مانويل مدينا Medina فإن هذه اللعبة السياسية – ممكن وصفها بمفهوم (جمع الصفر) أي أن مكسب أحد مراكز القوة هو خسارة للآخر أي + 1-1= صفر.

وامتازت هذه المرحلة بظهور بعض الاستراتيجيات الأمريكية سواء (استراتيجية الردع) مبدأ ترومان أو استراتيجية (الانتقام الشامل) فوستر دالاس وايزنهاور، أو مفهوم (توازن الرعب النووي) بعد توصل العملاقين لتطوير أسلحتهما النووية [1] .

3-النظام الثنائي القطب المرن أو (البوليسنترزم)[2] :

ويتلخص هذا النظام بأنه **بالرغم من وجود قطبي قوة وجهاً لوجه إلا أنه يتواجد معهما أقطاب أخرى أقل قوة** يكون باستطاعتها العمل لوحدها أو بالمشاركة مع غيرها، ولقد انطبعت مرحلة الستينات والسبعينات من هذا القرن بهذه الصفة، فإلى جانب موسكو وواشنطن، مركزي القطبين آنئذاك، هنالك عدة قوى وسط تعمل

---

(1) لمزيد من المعلومات يرجى العودة إلى كتاب:
الاستراتيجية والسياسة الدولية – المفاهيم والحقائق الأساسية – تأليف / الدكتور – إسماعيل صبري مقلد (مرجع سابق) ففي الباب الثاني تحت عنوان (حقائق القوة والصراع في الاستراتيجية الدولية المعاصرة) يرجى العودة لصفحة (112 حتى 114). وفي الباب الثالث ، تحت عنوان (الأستراتيجيات الدولية للقوى الكبرى) يرجى العودة لصفحة (181 حتى 186).

(2) د.صبري مقلد نفس المرجع السابق من ص 43 حتى 45.

باستقلال ما عن القوتين العظميين ولكن بدون أن يكون ثقل هذه القوى الوسط مؤثراً من أجل الاخلال في موازين القوى العالمية لصالح أحد الطرفين.

كنا قد ذكرنا في عرضنا السابق عن النظام الدولي الحالي بوجود مثل هذه – الأنظمة المساعدة – وخاصة في مرحلة إطلاق موسكو لمبدأ (التعايش لسلمي) وتلقفه من قبل واشنطن، والمصالحة التي حصلت بين الجبارين بخصوص (أزمة كوبا)، ومن ثم انفتاحهما على بعض وبداية مرحلة (الوفاق الدولي) بينهما، حيث ظهرت في هذه المرحلة قوى نووية جديدة مثل الصين والهند في آسيا أوفرنسا وبريطانيا في أوروبا .. أولاً كقوى نووية محدودة وثانياً بالنسبة لفرنسا وبريطانيا كقوتين استعماريتين سابقتين ما زال لهما بعض الهيمنة على مستعمراتهما لسابقة، حيث أن هذه القوى ما زالت تقوم بمبادرات دبلوماسية وعسكرية ذات مدى متوسط وما زال لهما نفوذهما الكبير في مناطقهما سواء : البلدان الناطقة بالانبليزية (الانجلوفون) أو مجموعة الكومنويلث بالنسبة لبريطانيا، والبلدان الناطقة بالفرنسية (الفرانكوفون) بالنسبة لفرنسا. وخير مثال على ذلك دور فرنسا في تشاد أو لبنان أخيراً. ودور بريطانيا في شرق وجنوب القارة الافريقية.

4– النظام الدولي المتسلسل (الهرمي أو التدريجي):

ويتلخص هذا النظام الهرمي بوجود ممثلين سياسيين دوليين مختلفين يقومون بأدوار مختلفة بشكل أن يكون ممثل فوقومي باستطاعته إعطاء أوامر مباشرة لأشخاص داخل دولة ما أو منظمة دوليه.

لو أخذنا هذا التعريف وحاولنا تطبيقه على الوضع الدولي الحالي لوجدنا أنه لا ينطبق على أي نظام عالمي شامل، حيث لا يوجد مثل هذا النظام حالياً ولن يوجد مستقبلاً. وتجاوزاً له يمكن تطبيقه على أنظمة دولية مساعدة (فرعية) مثل

النظام الفوقومي للجماعات الأوروبية، حيث نجد السلطات الفوقومية للمؤسسات المشتركة للجماعات الأوروبية مع السلطات التقليدية لكل دولة عضو على رعاياها.

إلا أنه لو عدنا للتاريخ (كمختبر للعلاقات الدولية) لوجدنا مثلاً أنه ينطبق على وحدات سياسية مستقلة مثل : الامبراطورية الفارسية والتي كانت مكونة من عشرين (20) وحدة سياسية خاضعة لملك الفرس، أو حتى الدولةالإسلامية في زمن عظمتها كما في زمن انحطاطها (مع التمييز بين الزمنين طبعاً). إلا أن المثل الأكثر انطباقاً على هذا النوع من النظام يوجد في الامبراطورية الرومانية الغربية خلال العصور الوسطى، حيث نجد سلطات فوقومية مكرسة في شخص البابا والامبراطور، وسلطات إقليمية مُكرسة في شخص الملك، وسلطات إقطاعية صغرى بأيدي النبلاء ورجال الدين وضباط الجيش والإقطاعيين أو حتى في أيدي الطبقة البرجوازية التجاريه الناشئة في المدن الحرة، خاصة المدن الإيطالية كنابولي والبندقية وميلانو...إلخ.

5- النظام الكوني الشامل:

أو ما يسمى بالنظام الشامل، وهو "النظام" الخيالي الذي لم يوجد قط، إلا أنه يمكن أن يكتب له الوجود حسب اعتقاد التيار المثالي الذي يتنبأ بقيام الحكومة العالمية [1] في المستقبل.

ويتلخص مفهوم هذا النظام - بأن مختلف الممثلين السياسيين يضحون بمصالحهم الوطنية من أجل المصلحة العامة، وذلك بالمحافظة على نظام كوني دائم يعمه السلام تحكمه آليات سلمية تمنع استخدام القوة، وهذا النظام كَتَبَ عنه الكثير

(1) لمزيد من المعلومات.. انظر كتاب - المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية - تأليف / د. محمد حسن الابياري/ الناشر الهيئة المصرية للكتاب 1978.

من الفلاسفة والمفكرين الأوروبيين في العصر الحديث وطالبوا بإعادة إحياء الامبراطورية الرومانية المقدسة. وكذلك نذكر واضعي ميثاق الأمم المتحدة الذين عايشوا ويلات الحربين الأولى والثانية والذين توخوا من ميثاق الأمم المتحدة (لو طبق بحذافيره) أن يعم السلم والأمن الدوليان العالم.

6- نظام وحدة النقض (VETO):

كما يعرفه مورتون كابلان نفسه (بأنه النظام الذي تتمتع فيه كل وحدات النظام السياسي سواء كانت وحدات وطنية (دول قومية) أو مجموعات كتل مكونة من هذه الوحدات، بسلاح ذي مفعول تدميري، يكون كل شخص فيه لديه القدرة على تدمير الشخص الآخر الذي يهاجمه بالرغم من عدم تمكنه من تجنب دماره هو بنفسه)[1].

هذا النظام كما نرى هو مجرد طرح قدمه كابلان ويتناقض مع الواقع الاجتماعي للعلاقات الدولية ولا نستطيع تشبيهه بأي نظام دولي كان، إلا أننا نعتقد أنه طرحه لمجرد دخول بعض الدول الحالية (للنادي النووي) إلى جانب القوتين العظميين، وتنبأ بمستقبل قد تمتلك به جميع الوحدات التي ستكون موجودة السلاح النووي التدميري.

7) نظام الاحادي القطبيه:- هو نظام عرفه التاريخ منذ القدم ويعني تفرد قوة واحدة في ادارة أو الهيمنه أو حكم العالم مثل المقدونيين الاغريق أو الدوله الرومانيه الموحده أو محاولة الولايات المتحده الأمريكيه في يومنا الحالي.

(1)انظر مرجع سابق............. ;Caplan, Morton; "System and Process" .

ثانياً- تأثير سياسة (الثنائية القطبية)
على مسيرة المجتمع الدولي الحالي
1947 – 1991

بالإضافة لأهم سمات المجتمع الدولي الحالي التي ذُكِرَت في بداية هذا الفصل، واستنتاجاً لما شرح من تطور (الانظمة الثلاثة) المكونة لهذا النظام، وتمشياً مع تفسير ما تعنيه (الثنائية القطبية) في الفرع أولاً السابق، نستطيع فيما يلي إضافة بعض التأثيرات لهذه السياسة التي تحكمت (45 عاماً) في مسيرة مجتمعنا الدولي الحالي:– قبل أن تحل محلها الاحاديه القطبيه منذ عام 1991 وحتى اليوم.

1– بعد انحسار (الحرب الباردة)[1] التي سيطرت على سلوك وتصرفات القطبين لأكثر من عشرة أعوام ظهرت علاقات تنافسية جديدة وتقسيم جديد لمناطق النفوذ بينهما، مما أدى إلى بعض الصدامات الجانبية مثل **أزمة الصواريخ الكوبية**، عام 1962 [2]. وصحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية خرجت المنتصرة من هذه الأزمة إلا أنها أفهمت إدارة الرئيس الأمريكي كينيدي حجم إمكانياتها ودفعتها للسير في سياسة التعايش السلمي السوفياتي.

2– **سياسة التعايش السلمي**[3] : تقوم هذه السياسة على المصالحة والوفاق بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي من خلال القوتين العظميين كزعيمتين للمعسكرين الشرقي والغربي، ووصفت هذه السياسة بالثنائية القطبية المرنة، ولقد كان لها الأثر الكبير بتغيير بعض المعطيات الدولية القائمة، ودفعت

---

(1) للمعرفة ومزيد من المعلومات.. انظر – كتاب/ إسماعيل صبري مقلد/ الاستراتيجية والسياسة الدولية – المرجع السابق..ص 37.

(2) المرجع السابق .. صفحة: 560

(3) المرجع نفسه .. صفحة : 46.

ببعض القوى الاقتصادية الأوروبية الغربية لرفض هذه السياسة وممارسة سياسة خارجية مباشرة دون الرجوع لحكوماتها في بادئ الأمر ومن ثم للتقارب معها ودعمها لاتخاذ سياسة خارجية مستقلة لدولها والابتعاد عن التبعية للقرار السياسي الأمريكي أو حتى التنسيق مع الإدارة الأمريكية. وبالنسبة لبلدان المعسكر الشرقي - تذكر محاولات زعماء بعض الدول الاشتراكية التابعة لموسكو تقليد زعماء الكرملين بمهاجمة السياسة الستالينية السابقة مما أدى إلى تحرك بعض شعوب هذه الدول وتشكيكها في النمط المتبع من قبل النظام الاشتراكي، إلا أنها صدت بالحال مثل: تشيكوسلوفاكيا عام (1968) ومحاولة نقابة التضامن البولونية في السنوات الاولى من الثمانينات ونجاحها بذلك.

3- تطور سياسة التعايش السلمي أدت إلى التقارب أو الانفراج الذي تكلل بالوفاق[1]، حيث دفعت سياسة الوفاق هذه بالقوتين العظميين إلى الاسترخاء وسمحت لهما بإعادة النظر بسياساتهما الداخلية والخارجية مثل:

أ- جمح اندفاع حلفائهما نحو الاستقلالية عنهما.

ب- توطيد وجودهما في مناطق نفوذهما.

ج- توجيههما لمعالجة مشاكلهما الداخلية المتراكمة.

د- محاولات جديدة (للالتقاء) عبر مؤتمرات قمة تجمع كلا الرئيسين.

4- أما بالنسبة لتأثير سياسة (الثنائية القطبية) على مسيرة باقي الأشخاص القانونيين للمجتمع الدولي وخاصة في مرحلة الوفاق نذكر:

أ- أثرت سياسة الوفاق إيجاباً على المنظمات الدولية العالمية وحتى الإقليمية بالإضافة للمؤتمرات الدولية، بعد أن شلتها وجمدت حركتها مرحلة الحرب الباردة.

---

(1) نفس المرجع السابق .. صفحة 49.

ب- أما بالنسبة لتأثير سياسة الثنائية القطبية على باقي بلدان المعمورة (أطراف النظام) فنجد أن سياسة الوفاق لم تكن وفاقاً كما يتوقع البعض، بل بدأت تظهر بعض المشاكل وسببت بعض الاصطدامات الجزئية في أطراف النظام، سنتعرض لها باختصار وحسب توزيع جغرافي قاري بالشكل التالي:

1- القارة الآسيوية:

أ- الصين الشعبية: لم يستطع الأمريكيون إيقاف الثورة الصينية التي انتصرت عام 1949 إلا أنهم حاصروها بما اصطلح على تسميته بالحزام الصحي خوفاً أن تمتد عدواها لبلدان المنطقة التي كانت خاضعة بالكامل آنذاك للهيمنة الأمريكية والغربية، ونقلت أمريكا الحرب إلى أبواب الصين (التدخل الأمريكي في كوريا والفيتنام...إلخ) بالإضافة لعرقلة الولايات المتحدة الأمريكية احتلال الصين الشعبية لمقعدها في منظمة الأمم المتحدة حتى عام 1971.

إلا أن الهزيمة الأمريكية في جنوب شرق آسيا دفعت بالإدارة الأمريكية زمن (نيكسون – كيسنجر) لتبني سياسة استراتيجية عالمية جديدة: تتلخص في قيام أمريكا باستغلال الخلاف ما بين السوفييت والصينيين عبر تقاربها مع الصين، حيث كللت بزيارة أول رئيس أمريكي للصين، بعد عدة زيارات سرية تمهيدية قام بها كيسنجر إلى بكين نتج عنها بداية عنصر جديد في العلاقات ما بين البلدين، وعادت الصين لاحتلال مقعدها في المنظمة العالمية عام 1971 بعد أن رفعت أمريكا (الفيتو) عنها الأمر الذي سبب طرد الصين الوطنية (فورموزا) من المنظمة العالمية.

وقد شهدت العلاقات الصينية الأمريكية تطوراً بعد موت الزعيم الصيني ماوتسي تونغ، ووصول النظام الحالي بزعامة هسياوبينغ للحكم بعد قضائه على ما سموا (بعصابة الأربعة) أي زوجة الزعيم ماوتسي تونغ ورفاقها، الأمر الذي بدل الكثير من السياسة الداخلية الصينية (تطعيم الماركسية اللينينية – الماوية بالكونفوشية)، أي العودة (للأصولية) وإعادة الاعتبار لطوائف دينية وشخصيات حزبية سابقة قضت عليها الثورة الثقافية في نهاية الستينات ومطلع السبعينات. بالإضافة للسماح ببعض الملكيات الخاصة وخاصة في مجال الزراعة، وكذلك التحديث في مجال الصناعة والتكنولوجيا...إلخ، أما بالنسبة للسياسة الخارجية فتتلخص باتباع سياسة انفتاح على جميع دول العالم باختلاف أيديولوجياتها ومحاولة شق الطريق لأخذ دور عالمي في السنوات القادمة.

ب- الفيتنام: بعد هزيمة فرنسا في الفيتنام سنة 1954 دخلت أمريكا لملء الفراغ الذي تركه الانسحاب الفرنسي بالمنطقة وبدأت الإدارات الامريكية المتوالية من إدارة الرئيس أيزنهاور لكينيدي لجونسون حتى نيكسون بالتورط تدريجياً في المنطقة، حتى وصل عدد قواتها العسكرية والمساندة لأكثر من نصف مليون نسمة؟! ونظراً لعدم مقدرة أكبر قوة في العالم إنهاء الحرب بالإضافة لخسارتها البشرية والمادية الكبيرة التي كان لها أثر على اقتصادها وعلى الفرد الأمريكي الذي بدأ يشعر أنه أصبح مطالباً يدفع دمه إلى جانب ماله، أدى ذلك إلى تحرك الرأي العام الداخلي ومن ثم الدولي ضد الإدارة الأمريكية، مما ساعد السوفييت ومن ثم الصينيين على تقديم العون المادي والعسكري للمقاتلين الفيتناميين، الشيء الذي فرض على الحكومة الأمريكية أن تسعى لحل مشاكلها وتورطها وذلك بالجلوس لمفاوضة الفيتناميين (اجتماعات باريس عام 1973) وبالتفاهم مع السوفييت، من منطلق رغبة القطبين في المحافظة على (الوضع الراهن) بينهما وعدم الصدام

المباشر. وانسحبت أمريكا من الفيتنام لتبدأ سياسة محورية قطباها موسكو – بكين للهيمنة على بلاد جنوب شرق آسيا القارية، وخير دليل على ذلك ما جرى في كمبوديا.

ج- الشرق الأوسط: نظراً لصعوبة وتعقيدات الوضع وعدم وجود اتفاقيات مسبقة على المنطقة بين العملاقين (مؤتمر يالطا). أدى ذلك إلى تسابق بينهما لكسب ما تستطيع كل قوة من القوتين كسبه من بلدان هذه المنطقة إلى جانبها، ودخلت هاتان القوتان وخاصة الولايات المتحدة وبشكل مباشر في حروب بالنيابة في المنطقة كحرب (1967)، وحرب رمضان (1973)، والحرب الأهلية اللبنانية (1958 و 1976)، والاحتلال الصهيوني لكامل التراب الفلسطيني ثم بعض مناطق من الدول العربية المجاورة، واحتلالها لأكثر من نصف لبنان عام (1982)، بقصد تصفية منظمة التحرير الفلسطينية مادياً في لبنان ودفعها للخروج منه، وقد تحقق لها ذلك وتشتت قوات المنظمه في أكثر من سبعة بلدان عربية تفصل بينها آلاف الكيلومترات، والهدف منه إضعافها وتحجيمها لتستطع الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة الكاملة على المنطقة.

بالاضافه للحرب العراقية – الإيرانية، والتي تجاوزت الثمانية اعوام وحوصرت وجُمدت بين البلدين أي أصبحت حرب محدودة، مما يعني أنه لم يسمح لها مسيرو لعبة التوازن الإقليمي والعالمي بأن تمتد خارج إقليمي طرفيها العراق وإيران. وكذلك لم يسمحوا لأحد طرفيها بالانتصار على الطرف الآخر لأن انتصار أحدهما يغير من التوازن الإقليمي ثم الدولي القائم لصالح أحد القطبين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي [1]. إلا أنهم قرروا بعد أن طالت الحرب

---

[1] لمزيد من المعلومات.. انظر/ مقالنا تحت عنوان – لعبة الدومينو العسكرية – المنشور في جريدة (رسالة الأمة) المغربيه عدد 624 الصادر يوم 20/ أبريل 1985. (مرجع سبق ذكره).

وتخوف الامريكان من امتدادها لبلدان الخليج العربيه، الوقوف إلى جانب العراق بعد أن فشلت محاولاتهم المختلفه لاعادة ايران لتبعيتهم فأنتصر العراق، ثم حجموه بعد احتلاله للكويت، فخرج الطرفان خاسران وضعيفان ولفتره زمنية طويله.

2- القارة الافريقية:

هي آخر قارة حصلت بلدانها على استقلالها وذلك بعد منتصف الخمسينات حتى عام (1975) عندما استقلت آخر المستعمرات البرتغالية (غينيا بيساو - جزر الرأس الأخضر - ساوتومي أي برنسيب - أنغولا و الموزامبيق). تجنبتها القوتان العظميان بعدم تواجدهما المباشر فيها، إلا أنهما في النصف الثاني من السبعينات، بدأتا بتدعيم وجودهما الدبلوماسي والعسكري وذلك بمناسبة نزاع (القرن الافريقي) والنزاعات الأخرى القائمة في وسط شمال وجنوب القارة، رغم أن هاتين القوتين العظميين كانتا تفضلان استخدام طرف ثالث وقوى وسيطة للتدخل في القارة مثل : كوبا وفرنسا.

وأهم الأزمات التي واجهتها القارة واشارت الدلالات على أنها أزمات تحركها القوتان العظميان هي: نزاعات القرن الافريقي بين الصومال وأثيوبيا من جهة والأثيوبيين والآريتريين من جهة أخرى والحرب الاهليه الصوماليه، والنزاعات ما بين دول المواجهة في جنوب القارة ودولة جنوب افريقيا العنصرية (سابقاً) ودعمهما للحركات الانفصالية أو جبهات مطالبة بالحكم في بعض بلدان المواجهة مثل : أنغولا وموزمبيق حيث نجد أن الحزبين الحاكمين في هاتين الدولتين هما ذو أيديولوجية ماركسية ومدعومان منذ ثورات التحرير في بلديهما من قبل الكتلة الاشتراكية، بينما الأحزاب الأخرى المعارضة لهذه الأنظمة مدعومة من قبل أمريكا والكتله الغربية، بالإضافة لمشكلة جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا) وسيطرة دولة جنوب أفريقيا العنصرية والشركات المتعددة الجنسيات الضخمة عليها رغم مطالبة

الأمم المتحدة باستقلالها منذ الستينات، وقد حصلت فعلاً على استقلالها في مطلع عام 1990، وأخيراً مشكلة تشاد والحرب الأهلية السودانية والاهليه الصوماليه...ألخ.

3- أمريكا اللاتينية:

هذه القارة التي تعرف الهيمنة الأمريكية الشمالية الكاملة عليها منذ (مبدأ مونرو) عام 1823 حتى اليوم، سواء في جنوب القارة أو منطقة الأنديـن أو الكاريبي أو أمريكا الوسطى، تمت عدة محاولات من قبل بلدان هذه القارة للخروج من تحت الهيمنة الأمريكية عبر طرق سلمية، حال تشيلي أيام وصول الرئيس الليندي للحكم في مطلع السبعينات والقضاء عليه بتحالف ما بين الحكومة الأمريكية وإحدى أكبر الشركات المتعددة الجنسيات (I.T.T)، واستبداله بنظام عسكري ديكتاتوري عميل، نظام الجنرال بينوشيت في سبتمبر 1973. أو عبر ثورات مسلحة، كما حصل في كوبا على يد الرئيس الكوبي الحالي كاسترو، أو في دول أمريكا الوسطى كما حصل في نيكاراغوا، ومحاولات القوى الوطنية في السلفادور أو حتى في دويلة غرانادا (غرناطة) والتي كانت محكومة من عناصر ماركسية موالية لموسكو ومدعومة من كوبا، الشيء الذي سبب التدخل العسكري الأمريكي المباشر فيها والقضاء على النظام واستبداله بنظام تابع.

هذه الأمثلة وأمثلة كثيرة أخرى لا مجال للتطرق إليها حالياً، ما هي إلا أكبر دلالة على أن (الوفاق) بين العملاقين لم يكن وفاقاً كما اعتقد الكثيرون، بل غير السياسات الاستراتيجية للعملاقين بنقلهما للصراع المباشر بينهما إلى صراعات إقليمية، مما يدل على هشاشة النظام الدولي القائم وعلى هيمنة سياسة الثنائية القطبية عليه.

بإنتهاء الحرب البارده وانهيار الاتحاد السوفييتي فالكتله الاشتراكيه وتبدل الوضع الدولي من الثنائيه القطبيه إلى الإحادية القطبيه، أي هيمنة الولايات المتحده

الأمريكيه على العالم، فإن غالبية ما ذكرناه اصبح تاريخاً لا بد من معرفته، لنستطيع فهم الحاضر ومحاولة التنبؤ بالمستقبل رغم فشل الدراسات المستقبليه؟!.

ثالثاً- تأثير سياسة الإحادية القطبيه على مسيرة المجتمع الدولي 1991 – 1996

ولد النظام الدولي الحالي من رحم النظام الثنائي القطبيه وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وبالتالي كتلته الاشتراكيه بالكامل ونهاية الحرب البارده وبقاء قطب واحد الولايات المتحده الأمريكيه.

ورغم تضارب الاراء الفقهيه حول صحة ذلك، إلا إن الوقائع الدوليه تثبت ذلك، فالنظام الإحادي القطبيه بدء يثبت نفسه بعد مرور حوالي خمسة سنوات عليه، خدمت كفترة تمهيديه، لإعادة ترتيب الكون تحت زعامة الولايات المتحده الأمريكيه والتي تحركت بسرعه ملفتة للنظر، لتسد الفراغ الذي تركه شريكها في حكم الكون، الاتحاد السوفييتي.

فإعلنت نفسها دركي عالمي وحيد بلا منازع، واطلقت على لسان رئيسها بوش في عام 1991 ولادة هذا النظام، ووضعت أسسه بما يتماشى مع دورها العالمي الجديد، وكترتيب للمجتمع الدولي، بدأت بدعم الحروب الاهليه والإقليميه لإعادة ترتيب الإوضاع الداخليه لبعض الدول من إتباع الكتله الاشتراكيه سابقاً، فحركت أهم إداتين للنظام الرأسمالي: الشركات المتعددة الجنسيات وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وإستخدمت الإمم المتحده كغطاء كلما دعت الضروره ذلك، لإعطاء شرعيه دوليه لتدخلاتها، فسمحت بإعادة توحيد الألمانيتين، وتدخلت مباشرة في حرب الخليج الثانيه، وحرب البلقان (يوغسلافيا سابقاً) والحرب الصوماليه

واستقلال أرتيريا وتسليم السود الحكم في جنوب افريقيا، وتهدئة الإوضاع في جنوب شرق آسيا وأمريكا الوسطى، ودمقرطة الأنظمه الشموليه في العالم، وتفرغت لحل قضية الشرق الأوسط وما زالت، وساعدت على انهاء خلف وارسو والكوميكون، وشلت جامعة الدول العربيه ومنظمة الوحده الافريقية وأماتت حركة عدم الإنحياز، ودعت لتأسيس تكتلات اقتصاديه جديده للوقوف أمام منافسيها الاقتصاديين – السوق الأوروبيه المشتركه واليابان بإعلان ولادة منظمه اقتصاديه بينها وكندا والمكسيك، ودعمت ولادة منظمه اقتصاديه لجنوب شرق آسيا، وحركت الشركات المتعددة الجنسيات ذات المقرات على اراضيها أو تبعياتها لتهيمن على اقتصاد العالم وتقوي الدولار... إلخ.

تحولات كثيره عرفها العالم هذا القرن، وقد تشبه بأهميتها أحداث القرن الخامس عشر الميلادي الذي انهى العصور الوسطى وأدخل العالم في العصور الحديثه. فانفردت الولايات المتحده الامريكيه بإدارة العالم مع نهاية هذا القرن، الامر الذي دفع بأحد مستشاريها (فرانسيس فوكوياما) لجمع مقالات له اخرجها في كتاب أسماه (نهاية التاريخ والانسان الأخير)، ورغم إهمية هذا الكتاب إلا أنه يثير الشك والتساؤلات في هذه المرحله الأنتقاليه ما بين نظامين – الثنائيه القطبيه والاجادية القطبه – لدعوته أمريكا للأنفراد بالهيمنه على الكون. فتعاظمت بعد حرب الخليج الثانيه قوتها أمام تراجع قوة الأخرين، مما دفعها كذلك لفرض ليبيراليتها الاقتصاديه (اقتصاد السوق) على العالم، وكذلك فرض ليبيراليتها السياسيه(بدمقرطة الانظمة السياسيه للدول على الطريقه الأمريكيه). فهي الأقوى عسكرياً واقتصادياً لذا فهي الأقوى سياسياً، فهي الزعيم الوحيد لهذا العالم المنهار، رغم مشاكلها الأقتصاديه والاجتماعيه التي لا تقارن بمشاكل الأخرين، ورغم ظهور قوى اقتصاديه أخرى إلى جانبها، ولكنها ما زالت تعرف متى تأخذ ومتى تُعطي، وتعرف كيف تُحَجِّمُ كل

من يبدو عليه ملامح القوه والزعامه سواء أكانت زعامه جهويه أو أقليميه أو دوليه، وكل متتبع للاحداث الدوليه حالياً يعرف جيداً مدى صحة ذلك، وخير دليل لنا كشرق أوسطيين هي مؤتمرات السلام العربيه الاسرائيليه ودور واستفراد الراعي الأمريكي بها وابعاده المستمر للدول الفاعله على الساحه الدولية (أوروبا مثلاً) أو حتى المنظمات الدوليه (الأمم المتحده) عن التدخل في حل هذه القضيه وكلنا شاهدون ومؤرخون على ردود الفعل الامريكيه والاسرائيليه الصهيونيه على زيارة الرئيس الفرنسي شيراك لمنطقة الشرق الأوسط في اكتوبر من عام 1996.

وقد يبدء القرن الواحد والعشرين وتكون الولايات المتحده قد ثبتت زعامتها بلا منازع على هذا الكون ولفترة زمنيه قد تدوم حقبتين زمنيتين أو إكثر.

المراجع الرئيسية للقسم الأول

1) باللغة العربية

1- العلاقات الدولية – تأليف / دانيال كولار – ترجمة / خضر خضر – الناشر دار الطليعة – بيروت/ 1980.

2- الاستراتيجية والسياسة الدولية (المفاهيم والحقائق الأساسية)- تأليف/ إسماعيل صبري مقلد – الناشر/ مؤسسة الأبحاث العربية بيروت/1979.

3- القانون الدولي العام – تأليف/ علي صادق أبو هيف – الطبعة الحادية عشرة/ 1975.

4- القانون بين الأمم – Law Among Nations – تأليف Van Glahn الطبعة الثانية – ترجمة / دار الآفاق الجديدة / بيروت.

5- المنظمات الدولية وفكرة الحكومة العالمية – تأليف / محمد حسن الابياري – الناشر / الهيئة المصرية العامة للكتاب/ 1978.

6- الحوار العربي الأوروبي (وجهة نظر عربية ووثائق) – تأليف أحمد صدقي الدجاني – 1976.

7- مقالة: (لعبة الدومينو العسكرية – يلعبها الصغار ويخشاها الكبار) بقلم / محمود خلف – المنشورة – في جريد (رسالة الأمة) المغربيه – العدد 624- تاريخ 1985/4/20.

8- نهاية التاريخ والانسان الأخير – فرانسيس فوكوياما – (مترجم للعربية) / الناشر / مركز الانماء القومي، بيروت 1993.

2) باللغات الأجنبية

1- ARENAL Celestino del, Introduccion a las Relaciones Internacionales; Edit. Tecnos; Madrid 1984.
2- KAPLAN Morton; System and proces in International Politics, 1st Edit. John Wiley & Sons; New York 1957.
3- Mc-CLELLAND Charles A.; Systems and History in International Relations; General Systems 1958.
4- Mc-CLELLAND Charles A.; Theory and the International System; Edit. Macmillan; New York 1966.
5- ROSCREANCE, Richard N; Action and Reaction in world Politics; International Systems in perspective; Edit. Little Brown; Boston 1963.
6- REUTER paul, instititions Internationales; Paris; A. Colin 1972.
7- SPYKMANN Nicholas J.; Methods of Approach to the study of International Relations in H. MORGENTHAU & K.W., THOMPSON. (Principals and Problemes of International Politics); Selected Reading; New York 1952.
8- TRUYOL Y SERRA, Antonio; La sociedad Internacional Alianza Univeridad; Madrid 1977.

القسم الثاني

علم العلاقات الدولية

القسم الثاني

علم العلاقات الدولية

الفصل الأول:

من العلاقات ما بين الدول إلى العلاقات الدولية

تطور دراسة العلاقات الدوليه أكاديمياً

كما رأينا سابقاً عند استعراض تطور الوحدات السياسية، أنه منذ أن وجدت "الدول" بدأت تقوم العلاقات ما بين الوحدات السياسية، وتطورت هذه العلاقات مع تطورها. ومنذ ذلك الحين باستطاعتنا التكلم عن العلاقات ما بين الدول عندما يُراد تحليل مجموعة الاتصالات التي تقوم بين وحدتين سياسيتين أو أكثر.

إلا أن ظهور أشخاص دوليين جدد إلى جانب الدول يدفعنا إلى التساؤل: هل العلاقات بين الدول هي نفسها تعني العلاقات الدولية حالياً؟

الجواب: لا يمكن أن يكون إلا بالنفي، ذلك لأن المجتمع الدولي الحالي لم يعد هو المجتمع التقليدي، والعلاقات الدولية ليست قاصرة على الدول وحدها، رغم الاعتراف بأنها الشخص الدولي الأول والمميز، فداخل وخارج هذه الدول هنالك قوى ذات نفوذ تُحدد وتُقيد تصرفات الحكومات في المجالين الداخلي والخارجي، وتظهر هذه القوى الخفية في بعض المناسبات للعلن وتقوم بالتمثيل المباشر في المحيط الدولي.

وعلى هذا الأساس يجب متابعة التطور التدريجي للمواد التي عالجت أولاً دراسة العلاقات فيما بين الدول وصولاً لمادة "علم" العلاقات الدولية.

لا شك أن الفلسفة والقانون لعبا دوراً كبيراً هاماً في تجذير علم العلاقات الدولية (سنتطرق لذلك في حينه)، إلا أن التاريخ كذلك لعب دوراً كبيراً وهاماً في العملية، أو على الأصح في تجذير السياسة الدولية. وبدون أن ننسى أسماء مؤرخين لامعين تركوا الكثير عن تاريخ الحضارات السابقة لنشأة الدولة الحديثة أمثال: تيوسيديد وميغا لوبوليس وحتى مؤرخنا الذي من حقه علينا أن نعتز به ألا وهو ابن خلدون. إلا أننا سنركز على العصر الحديث فقط ، وظهور الدولة القومية وتشكيل ما يسمى "بالنظام الأوروبي للدول" ، حيث أن التاريخ أولاً من خلال تاريخ المعاهدات ،وثانياً من خلال التاريخ الدبلوماسي، بدأ يعالج بجدية متخصصة ومحددة العلاقات " ما بين الدول" إلى جانب القانون الدولي الذي ولد في هذه الفترة كعلم ونظام قانوني للعلاقات ما بين الدول.

فالتاريخ الحديث للمعاهدات ظهر مع معاهدات وستفاليا (1648)، وبالذات على يد المؤرخ (Tillet)[1] ، ورغم أن تاريخ المعاهدات كان أسيراً للأبعاد القانونية بسبب أن المعاهدات تشكل المصدر الرئيسي للقانون الدولي، حيث نجد أن (Toscano) عرف تاريخ المعاهدات "بالتاريخ الذي يعالج فقط الجزء القائم على المعاهدات من القانون الدولي"[2].

إلا أنه استمر حتى نهاية القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر عندما ظهر نوع من الاستقرار بين الدول القومية الأوروبية على حساب تفكك الامبراطورية الجارة (الدولة العثمانية)، بالإضافة لظهور الثورة الفرنسية "واستقلال" الولايات المتحدة الأمريكية على الجانب الغربي للأطلسي، وبداية تحرك المستوطنين

(1) TILLET Jean: Recueil des guerres et des traites de paix, de treve, d'alliance d'entre les Rois de France et d' Anglaterre depuis Philippe 1er Roi de France, jusque a Henri II; paris, 1577.

(2) TOSCANO-Mario; Storia dei Trattatie politica Internationale;I; parte generale 2° ed.; Turin-Italia; 1963,p.1.

الأوروبيين وخاصة الاسبان والبرتغاليين في أمريكا اللاتينية (الايبيرية) مع بداية ضعف وانهيار اسبانيا والبرتغال. كل هذه المتغيرات الدولية سببت تغييراً في بعض المفاهيم التي كانت سائدة آنذاك وتختص بتنظيم العلاقات ما بين الدول.

ذلك دفع بملوك أوروبا للتحالف فيما بينهم من أجل إيقاف مد هذه الثورة، ووضع حد للمتغيرات الدولية الثورية حيث بدء تغييرها تدريجياً عبر سلسلة من مؤتمرات القمة (مؤتمر فيينا – 1815) الذي نشأ عنه كما أشير سابقاً الحلف المقدس. ففي هذا المؤتمر أعيد النظر بالنظام الأوروبي السابق الذي أحدث خطوات لحمايته، كما أعيد النظر بأداة السياسة الخارجية لهذه الدول، الدبلوماسية، واتفق على تنظيم المراتب الدبلوماسية والأسبقيات بين رؤساء البعثات وثبتت البعثات الدبلوماسية الدائمة لغالبية الدول الموجودة آنذاك.

كل هذه المتغيرات الدولية المعتدله دفعت ولأول مرة في التاريخ على مستوى جماعي قاري، جيمع الأنظمة القائمة للتحرك وتدعيم أنظمتها داخلياً وخارجياً وتقوية أجهزتها الدبلوماسية والرفع من مستوى رؤساء بعثاتها. الشيء الذي دفع بالمؤرخين لإعادة النظر في كتابة التاريخ ونبههم إلى أن هنالك ظواهر كثيرة وجديدة للعلاقات ما بين الدول غير مدونة في المعاهدات، بحيث أصبحت المعاهدات غير كافية كمصدر لكتابة التاريخ، ومن يريد معرفة هذه الظواهر عليه أن يقوم بدراسة وثائق أخرى. وعليه فإن الدبلوماسية قامت بدور نشط وأوراقها ووثائقها ومراسلاتها تحولت لأفضل مصدر للمؤرخ، وانتقل أهتمام المؤرخين لتحليل الماضي والحاضر وحتى للتنبؤ بما سوف يحدث مستقبلاً ودفع بالتاريخ الدبلوماسي لأن يصل أوجه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى وتغيير موازين القوى وظهور قوى وتكتلات وتنظيمات دولية جديدة، هذه المتغيرات أدت إلى ولادة "علم" جديد سمي : بالعلاقات الدولية، وكان أول نشأته في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة أقل في بريطانيا، وكأي علم جديد يبحث عن تاريخ له ظهر ما يسمى بتاريخ العلاقات الدولية، الذي ضم إليه من ضمن مواد أخرى، التاريخ الدبلوماسي، والذي خاصيته أنه يرتكز على تسلسل المفاوضات وعرض العلاقات ما بين الدول، بينما تاريخ العلاقات الدولية يبحث عن أسبابها ويدرس قواها العميقة[1]. بالإضافة إلى أن التاريخ الدبلوماسي هو في الواقع تاريخ لتطور العلاقات بين الدول. وهذا يعني أن مجرى الحياة السياسية داخل الدول لا يعني التاريخ الدبلوماسي ولا يشكل موضوعاً له إلا بمقدار ما يؤثر على العلاقات الخارجية التي تنشأ بين الدول أي (السياسة الخارجية)[2].

ومع تطور المجتمع الدولي السريع في جميع الميادين فيما بين الحربين وبعد الحرب الثانية في الخصوص، تطورت العلاقات الدولية كمادة مستقلة وبدأت تفتح أقساماً وفروعاً جديدة في الجامعات الأمريكية والبريطانية تحمل اسم (العلاقات الدولية)، ومن ثم انتقلت العدوى إلى الجامعات الأوروبية الأخرى حيث كانت آخرها

---

(1) انظر كتاب - لويس دوللو - التاريخ الدبلوماسي - ترجمة، سمرحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت (1970) صفحة 6 و 7 - وكذلك راجع كتاب - بيير رينوفان وجان باتيست ديروزيل/ مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية/ ترجمة - فايز كم نقش - منشورات عويدات الطبعة الثانية، بيروت :1982 (مرجع هام).

(2) انظر-على سبيل المثال- أنيس العكره- من الدبلوماسية إلى الاستراتيجية- دار الطليعة، بيروت 1981،صفحة 17 وما يليها.

في الجامعات الفرنسية التي ما زال بعضها وحتى الثمانينات يستخدم مصطلح "الدراسات الدولية" بدل العلاقات الدولية(1).

أما بالنسبة للاتحاد السوفييتي وبلدان الكتلة الشرقية سابقاً ، فلأسباب إيديولوجية وسياسية انعكست على الناحية الأكاديمية، تأخر دخول مادة العلاقات الدولية إلى جامعات ومعاهد هذه الدول. فبالنسبة للاتحاد السوفييتي، بعد موت ستالين وانعقاد المؤتمر العشرين (1956) للحزب الشيوعي السوفييتي وحلول زعامات جديدة بالإضافة لبداية مرحلة جديدة في السياسة الداخلية والخارجية للاتحاد السوفييتي تتماشى مع المتغيرات الدولية، كل هذه الأسباب وأخرى لا مجال لذكرها أثرت كثيراً على الناحية الأكاديمية حيث بدأ يتكلم عن علم العلاقات الدولية منذ مطلع الستينات.

أما بالنسبة لباقي دول الكتلة الشيوعية، فلقد اعتبرت مادة العلاقات الدولية كعلم مستقل ودخلت جامعات ومعاهد هذه الدول بعد فترة من تبني الاتحاد السوفييتي لها، إلا أن وضعيتها وتقبلهاالزمني ليس متشابهاً في هذه الدول، وتمتاز بولونيا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا عن باقي دول الكتلة في هذا المضمار.

أما في دول العالم الثالث: أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، فلا شك أن بلدان أمريكا اللاتينية تختلف عن بلدان القارتين الأخريين، وسبب ذلك أن غالبيتها دول قائمة منذ ما يقارب القرنين من الزمن، بينما دول افريقيا وآسيا فغالبيتها العظمى دول حديثة الاستقلال، وما زال بعضها يرسل أبناءه للخارج لتلقي العلم وذلك لعدم وجود جامعات في هذه الدول. وقد بدأ الاهتمام في جامعات بلدان هذه القارات الثلاث بإدخال مادة العلاقات الدولية ضمن مناهجها التعليمية وتدريسها في نهاية

(1) انظر – Marcel MERLE; Sociologie des Relations Internationales; Deuxieme Edition; Dalloz - Paris, 1976. "Introduction". –

وخاصة المقدمة.

الستينات والسبعينات. إلا أننا لا نستطيع مقارنتها مع أمريكا الشمالية وأوروبا سواء الغربية.أم الشرقية بسبب فقر هذه الدول لوسائل ومعاهد وحتى لمراكز أبحاث متخصصة بالعلاقات الدولية وذلك راجع لعدة أسباب نذكر منها:

أولاً: عدم توفر كوادر (أطر) كافية ومتخصصة أي (عنصر بشري كفؤ).

ثانياً: عدم توفر أو تخصيص أموال للتعليم الجامعي والبحث العلمي (عنصر اقتصادي).

ثالثاً: وكما يقول التشيلي – ماركوس كابلان – (ويخص بقوله بعض دول أمريكا اللاتينية ذات الأنظمة العسكرية) لتخوف بعض حكومات هذه الدول على نفسها فيما لو سمحت بتدريس مثل هذه المادة(1).

ومع تطور العلاقات الدولية وظهور متخصصين وباحثين كثيرين، تبين لهم أن هذا "العلم" الجديد هو من الشمولية بحيث تعجز معه جميع العلوم القائمة آنذاك أن تفيه حقه، فلا القانون الدولي المنظور منذ القرن السادس عشر ولا التاريخ الدبلوماسي الذي وصل أوجه وأصبح التاريخ الأساسي لدراسة العلاقات ما بين الدول، ولا حتى الدبلوماسية التي تحولت إلى حجر زاوية للمجتمع الدولي، كافية لدراسة المجتمع الدولي المعاصر، فهذه المواد إلى جانب مواد أخرى لا تستطيع تغطية كل تطورات وتعقيدات المجتمع الدولي الحالي، بل تدخل في إطار تاريخ العلاقات الدولية وتكون جزءاً أساسياً لدراسة هذه المجتمع الذي انتقل من مجتمع علاقات ما بين الدول فقط (سياسة خارجية) إلى علاقات ما بين أفراد وجماعات ومنظمات....الخ. أي أشخاص دوليين جدد إلى جانب الدول.أي إلى علاقات دولية شاملة.

---

(1) - Kaplan; Marcos; La Ciencia Politica Latinoamericana en la Encrucijada; Santiago de Chile, 1970; PP. 53 & 54.

الفصل الثاني

إشكالية مصطلح العلاقات الدولية

يستخدم لفظ العلاقات الدولية في اللهجة العامية دون تحديد لماهيته ومضمونه، وكذلك يستخدم من قبل الصحافيين ورجال السلطة وخاصة التابعين للأجهزة المكلفة بالعلاقات الخارجية للدول والمنظمات الدولية...الخ. جنباً إلى جنب أو كمرادف لمصطلحات أخرى مثل: السياسة العالمية أو السياسة الدولية أو السياسة الخارجية أو حتى الدبلوماسية، حيث تتردد هذه المصطلحات عشرات المرات في أحاديثهم اليومية دون تدقيق أو تحديد لمعناها اللغوي والمادي. لأن ذلك لا يهمهم بقدر الموضوع الذي يناقشونه أو يتبادلون وجهات النظر حوله.

أما من الناحية الأكاديمية، فرغم أن توجهات كثير من المفكرين تتجه لاستخدام هذا المصطلح "العلاقات الدولية" إلا أن بعض الغموض وعدم الدقة بالتحديد يكتنفان هذه التسمية، وما زال هنالك جدل أكاديمي حوله وما زالت تتردد عدة تسميات مختلفة تطلق على " المجتمع الدولي" بهدف تحديد هذا العلم الجديد مثل: دراسات دولية ، السياسة الخارجية، السياسة العالمية، وحتى المصطلح القديم الجديد الدبلوماسية. الشيء الذي يدفعها للاعتراف بأن هذا الجدل وعدم الاتفاق بوجهات النظر ليس من صالح تحديد تعريف واضح لمصطلح (العلاقات الدولية) ولا حتى تحديد الهدف من دراسة هذه المادة أو تحديد محتواها.

وعليه أمام هذه المجموعة من التسميات التي تنافس علم العلاقات الدولية، لا بد من توضيح كل مصطلح، لنستيطع تفسير مصطلح (العلاقات الدولية)، ليكون لنا

مرتكزاً نستطيع على أساسه تحديد مفهوم ومن ثم أهداف ومحتوى هذه المادة ومنطلقاً لمعالجة المادة في الفصول القادمة.

1- الدبلوماسية : بالفرنسية Diplomatie - بالانجليزية Diplomacy - بالاسبانية Diplomacia

فكما هو معروف، كلمة دبلوماسية مشتقة من المفرده اليونانيه (Diploma)، المشتقه من فعل دبلوم والذي يعني بالعربية "طوى"، وكانت تعني عندما أطلقت لأول مرة على الوثائق التي تطوى طيتيـن: كجوازات السفر وتذاكر المرور أو الوثائق والصكوك الصادرة عن الملوك والأمراء والمتضمنة منح شخص ما توصية خاصة أو امتيازات..ومن ثم أصبح هذااللفظ يطلق على الأوراق والوثـائق الرسمية أو تلك التي تتضمن نص الاتفاقات أو المعاهدات المعقودة (1) أو حتى على الاجهزة المكلفه بتنفيذ العلاقات الخارجيه للدول.

وبعبارة أخرى توضيحية يقول مارسيل ميرل:

"الدبلوماسيون هم الوكلاء المختارون من أجل نقل الوثـائق الدبلوماسية أي الدبلومات (...) ومهمة التاريخ الدبلوماسي هي جمع وسرد ومن ثم التعليق على هذه الوثائق، أي مجموعة الوثائق الرسمية والسرية التي كان الملوك والأمراء يتصلون من خلالها فيما بينهم من جهة وفيما بين ممثليهم الدبلوماسيين من جهة أخرى. (...) ويضيف ميرل.. أنه كان من الصعب الوصول إلى هذه الوثائق، حيث كانت تتطلب معالجة خاصة وعلى هذا الأساس بـررت استقلالية هـذا الفـرع مـن العلـوم التاريخية"(2).

(1) انظر بهذا الخصوص جيمع كتب الدبلوماسية. وخاصة / علي صادق أبو هيف، - القانون الدبلوماسي - منشأة المعارف بالإسكندرية - 1975، ص 16.- وكتابنا :- النظريه والممارسه الدبلوماسيه. دار زهران...، 1997.

(2) انظر : (مرجع سابق) ، - Marcel MERLE "Sociologia..." pp. 59-60

ومع تطور المجتمع الدولي، فإن أعمال المؤرخين والباحثين تعدت دراسة الوثائق والتعليق عليها واتجهت للبحث عن الظواهر والعوامل المؤثرة في العلاقات ما بين الدول، وعلى هذا الأساس نشأ تاريخ العلاقات الدولية أي : "دخلت عوامل – غير دبلوماسية – في دراسة تاريخ العلاقات الدولية"[1] .

إذن أمام شمولية مصطلح (العلاقات الدولية) أصبح تعبير الدبلوماسية في يومنا الحالي يشكل جزء منه والخاص بالأداه الرئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية للدول التي هي جزء من العلاقات الدولية.

2- السياسة الخارجية :

بالفرنسية : Politique Etrang'ere وبالإنجليزية Foreign Policy وبالإسبانية Politica Exterior .

يعرفها A. Bergstraesser "بمجموعة الأعمال التي يقوم بها جهاز متخصص لدولة ما لتسيير علاقاتها مع دول أخرى، أو مجموعة العلاقات لأنظمة دول (كتل) أو حتى مجموعة العلاقات لكيانات اقتصادية وثقافية تابعة لهذه الكتل"[2].

هذا التعريف شامل فهو لا يشير فقط إلى العلاقات الخارجية التقليدية لدولة ما (أي ما يعني العلاقات مع دول أخرى، ومنظمات دولية...الخ) بل يشمل كذلك

---

(1) نفس المرجع السابق ، صفحة 2.

(2) انظر: - A.BERGSTRAESSER: Weltpolitik als Wissenschaft; Koln - Opladen. 1965, P. 37.

المشار إليه في: - Manuel MEDINA; La Teoria de las Relaciones Intenacionales; 1973;P.21.

العلاقات ما بين "أنظمة دول – كتل" ومنظمات اقتصادية وثقافية تابعة لهذه الأنظمة..إلا أن ميزته أنه يركز بداية على العلاقات ما بين الدول(1).

وبالإضافة لما ذكر نشير إلى تعليق مانويل مدينا، بأن: "السياسة الخارجية يجب أن تكون أكثر تواضعاً وتشير فقط إلى العلاقات السياسة بين الدول"(2).

ونستنتج مما سبق، أن السياسة الخارجية لدولة ما، هي إلا جزء من السياسة العامة لهذه الدولة، أو الخطه التي تُسَيِّر بهديها دولة ما علاقاتها مع دول أخرى، فدراسات السياسة الخارجية ترتكز على ظاهرة القرار السياسي للدول الخاص بالعلاقات الخارجية والتعاون الدولي بدون أن تشمل النظام الدولي بكامله. وباستطاعتنا تعريف السياسه الخارجيه بأنها (الخطه الاستراتيجيه العامه التي ترسمها دولة ما وتنفذها بواسطة وسائل عدة اهمها العسكري والدبلوماسي).

وبإيجاز – لا يمكن بأي حال من الأحوال استخدام هذه التسمية كمرادف للعلاقات الدولية لأن هذا المصطلح يخص فقط السياسة الخارجية لدولة واحدة أي مثلاً:– السياسة الخارجية للاردن – بينما مصطلح العلاقات الدولية هدفه أكثر شمولية وبذا فالسياسه الخارجيه هي فرع من العلاقات الدوليه.

3– السياسة الدولية :

بالفرنسية: Politique Internationale وبالإنجليزية International Politics وبالاسبانية Politica Inernacional.

---

(1) - Roberto MESA; Teoria y Practica de Relaciones Internationales; Taurus; 1977; p. 18. وكذلك.................................. Manuel MEDINA; "La Teoria...", p. 21.

(2) المرجع السابق: - Manuel Medina; "La Teoria..."; P.21

هذا التعبير يغطي واقعاً دولياً أكثر اتساعاً من سابقه "السياسة الخارجية"، فهو يشير للنظام (المجتمع) الدولي بشكل عام، وليس من وجهة نظر السياسة الخارجية لدولة ما. وبكلمات أخرى – فإن مصطلح السياسة الدولية يطلق على – مجموعة العلاقات السياسية القائمة ما بين الدول (الشؤون الخارجية)، بالإضافة لجميع العلاقات القائمة في المجتمع الدولي أي ليس المقصود دولة واحدة فقط بل النظام الدولي بكامله.

وعلى هذا الأساس نجد كثيراً من الكتاب وخاصة الإنجلوسكسون أو من يتبعهم يستخدمون هذا المصطلح كبديل "للعلاقات الدولية" والسبب بسيط وواضح: فغالبيتهم يعيرون العلاقات السياسية ما بين الدول أهمية خاصة ويعتقدون بأن (القوة) هي المفتاح الرئيسي للظواهر الدولية، بالإضافة لاعتبارهم أن العلاقات الدولية ما هي إلا جزء من علم السياسة، أو كما يقول R. Platig : "أن العلاقات الدولية ما هي إلا ملحق لعلم السياسة"(1).

وهذا الموقف بنظرنا ليس مقبولاً ، فالعلاقات الدولية ليست مقتصرة على علم السياسة ولا على وجهه الخارجي أي السياسة الخارجية للدول المستقلة. والمجتمع الدولي أصبح يضم أشخاصاً آخرين من غير الدول لهم علاقات خارجية كالمنظمات الدولية، وحركات التحرير الوطني، وعلى سبيل المثال منظمة التحرير الفلسطينية تملك أكثر من (100 مائة) سفارة وممثلية ومكتب للارتباط الخارجي والاعلام معتمدة لدى غالبية دول العالم.

---

(1) - E. Raymond PLATIG; " International Relations as a Field of Inquiry" in James Rosenau; International Relations and Forign Policy, A Reader in Reserch & Theory;NewYork,1969;pp.6-19.

مشار إليه في كتاب - Roberto MESA; "Teoria...", p.16

وعليه فنحن أمام مصطلحين مختلفين: السياسة الدولية والعلاقات الدولية،والأخير هو أكثر اتساعاً وشموليه وما السياسة الدولية، بمفهومها مابين الدول. إلاّ جزء منه.

4- السياسة العالمية : Politique Mondiale - World Politics - Politica Mundial.

وتعني دراسة العلاقات السياسيه للنظام الدولي بكامله (النظام العالمي) وليس فقط العلاقات ما بين الممثلين فرادى. إلا أن كلا المصطلحين: السياسة الدولية والسياسة العالمية يستخدمان بالممارسة للتعبير عن نفس المعنى، أي سياسة النظام الدولي بكامله من ناحية كونية شاملة أو من نواحي العلاقات الخاصة بين الدول وممثلين آخرين انفراديين.

ونجد أن هذه التسمية كَثُرَ استخدامها في السنوات الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث أن مستخدميها يعتقدون بأنها أكثر شمولية من السياسة الدولية ولتتماشى مع دور امريكا كزعيم عالمي ، ومن أجل الابتعاد عن المفهوم التقليدي "مركزية الدولة" المسيطر على الدراسات الدولية. أي أن دراستها تتجه أكثر نحو النظام الدولي بمجموعه ولا تقتصر فقط على العلاقات ما بين الدول، ورغم هذا التغيير في المفهوم إلا أن مستخدميها ما زالوا يركزون على العلاقات البينية التي تقوم داخل النظام الدولي متجنبين العلاقات الأخرى.

5- الدراسات الدولية : بالإنجليزية - International Studies بالفرنسيه Etudes - Internationales بالاسبانيه Estudios Internacionales .

وهذا المصطلح هو فرنسي النشأة، حيث استخدم كبديل لمصطلح العلاقات الدولية الانجلوسكسوني النشأة، وإن كان مصطلح السياسة الخارجية والسياسة

الدولية يشمل محيطاً أصغر من محيط مفهوم العلاقات الدولية فإنه يحصل العكس بالنسبة لمصطلح الدراسات الدولية.

وكما يقول مانويل مدينا[1] فهذا المصطلح مفهومه أكثر شمولية من العلاقات الدولية حيث يشمل الدراسات القانونية المقارنه واللغات الأجنبية مروراً بالدراسات الجغرافية السياسيه والأنتروبولوجية (علم طبائع الإنسان) والاقتصادية، ويضيف " بأن الدراسات الدولية تكون بالحقيقة حقلاً واسعاً أو قطاعاً أكاديمياً يشمل نفس مادة العلاقات الدولية بالإضافة للاقتصاد الدولي والقانون الدولي والمنظمات الدولية...الخ".

ونضيف من جهتنا كذلك القانون الدبلوماسي والقنصلي، والنظريه والممارسة الدبلوماسية، وتاريخ العلاقات الدولية، وحتى علاقة الكنيسة بالدولة (وخاصة في بعض الدول اللاتينية) بالإضافة للتجارة الخارجية والتعاون الدولي...الخ.

6- العلاقات الدولية :

والآن بعد أن وضحنا ما تعنيه المصطلحات السابقة نعود لمصطلح العلاقات الدولية، الذي دخل جميع المعاجم (الانسيكلوبيديا) وخاصة في فرنسا التي ترددت كثيراً قبل قبوله، وعلى هذا الأساس يستخدم بالعربية تحت اسم "العلاقات الدولية" وبالفرنسية Relations Internationales وبالانجليزية : International Relationes وبالايطالية : Relazioni Internazionale وبالألمانية Internationale Bezeihungen وبالاسبانية Relaciones Internacionales .

(1) مرجع سابق

- Manael MEDINA; "Teoria..."pp. 20 & 21.

إن مصطلح العلاقات الدولية صُدِّر للعالم من الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى وبروز أمريكا كقوة كبرى على مسرح الأحداث الدولية بعد مشاركتها في الحرب العالمية الأولى وفي مؤتمر فرساي للسلام عام (1919)، بشخص رئيسها – ويلسون– الذي كان له الأثر الكبير في إنشاء عصبة الأمم. ففي هذه الفترة بدأ اهتمام أكاديميي وباحثي الولايات المتحدة الأمريكية ينصب على دور أمريكا الدولي، وبدأوا ينظرون ويبحثون في شؤون العالم بصفة علمية وبشكل دفع (Alfred Grosser) لأن يصف دراسات العلاقات الدولية بتخصص أمريكي[1].

والذي يهمنا هنا هو أن مادة العلاقات الدولية تطرح محتوى أكثر شمولية من المصطلحات التي أوردناها وفسرناها سابقاً ما عدا "الدراسات الدولية"، وعودة لما ذكر نجد أن العلاقات الدولية تستقل عن "علم السياسة" ليس لأنها لا تشمل العلاقات ذات الصبغة السياسية بل لأنها تشمل كذلك علاقات ذات صبغة غير سياسية تقوم ما بين الدول والأشخاص الدوليين الآخرين المكون منهم المجتمع الدولي.

وتفسيراً لذلك نقول: ان العلاقات الدولية هي: العلاقات الاجتماعية المجسدة للمجتمع الدولي سواء أكانت ذات صبغة سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو إنسانية أو دينية...الخ، وكذلك العلاقات التي تقوم بين الدول أو العلاقات القائمة بين الممثلين الدوليين الآخرين في المجتمع الدولي من جهة وبينهم وبين الدول من جهة أخرى.

---

[1] - Alfred, GROSSER, "L'etude des Relations Internationales Specialite americaine?" R.F.S.P., pp. 634-651.

بالإضافة لميسا، (مرجع سابق): - Roberto MESA, "Teoria & Practica..."; p. 15.

وعلى هذا الأساس نجد أن العلاقات الدولية تكوّن حقلاً دراسياً جديداً مستقلاً عن علم السياسة. إلا أن استقلال هذا العلم لا يعني انعدام علاقته مع المواد الأخرى كالاقتصاد والقانون والتاريخ وعلم النفس والجغرافية السياسيه...الخ، بل إن علاقة مادة العلاقات الدولية بهذه المواد بلغت درجة بحيث أصبحت بعض فروعها (كالقانون الدولي العام والاقتصاد الدولي والمنظمات الدولية...الخ). تكون موضوعات لعلم العلاقات الدولية.

على هذا الأساس يقال: إن العلاقات الدولية، هي حقل دراسات متعددة المواد، إلا أنه لا يصل لشمولية وعمومية وغموض - الدراسات الدولية-.

باختصار باستطاعتنا القول أن هذا "العلم" الجديد هو العلم الذي يهتم بدراسة المجتمع الدولي بالكامل.

*****

الفصل الثالث

المفهوم العام والأكاديمي للعلاقات الدولية

مما لا شك فيه أن تحديد مفهوم أي مادة أكاديمية مشروط بالتوجهات الشخصية من قيم وأفكار خاصة بكل مفكر أو باحث من جهة، ولتأثيرات المحيط العلمي والثقافي الذي يعيش فيه من جهة أخرى، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى ذات الصلة الوثيقة بالمادة الأكاديمية نفسها.

فبالنسبة لمادة العلاقات الدولية، نجد أن تحديد مفهومها يخضع لهذه الشروط الشخصية للمفكر أو الدارس أو الباحث (أولاً) وللشروط والعوامل الخاصة بها كمادة أكاديمية (ثانياً) والتي نذكر منها:

1- أن علم العلاقات الدولية، هو العلم الذي يدرس المجتمع الدولي بكامله.

2- أن مادة العلاقات الدولية ذات صلة وثيقة بعدة مواد أكاديمية رئيسية تعتبر أساسية بالنسبة لها، بالإضافة لمجموعة من المواد الثانوية (المساعدة) يجب معرفتها ودراستها لما لها من تأثير على مفهوم ومحتوى مادة العلاقات الدولية.

3- أن مادة العلاقات الدولية، ما زالت مادة أكاديمية حديثة أي في دور الطفولة إذا قسناها بالمواد أو العلوم الأخرى.

4- وأخيراً، ما زالا علم السياسة وعلم الاجتماع (السيسيولوجيا) يتنافسان على تبني أو لنقل على (الهيمنة) العلمية والعملية على هذه المادة.

ونظراً لهذه الشروط التي ذكرناها سالفاً، فإن مادة العلاقات الدولية سواء بمسيرتها النظرية أو التطبيقية، دُرست وعُولجت وحُللت من وجهات نظر لعشرات

الدارسين المختلفين، كل واحد منهم حسب تبعيته الفكرية ومحيطه العلمي والثقافي أو حتى لنقل حسب جنسيته كذلك.

وعلى هذا الأساس نجد أن نظرية العلاقات الدولية أو حتى العلاقات الدولية نفسها، دُرست من وجهات نظر مختلفة:

فالبعض درسها بأسلوب تقليدي (كلاسيكي) من خلال (الفلسفة والتاريخ والقانون)، والبعض الآخر درسها من خلال علم السياسة (باعتبار مادة العلاقات الدولية هي فرع من علم السياسة المختص بدراسة السياسة الخارجية للدول) وغالبية هؤلاء المفكرين هم من الأنجلوسكسون- الامريكيين، وآخرون درسوها من خلال علم الاجتماع مثل سشورازينبرجر:(Schwarzenberger) الذي يعتبر نظرية العلاقات الدولية فرعاً من علم الاجتماع، والبعض درسها من خلال العلوم السلوكية (Behavior) وذلك عبر دراسة سلوك وتصرفات الأشخاص الدوليين أو الطرح الكمي الرياضي أو من خلال الطرح الوظيفي والنظمية (مفاهيم تسمى انجلو - أمريكية) أو عبر طروحات "مثالية" و "واقعية" (مفاهيم تسمى أوروبية)، أو معارضاً جميع هذه الأطروحات المعتبرة تقليدية (المفهوم الماركسي).

وعلى هذا الأساس نحاول من جهتنا استعراض آراء بعض المفكرين أو الدارسين للعلاقات الدولية ضمن مجموعتين:

1- المجموعة الأولى: وتضم المفكرين الذين يدافعون عن أطروحة "الدولة" كشخص وحيد ومميز للعلاقات الدولية (رغم أن بعضهم وفي السنوات الأخيرة بدأ يتنازل قليلاً عن احتكار الدولة للعلاقات الدولية). أما مفهوم هذه المجموعة للعلاقات الدولية فيشير إلى أنها العلم الذي يهتم بتنمية وتطور العلاقات ما بين الدول فقط.

هذا الاتجاه تمثله أسماء أكاديمية مشهورة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: فيراليVirally وريمون أرون Raymond Aron وستانلي هوفمان Stanley Hofmann وكينزي رايت Quincy-Wright ودوون Dunn ...إلخ.

فمثلاً فيرالي، والذي يُعتبر من أكثر هؤلاء المفكرين تشدداً، يركز على أن العلاقات الدولية تعالج العلاقات بين الدول فقط، ويعرفها بالعلاقات التي تربط بين السلطات السياسية التي تحاول التهرب من سلطة سياسة أعلى منها، بالرغم من استعداده قبول دراسة العلاقات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية...إلخ ضمن إطار العلاقات الدولية، إلا أنه يعتقد بأن هذه العلاقات تدخل من "البوابة الخلفية" للعلاقات الدولية نظراً لتأثيرها علىالعلاقات ما بين المجموعات السياسية المستقلة.(1)

أما ريمون آرون، فيعرف العلاقات الدولية، بأنها "العلاقات ما بين الأمم" أو "العلاقات ما بين الوحدات السياسية المستقلة"(2).

وتلميذه أو تابعه الفكري كما يحلو للبعض تسميته ستانلي هوفمان – أستاذ في جامعة شيكاغو – فيشدد على مركزية العلاقات ما بين (الوحدات السياسية) دون إهمال العناصر غير التابعة للدول التي لها أثر على هذه العلاقات. ويعزو للعلاقات

(1) - Relations Internationales et Science Politique; en Jules Bosdevant et autres; Les Affaires Etrangere; P.U.F., Paris 1959, pp. 431-45.

وانظر كذلك : - Manuel MEDINA; "Teoria & Formacion De La Socidad International; Tecnos; Madrid; 1983, p. 149.

(2) - Raymond ARON; Paix et Guerre; entre les Nations; Paris; 1969.

بالإضافة لمقالة "qu'est-ce qu'une Theorie des Relations internationales?" R.F.S.F. (1967),pp.-837-861.

بالإضافة /مرجع سابق : - Reberto MESA; PP. 73-74.

الدولية الهدف التالي "أنها تدرس العوامل والنشاطات التي تؤثر على السياسة الخارجية وعلى سلطة الوحدات الرئيسية المكونة للعالم"(1).

أما كينزي رايت فيعرف العلاقات الدولية بأنها "العلاقات القائمة ما بين مجموعات سياسية ذات سلطة – Relations between Powerful Groups – مع تشديد وتمييز على مكانة الدولة القومية(2).

أما دوون، فحذا حذو فيرالي بتعريفه للعلاقات الدولية حيث قال:
"إنها العلاقات القائمة ما بين الوحدات السياسية المستقلة في نظام عالمي سلطته السياسية غير مرتكزة على أية نقطة"(3).

2- المجموعة الثانية: وتضم مجموعة أخرى من المفكرين لديهم رؤية أكثر شمولية للعلاقات الدولية، فهم يتكلمون عن العلاقات بين جماعات مختلفة ذات سلطات غير متشابهة تلعب أدواراً في الوسط الدولي. والبعض منهم يركز اهتمامه على الفرد كعنصر رئيسي مكون لتجمعات وتنظيمات ذات نشاطات دولية مثل: سبيكمان (Spykman) ودويتش (K.Deutch) ويونغ (G.Young) وسشوارزنبرجر(Schwarzenberger) وأنطونيو تريول ((Antonio Truyol)

(1) - Stanley HOFFMANN; Theory in International Relations; N.J. 1960..

أو عن الترجمة باللغة الإسبانية: - Teorias Contemporaneas sobre las Relaciones Internacionales; Trad. Lopez MARTINEZ; Madrid, 1963 P. 7

(2) - Quincy WRIGHT, ths study of International Relations; New Yourk; 1955, p.7.

(3) - Dunn, FREDRICK., "The scope of international Relations"; world politics Vol. 1 (1948).

وكذلك – أرينال / مرجع سابق: - Celestiono del ARENAL; "Introduccion a las...",p.358.

وشيفالييه (Chevallier) ومانويل مدينا (Manuel Medina) وروبرتو ميسا (Roberto Mesa) ...إلخ.

هذه المجموعة من المفكرين تنطلق من هدف – علائقي – أي ما يعني العلاقات القائمة ما بين أفراد وجماعات وحكومات عبر حدود الدول..فمثلاً: سبيكمان، يعرف العلاقات الدولية بأنها "العلاقات القائمة ما بين أفراد وجماعات من دول مختلفة"(1). أما كارل دويتش، فيعرفها من جهته بـ"العلاقات غير محددة الهوية القائمة عبر حدود مختلف الوحدات السياسية"(2). أما يونغ فيعتبر أن المادة الخاصة التي تدرسها العلاقات الدولية هي "العلاقات نفسها"(3).

أما سشوارزنبرجر فيعرفها بقوله: "الشؤون الدولية، هي العلاقات القائمة ما بين الجماعات فيما بينها من جهة وما بين الجماعات والأفراد من جهة ثانية وما بين الأفراد بعضهم مع بعض من جهة ثالثة، والتي تؤثر على المجتمع الدولي"(4). أما أنطونيو تريول، فيحدد العلاقات الدولية كقطاع من الواقع الاجتماعي أي : "تلك العلاقات الإنسانية ذات الطبيعة الدولية"(5).

---

(1) مرجع سابق: - SPYKMAN, Nicholas J. "Methods of Approcach...p. 74.

(2) مرجع سابق: - Manuel MEDINA;"Teoria & Formacion..."p. 150.

مقتبس من - Abdul A.SAID -Theory of International Relations, The Crisis of Relevance; Prentice - Hall, Englewood Cliffs, N.J., 1968, p. 74.

(3) عن:- - Antonio Troyol SERRA; " La Teoria de las Relacoiones Internacionales como sociologia, Instituto de Estudios Politicos; Madrid, 1973; p. 56.

(4) الترجمة الإسبانية:- - SCHWARZENBERGER, George, "La politica del poder"2 edit: julio CAM POS & Enrique GONZALEZ; Mexico - Buenos Aires 1960; p.8.

بالإنجليزية عن آخر طبعة: World Politics, "A Study of world Society" Stevens, London 1960.

(5) مرجع سابق - Antonio Truyol; "La Teoria..."; P. 28...

أما شيفالييه صاحب تعبير " المركب العلائقي الدولي" فيعرف العلاقات الدولية بأنها "تشابك مختلف أشكال العلاقات القائمة ما بين مختلف الدول الموجودة في هذا الوسط الخاص والمسمى بالمجتمع الدولي"(1) .

أما مانويل مدينا فيقول بأن مفهوم "المجتمع الدولي" الوارد في تعريف شيفالييه، يخدم كقاعدة من أجل تعريف العلاقات الدولية، وبالرغم من شمولية هذا المفهوم إلا أنه الأكثر صواباً لهدفنا، ويُبيِّن الاختلاف ما بين المجتمع الوطني والمجتمعات الأخرى ويشير إلى تمييز هوفمان ما بين المجتمع الدولي والمجتمع الوطني، حيث أن الأول يتصف بأنه "وسط غير منظم" ويمتاز بوجود كيانات سياسية ذات سلطات سياسية مستقلة. ويشير كذلك إلى تعريف فرانكل (Frankel) للنظام الدولي بأنه "نظام مكون من مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة تتعامل فيما بينها بنوع من التنظيم" ويختم بذكره لتعريف فيرالي الذي يشير إلى أن المجتمع الدولي صفته الرئيسية أنه مكون من وحدات سياسية مستقلة، وينتقد مدينا (Medina) ذلك بقوله إن هذه التعريفات الثلاثة السابقة لهوفمان وفرانكل وفيرالي غير مرضية. وربما كانت ملائمة لتعريف السياسه الدوليه وليس العلاقات الدوليه، لانها تتجاهل مجموعه كبيره من العوامل التي تهم العلاقات الدولية مثل العلاقات ما بين الأفراد والجماعات عبر حدود الدول سواء أكانت علاقات تجارية أم ثقافية أم اجتماعية...إلخ(2) .

ونختم وجهات نظر هذه المجموعة الثانية بتعريف روبرتو ميسا، أستاذ ورئيس قسم العلاقات الدولية في جامعة مدريد المركزية (Complutense) ، حيث يُعرف العلاقات الدولية بعد أن يسترسل بشرح الغموض الذي يعتري طبيعة

---

(1) المرجع نفسه صفحة 15.

(2) مرجع سابق - Manuel MEDINA; "La Teoria..."p.149.

العلاقات الدولية والمغالطات بتعريفها وتحديد هدفها وتشابك حدودها مع حدود مواد علمية أخرى بأنها "العلم الذي يدرس المجتمع الدولي الديناميكي والجامد" ويفسر ذلك بتبنيه لطرح شيفالييه بأن العلاقات الدولية تضم "مركباً علائقياً يضم جميع العلاقات القائمة ما بين الأفراد والجماعات التي مصالحها أو حتى ميولها وأعمالها تدفعها لاجتياز الحدود الوطنية حيث تنمو وتتطور في داخل الإطار الدولي"(1)

وجهة نظر خاصه :-

إذن بالنسبة لنا، وبعد استعراض آراء مجموعتين من المفكرين نقول: إننا قد حددنا في - المبحث السابق- عند تفسير مصطلح العلاقات الدولية، بأن علم العلاقات الدولية هو العلم الذي يهتم بدراسة المجتمع الدولي، وعليه نضم رأينا إلى آراء كل الكتاب الذين لا ينكرون على الدولة أنها شخص دولي مميز ولكن ليس وحيداً، فهنالك إلى جانبها أشخاص دوليون كثيرون هم أعضاء فاعلون في هذا المجتمع الدولي وتفوق فعاليتهم عشرات الدول أو (الوحدات السياسية المستقلة)، وخير مثال يمكن ان نستشهد به هو منظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر وطني وليست دولة، ففعاليتها وصلت في السبعينات فعالية عشرات الدول ومقدرتها ونفوذها وتأثيرها على المسرح الدولي ما زال قائماً رغم المحاولات المستمرة لتحجيمها(2).

بالإضافة لمثال آخر : الشركات المتعددة الجنسيات، والتي فعاليتها ونفوذها وهيمنتها على كثير من الدول وحتى دخلها الإجمالي الصافي أو رقم اعمالها تفوق كثير من دول العالم حتى الصناعية منها.

---

(1) مرجع سابق: - Reberto MESA;"Teoria & pratica..."p.178.

(2) لمزيد من التفصيل انظر مقالنا "منظمة التحرير الفلسطينية - شخص دولي - تفوق فعاليته عشرات الدول - المنشور في مجلة (الأسبوع المغربي)، العدد (19)، بتاريخ 1984/6/29 ؛ وانظر كذلك مقالنا تحت عنوان :"الشخصية الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية" المنشور في جريدة (الصباح) التونسية الصادرة يوم. 1985/12/14.

وبناء على ذلك، يجب أن نبحث عن تعريف يحدد مفهوم العلاقات الدولية في نهاية هذا القرن أو حتى مستقبلاً، منطلقين من ان علم العلاقات الدوليه هو العلم الشامل لدراسة المجتمع الدولي، فمفهوم الشموليه هو أفضل مفهوم صالح لتعريف العلاقات الدولية التي لم تعد علاقات بين (الوحدات السياسية المستقلة – الدول)، ومن أجل ذلك لا بد وأن نكون على علم بأشخاص هذا المجتمع والعوامل المؤثرة به من منطلق أن أي شخص دولي – **هو كل من يتبوأ دوراً ما في هذا المجتمع الدولي – سواء أكان فرداً أم جماعة منظمة أم دولة، دون تمييز بين هؤلاء الأشخاص كأشخاص دوليين بل التمييز بين أدوارهم وفعاليتهم على المسرح الدولي.**

وعليه يجب أن نكون عمليين وواقعيين عند دراستنا لمفهوم المجتمع الدولي وشرح عناصره واشخاصه والعلاقات القائمة بينهم، وكذلك عند دراستنا لتركيبته أو بنيته وتحديد مشاكله والبحث عن حلول لها. هذا هو مفهومنا للعلاقات الدولية ومن هذا المفهوم الواضح الجلي برأينا سننطلق لمعالجة علم العلاقات الدولية الذي أصبح علماً مستقلاً بذاته رغم ارتباطه بعلوم ومواد أخرى، ولا بد لأي متخصص في هذا العلم إلا أن يكون على معرفة بجميع هذه العلوم والمواد الأخرى إضافة لمعرفته لعدة لغات، حتى يستطيع أن يفهَمَ ويُفهِمَ أفضل هذا العلم الحديث التسمية القديم النشأة.

الفصل الرابع

محتوى العلاقات الدولية

لقد استعرضنا في الفصل السابق (الثالث) وجهات النظر المختلفة لمجموعتين من المفكرين والكتاب في مادة العلاقات الدولية وبيّنا الاختلافات المنهجية والفكرية وعدم الاتفاق على تحديد مفهوم العلاقات الدولية حتى بين نفس مفكري المجموعتين وختمنا بتقديم فهمنا لمفهوم العلاقات الدولية، وقلنا بأنه العلم الذي يهتم بدراسة المجتمع الدولي الشامل، وأن هذا المجتمع لم يعد مجتمع الدول المستقلة ذات السيادة أو "الدول القومية"، بل هو مجتمع يضم أشخاصاً دوليين آخرين بعضهم له فعالية وتأثير في المجتمع الدولي أكثر من الدول نفسها.

وعلى هذا الأساس وحسب مفهومنا سنحدد فيما يلي محتوى مادة العلاقات الدولية:

اولاً: تهتم العلاقات الدولية بدراسة المجتمع الدولي بكامله، تركيبه العضوي وتطوره.

ثانياً: تهتم العلاقات الدولية بتحديد ومعرفة الممثلين أو الأشخاص لهذا المجتمع الدولي مثل:-

1- الدول.

2- حركات التحرير الوطني.

3- المنظمات الدولية البينحكومية (العالمية والقارية والإقليمية والجهويه).

4- القوى عبر الوطنية : مثل:

أ- المنظمات الدولية غير الحكومية.

ب- الأمميات والأحزاب السياسية عبر الوطنية.

جـ- الأمميات النقابية.

د- الطوائف الدينية والروحية والجمعيات والاتجادات الوطنية.

هـ- القوى الضاغطه (اللوبي).

و- الشركات المتعددة الجنسيات.

5- الفرد والعائلة والقبيلة...إلخ.

ثالثاً: كما تشمل مادة العلاقات الدولية وبالتفصيل العوامل المؤثرة على مسيرة المجتمع الدولي والتي تحكم تصرفات أشخاصه وخاصة الدول مثل:

أ- العامل الجغرافي.

ب- العامل الديموغرافي.

جـ- العامل الاقتصادي.

د- العامل التقني والتقدم "التكنولوجي".

هـ- العامل الايديولوجي.

و- المقدره العسكريه والدبلوماسيه.

رابعاً: وتهتم العلاقات الدولية بشكل مباشر وكبير بظاهرة صنع القرارات في المجتمع الدولي، بالإضافة إلى التعاملات ما بين الوحدات المكونة لهذا النظام والوسائل والأجهزة التي تتم عبرها هذه التعاملات...إلخ.

هذه هي الخطوط العريضة التي يمكن أن تُكوّن محتوى العلاقات الدولية والتي تساعد على فهم أفضل لهذا المجتمع الدولي.

*****

الفصل الخامس

تحديد مادة العلاقات الدولية

أشرنا في الفصل (الثاني) من هذا القسم إلى أن مادة العلاقات الدولية ذات صلة وثيقة بمواد أكاديمية أخرى تدرس جوانب من المجتمع الدولي، وهذه المواد منها ما يعتبر أساسي، ومنها ما يعتبر ثانوي، بالنسبة لمادتنا. إلا أننا نعتبرها جميعاً مواد مساعدة، لا بد من معرفتها ودراستها لتبيان علاقاتها مع مادة العلاقات الدولية، وذلك لما لها من تأثير كبير على مفهوم ومحتوى ومن ثم تحديد دراسة المجتمع الدولي الشامل. وعليه سيقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ويضم المواد الرئيسية.

والمبحث الثاني: يضم المواد الثانوية.

المبحث الأول

المواد الرئيسية

اولاً – تاريخ العلاقات الدولية:

لقد أشرنا وباختصار في المبحث الأول من الفصل الاول من هذا القسم إلى الدور الكبير الذي لعبه التاريخ السياسي في تجذير "علم" المجتمع الدولي، وكيف أنه تطور معه منذ مطلع العصر الحديث بتسميات مختلفة كان أولها تاريخ المعاهدات ومن ثم التاريخ الدبلوماسي حتى الحرب العالمية الأولى. ومع تطور المجتمع الدولي السريع في جميع الميادين وخاصة فيما بين الحربين العالميتين وولادة العلاقات الدولية كمادة أكاديمية نوعاً ما مستقلة، فإن جزءاً كبيراً من محتواها استمر تحت تأثير دراسات التاريخ السياسي الدولي أو ما عرف فيما بعد بتاريخ العلاقات الدولية.

وفيما بعد الحرب العالمية الثانية تم التوجه إلى فصل بين مفهومي تاريخ العلاقات و"علم" العلاقات الدولية، حيث نجد أن سبيكمان (Spykman) حذر قبل ذلك بكثير وبالذات في عام (1933) من الخلط بين المفهومين، بقوله:

"بالرغم من أن التاريخ يقدم المادة الرئيسية لمعرفة المجتمع الدولي،إلا أن اهتمام المؤرخ يختلف كثيراً عن اهتمام المنظر (...)، فالتاريخ يهتم بالاستفراد أو بالتركيز على حالة محددة أو حادثة ما، أما النظرية العلمية فإنها تبحث عن ما هو مشترك لحالات أو أحداث مختلفة، أي أنها تبحث عن "قانون"[1].

وبنفس المعنى يتعرض – فيرالي – للمشكلة حيث يميز بين التاريخ والنظرية للعلاقات الدولية، حيث يقول: "إن التاريخ مهمته الرئيسية "المعرفه" بينما العلم أو النظرية في العلاقات الدولية هي مادة "تجريبية" تستخلص " القوانين" أو النماذج عبر تركيزها على البحث عن حالات تاريخية متشابهة ومتكررة عدة مرات"[2].

وبنفس المعنى وداخل نفس الإطار الجدلي هنالك وجهات نظر مختلفة أو اجتهادات وآراء لعشرات الكتاب، لا مجال لذكرها أو الاستشهاد بها. إلا أننا نجد لزاماً علينا ذكر الفرنسي رينوفان وتلميذه وتابعه ديروزيل، نظراً لما قدماه من طرح جديد لتاريخ العلاقات الدولية، حيث بيّنا وبوضوح رفضهما لكتابة التاريخ التقليدية

(1) - Methods of Approach to the study of International Politics, in Proceedings of the Fifth Conference of Teachers of International law and Related subjects, Carnegie Endowment for International Peace; Washington 1933, pp. 41-58 Reprod. en E.-O. Czempiel, Die Lahren von den Internationalen Bezihungen, Wissensch aftliche Buchgesellschaft, Darmstadt 1969,pp. 1-33 in -12 ss.

(2) - Relations Internationales et Science Politique, en Jules Basdèvant et autres, les affaires etrangeres. P.U.F. PARIS, 1959, PP. 431-456 Reprod. en Czempiel O.C.,78-107.

المعتمدة على الوثائق الدبلوماسيه. وطـرح رينوفـان ثلاثـه توجهـات، الواجب برأيـه اتباعها لدراسة التاريخ وهي:

"1- أن العلاقات ما بين الحكومـات لـم تعـد المظهر الأكثر أهميـة لدراسـة التاريخ، بل المهم هي العلاقات القائمة ما بين الشعوب من جهة وما بيـن الأشـخاص المؤلفـة منهـا هـذه الشـعوب مـن جهـة أخـرى. ومـن هـذه العلاقـات يذكـر: تبـادل المنتوجات والخدمات، وتداول الأفكار، ومجموعـة المؤثرات المتبادلـة بيـن مختلـف المدنيات.

2- دراسة المجتمع الدولي من ناحية المؤثرات الجغرافيـة، وشـروط الحيـاة المادية والحركات السكانية والمصالح الاقتصادية والمالية والملامح العقلية الجماعية، والتيـارات الكبرى العاطفيـة، وصفـات ومقومـات الحضـارات المختلفـة. وباختصـار (القوى العميقة) المؤثرة على مسيرة المجتمع الدولي الشامل.

3- الإحساس البشري (القومي) الملتصق بسلوكيات وتقـاليد وطـرق التفكير البشري."[1]

4- بالإضافة لدراسة (دوروزيل) لنفسية رجل الدولة وتـأثير القـوى العميقـة على الحاكم، كجزء متمم وعملي لما كتبه رينوفان.

نستخلص مما سبق أن تاريخ العلاقات الدولية يختلـف عـن نظريتهـا، ولكـن برأينا أنه لا يمكن بأي حـال مـن الأحـوال طـرح "نظريـة" بـدون معرفـة عميقـة فـي التاريخ وبأحداثه وبالقوى العميقة التي تحركه. وكل من يتجاوز التاريخ من منظـري العلاقات الدولية سيصل إلى طريق مسدود ويخلق طروحات نظريـة مجردة وبعيدة عن الواقع الدولي. وما تاريخ العلاقات الدولية إلا (المختبر) الذي يجب أن تحلل بـه

(1) مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية – بيير رينوفـان وجـان باتيست دوروزيل – منشورات بحر المتوسط ومنشورات عويدات – ترجمة فايز كم نقش – تقديم: د. نور الدين الحاطوم – بيروت / باريس 1982.

العلاقات الدولية، أو كما يقول دوروزيل: "التاريخ هو المادة الأولية للعلوم الإنسانية (...) وأن الدراسة العلمية للعلاقات الدولية لا يمكن أن تقوم إلا على المادة التي يقدمها لها التاريخ"[1].

وتختم بقولنا إن التاريخ يعطينا المفتاح من أجل أن نفهم أفضل الواقع الدولي.. أن نفهم الحاضر والمستقبل على ضوء الماضي.

ثالثاً – القانون الدولي العام:

القانون الدولي هو المادة الأخرى التي لعبت دوراً بارزاً كمصدر أو كأساس لتاريخ المعاهدات (أولاً)، ومن ثم دوراً موازياً للتاريخ الدبلوماسي والدبلوماسية في دراسة الواقع الدولي (ثانياً) ، وذلك قبل تطور العلاقات الدولية كمادة "علمية".

فالقانون الدولي هو المادة الأكثر قدماً من المواد الأخرى، حيث ظهر كمادة مستقلة منذ نهاية القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر بفضل ما قدموه رواد المدرسة الإسبانية للقانون الطبيعي وقانون الشعوب أمثال VITORIA و SUAREZ وفيما بعد ما قدمه الهولندي غروتسيوس في قانون الحرب والسلم (De iure belli ac pacis).

هذا القدم للقانون الدولي منحه ميزة احتكارية في حقل الدراسات الدولية طيلة القرون الماضية وحتى وقت قريب، فهيمنة القانون الدولي العام على المناهج الأكاديمية للدراسات الدولية في بعض بلدان أوروبا الغربية وحتى بعض بلدان (العالم الثالث) الناطقة بلغتها، ما زالت قائمة حتى الآن. وفي الدول العربية، نجد أن غالبية الكتب الأكاديمية التي تعالج العلاقات الدولية والمنظمات الدولية وحتى القانون

(1) : DUROSELLE, Jean - Baptiste, Tout empire perira. Une Vision Theorique des Relations Internationales, Paris, pp. 14-15.

الدبلوماسي والقنصلي، كانت حتى فترة قريبة هي كتب القانون الدولي العام، وكتابها أو مؤلفوها هم من دراسي ومتخصصي القانون الدولي، وذلك رغم دخول هذه المواد في مناهج الجامعات العربية كمواد مستقلة عن القانون الدولي العام وتُدرس جنباً إلى جنب معه.

ومما لاشك فيه أن "احتكارية" أو "هيمنة" القانون الدولي كان سببها بروز "الدولة القومية" في مطلع العصر الحديث ، وتطورها واستقرارها وتثبيتها كشخص دولي وحيد ومهيمن في المجتمع الدولي. فدراسة الدولة المستقلة وتعاملاتها مع الدول الأخرى تحولت إلى المركز العصبي الذي يوجه تطور هذاالعلم، والذي عرف "هيمنته" في القرن التاسع عشر واستقلاليته عن مواد أخرى مثل: الفلسفة وعلم اللاهوت والدبلوماسية، مما دفع بمتخصصيه "الدوليين" بأن يطلقوا عليه علم المجتمع الدولي. أمثال Martens و Fiore و Prida وغيرهم. ومن هذا المنطلق ادعوا بأن جميع المواد الأكاديمية الأخرى التي تهتم بالقضايا الدولية ما هي إلا علوم مساعدة للقانون الدولي.

وهكذا نجد أن القانون الدولي استمر حتى ما بعد الحرب العالميه الأولى معتبراً بأنه قانون ما بين الدول فقط بغض النظر عن الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجديدة التي تؤثر وبقوة في العلاقات الدولية وحتى في القانون الدولي نفسه.

إلا أن فترة ما قبل الحرب العاليمة الثانية وأثنائها وبعدها، ومع التطورات السريعة والمتلاحقة للمجتمع الدولي، وانحسار المجتمع الأوروبي للدول، وظهور قوى جديدة، أظهرت عدم الكمال والنقص في مفهوم القانون الدولي العام، حيث بدأ يفقد "احتكاريته" لدراسة المجتمع الدولي وأصبح مادة دولية كالمواد الأخرى التي

ظهرت في هذه الفترة مثل: نظرية العلاقات الدولية والقانون الدولي الاقتصادي ونظرية المنظمات الدولية...إلخ.

وعلى هذا الأساس ظهرت بداخله تيارات (مدارس فكرية) مختلفة: تقليدية وتجديدية، تطالب بأحداث تغييرات تتماشى مع التغييرات الكبيرة الحاصلة في المجتمع الدولي. وهذه التيارات وخاصة التجديدية منها انقسمت إلى قسمين: قسم ينطلق من مفهوم علم الاجتماع ويدعو إلى تجاوز عدم الكفاية للطروحات الشكلية السابقة، وقسم آخر يعتقد بضرورة خلق مادة جديدة موازية تهتم بدراسة المجتمع الدولي بكامل وجوهه. وكلا التيارين أعطى المجال لولادة مادة جديدة ألا وهي مادة العلاقات الدولية.

وعلى أية حال فإن هيمنة القانون الدولي كعلم للمجتمع الدولي (بمفهومه الضيق) لقرون خلت أثر كثيراً في تجذير العلاقات الدولية كمادة علمية. بالإضافة إلى أن تطور المجتمع الدولي، وظهور أشخاص دوليين آخرين إلى جانب الدول التي تضاعف عددها أكثر من ثلاثة مرات خلال حقبة زمنية قصيرة، بالإضافة لظهور ظواهر دولية جديدة بعد الحرب العالمية الثانية: كتصفية الاستعمار والاستقلال، و"الاعتماد المتبادل" والتبعية، والتخلف والتنمية، وتطور المنظمات الدولية وقانونها، وظهور محاكم عدل دولية وحقوق الإنسان ...إلخ، كل ذلك أضاف صراعاً دولياً جديداً ما بين مؤسسي القانون الدولي (الدول المسيحية الأوروبية الاستعمارية) ودول الكتلة الشيوعية من جهة وبلدان العالم الثالث من جهة أخرى. ودفع بغالبية القانونيين الدوليين لإعادة النظر من أجل تعديل هذا القانون بما يتماشى مع مصالح وتطور وتقدم وخير جميع شعوب المعمورة.

إذن وخلاصة لما سبق نقول إن القانون الدولي يسعى إلى تحقيق أهداف مختلفة غير أهداف العلاقات الدولية. فالقانون الدولي العام (كمادة مستقلة) من حيث أنه مادة قانونية قائمة بذاتها على دراسة القواعد القانونية الدولية ومنهجيته، وأشخاصه كذلك يختلفون عن أشخاص وممثلي ومنهجية العلاقات الدولية التي هي أكثر شمولية بدراستها للواقع الاجتماعي الدولي بكامله. وعليه فالاهتمامات القانونية لها دور فرعي مكمل لدراسة المجتمع الدولي، ومعرفة القانون العام جد ضرورية لدراسة العلاقات الدولية.

ثالثاً – المنظمات الدولية:

سندرج المنظمات الدولية في القسم الثالث الخاص بأشخاص العلاقات الدولية، وسنكتفي هنا بتبيان أهمية دراستها كمادة مستقلة وارتباطها مع العلاقات الدولية.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه ومنذ مطلع السبعينات يدور جدل حول خلق قانون خاص للمنظمات الدولية البينحكومية، آخذين بالاعتبار ظهور عشرات المنظمات الدولية فيما بين الحربين وبشكل أكبر بعد الحرب العالمية الثانية، مما دفع بالمخططين الأكاديميين لإدارجها كمادة مستقلة في المناهج الجامعية تحت اسم: نظرية المنظمات الدولية.

فقبل الحرب العالمية الثانية، كانت دراسة هذه المادة تابعة لدراسة القانون الدولي العام، هذه التبعية كانت شيئاً طبيعياً نظراً لأهمية ما هو قانوني بالنسبة للمنظمات الدولية والتي تنشأ عن اتفاقية دولية وهيكليتها وصلاحياتها ونشاطاتها وحتى موظفيها أو علاقاتها مع الدول الأعضاء وغير الأعضاء أو مع دولة (المقر)، بالإضافة لعلاقاتها مع مثيلاتها من المنظمات الدولية. كل ذلك يخضع لتنظيم قانوني،

بالإضافة إلى أن هدفها الرئيسي تنسيق التعامل ما بين الدول؛ وهذا بميسه كانت دراسته وما زالت في بعض جوانبها ممكنة داخل إطار القانون الدولي العام.

إلا أنه وبعد الحرب العالمية الثانية ونظراً للزيادة الكبيرة والسريعة في عدد المنظمات الدولية البينحكومية التي أنشأت من أجل عدة أهداف مثل: حفظ السلم والأمن الدوليين أو التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية على المستويين الوطني والدولي، وكذلك من أجل تدعيم التعاون ما بين الدول. كل ذلك أدى إلى ظهور حركة فكرية تطالب بفصل واستقلالية دراسة المنظمات الدولية عن القانون الدولي العام. واعتبارها كمادة علمية سياسية اجتماعه مستقلة وليست قانونية فقط[1]، حيث أن المنحى القانوني أصبح يعتبر في يومنا هذا ثانوياً بالنسبة لها.

بشكل عام يمكن تسمية هذا الطرح الأكاديمي الجديد – بالوظيفية – من حيث أن هدفه الرئيسي يتكون من تحديد "الوظيفة" أو "الوظائف" التي تقوم بها المنظمات الدولية في المجتمع الدولي. ومنحى هذا الاتجاه الوظيفي الجديد يفتح آفاقاً جديدة لدور المنظمات الدولية في تطوير وحتى تغيير المجتمع الدولي الحالي. وبتطوير هذا الطرح الوظيفي ظهرت وتطورت دراسات حول التكامل (الاندماج) الدولي. والتي تقيم من جهة الشروط السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تتمم عملية التكامل، وتبين من جهة أخرى دور المنظمات الدولية في هذا التكامل. وهذه الناحية "الوظيفية التكاملية" للمنظمات الدولية هي جزء من مادة واسعة تهتم بها العلاقات الدولية[2].

---

(1) – تضم هذه المدرسة القائمة على الدراسات العلمية السياسية حول التكامل أسماء أكاديمية مشهورة مثل : -

- Hass, Deutch, Lindberg, puchala

(2) - KEY CONCEPTS IN INTERNATIONAL في كتابه (CLIVE ARCHER)
RELATIONS: 1;... International Organization - Edit. George Allen & Uniwin- London - Boston- Sydney; 1983. –

وخلاصة لما سبق نقول أن المنظمات الدولية ترتبط بالعلاقات الدولية بصلة وثيقة من حيث أنها شخص من أشخاص المجتمع الدولي الحالي، ويُتنبأ لها بأن تصبح أكثر قوة في المستقبل وتساهم في خدمة ورفاهية وتقدم شعوب هذا العالم، وتصحح النقص القائم في المجتمع الدولي، وذلك بسد الفجوات الخاصة بالنواحي التشريعية والتنظمية يأمل أن تصل بهذا المجتمع الدولي إلى حد الكمال.

وعليه يجب أن تضم دراسة العلاقات الدولية، على الأقل، العناصر الرئيسية للمنظمات الدولية بالإضافة إلى الدراسات الوظيفية للمنظمات الدولية، والتي تكون منحى متعدد المواد يفتح آفاقاً جديدة من أجل دراسة المجتمع الدولي الحالي.

- يشير في الفصل الثالث من كتابه تحت عنوان (Writings on International Organizations) صفحة 68 حتى صفحة 125 إلى مختلف التيارات (المدارس) التي تدرس المنظمات الدولية ويعددها كالتالي:

1- المدرسة التقليدية ويقسمها إلى :

أ- الحقوقيين الدوليين.

ب- المدرسة القانونية الدولية.

ج- الواقعيين.

2- المدرسة التحديثية ويقسمها إلى :

أ- الوظيفية.

ب- الوظيفية الجديدة.

ج-عبر الوطنية.

د- الاعتماد المتبادل.

هـ- الكونية.

3- المدرسة الماركسية ويقسمها إلى :

أ- التقليدية.

ب- الماركسية الجديدة.

ج- الماركسية الصينية.

4- مدرسة العالم الثالث ويقسمها إلى :

أ- التبعية.

ب- التنموية.

رابعاً- الاقتصاد الدولي:

دراسة الاقتصاد الدولي تدخل ضمن إطار علم الاقتصاد. فهو إطارها الطبيعي. إلا أننا نجدها تدخل كذلك أكاديمياً وعملياً ضمن إطار تخصص العلاقات الدولية. وقد ظهرت كمادة مستقلة وتطورت بسرعة فيما بعد الحرب العالمية الثانية. لأسباب عديدة نذكر منها:

أولاً: التطور الكبير والسريع في المنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية المتخصصة بالتعاون الاقتصادي وخاصة منظمات التكامل الفوقومية الإقليمية والعالمية المتخصصة مثل: السوق الأوروبية المشتركة وصندوق النقد الدولي...إلخ.

ثانياً: انحسار الاستعمار واستقلال غالبية شعوب المعمورة وتضاعف عدد الدول الحديثة وبداية التوجه للمطالبة بإعادة النظر بالنظام الاقتصادي الدولي.

ثالثاً: إعادة تنظيم النظام الاقتصادي الدولي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عليه رغم وجود نمطين اقتصاديين عالميين مختلفين: النمط الرأسمالي والنمط الاشتراكي. والاخير هنالك مجهودات لازالته نهائياً.

رابعاً: تضاعف عدد الشركات المتعددة الجنسيات الضخمة وفتح فروع لها في غالبية دول العالم.

خامساً: التطور الاستثنائي للتجارة الدولية والتعاملات التجارية في مختلف أشكالها عبر الحدود الوطنية للدول مثل (الاستثمارات في مجال النفط والصناعات المختلفة بأنواعها والسياحة والملاحة الجوية والبحرية...إلخ).

كل هذه العوامل جعلت العامل الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية إن لم نقل أهمها على الاطلاق. فهو يعالج مشاكل دولية خاصة

ومعقدة متعلقة بشؤون أزمة النظام النقدي الدولي وموازين المدفوعات والحماية الجمركية والدول الأكثر رعاية والسباق على التسلح والمركبات الصناعية العسكرية الضخمة ذات الأثر الكبير في اتخاذ القرار السياسي وطنياً ودولياً، والتخلف والتنمية (دول فقيرة ودول غنية) والاستعمار الجديد والقروض والمنح والتعاون الدولي والمواد الخام وهيمنة الشركات عبر الوطنية الضخمة و "الاعتماد المتبادل" والتبعية ونقص المواد الغذائية واحتكارها من جهة أخرى، وحدية المشكلة الديموغرافية أو الانفجار السكاني، وأزمة الطاقة والديون العالمية التي ترزح تحتها عشرات الدول والتي وصلت إلىأكثر من ثلاثة الآف مليار (بليون) من الدولارات الأمريكية، ونقل التكنولوجيا...إلخ. كل هذه المواضيع " المشاكل" أو "الأزمات" هي مواضيع تعالجها مادة الاقتصاد الدولي وتهم المجتمع الدولي.

وترسيخاً لذلك نقول أن كل أزمة دولية هامة تعود أسبابها لدواع اقتصادية: .فمثلاً عدم الاستقرار السياسي منذ القدم لما سمي "بالشرق الأوسط" واحتلال فلسطين من مختلف القوى الكبرى في مختلف الحقبات التاريخية كان بسبب موقعها الاستراتيجي الهام كمفرق طرق للمواصلات البرية والبحرية وأخيراً الجوية، وحديثاً تغير شكل الاحتلال وقامت القوى الاقتصادية الضخمة في العالم تدعمها حكوماتها بزرع احتلال استيطاني وذلك عبر تجميع يهود العالم وزرعهم في فلسطين نظراً للعامل الأول الذي أشرنا إليه من جهة ولعامل اكتشاف البترول في المنطقة العربية المحيطة بفلسطين وضخامة مخزونه وقيمته العالية كمادة خام أساسية لجميع مجالات الحياة الوطنية والدولية من جهة أخرى.

إذن وعلى هذا الأساس نؤكد أنه لا يمكن القيام بدراسة وتحليل العلاقات الدولية بدون معرفة عميقة بالمشاكل الاقتصادية الدولية، ويجب أن تضم كل دراسة للمجتمع الدولي تحليل العلاقات الاقتصادية عبر الحدود الوطنية للدول سواء بشكل

تجارة خارجية أو نشاطات خاصة للاستثمارات أو تبادل منتوجات أو استخراج مواد أولية أو كقوى ضاغطة...إلخ.

وبوقتنا الحالي فإن العلاقات الدولية كعلم يركز كثيراً على دراسة التنمية والتخلف وعلاقات التبعية والاعتماد المتبادل ومساعدات التنمية الاقتصادية والجوع والجفاف والديون وقضايا اللاجئين، بالإضافة لكل ما ذكر سابقاً ، وكذلك على المؤسسات والمنظمات الدولية الحكومية التي تهم هذا الفرع من المعرفة.

خامساً- العلاقات ما بين علم العلاقات الدولية.. وعلم السياسة .. وعلم الاجتماع.

العلاقات الدولية كمادة علمية مستقلة حالياً، بدأت خطواتها الأولى "كعلم" منذ الحرب العالمية الأولى. إلا أن جذورها التاريخية تنحدر من عدة مواد أكثر قدماً منها، أثرت على ولادتها وساعدتها على النمو والتطور حتى وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم. ولقد رأينا سابقاً الدور الذي قامت به بعض العلوم المعتبرة – دولية – من دراسة للمجتمع الدولي مثل: القانون الدولي العام والدبلوماسية والتاريخ الدبلوماسي...إلخ. إلا إننا لا نستطيع أن نتجاهل علوم أخرى ليس بالكامل "دولية" ساعدت على تأسيس علم العلاقات الدولية وما زالت تقوم بدور بارز في تطوره الحالي ونخص بالذكر: علم السياسة وعلم الاجتماع (السوسيولوجيا).

ونظراً للجدل الكبير القائم منذ عشرات السنين الذي يتردد وباستمرار في اجتهادات وعبر آراء مختلفة للإجابة على هذه الإشكالية: **هل مادة العلاقات الدولية سواء على الصعيد الأكاديمي أو العملي تتبع علم السياسة أم علم الاجتماع؟ أم كليهما؟ أم هي علم مستقل قائم بذاته ؟!**

استمرارية هذا الجدل تعني الشك في أن مادة العلاقات الدولية ما زالت في طور " لما قبل علمي" أي لم تتوضح حتى الآن بالنسبة لمجموعة كبيرة من المفكرين

والدراسين، هل هي علم قائم بحد ذاته؟ ,أن كان كذلك..فما هي منهجيته وهل تختلف عن الطروحات المنهجية لعلم السياسة وعلم الاجتماع؟ أم لكليهما معاً؟

لنحاول الإجابة على ذلك..

إن التغييرات البنيوية الحاصلة في المجتمع الدولي الناجمة عن مجموعة من المؤثرات والعوامل والتي نذكر منها: التطور التكنولوجي والصناعي، والتأثير المتزايد للحركات الاجتماعية والسياسية على العلاقات الدولية، أو عدم تجانس المجتمع الدولي منذ الثورة البلشفية، وأهوال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وتزايد الحروب الإقليمة والأهلية، والرغبة الجماعية لخلق نظام سلام وأمن دوليين، والمسؤوليات الضخمة التي كانت تقع على عاتق الدولتين العظميين في هذا العالم المعقد والمتغير، ومدى قدرة نفوذ العوامل الايديولوجية والاقتصادية والاجتماعية على مسيرة هذا المجتمع، وظهور أشخاص دوليين جدد أكثر فعالية من الدول، والتطور المتزايد للتعاون بين الدول الذي سبب "الاعتماد المتبادل" من جهة والتبعية من جهة أخرى، وبروز العلاقة المتبادلة ما بين السياسة الداخلية والخارجية للدول ...إلخ . كل هذا المشاكل او العوامل تدعو وبإلحاح لتعميم الحاجة لاستقلالية دراسة العلاقات الدولية، وخلق مادة تختص بدراسة المجتمع الدولي. وذلك أمام عجز المواد التقليدية التابعة للعلوم الاجتماعية وحتى غيرها من العلوم حتى الآن عن أن توفي هذا المجتمع الدولي حقه دراسة وتحليلاً ونقداً ومنهجيةً وتنظيراً، فغالبية هذه المواد تعير هذا المجتمع الدولي اهتماماً جزئياً على رأسها [illegible] علم السياسة وعلم الاجتماع، اللذان ما زلنا تتنافسان على تبني أو على [illegible] العلمية والعملية على مادة العلاقات الدولية [illegible] في محاولتهما هذه تحاولان إعطاء إجابات لمشاكل ومتغيرات المجتمع الدولي الحالي ضمن إطار الدول فقط.. مما يدفعنا إلى القول بأننا

بحاجة إلى مادة أو علم خاص مستقل يشمل بالكامل دراسة ومعالجة جميع القضايا الدولية الخاصة منها والعامة وليس القضايا المتعلقة بالدول فقط.

ولنحاول تفسير مدى علاقة كل علم من هذين العلمين مع المجتمع الدولي الشامل وعلم العلاقات الدولية.

فبالمقام الأول: لنأخذ علم السياسة.. هنالك مجموعة من المفكرين والمتخصصين يعتبرون العلاقات الدولية فرعاً من علم السياسة، ومن منطلق أن علم السياسة هو علم "الدولة" أو علم "السلطة"، نذكر منهم على سبيل المثال: Platig, Morgan و Theau, Treitschke إلخ، وإن كان هذا المفهوم لعلم السياسة هو حقاً المفهوم أو لنقل "القانون" المتفق عليه من قبل جميع مفكري علم السياسة ولا نعتقد ذلك .. فإن العلاقات الدولية هي خارج إطار أو مجال هذا الحقل من الدراسات، لأن هدفها واهتماماتها يخصان المجتمع الدولي الشامل وليس مجتمع الدولة فقط. أو كما يقول ستانلي هوفمان (Hoffmann) [1] :-

"إن ما يميز علم السياسة عن علم العلاقات الدولية هو التركيز على مفهوم "السلطة"، ويضيف هوفمان بأن المجتمع الدولي يختلف عن المجتمع السياسي للدولة من حيث أن الأول هو مجتمع غير منظم "غير مركزي" تنقصه أي سلطة موحدة، بينما الثاني هو بطبيعته مركزي ومنظم بسبب سلطة الدولة"[2].

---

(1) مرجع سابق .. Stanley, HOFFMANN; "Theory in International أو عن الترجمة الاسبانية - مرجع سابق كذلك .. "Teorias Contemporaneas..." p. 19

(2) بالإضافة للأصل الذي ذكرناه في الهامش السابق.. وللمزيد من التفاصيل انظر : كتاب/ العلاقات الدولية - دانيال كولار.. مرجع سابق، صفحة (23) وكذلك كتاب MEDINA (Teoria Y Formacion - ...) مرجع سبق ذكره صفحة p.158.

ونتيجة لذلك فإن مـا يميز العلاقات الدولية عن علم السياسة هو أن هذا الأخير هو علم "السلطة" بينما العلاقات الدولية تهتم وبالتحديد "بعدم وجود السلطة"،أي غياب أية سلطة مركزية لها، أي علم "تعدد السلطات".

وبالمقام الثاني: لنأخذ علم الاجتماع (السوسيولوجيا)، فهنالك مجموعة أخرى من المفكرين والمتخصصين يعتبرون العلاقات الدولية فرعاً أو تابعاً لعلم الاجتماع .. نذكر منهم على سبيل المثال :- Aron و Land -Heer و Chevallier و Schwarzenbrger و Hoffmann إلخ. وحتى بين هؤلاء المفكرين من يعتبرها سوسيولوجيا دولية والآخرون يعتبرونها سوسيولوجيا تاريخية، ولكن ما يهمنا ارتباطها أو تبعيتها لعلم الاجتماع، فعلم الاجتماع. بمفهومه الضيق هو – علم المجتمع – ولكن لو أردنا تحديد هدفه لوجدنا صعوبة وذلك لغموض مصطلح "المجتمع" وعدم الدقه في تحديده، فهنالك المجتمع العام أو المجتمعات الخاصة أو بعض أشكال محددة من المجتمع "كالمجتمع البرجوازي" أو "المجتمع الإقطاعي" أو "المجتمع القبلي" أو "المجتمع الدولي". أي أن دراسات علم الاجتماع تركزت فقط على دراسة مجتمعات متكاملة وخاصة ومحددة. وعلى هذا الأساس نجد أن قلة من علماء الاجتماع من أعار اهتماماً للمجتمع الدولي الشامل والظواهر الدولية. فعلى سبيل المثال (سشوارزنبرجر) يُعرف العلاقات الدولية بأنها "فرع علم الاجتماع الذي يعالج المجتمع الدولي (...) وأن نظرية العلاقات الدولية هي نظرية المجتمع الدولي، وعلى هذا الأساس فإن العلاقات الدولية هي علم اجتماع دولي"[1].

---

(1) مرجع سابق (الأصل) - SCHWARZENBERGER, George-World Politics P.3 & 12.

وكذلك – كولار– "العلاقات الدولية" ، مرجع سابق، ص 23.

وكذلك يؤكد أنطونيو تريول وسيرا، على أن نظرية العلاقات الدولية يمكن اعتبارها كعلم اجتماع للحياة الدولية.. أي نظرية اجتماعية للمجتمع الدولي[1].

وبرأينا أن تطور هذا الاتجاه السوسيولوجي في حقل العلاقات الدولية لا يعود بسبب أن علم الاجتماع أعارها اهتماماً كبيراً، بل لأن كثيراً من المؤلفين الذين هم ليسوا من علماء الاجتماع انطلقوا من مفهوم سوسيولوجي للعلاقات الدولية وقلة منهم من يعتبرها فرعاً من فروع علم الاجتماع، وهذه المجموعة التي تنطلق من مفهوم سوسيولوجي للعلاقات الدولية ترتكز على أن العلاقات الدولية هي علم المجتمع الدولي، ولهذا السبب تتطلب طرحاً سوسيولوجياً فهو الذي يحدد طبيعتها كمادة علمية[2].

وقبل أن نعرض رأينا بهذا الجدل القائم نختم بتعليق لمانويل ميدينا حيث بعد استعراضه للآراء المختلفة حول تبعية علم العلاقات الدولية لعلم السياسة أو علم الاجتماع أو استقلاليتها يقول: "من الممكن القيام بدراسة سياسية للعلاقات الدولية وعليه سنجد أنفسنا أمام نظرية للسياسة الدولية، وكذلك من الممكن القيام بدراسة سوسيولوجية للحياة الدولية وسنجد أنفسنا أمام علم اجتماع للعلاقات الدولية..."[3].

---

(1) مرجع سابق وكذلك - Manuel MEDINA - "Teoria.." p.185.

(2) مرجع سابق - C.ARENAL - "Introduction.." P.71

(3) مرجع سابق - Mnuel MEDINA - "Teoria.."P.161

وجهة نظر خاصة:

وبناء على ما تقدم نقول أننا كنا قد حددنا موقفنا في الفصل الثالث من هذا القسم الخاص بالمفهوم العام والأكاديمي للعلاقات الدولية، وقلنا بأن علم العلاقات الدولية أصبح علماً مستقلاً بذاته. وكذلك في الفصل الخامس، حيث قلنا أن علم العلاقات الدولية يدين لعدة علوم سابقة لوجوده ويرتبط معها بصلة وثيقة. إلا أن هذه العلوم تختلف عن علم العلاقات الدولية من حيث أن هذه الأخيرة لا تقتصر دراستها على جزء من الحياة الدولية، بل تشمل المجتمع الدولي بكامله بما فيه ظواهره السياسية وغير السياسية. وعلى هذا الأساس فإن العلاقات الدولية تأخذ من علم السياسة ما يهمها وخاصة الناحية الدولية، ومن علم الاجتماع ما يهمها وذلك الخاص بالناحية الدولية.

فالعلاقات الدولية تختلف عن علم السياسة بمفهومه الضيق "السلطة" و "الدولة" وتختلف عن علم الاجتماع بمفهومه الضيق دراسة المجتمعات المتكاملة سياسياً إلا أنها متلاقية معه بمفهومه الواسع الشامل من حيث أنها سوسيولوجيا دولية مستقلة ومختلفة.

وهذا ما يبرر استقلاليتها كمادة علمية مستقلة ضمن الإطار العام للعلوم الاجتماعية، ولا بأس من أن نتبنى مقولة أنطونيو تربول بأن "علم العلاقات الدولية يجب أن يكون مادة مختلفة ومميزة ذات هدف خاص ومستقل وليس خليط من المعارف مأخوذ من مواد أخرى (...) وبالتحديد في نظرية المجتمع الدولي الشامل. أي أن تشكل سوسيولوجيا دولية"[1].

---

(1) مرجع سابق ARENAL -"Introduction.." P.71

المبحث الثاني
المواد الثانوية

أولاً – مواد تاريخية:

لقد أشرنا سابقاً وفي عدة مناسبات إلى الدور الهام للتاريخ كمصدر للمعلومات ومختبر كبير للعلاقات الدولية. وقلنا إن كل مادة أكاديمية تبحث عن تاريخها، وأن مادة العلاقات الدولية أصبح لها تاريخ شامل وكامل، ألا وهو تاريخ العلاقات الدولية. ومع أن هذه التسمية جاءت كحصيلة طبيعية لتطور المجتمع الدولي إلا أننا نجد أنه بقيت مواد تاريخية أخرى، ما زال المؤرخون يتشبثون بأسماء ومصطلحات مختلفة لها مثل: التاريخ العام وتاريخ الحضارات أو المقارن (الذي يدرس مختلف الشعوب والحضارات)، والتاريخ الدولي، والتاريخ السياسي، والتاريخ الدبلوماسي، والتاريخ الاجتماعي، وتاريخ الفكر الاجتماعي، وفلسفة التاريخ، والتاريخ الاقتصادي، والتاريخ العسكري.. وتاريخ المغرب، وتاريخ فلسطين..إلخ.

وعلى ذكر هذه التسميات المختلفة للتاريخ والتي بدأت تأخذ غالبيتها جانب التخصص والتي تخدم العلاقات الدولية كمواد ثانوية، لا بأس من أن نذكر كذلك مؤرخين ومفكرين حاولوا وما زال البعض منهم يقدم لنا الكثير من " المعرفة التاريخية" أمثال : تيوسيديد وميغابوليس وابن خلدون وArnold Toynbee و Carr وMarc Bloch وLucien Febvre وBraudel وBarkhardt و Friendlander وRenouvin وDuroselle . ومن المؤرخين العرب نذكر على سبيل المثال لا الحصر: عبد العزيز الدوري وأحمد سوسه وجواد علي وجرجي زيدان ومحمد دروزة وعارف العارف وعبد الوهاب الكيالي.

ونظراً لأهمية التاريخ لدارس العلاقات الدولية، نستشهد فيما يلي بمقولتين لكاتبين عربيين هما فاخر عاقل وعبدالوهاب الكيالي:

يقول الدكتور فاخر عاقل في كتابه - أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية -[1] ..."لقد رغب الإنسان دوماً في معرفة ما جرى في الماضي لا بسبب فضولة فحسب، ولكن باعتبار أن معرفة الماضي توضيح للحاضر وقد تنبئ بالمستقبل، (...)، وما دام في الدنيا إنسان يبحث عن الحقيقة فلا بد له من أن يتبع الطريقة التاريخية في الوصول إلى الحقائق التاريخية".

وأما الدكتور عبدالوهاب الكيالي[2] فيقول في مقدمة كتابه - تاريخ فلسطين الحديث:

"فاستلهام الماضي، إذا ما تم على صورته الصحيحة، يشكل حافزاً من حوافز النضال وعاملاً من عوامل الثبات والتقدم. فمعرفة التاريخ شرط أساسي من شروط معرفة النفس، ومعرفة النفس ضرورة لا بد منها لمجابهة التحديات والتغلب عليها. وكذلك فإن معرفة الشعوب الثائرة لماضيها ووعيها لحاضرها يساعدها على تخطي ذاتها وإحراز النصر في معاركها التاريخية...".

ثانياً - مواد بيئوية:

دراسة العلاقات الدولية ضمن إطارها الضيق (الدول) أو ضمن إطارها الشامل (أشخاص دوليون آخرون بالإضافة للدول)، مشروطة بعوامل جغرافية مختلفة مثل:

(1) كتاب .. أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية - د. فاخر عاقل - دار العلم للملايين- بيروت (1979) الفصل السادس - تحت عنوان "منهج البحث العلمي" صفحة 101 حتى 112.

(2) الدكتور عبدالوهاب الكيالي- تاريخ فلسطين الحديث - الطبعة الثالثة - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت (1973)، المقدمة.

1- **عامل البيئة:** الذي يتبعه عدة عناصر جغرافية متكاملة مثل: المناخ والتربة والنبات الطبيعي والمجاري المائية والبحيرات والبحار والمحيطات.

2- **عامل السكان:** ويتبعه عامل الحركة والانتقال (الهجرة) سواء الهجرة البشرية الداخلية أما الخارجية بالإضافة للولادات والوفيات ونسبة أعمار السكان ...إلخ.

3- **عامل الثروات:** من المواد الخام والصناعات ورؤوس الأموال وحركة نقل البضائع.

4- **عامل البنية السياسية:** الذي يشتمل على دراسة نظم وأشكال الإدارة وأهداف الحكم كعناصر تحليلية ومقارنة للأوضاع السياسية الداخلية.

5- **عامل المكان:** كدراسة الموقع وشكل الدولة وحدودها وموقع عاصمتها وشبكات المواصلات فيها وتأثير كل ذلك على العلاقات الداخلية والخارجية للدول والشعوب وحتى الأفراد. ودراسة أنماط الدول (دول عظمى وكبرى ومتوسطة وصغيرة وقزمة) بالإضافة لدراسة تكتلات الدول من أحلاف عسكرية إلى تكتلات اقتصادية...إلخ.

وحديثاً ومع تطور عدد الدول والزيادة الكبيرة في عدد السكان والتقدم التكنولوجي وتأثيرات ذلك على الوسط المحيط أدى إلى تطور في علم البيئة (أي علم العلاقات ما بين الإنسان ومحيطه) حيث نجد أن الدراسات البيئوية أخذت تحتل أهمية سياسية واجتماعية واقتصادية كبرى. وكذلك إنشاء المنظمات الدولية العالمية والقارية والإقليمية والجهوية المتخصصة في مجال التعاون الدولي وبالذات في مجال مكافحة التلوث الجوي والمائي الذي أصبح يهدد حياة الإنسان.

كل ما ذكرناه سابقاً، يدخل ضمن إطار الجغرافية السياسية أو الجغرافية البشرية أو جغرافية السكان.. والتي تدرس تأثير الجغرافية على الدول والكيانات

السياسية بمعناها الضيق أو تأثير الجغرافية على "العلاقات السياسية الدولية" أي العلاقات الدولية المحصورة ما بين الكيانات السياسية – الدول.

وسنورد فيما يلي تعريفين لاثنين من المتخصصين بالجغرافية السياسية، لماهية الجغرافية وعلاقاتها مع العلاقات الدولية.

يعرفها S.B. Cohen بقوله: "الجغرافية السياسيّه هي أسلوب خاص أو طريقة خاصة لدراسة العلاقات الدولية"[1].

ويعرفها بيرسي الكساندر بقوله: "الجغرافية السياسية هي عبارة عن الوصف والتحليل لمنطقة أو مساحة من الأرض فيها تنظيم سياسي أو وحدة سياسية وعلاقاتها بمثيلاتها من الكيانات السياسية"[2].

إذن من أجل دراسة أو معرفة العلاقات الدولية لا بد من معرفة موسعة للمواد الجغرافية والبيئوية لما لها من أهمية قصوى بالنسبة لمادتنا. آملين أن نزيد الموضوع بحثاً عندما نبحث بتأثير العامل الجغرافي على العلاقات السياسية الدولية.

ثالثاً – مواد اجتماعية أخرى:

لقد بينا في الفرع الأول تحت عنوان المواد الرئيسية التي تعتبر أساسية بالنسبة لمادة العلاقات الدولية بعض أهم مواد "العلوم الاجتماعية" ذات الصلة الكبيرة بمادة العلاقات الدولية وهي : القانون الدولي العام والمنظمات الدولية والاقتصاد الدولي وكذلك علم الاجتماع وعلم السياسة.

---

(1) جغرافية العلاقات السياسية – د.عبدالمنعم عبدالوهاب – الناشر وكالة المطبوعات – الكويت– صفحة 8 حتى 12.

(2) نفس المرجع السابق ، ص 13.

ونضيف الآن ضمن المواد الثانوية المساعدة التي تقدم أسهاماً لا بأس به من أجل دراسة المجتمع الدولي وتنمية المعرفة عند الدارس أو الباحث المواد التالية:-

1- **الأنتروبولوجيا (Anthropologie)** : أي العلم الذي يبحث في أصل الجنس البشري وتطوره وأعراقه وعاداته ومعتقداته، أي علم معرفة الإنسان ومجتمعاته والاختلافات ما بين عبادات ومعتقدات هذه المجتمعات البشرية.

2- **علم النفس (Psychologie)** : نظراً لأهمية دراسة العامل النفسي خاصة عند دراسة صناعة القرار (Decision Making) أو حتى المفاوضات على مستوى القمة أو وزراء الخارجية. أو علم النفس الاجتماعي (Psychsociologie) الذي يدرس سلوك وتصرفات المجتمعات البشرية المختلفة.

رابعاً – الفلسفة ومواد إنسانية أخرى ولغات:

التكوين الفلسفي للمفكر أو الباحث او حتى دارس العلاقات الدولية يساعده على معرفة أفضل لتطور المجتمع الدولي ومشاكل الحرب والسلم التي تستحوذ الآن على أهمية جدلية بين المفاهيم المختلفة للعلاقات الدولية، كما تكون لديه إمكانية النقد والتقييم وسلاسة الأسلوب وإمكانية التوصيل لمستمعيه أو مناقشيه.

فإذن مواد مثل أصول الفلسفة أوالفلسفة السياسية أو الفلسفة الاجتماعية أو حتى تاريخ الفكر السياسي، هي مواد على جانب من الأهمية، بالإضافة لمواد تغطي الدراسات المقارنة للحضارات أو حتى اللسانيات- معرفة عدة لغات تسهل للباحث المعرفة الحقة لأي مادة كانت، خاصة بالنسبة لمادة العلاقات الدولية. وفي عالمنا العربي الذي تنقصه مراجع تبحث في العلاقات الدولية.. وإن لم يكن الباحث أو الدارس يعرف عدة لغات فإنه من الصعب أن يفهم ما يُكتب عن المادة ومن الصعب عليه أن يطلع على مشاكل وقرارات شعوب ذات ثقافات مختلفة بالإضافة لدراسة

مواد إنسانية أخرى مثل سوسيولوجيا الفن والآداب تدفع إلى معرفة أفضل لهذا المجتمع الدولي المعقد.

خامساً – العلوم التطبيقية والتجريبية:

خدمت العلوم بمختلف تخصصاتها (كالعلوم الفيزيائية الطبيعية والكيماوية والأحياء العضوية – الخاصة بجسم الإنسان ووظائف أعضائه – وكذلك العلوم الدقيقة كالرياضيات والإحصاء والهندسة...إلخ)، كنموذج يحتذى بمنهجيتها العلمية وتقنياتها المختلفة وذلك بتطبيقها على نظريات العلاقات الدولية الحديثة وخاصة النظريات المسماة بالعلمية أو الكمية – الرياضية والقائمة على تجميع المعلومات ومن ثم تصنيفها ومن ثم المعالجة الكمية لهذه المعلومات (مما أدى إلى أن يلعب الكومبيوتر – العقول الاليكترونية – دوراً هاماً في العلاقات الدولية) وأخيراً استنتاج نماذج تنطبق على المجتمع الدولي كمثال على ذلك نذكر : نظرية اللعبة ، ونظرية الاتصالات (Communications)، وتقنية تقمص الشخصيات والأدوار أي المحاكاة (Simulation) أو ما تسمى بنظرية اللعبه – أو – (المختبر الاجتماعي تَشَبُّهاً بالمختبر الكيماوي) وذلك بقيام طالب جامعي أو أكثر بتمثيل إحدى البلدان أمام مجموعة أخرى من زملائه الذين يقومون بتمثيل أو تقمص أدوار بلدان أخرى، مثل القيام بمناقشة إحدى القضايا الدولية في مجلس الأمن الدولي، أو في المعاهد العسكرية، حث يقوم طلاب هذه المعاهد صورياً بمناورات عسكرية وتسمى "لعبة الحرب".

بالإضافة إلى أن التطور العلمي والتكنولوجي السريع وعلاقة الإنسان بالطبيعة وظهور الإنسان الآلي (الروبوت) ودخول الكومبيوتر إلى غالبية بيوت العالم المتقدم، كل هذه المواضيع أصبحت مواضيع شيقة لعلم المجتمع الدولي.

المراجع الرئيسية للقسم الثاني

باللغة العربية

1- مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية – تأليف / بيير رينوفان وجان باتيست ديروزيل – ترجمة / فايز كم نقش – منشورات عويدات – الطبعة الثانية – بيروت/1982.

2- التاريخ الدبلوماسي – تأليف /لويس دوللو – ترجمة / د.سموحي فوق العادة – منشورات عويدات بيروت /1970.

3- من الدبلوماسية إلى الاستراتيجية – تأليف /د.أنيس العكرة – دار الطليعة – بيروت /1981.

4- القانون الدبلوماسي – تأليف /د.علي صادق أبو هيف – الناشر – منشأة المعارف بالاسكندرية – 1975.

5- جغرافية العلاقات السياسية – تأليف /د.عبد المنعم عبدالوهاب – الناشر/ وكالة المطبوعات – الكويت.

6- تاريخ فلسطين الحديث – تأليف /د. عبدالوهاب الكيالي – الطبعة الثالثة – الناشر/ المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت /1973.

7- مقالة : منظمة التحرير الفلسطينية : شخص دولي تفوق فعاليته عشرات الدول – بقلم د. محمود خلف – منشورة في مجلة (الأسبوع المغربي) المغربيه – العدد (19)– تاريخ 1984/6/29

8- مقالة: الشخصية الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية بقلم د.محمود خلف – المنشورة في جريدة (الصباح) التونسية – الصادره يوم 1985/12/14.

9- أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية – تأليف /د. فاخر عاقل/ الناشر دار العلم للملايين– بيروت /1979.

باللغات الأجنبية

1- ARCHER Clieve; Key Concepts in International Relation; 1.; International Organization- Edit. George Allen & Unwin London- Boston - Sydney 1983.

2- ARON Raymond; Paix et Guerre entre les Nations; Paris 1962; et 11 Edit. 1968.

3- BASDEVANT Jules et autres; Les Affaires Etrangees; P.U.F. Paris 1959.

4- DUNN Frederick S.;"The scope if International Relations" World Politics; Vol. 1, 1948.

5- GROSSER Alfred; L'etude des Relations Internationales, Specialite Americaine: R.F.S.P.; 1956.

6- HOFFMAN Stanley; Contemporary Theory in International Relations: Englewood Cliffs; N.J; 1960.

7- KAPLAN Marcos; La Cienca Politica Latinoamericana en la Encrucijada; Santiago de Chile; 1970.

8- MARTINEZ Lopez; Teorias Contemporaneas sobre Las Relationes Internacionales; Madrid 1963.

9- MEDINA Manuel; Teoria & Formation de la Sociedad Internacional; Madrid 1983.

10- MEDINA Manuel; La Teoria de las Relaciones Internacionales 1973.

11- MERLE Marcel; Sociologie des Relations Internacionales; 11 eme Edit.; Dalloz - Paris 1976.

12-MESA Roberto; Teoria Y Practica de Relaciones Internacionales; Edit. Taurus; 1977.

13- ROSNAU -James N.; International Politics and Foerign Policy - A Reader in Reserch & Theory; 1st Edit.; New-York 1969; London 1971.

14- SAID ABDUL A.; Theory of International Relations; Edit. Prentice- Hall; Englewood Cliffs - N.J.1968.

15- SCHWARZENBERGER Georges; Power Politics; Londons- 1st Edit, 1941- 2nd Edit.; turin 1963.

16- TILLET Jean; Recueil des Guerres et des Triates de Paix de Treve, d'Alliance d'entre Les Roisde France et d'angleterre depuis philipe I: Roi de France Jusqu'a Henri II; Paris 1577.

17- TOXANO Mario; Storia dei Trattati e Politica Internazionale, 1: Parte General, 2nd Edit.; Turin 1963.

18- TRUYOL Y SERRA Antonio; La Teorie de las Relaciones Internacionales como Sociologia; Instituto de Estudios Politicos; Madrid 1973.

19- WRIGHT Quincy; The study of International Relations; New York, 1955.

القسم الثالث

الأشخاص الدوليون

القسم الثالث

الأشخاص الدوليون

مقدمة عامة:

مع تطور المجتمع الدولي الحالي وظهور أشخاص دوليين جدد إلى جانب الدول، برزت مشكلة تعتبر من أهم المشاكل التي تواجه دارسي العلاقات الدولية حالياً، ألا وهي تحديد من هم ؟ أو من يمكن اعتبارهم أشخاصاً دوليين؟.

البعض ما زال متمسكاً برأيه في أن الدولة هي الشخص الدولي الوحيد، والبعض الآخر (الغالبية العظمى) يرفض هذا الطرح ويرى بأن الدولة لم تعد كذلك. فهنالك أشخاص دوليون آخرون ظهروا للعلن مع تطور المجتمع الدولي الحالي وبدأوا يقومون بالتمثيل المباشر فيه.

ورغم هذا الاختلاف نؤكد أنه خلال السنوات العشرين الأخيرة بدأ يظهر نوع من الاتفاق العام مع اختلاف في الاجتهادات التفصيلية، من أن الدولة، ذلك الشخص" المميز الوحيد"، لم تعد الشخص الدولي الوحيد الذي يملك صوتاً مسموعاً في المجتمع الدولي، ولم يعد " المسرح" الدولي حكراً لها وحدها. فإلى جانبها ظهر أشخاص دوليون يمتازون بالمقدرةعلى العمل والأداء والتأثير في الحياة الدولية.

ومع تفاؤلنا من أنه لن يكون في المستقبل القريب جدل كبير حول التحديد، وسيتحول إلى جدل يتعلق بماهية وفعالية وتصنيف هؤلاء الأشخاص الجدد. وفعلاً بدأ يظهر مثل هذا الجدل في السنوات الأخيرة، في البدايه كان مقتصراً على الاختلاف في التسميات بالنسبة لهؤلاء الأشخاص الدوليين. والآن بدء يتجاوز ذلك ليبحث عن فعاليتهم وتصنيفهم.

فبالنسبه للتسميات نجد البعض يسموهم أعضاء المجتمع الدولي، وآخرون يطلقون عليهم أطراف اللعبة الدولية والبعض يدعوهم بممثلين دوليين وغيرهم يقولون اشخاصاً دوليين. وأمام هذه المجموعة من التسميات، لا بد من تحديد وتمييز لهذا المصطلح.

وبرأينا فإن أفضل تسمية ممكن أن تتماشى مع علم العلاقات الدولية هي (شخص) دولي وليس ممثلاً دولياً، مع عدم اعتراضنا على المفهومين الأخريين. فمصطلح ممثل دولي، جاء عندما كانت الدول قليلة العدد وتعتبر الشخص الدولي الوحيد، وكان مبدأ توازن القوى التقليدي هو القاسم المشترك فيما بين هذه الدول السيدة والمستقلةوالمتساوية، حيث تبناه القانون الدولي العام االتقليدي. ورغم خطأ هذه التسمية سابقاً وحالياً، بسبب أنه ليست جيمع الدول حالياً متساوية فعلياً فيما بينها أولاً، وليست جميعها ممثلة على المسرح الدولي ثانياً، رغم أنها شخص من ضمن الأشخاص الدوليين حالياً.

وكل شخص دولي برأينا يطمح لأن يلعب دوراً ما في "لعبة الأمم" سواء أكان دوراً جهوياً أو إقليمياً أو قارياً أو حتى عالمياً، إلا أن ذلك يخضع لمعايير وأصول وثوابت للعبة الدولية، لا يستطيع القيام بها جميع الأشخاص الدوليين الذين سبق وعرفناهم في (الفصل الثالث من الجزء الثاني) منطلقين من المفهوم الشامل للمجتع الدولي ، لأنه كما قلنا أفضل ما يكون لتعريف العلاقات الدولية، وبالذات أشخاصها، حيث عرفناهم بقولنا: إن الشخص الدولي هو كل من يتبوأ دوراً ما في هذه المجتمع الدولي سواء أكان فرداً أم جماعة منظمة أم دولة، دون التمييز بين هؤلاء الأشخاص كأشخاص، بل التمييز بين أدوارهم وفعاليتهم على المسرح الدولي.

ومن هذا المنطلق نجد إلى جانب الدولـه – الشخص الأول وليس الوحيد– اشخاصاً دوليين آخرين يقومون بأدوار في الحياة الدوليـة. سنتعرض لدراستهم في هذا الجزء الثالث، الذي سيُقسم إلى خمسة فصول حسب الترتيب التالي:

- الفصل الأول: الدول.
- الفصل الثاني: حركات التحرير الوطنية.
- الفصل الثالث: المنظمات الدولية البينحكومية.
- الفصل الرابع: القوى عبر الوطنية.

وفي هذا الفصل سنورد أهم الأشخاص الدوليين حسب الترتيب التالي:

المبحث الأول: القوى الاقتصادية أي القوى ذات الاهداف المربحه:– الشركات المتعددة الجنسيات

المبحث الثاني: القوى التي ليس لها هدف مربح – أو المنظمات الدولية غير الحكومية.

وهذا المبحث سيقسم إلى عدة فروع هي بالتوالي:

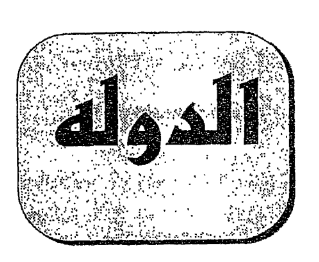
الفرع الأول : القوى الايديولوجية: السياسية والنقابية.

الفرع الثاني: القوى الروحية والدينية.

الفرع الثالث: القوى العلمية والفكرية والإنسانية واللغوية والصحية ...إلخ.

الفرع الرابع: اللوبي أو (القوى الضاغطة)

الفصل الخامس: الفرد والعائلة والقبيلة.



الدولة

الفصل الاول

الدولة

تمهيد :

في بداية دراستنا للأشخاص الدوليين، لا بد وأن نبدأ بالدولة ، حيث اعتبرها القانون الدولي العام الشخص الوحيد والمميز، وفي السنوات الأخيرة وعندما تضاعف عددها واختلفت فعاليتها وظهر إلى جانبها أشخاص دوليون آخرون، بعضهم أكثر فعالية من بعضها، ظهر مجموعة من القانونيين الدوليين أسموها الشخص " النموذج" أو الشخص "الكامل" أو الشخص " المميز" ...إلخ من التسميات التي بدأت تبعد عنها صفة "الوحيد".

ويتمحور اهتمام القانون الدولي العام بشكل رئيسي حول حقوق وواجبات الدول، أي ما لها وما عليها في علاقتها مع الدول الأخرى، إلا أنه يحدد لها قبل ذلك العناصر الرئيسية التي لا بد من توفرها لها حتى يعترف لها بهذه الصفة. هذه العناصر لا تدخل حتى في مادة العلاقات الدولية، بل تتبع لعدة مواد أخرى مثل: القانون الدولي العام وعلم السياسة (نظرية الدولة) وعلم الاجتماع بمفهومه الضيق أو حتى جغرافية السكان أو الجغرافية السياسية والقانون الدستوري...إلخ من المواد التي تتنافس على دراسة هذا الكيان السياسي. والسبب يكمن في أن مادة العلاقات الدولية تهتم بدراسة الدولة القائمة، أي المتوفرة بها ثلاثة أو أربعة عناصر رئيسية يرتئي فقهاء ودارسو القانون الدولي العام توفرها وهي : الإقليم والسكان والسلطة السياسية، وهناك من يضيف عنصرا رابعاً لها وهو السيادة.

أي أن مادة العلاقات الدولية تهتم بدراسة فعالية هذه الدولة، أي علاقاتها مع محيطها من الدول الأخرى ومجموعة الأشخاص الدوليين الآخرين.

إذن وعلى هذا الأساس فإن مادة العلاقات الدولية تبحث في مجالات أخرى، فبالإضافة للقانونية التي أصبحت ثانوية بالنسبة لها، أي لا بد من توفرها، فإنها تبحث في وظائف ومهام ودور الدول وتصنيفاتها، أي التسلسل الهرمي بينها، بالإضافة إلى التشابه والاختلاف في أنظمتها السياسية وفعاليتها وعلاقاتها بعضها ببعض وأدوات ووسائل هذه العلاقات...إلخ.

أي أن مادة العلاقات الدولية تهتم بالجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية القائمة بين الدول من جهة والعلاقات المستقلة القائمة بين أفراد وجماعات منظمة تابعة لهذه الدول، أي من أحد عناصرها الثلاث الرئيسية (السكان) من جهة أخرى.

وبناء على ما سبق ، لا بد وأن نبحث في هذا الفصل في (تعريف الدولة) ، ثم في (نشأتها وتطورها)، ومن ثم سنتطرق لـ (عناصر الدولة)، وبعد ذلك سنبحث في (المعايير الرئيسية لتصنيف الدول)، وأخيراً في "التصنيف الهرمي بين الدول" حسب عناصر الفعالية.

المبحث الأول

تعريف الدولة

كثيرون عرفوا الدولة وينتمون إلى تخصصات علمية وأفكار مختلفة، لذلك فإن التعريفات وإن اختلفت حسب تخصصات وميول كل كاتب تعرض لها، إلا أنها تلتقي جيمعها في منحاها القانوني، أي العناصر الثلاث للدولة، وتختلف في منحاها السياسي، وهذا برأينا ما يُنقص من قيمة التعريف ويبعد إمكانية الاتفاق على تعريف موحد لها.

ولنبدأ بتعريفات الجغرافيين السياسيين لها: فمثلاً – فردريك راتزل عرفها بأنها "جزء من الأرض ومجموعة من البشر انتظمت كوحدة لها اتجاه وشعور خاص وفلسفة أو فكرة واضحة محددة"(1).

وعالم جغرافي آخر – نورمان باوندز– يعرفها بقوله: "الدولة تتكون من أرض وشعب ونظام حكومي له سلطة على شعبه وأرضه، وأن ذلك الشعب يختلف عن الشعوب الأخرى بالروابط التي تربط أفراده مع بعضهم الآخر ولهم شعور متجانس ضمن إطار المميزات التي يتميزون بها اجتماعياً وحضارياً وعنصرياً"(2).

وأما تعريفات القانونيين الدوليين، فاخترنا من بينها تعريفين لاثنين من الكُتّاب العرب: حيث يُعرفها د.علي صادق أبو هيف – بقوله: "الدولةهي مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين وتسيطر عليهم هيئة حاكمة ذات سيادة"(3).

ويُعرفها د.إحسان هندي – بأنها "جماعة من البشر يعيشون بشكل مستقر فوق أرض مشتركة ومحددة خاصة بهم، ويخضعون في ذلك لهيئة سياسية منبثقة عنهم"(4).

---

(1) انظر : جغرافية العلاقات السياسية، تأليف د.عبدالمنعم عبدالوهاب– الناشر: وكالة المطبوعات الكويت– صفحة (15).

(2) نفس المرجع السابق، صحفة (16).

(3) انظر : القانون الدولي العام – تأليف د.علي صادق أبو هيف (الطبعة الحادية عشرة)– الناشر : منشأة المعارف بالإسكندرية، 1975. ورد ذلك في الباب الأول تحت عنوان (الدول) صفحة (113)، حيث يستشهد الكاتب بالإضافة لتعريفه بمجموعة من تعريفات القانونيين الدوليين في الهامش.

(4) انظر: مبادئ القانون الدولي العام – تأليف: د. إحسان هندي – الناشر: دار الجليل – دمشق 1984. ورد هذا التعريف في الباب الخامس (نظرية الدولة)، صفحة (160) ويشير الكاتب في هوامش الفصل إلى (22) تعريف مختلف للدولة، ويقارن بينها وبين التعريف الذي قدمه.

أما تعريفات كتاب علم السياسة فنستشهد بتعريف واحد للدكتور بطرس بطرس غالي ود.محمود خيري عيسى ورد في كتابهما المشترك (المدخل في علم السياسة)، حيث يعرفان الدولة "بمجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين، وتسيطر عليه هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها الحكومة"[1].

أما متخصصو العلاقات الدولية فقد أدلو بدلوهم كذلك في التعريفات نذكر منها تعريف للكاتب الفرنسي مارسيل ميرل الذي يتساءل في كتابه (سوسيولوجيا العلاقات الدولية).. ما هي الدولة؟ ويجيب عن سؤاله بأن القانون الدولي يعطينا جواباً بسيطاً على هذا السؤال: "إن الدولة هي كيان قائم على تواجد ثلاثةعناصر مادية (إقليم وسكان وحكومة) وكذلك الاعتراف الناشيء عن باقي الدول"[2].

أما بخصوص الاعتراف، فإننا نضم صوتنا إلى ما جاء في كتاب الدكتور هندي، حيث يقول:

"ويضيف بعض الفقهاء إلى هذه العناصر الثلاثة (...) عنصراً قانونياً هو الاعتراف، الذي يمكن الدولة من الدخول في علاقات مع الدول الأخرى. ولكننا لن نبحث ركن الاعتراف ضمن الأركان اللازمة لنشؤ الدولة لأن الفقه القانوني المعاصر يرى أن الاعتراف ذو طبيعه مُظهرة (Declarative) للدولة، أي أنه تكتمل عناصر نشؤ الدولة بصرف النظر عما إذا اعترفت بها بقية الدول أم لا ..."[3].

---

(1) انظر: المدخل في علم السياسة – تأليف د.بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى – الطبعة السادسة، 1982، صفحة (153) وما يليها.

(2) انظر الترجمة باللغة الإسبانية: – Marcel MERLE; Sociologia de las Relaciones Internationales- Edit. Alianza Universidad Madrid; 1978. P. 268. او الاصل باللغه الفرنسيه الوارد سابقاً

(3) د.إحسان هندي – مرجع سابق – صفحة 160 و161.

أمام هذه التعريفات وعشرات أخرى لم نوردها ويمكن الرجوع إليها في المرجع التي أشرنا إليها في الهامش. تقول إن الدولة هي "مساحة محددة من الأرض تسمى (وطنا) ويقيم ويتعايش فوقها مجموعة من الأفراد تجمع فيما بينهم وحدة المصير ولهم حقوق وعليهم واجبات يسموا بـ(المواطنين) ويشرف على تنظيم شؤونهم الداخلية والخارجية تنظيم سياسي منبثق عنهم يسمى (السلطة الوطنية).

هذا التعريف برأينا يلبي الرغبة بمعرفة ما هي الدولة. أما العناصر أو الأركان الأخرى مثل السيادة والاستقلال والاعتراف، التي هي عبارة عن عناصر سياسية قانونية، ورغم الاختلافات الفقهية الكثيرة في تعريفها وتحديدها فليس هنا مجال لتفصيلها وشرحها. وبرأينا فإن توافر العناصر الثلاث السابقة من وطن ومواطنين وسلطة وطنيه، هي عناصر الدولة المستقلة ذات السيادة، وأما عنصر الاعتراف ، فنضيف إلى ما أشرنا له في الصفحة السابقة،إلى أن هذا العنصر هو سياسي أكثر منه قانوني ويخضع لإرادة الدول الأخرى، التي يزيد عددها عن (190) دولة مختلفة الأنظمة والايديولوجيات والميول والتبعيات، ولا بد لأي دولة ناشئة إلا أن تجد من يعترف بها ويدعمها وخاصة من إحدى الدولتين العظميين أو إحدى الدول الكبرى ذات النفوذ القوي أي الفاعلة في المجتمع الدولي.

المبحث الثاني

نشأة الدولة وتطورها

سبق وأن خصصنا الجزء الأول بالكامل لنشأة وتطور الكيانات السياسية المستقلة، أي الدول. إلا أنه لا بأس من ذكر موجز لنشأة الدولة وتطورها في العصر الحديث.

فالدولة بمفهومها الحالي، ما هي إلا كيان سياسي حديث ظهر في نهاية العصور الوسطى ما بين القرنين الرابع عشر والخامس عشر في أوروبا وذلك كنتائج لتفكك الامبراطورية الرومانية وبداية انهيار زعامة البابا والامبراطور التي رافقت بداية انهيار عصر الإقطاع وظهور عدة عوامل أخرى من اقتصادية واجتماعية وثقافية وروحية.

ولقد كان الإيطاليون هم السباقين إلى هذه التسمية (الدولة) وذلك في بداية عصر النهضة الذي واكب تطور المدن – الدول التجارية الإيطالية، فأطلقوا عليها اسم (Lo Stato) ، ومن ثم انتقلت هذه الظاهرة إلى الجزر البريطانية مع نهاية القرن الخامس عشر وعمت فيما بعد بالتوالي إسبانيا وفرنسا في القرن السادس عشر، ومن ثم انتقلت إلى ألمانيا في نهاية القرن الثامن عشر وانتشرت هذه التسمية بعد ذلك إلى جميع القارة الأوروبية التي بدأت بتصديرها مع بداية الاستعمار إلى مناطق حضارية وقارية أخرى: كالأمريكيتين الشمالية والجنوبية والدولة العثمانية والشرق الأقصى والعام العربي وأخيراً إلى افريقيا جنوب الصحراء.

وباستطاعتنا القول بأن التسميات المختلفة التي تطلق اليوم على الكيان السياسي المنظم سواء أكانت دولة قومية أم حديثة أم مجرد دولة فقط، ما هي إلا أحد الأشكال التاريخية للتنظيم السياسي تطورت مع التطور الحضاري حتى وصلت إلى يومنا هذا تحت لفظة "دولة" ومن يعلم ماذا سيكون اسمها في المستقبل البعيد؟.

المبحث الثالث

عناصر الدولة

قانونياً، هناك اتفاق جماعي على أن أية دولة لا بد وأن تتوفر على ثلاثة عناصر كشرط أساسي لقيامها. وهذه العناصر هي: الإقليم أو (الوطن) والسكان أو

(المواطنين) والحكومة بمفهومها الواسع أو (السلطة الوطنيه). وعليه سنتعرض لهذه العناصر فيمايلي بالترتيب:

1- **الإقليم:** هو مساحة من الأرض يسمى (وطناً) ويشمل ثلاثة مجالات هي: البر والجو والبحر (مع استثناء الدول غير الواقعة على البحر) ويقيم فيه مجموعة من الأفراد يسموا بالمواطنين.

2- **السكان:** وهم مجموعة من الأفراد يسموا بـ (المواطنين) أو الرعايا ويشترط بأن تجمع بينهم بعض الخصائص مثل: العادات والتقاليد الواحدة ووحدة الأصل والدين واللغة أو حتى الشعور بالعيش المشترك ووحدة المصير بالإضافة لشعور وطني أو (قومي) بالانتماء إلى هذا الوطن (الدولة).

إلا أن هذه الشروط ليست بالضرورة توفرها مجتمعة بل المهم أن تشمل هؤلاء المواطنين شرطان أساسيان أحداهما قانوني وهو عنصر الجنسية القائم على رابطة النسب أو الانتساب والإقامة، والعنصر الآخر نفسي وهو عنصر المواطنة، أي الشعور أو الإحساس بالانتماء لهذا الوطن ولشعبه وأفكاره وعواطفه وآماله، أي التضحية بأغلى ما يملك المواطن من أجل وطنه، وهذا برأيي هو أسمى الشروط.

3- **السلطة الوطنيه:** وتسمى كذلك السلطه السياسيه أو الحكومة. ومهما اختلفت التسميات، فهو عنصر معقد يطرح أساساً وجود حكومة بمفهومها الواسع تمارس سلطاتها على الإقليم والسكان، أي على الوطن والمواطنين، ونقصد بالمفهوم الواسع الحكومة مجموعة السلطات والمؤسسات والأجهزة المنبثقة عنها، والتي يعتبر من خلالها عن وجود تنظيم سياسي مستمر وفاعل. وهذا التنظيم يُعبر عنه من خلال المؤسسات والأجهزة المكلفة بالقيام بالنشاط الاجتماعي للدولة في الداخل والخارج بالإضافة لخلقه لقواعد قانونية تفرض على السكان والإقليم والتنظيم الحكومي بشكل عام.

أي بكلمات أخرى، أن تتمتع كل دولة بسلطات سياسية قادرة على الاضطلاع بالوظائف الحكومية مثل: التشريع والقضاء والإدارة والتنفيذ والأمن وحماية المواطنين بمن فيهم الأجانب المقيمين على الإقليم، بالإضافة إلى النهوض بالعلاقات الخارجية مع دول أخرى وأشخاص دوليين آخرين.

وعندما تتوفر هذه العناصر الثلاثة السالفة والشروط المرافقة لها باستطاعتنا القول إننا أمام دولة مستقلة ذات سيادة. ولكن ما هي السيادة؟ هذا ما سنحاول طرحه من خلال النقطة الرابعة التالية.

4- **السيادة:** السيادة أو الاستقلال، هو مفهوم قانوني سياسي بنفس الوقت ويعني امتلاك الدولة للشخصية القانونية داخلياً وخارجياً، وباختصار فعالية الدولة لأن تحكم فعلاً.

ويكفي في مجال تكلمنا عن السيادة أن نورد ما جاء في قرار الجمعية العموميه للأمم المتحدة رقم 742 /VIII بتاريخ 27 / نوفمبر/1953 ،والخاص "بحقوق الدول المستقلة" فهو خير دليل نستشهد به على السيادة الداخلية والخارجية للدول.

- **فبالنسبة للسيادة الداخلية:** تعني وحسب القرار الأممي تمتع حكومة الدولة بكامل حقها بوضع التشريعات من أجل تنظيم كل ما يهم إقليمها وسكانها وجيمع وجوه الحياة الاجتماعية فيها، وذلك بغياب أي تدخل أو مراقبة من أية حكومة أخرى في سلطاتها الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية وجيمع إدارة الإقليم.

- **أما بالنسبة للسيادة الخارجية:** فتعني تمتع حكومة الدولة بممارسة نشاطاتها الدولية بكامل حريتها وذلك باتخاذ قراراتها دون تدخل خارجي، وعدم

السماح لأي دولة أو دول بالتدخل في شؤونها وممارستها لسلطاتها بإقامة علاقات مباشرة أو غير مباشرة مع حكومات دول أخرى أو منظمات دولية أو حركات تحرير وطنية، بالإضافة لحقها في استخدام القوة والمشاركة في الحرب أو اتخاذ جانب الحياد، وكذلك حقها في المفاوضة والتوقيع والتصديق على وثائق دولية تخصها مع أطراف آخرين.

إذن وبعد استعراضنا السريع لمفهوم السيادة كعنصر متمم لعناصر الدولة الثلاثة الرئيسية والتي ذكرناها سابقاً. نقول إن توفر هذه العناصر في أي مجتمع سياسي تؤهله لأن ينضم إلى (نادي الدول)، أي إلى مجموعة الأشخاص القانونيين الدوليين. ومنذ لحظة الانضمام، فإن هذه الدولة الجديدة تتمتع بوضع قانوني سياسي يجب على باقي الأشخاص الدوليين وبالذات الدول احترامه ألا وهو الاستقلال.

وأخيراً باستطاعتنا القول إننا أمام شخص دولي معترف له بهذه الصفة. ولكن هل هذا الشخص الدولي الجديد هو شخص دولي فاعل على المسرح الدولي؟ هذا العنصر الجديد - **عنصر الفعالية** - الذي نضيفه إلى العناصر السابقة، ليس باستطاعتنا الحكم عليه إلا بعد أن تمارس هذه الدولة أعمالها كشخص في المجتمع الدولي، له حقوقه وعليه واجباته الدولية. ومنذ هذه اللحظات يبدأ اهتمام مادة العلاقات الدولية بدراسة الدولة.

المبحث الرابع

المعايير الرئيسية لتصنيف الدول

المساواة الشكلية واللامساواة الفعلية بين الدول

في عالمنا هذا الذي نعيش فيه يكفي أن ننظر إلى الخرائط الجغرافية المختلفة الأشكال والأحجام والألوان، لنجد أن الدول ذات السيادة والمستقلة والمحددة بخطوط متقطعة هي التي تطالعنا فيها، وإن أمعنا النظر لوجدنا أسماء وأشكال مختلفة، ولخرجنا بنتيجة واحدة هي أن لا دولة تشبه الأخرى في هذه الخرائط. ولكن لو رجعنا للكتب القانونية الوطنية والدولية وكتب العلوم السياسية والاجتماعية وقارنا محتوياتها عن الدول مع الخرائط لوجدنا أنفسنا أمام ظاهرة جد معقدة تحتاج لسنوات طويلة لدراستها ومجلدات ضخمة لاستيعابها، والتمكن من فهمها، ولا تكفي بضعة سطور أو صفحات لتفي هذه الدول حقها أو تشبع غريزة حب المعرفة لدى القارئ أو الدارس (انظر الملحق رقم 1).

إلا أننا باستطاعتنا أن نصل إلى نتيجتين ولنسميهما مبدأين هما:

أولاً: مبدأ المساواة القانونية (الشكلية) بين جيمع هذه الدول.

ثانياً: مبدأ اللامساواة الفعلية (الحقيقية) فيما بين الدول.

على هذا الأساس سنعالج المبدأ الأول في (الفرع الأول) والمبدأ الثاني في (الفرع الثاني).

الفرع الأول

المساواة القانونية (الشكلية) فيما بين الدول

من أجل فهم هذا الموضوع لا بد من التمعن في النص التالي:

"تتمتع جميع الدول بالمساواة في السيادة، ولها حقوق وواجبات متساوية، وهي أعضاء متساوية في المجتمع الدولي بغض النظر عن الاختلافات ذات الطبيعة الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو غيرها...

وتتضمن المساواة في السيادة العناصر الآتية بوجه خاص:

أ- الدول متساوية من الناحية القانونية.

ب- تتمتع كل دولة من الدول بالحقوق اللازمة للسيادة الكاملة.

ج- على كل دولة واجب احترام شخصية الدول الأخرى.

د- حرية السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة.

هـ- لكل دولة الحق في أن تختار وأن تنمي بحرية نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

و- على كل دولة واجب تنفيذ التزاماتها الدولية تنفيذاً كاملاً يحدوه حسن النية والعيش في سلام مع الدول الأخرى".

لقد جاء هذا النص تحت عنوان (مبدأ المساواة في السيادة بين الدول) وذلك في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة - القرار رقم 2625 (25) الصادر في 1970/10/15[1].

---

(1) لمزيد من المعلومات ننصح بالعودة لكتاب القانون الدولي العام. وثائق ومعاهدات دولية - د. محمد يوسف علوان - عمان /1978. من صفحة 504 حتى صفحة 513 - النص الكامل باللغة العربية لإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

وبقراءة متمعنة لهذا النص – المبدأ، يظهر لنا بوضوح المساواة القانونية بين الدول. أي المساواة في "الوضع –STATUS" القانوني أمام القانون الدولي، أي يجب أن تتمتع جميع الدول بحقوق وواجبات متساوية، أي أن تكون متساوية في المقدرة القانونية، من أجل أن تمارس حقوقها وتنفذ واجباتها. وعليه لن نناقش هنا العناصر التي وردت تحت هذا المبدأ، فذلك يهم القانونيين الدوليين أكثر مما يهمنا، ولكن لا بأس أن نشير إلى بعض الحقوق والواجبات للدول، وذلك بعرضنا لبعض المبادئ الفرعية لهذا النص – المبدأ في هذه الوثيقة الدولية، أو من خلال وثائق أخرى سواء أكانت مبادئ ذات طبيعة قانونية أم سياسية مثل: صك عصبة الأمم وخاصة المادة الأولى البند الثاني (2/1)، أو ميثاق سان فرنسيسكو (دستور الأمم المتحدة وخاصة المادة الثانية البند الأول منه (1/2)، وكذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3281 بتاريخ 1975/1/15 والخاص بميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصاديه، واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسيه عام 1961، ومقررات مؤتمر باندونج لعام 1955...إلخ.

فجميع هذه المواثيق والقرارات الدوليه الصادره عن مؤتمرات ومنظمات دوليه عالميه واقليميه تنص على مبادئ أساسيه لا بد من الاشاره اليها وتفسيرها لتعطينا صوره أوضح بالنسبه لموضوعنا هذا، هي على التوالي:

اولاً – حق البقاء: ويعني ذلك ببساطة بقاء الدولة على قيد الحياة أو حق الدولة بالوجود، المدعوم بحق الدولة للدفاع عن نفسها من أجل البقاء . وقد نصت المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة بصراحة على حق الدول فرادى أو جماعات في الدفاع الشرعي عن نفسها إذا اعتدي عليها.

ثانياً– حق الاستقلال: أو ما يسمى بحق السيادة، وذلك كما رأيناه في البحث السابق ينطبق على المجالين الداخلي والخارجي. وبناء عليه فإن لكل دولة كامل

الحرية باختيار نظام حكومتها (ملكية ، جمهورية....) ونظام حكمها (ملكي دستوري، رئاسي، برلماني...). كما أن لها الحق بالانتقال من نظام لآخر دون خضوع لإرادة دولة أخرى (القرار الأممي الصادر عن الجمعية العمومية رقم 2625 بتاريخ 1970/10/24).

بالإضافة لحق كل دولة باختيار نظامها الاقتصادي (رأسمالي، أشتراكي...)، وداخل هذه الأنظمة لها الحق باختيار نظمها في المجال الاجتماعي والثقافي...إلخ، دون تدخل أو إكراه خارجي ، وحقها كذلك في ممارسة سيادتها على ثرواتها ومواردها الطبيعية من (مناجم وأسماك وبترول وفوسفات...إلخ)، ورد ذلك في القرار الأممي الصادر عن الجمعية العمومية رقم 3281 (د29) بتاريخ 1974/12/12.

ثالثاً – مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

إن هذا المبدأ رغم أنه منصوص عليه في المواثيق والاتفاقيات والقرارات الصادرة عن كثير من المنظمات الدولية [1]. فهو مبدأ سياسي. ولهذا فإن تطبيقه العملي صعب جداً. ولو عدنا لتاريخ العلاقات السياسية الدولية ما بين الدول لوجدنا أن ظاهرة التدخل هي كثيرة جداً، وعدم احترام أو خرق هذا المبدأ يتكرر يومياً في

---

(1) تنص المادة الثانية الفقرة الرابعة (4/2) من ميثاق الأمم المتحدة على مايلي:"يمتنع أعضاء المنظمة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة"، وكذلك تنص الفقرة السابعة من نفس المادة (7/2) على أنه: "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ (للأمم المتحدة) أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطات الداخلي لدولة ما".

– وكذلك تنص المادة الثامنة (8) من ميثاق جامعة الدول العربية على "أن تحترم كل دولة من الدول المشاركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدولة وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها...".

– وكذلك تنص المادة الثالثة الفقرة الثانية (2/3) من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية الذي كان أكثر صراحة من المواثيق الأخرى على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء....".

كثير من أرجاء العالم، حتى أصبح مبدأ "التدخل" وليس "عدم التدخل" هو المبدأ "القانوني" السائد لدى بعض الدول كبيرة كانت أم صغيرة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر: التدخل الأمريكي في غرينادا والفلبين وبنما والصومال والتدخل الأمريكي الصهيوني في لبنان والفيتنامي في كمبوديا والتدخل السوفييتي في أفغانستان، وتدخلات غالبية الدول ذات النفوذ في البوسنه والهرسك....الخ.

وأصبح للتدخل أنواع وأشكال مختلفة نذكر منها: **التدخل الايديولوجي** وذلك عبر قيام بعض الأنظمة المؤدلجة أو التي تدعي لنفسها ذلك بتصدير أيديولوجيتها، أو حتى فرضها على نظام آخر نظاماً سياسياً معيناً أو شكل حكومة أو مفهوماً عالمياً.. إلخ. كمثال نذكر محاولات إيران المستمره تصدير الثورة الإسلامية إلى دول المنطقة. والتدخل في شؤونها الداخليه من خلال الاقليات الشيعيه أو غير الشيعيه.

أو بالتدخل عن طريق **المراقبة المالية** لدولة ما، وذلك كمرحلة أولى نحو مراقبة سياسية لأن هذه الدولة أصبحت مدينة بأموال طائلة إلى دولة ما. هذا ما حصل سابقاً في بعض دول البحر الأبيض المتوسط كتركيا ومصر في نهاية القرن الماضي. وما يمكن أن يحصل حالياً وإن لم نقل أنه حاصل فعلاً في كثير من دول العالم المدينة حالياً، إلا أنه تدخل بأشكال مختلفة بواسطة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي اداتي النظام الرأسمالي.

أو بالتدخل تحت اسم **البوليس الدولي**، ولا نقصد هنا (الأنتربول) أي البوليس الجنائي الدولي، بل نقصد التدخل من قبل دولةما في دولة أخرى بقصد حماية الدولة الأولى لرعاياها اللذين يعتقد بأنهم معرضون للخطر أو الإهانة في

دولة ما. أو لحماية مصالح هذه الدولة في دولة أو أكثر وهذا ما يسمى (بالحماية الدبلوماسية). وكمثال نذكر الاحتلال الأمريكي لغرانادا عام 1983 بحجة حماية أرواح ألف أمريكي في الجزيرة.

رابعاً- مبدأ التعايش السلمي:

ورد هذا المبدأ لأول مرة في وثيقة دولية وقعت ما بين حكومتي الصين الشعبية والهند في 1954/4/29 بخصوص قضية التيبت. إلا أن أول من دعى له في القرن الحالي هو لينين، لذا يعزو البعض أصله للعقيدة الماركسية- اللينينية، رغم أن هنالك آراء ترجع أصله إلى تعاليم بوذا، ولكننا وبحق يمكننا إرجاع أصله إلى الديانات السماوية وخاصة المسيحية والإسلامية، حيث ورد على لسان السيد المسيح قوله: (إن لطمك أحدهم على خدك الأيمن فأدر له خدك الأيسر)، وفي الإسلام حسب قوله تعالى:﴿وإن جنحوا للسلم فأجنح لها﴾ صدق الله العظيم.

وبعودة للمعاهدة الصينية-الهندية، نجد أنها قدمت خمسة مبادئ رئيسية تخدم كقاعدة للتعايش السلمي في العلاقات ما بين الدولتين، وهذه المبادئ مرتبة كالتالي:

1- الاحترام المتبادل لسلامة إقليم الدولة وسيادتها.

2- عدم الاعتداء المتبادل.

3- عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

4- المساواة والمنفعة المتبادله.

5- التعايش السلمي.

وباستعراضنا لهذه المبادئ الخمسة، نجد أن بعض هذه المبادئ، لم تكن جديدة، فهي مبادئ رئيسية وتقليدية للعلاقات ما بين الشعوب منذ القدم، وقد قننها

القانون الدولي التقليدي الأوروبي "المسيحي"، ومن ثم وردت في عدة مناسبات وفي مواثيق واتفاقيات مختلفة، وخاصة في صك العصبة وميثاق الأمم المتحدة.

أما المبدأ الرابع فجاء كإدانة للمعاهدات السياسية غير المتكافئة أو حتى الاتفاقيات التي بموجبها تحصل دولة ما على امتيازات اقتصادية خاصة على حساب الدولة الأخرى.

أما المبدأ الخامس في هذه الوثيقة أي – التعايش السلمي – فقد لقي ترحيباً كبيراً لأنه يعكس جميع المبادئ السابقة واللاحقة الخاصة بحقوق وواجبات الدول أي – بالمساواة في السيادة بين الدول –. ورغم أن المعاهدة الصينية– الهندية التي ورد بها هذا المبدأ قد خرقت من جانب الصين الشعبية بتدخلها في الهند عام 1962 (الحرب الصينية - الهندية) إلا أنه اقتبس من قبل كثير من الدول وورد في مجموعة من المعاهدات المعقودة بينها، وخاصة الدول الاشتراكية منها وبعض دول العالم الثالث، وكما ورد في حوالي (50) إعلاناً ثنائياً وجماعياً، وكذلك في بيانات مشتركة وعشرات التصريحات والخطابات لزعماء الدول.

وعلى سبيل المثال نذكر أن هذا المبدأ، ورد في مؤتمر باندونغ (1955) وفي المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي (1956) ، بالإضافة لمجموعة كبيرة من البيانات الصادرة عن مؤتمرات حركة عدم الانحياز.

أما منظمة الأمم المتحدة، فقد استطاعت أن تلحق بعض مضامين هذا المبدأ بمبادئ القانون الدولي العام، عبر إصدار جمعيتها العمومية بناء على توصية من اللجنة القانونية أي (اللجنة السادسة) قرارها رقم 2655 بتاريخ 1970، والمتضمن لمبدأ التعايش السلمي وجعله ركيزة أساسية للعلاقات بين الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

خامساً- مبدأ المساواة الدبلوماسيه بين الدول:

كنا حتى الآن قد أوجزنا أربعة مبادئ رئيسية تحكم بلا شك العلاقات ما بين الدول، وتعتبر من ناحية نظرية مبادئ توصلنا للمساواة في السيادة ما بين الدول، إلا أنه وكما رأينا سابقاً فإن تفسيرها وتطبيقها يتماشى في عالم الدول الفوضوي الذي نعيش فيه حسب تفسير ومشيئة من يمارسها أو يتبناها. فلا مبدأ عدم التدخل منع التدخل في شؤون الدول، بل ازداد التدخل وتعددت أشكاله ومجالاته. ولا مبدأ التعايش السلمي منع نشوب حرب صينية- هندية بين الدولتين اللتين وقعا المعاهدة التي تضمنت هذا المبدأ. ولا مبدأ حق الاستقلال والسيادة يحترم. ولا حتى مبدأ حق البقاء للدول باق، فكثير من الدول اندثرت وبعضها قسمت رغم مشيئتها.

وقبل أن نستعرض هذا المبدأ الأخير، مبدأ المساواة الشكلية بين الدول، لا بد وأن نشير إلى ما إصطلِحَ على تسميتهِ بمبدأ **"المساواة الاقتصادية"**، دون تخصيص (فرع) خاص به وذلك لاعتقادنا أن المبدأ يدخل تحت المبحث الخاص باللامساواة الفعلية بين الدول وليس العكس، والسبب باعتقادنا واضح، لأنه لو كان هناك مساواة اقتصادية فعلاً بين الدول لترتب على ذلك مساواة اجتماعية ومساواة في العدالة...إلخ. ولإنتهى ما يسمى بالشمال والجنوب أو الشرق والغرب.

وبتدليل أكثر على ما نقول لا بد من الإشارة إلى بلدان العالم الثالث والتي تخلصت من الاستعمار التقليدي وحصلت على استقلالها وخُيلَ لبعضها أنها أصبحت سيدة نفسها فحاولت أن تتكتل وتعمل كمجموعة واحدة أطلقت عليها اسم كتلة حركة عدم الانحياز، إلا أنها فوجئت ومنذ منتصف الستينات أن هنالك استعماراً آخر، استعماراً مقنعاً، استعماراً جديداً حل مكان القديم. ونظراً لازدياد عدد هذه البلدان وبداية ظهور مشاكلها من أجل بناء نفسها، الذي هو برأيي أصعب بكثير من كفاحها من أجل التحرير من المستعمر، زادت في تواجدها داخل المنظمات الدولية وبدأت

تقوم بمحاولات جديدة لتوحيد مواقفها لمواجهة هذه اللامساواة الفعلية التي أدركتها بعد استقلالها، وعلى هذا الأساس لا بد وأن نشير إلى قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم (1328 د29) الخاص بميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الصادر بتاريخ 1974/12/12 الذي استطاعت هذه الدول إصداره بسبب عددها الكبير في داخل الجمعية العمومية للمنظمة العالمية.

ونظراً لسخائه الكبير من الناحية النظرية، فإننا لا نتوقع له أن يسود العلاقات الاقتصادية ما بين الدول من الناحية العملية، وإن مارسته بعض الدول فإن دولاً أخرى لن تمارسه حتى ولو أظهرت عكس ذلك فإن لديها طرقها باستخدام أشخاص دوليين آخرين لنقض هذا الميثاق مثل الشركات المتعددة الجنسيات.

إذن وبعد التعليق على المبادئ الاربعة الاولى واستبعاد مبدأ المساواة الاقتصادية نظراً لاستحالة تطبيقه، فإننا سنذكر تحت هذه النقطة بعض المبادئ الفرعية للمساواة القانونية الحقيقية أو (الشكلية) فيما بين الدول. وهذه المبادئ الفرعية هي الوحيدة وبحق التي تؤكد هذا المبدأ العام، مبدأ المساواة بالسيادة بين الدول، ليس من الناحيةالنظرية فحسب، بل من الناحية العملية، وذلك بالممارسة الدولية كما سيرد حالاً. والمقصود بذلك كما سنبين لاحقاً المساواه الدبلوماسيه.

-المساواة الدبلوماسية:(1)

عالم الدول الذي نعيش فيه، هو عالم متغير، عالم الدول المختلفة الأشكال والأحجام والفعالية، فمنها الكبير ومنها الصغير، ومنها القوي ومنها الضعيف، إلا أن

(1) لمعرفة كامل التفصيلات : يرجى العوده إلى كتابنا النظريه والممارسه الدبلوماسيه – (الطبعه الثانيه) – عمان –1997.

هنالك بعض أوجه المساواة أو التشابه فيما بينها مهما اختلفت، وخاصة في المجال الدبلوماسي والمعبّر عنه من خلال:-.

1- البعثات الدبلوماسية الدائمة:

- تتمتع جميع دول العالم حالياً بنفس المرتبة بخصوص بعثاتها الدبلوماسية بشقيها، الجهاز المادي (السفارة) والجهاز البشري (الممثلين الدبلوماسيين والموظفين الدبلوماسيين والاداريين والفنيين والمستخدمين...). أي أن جميع الدول وبدون استثناء (إلا ما ندر) تسمى بعثاتها الدبلوماسية المعتمدة لدى دول أخرى (بالسفارة)، ورؤساء هذه البعثات (بالسفراء)، ولا فرق بين دولة عظمى أو أية دولة قزمة في هذا المجال. وبالنسبة للمراتب الدبلوماسية الأخرى، كوزير مفوض ومستشار وسكرتير أول وثان وثالث وملحق دبلوماسي...إلخ.

- وكذلك تتساوى جميع الدول من ناحية - اللغة المستعملة- في المعاملات الدبلوماسية، فرغم أن اللغة الدبلوماسية التي كانت مستخدمة في مطلع العصر الحديث (في أوروبا) هي اللغة اللاتينية التي انتقلت إلى اللغة الفرنسية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وشاركتها اللغة الانجليزية في مطلع القرن الحالي لتحل مكانها في منتصفه كلغة تجارية ودبلوماسية.

إلا أن ذلك لا يمنع من أن تتعامل غالبية دول العالم بلغاتها الوطنية، كما لايمنع من أن تتعامل البعثات الدبلوماسية في بلد ما بلغته في مراسلاتها أو محادثاتها بين بعضها البعض ومع أجهزة الدولة المعتمدة لديها.

- بالإضافة لما ذكرناه فإن الممثلين الدبلوماسيين يتمتعون وبصفة عامة بنفس الحقوق والواجبات ونفس المعاملة من حصانات وامتيازات و"بدون تمييز"

– وكذلك تتساوى جميع الدول بحق الأسبقية بالنسبة لمبعوثيها الدبلوماسيين. فنجد أن عميد السلك الدبلوماسي في دولة ما ، يمكن أن يكون سفير إحدى الدول الصغرى.

– وأخيراً، حق كل بعثة دبلوماسية برفع علم دولتها على مقرها وعلى سيارة رئيس بعثتها، ووضع شعار دولتها على مدخل مقرها. وكذلك من ناحية الملبس في الحفلات الرسمية، فلكل مبعوث الحق في أن يرتدي اللباس الوطني الخاص بدولته...إلخ.

2–بالنسبة للمنظمات الدولية البينحكومية:

– تتساوى جميع الدول الأعضاء في حقها بالتمثيل من حيث المرتبة وعدد الأعضاء، حيث نجد أن جميع الدول صغيرها وكبيرها ممثلة لدى المنظمة الدولية بنفس الطريقة، فلكل دولة مندوب أو ممثل دائم معتمد لدى هذه المنظمة ولكل دولة عضو الحق بمشاركة ممثليها في نشاطات وأجهزة هذه المنظمات وترؤسها.

– يتمتع جميع ممثلي الدول لدى و (في) المنظمات الدولية بنفس الوضع القانوني (Status)، من حصانات وامتيازات ومساواة في المعاملة.

– لجميع الدول الحق في تسمية مواطنيها لتسلم مهام وظيفة دولية لدى هذه المنظمات (الموظف الدولي)، ولها الحق بتزكية أحد مواطنيها لتسلم أسمى المناصب الدولية، كالأمين العام والأمناء العامين المساعدين والقضاة الدوليين.

– كما أن للدول كامل الحق في تعيين أعضاء بعثاتها وتصنيفهم الوظيفي وألقابهم ونظام الأسبقية بينهم...إلخ، بدون أي تدخل من جهة خارجية.

- أما بالنسبة للغات المستعملة في المنظمات الدولية، فإنها ورغم اختلافها بالنسبة للمنظمات سواء أكانت عالمية أم قارية أم إقليمية، فإن اللغات الرسمية المستخدمة في المنظمات الدولية العالمية هي الانجليزية والفرنسية والروسية والصينية والاسبانية في الأمم المتحدة والعربية ولغات أخرى في المنظمات الدولية المتخصصة. إلا أن ذلك لا يمنع من استخدام لغات وطنية أخرى إلى جانبها، ويظهر ذلك بوضوح بالنسبة للمنظمات الدولية الإقليمية، فجامعة الدول العربية تستخدم اللغة العربية فقط ومنظمة دول أمريكا الوسطى تستخدم الاسبانية والكومنويلث اللغة الانجليزية ومنظمات دول أوروبا الغربية تستخدم لغاتها المختلفة.

3- بالنسبة للبعثات الخاصة:

هذا النوع من البعثات الدبلوماسية، رغم أنه الأسلوب الأكثر قدماً للعلاقات ما بين الكيانات السياسية إلا أنه جُمِدَ مع ولادة الدولة الحديثة وعاد للظهور بالتدريج في هذا القرن وخاصة في النصف الثاني منه، وذلك بسبب تضاعف عدد الدول المستقلة وتطور المواصلات والاتصالات وزيادة التعقيدات والتخصصات في مجال العلاقات الدولية التي كان من نتائجها أن أصبحت البعثات الدبلوماسية الدائمة غير قادرة لوحدها على الوفاء بالعلاقات فيما بين الدول والأشخاص الدوليين الآخرين، مما فتح الباب أمام البعثات الخاصة للعودة إلى احتلال دور بارز. وتتساوى الدول فيما بينها في المجالات التالية:

- تتمتع جميع الدول بالحريه الكامله من أجل إختيار وتعيين بعثتها وايفادها لأي دوله شاءت ولكن بشرط موافقة الدوله المستقبله مسبقاً.

- وتتساوى جميع وفود الدول في المعاملة عندما تجتمع في دولة واحدة.

- وكذلك تتقرر الأسبقية بين جميع البعثات الخاصة عند اجتماعها في دولة ما وفقاً للترتيب الأبجدي لأسماء الدول المعتمد في نظام مراسيم (بروتوكول) الدولة المستقبلة في حالة عدم وجود اتفاق خاص.
- كما تتمتع بعثات جميع الدول بنفس الوضع القانوني (Status) وحقها برفع علم دولتها والتسهيلات للقيام بمهامها والإعفاء من القوانين الداخلية وحرية الاتصال وحرمة دارها وأشخاصها ...إلخ.

4- بالنسبة للمؤتمرات الدولية:

أن المؤتمرات الدولية في تزايد مستمر وبسرعة مذهله في أيامنا هذه، وذلك بفضل تشعب مواضيع العلاقات الدولية وتطور وسائل المواصلات السريعة وتزايد عدد الدول وتضاعف وتشابك مصالحها ومجالات التعاون بينها. وعليه فإن مبدأ المساواة القانونية يظهر واضحاً في هذا المجال بين جميع دول العالم وبدون تمييز في الجوانب التالية:

- تتساوى جميع الدول في حقها باختيار ممثليها إلى المؤتمر واختيار رئيس وفدها وتحميله تفويض مطلق من قبل حكومته.

- تتمتع جميع الدول بالمساواة في أن يقع اختيار رئيس المؤتمر أو أحد نوابه على رئيس وفد دولة دون تمييز، رغم وجود تقليد لم يتحول إلى عرف حتى الآن بأن يرأس المؤتمر رئيس وفد الدولة المضيفة (المستقبلة)، وجرت العادة كذلك،إن كان مؤتمراً دولياً كبيراً وشاملاً وبإشراف منظمة دولية، أن يتم اختيار رئيس وفد دولة صغيرة لترؤس المؤتمر.

- أما بخصوص الأسبقية، فجرت العادة على ترتيب الوفد وفق مبدأ النظام الأبجدي حسب اللغة المتفق عليها لأسماء الدول المشاركة.

- وتتساوى جميع الدول بأحقية المشاركة والتصويت، فغالبية هذه المؤتمرات تخضع لمسطرة واحدة، دوله واحده- صوت واحد. كما تتساوى الدول في مشاركتها بعدد أعضاء متساوية وغالباً يتراوح بين ثلاثة وخمسة أفراد ولا يتجاوز هذا العدد الأخير بأي حال من الأحوال.

- وأخيراً تتساوى جميع وفود الدول إلى المؤتمرات الدولية بالوضع القانوني (Status) أي بحقها بحصانات وامتيازات وبدون تمييز بينها.

5- بالنسبة للمعاهدات والاتفاقيات:

بالإضافة لما ذكرناه سابقاً، فإن المساواة الدبلوماسية مُعبر عنها جيداً كذلك من خلال الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات والوفاقات...إلخ. والتي يتم الاتفاق ومن ثم التوقيع عليها عبر مؤتمرات دولية، والمسطرة الرئيسية المتبعة فيها هي المساواة بين جميع الدول في المشاركة ومن ثم في التصويت، دولة واحدة - صوت واحد (وقد جاء تأييد لذلك في النظام الداخلي للجمعية العمومية للأمم المتحدة المادة (84) والتي تنص على أن " يتمتع كل عضو في الجمعية العامة بصوت واحد...".

- أما بخصوص التوقيع على الوثائق الدولية بمختلف أنواعها فتخضع لعدد الدول الأطراف الموقعة عليها، فإن كانت متعددة الأطراف فإن الدول توقع حسب النظام الأبجدي باللغة المتبعة لذلك والمتفق عليها، احتراماً لمبدأ المساواة بين الدول، وعادة ما يتم التوقيع بالحروف الأولى، أما إن حصل العكس والذي بموجبه يكون التوقيع كاملاً، أي أن يكون الاتفاق نهائياً، فذلك يتطلب أن يكون الممثلون للدول المكلفون بالتوقيع مزودين بالتفويض اللازم، وهذا ينطبق على الجميع بدون استثناء. أما في حالة أن تكون الاتفاقية ستوقع بين دولتين فقط فعادة ما يتدخل مبدأ "المجاملة" أي يراعي في التوقيع قاعدة التناوب (Alternet) بحيث يوقع كل مندوب على

النسخة الخاصة بدولته، أي النسخة التي يرد بها اسم دولته قبل اسم الدولة الثانية، ومن ثم تتبادل الوثائق بالتناوب.

الفرع الثاني

اللامساواة الفعلية بين الدول

لننطلق في دراسة هذا المبحث الجد هام من مفهومنا للشخص الدولي " بأنه كل من يتبوأ دوراً ما في هذا المجتمع الدولي، دون تمييز بين هؤلاء الأشخاص، بل التمييز بين أدوارهم وفعاليتهم على المسرح الدولي" وما نقصده هنا هو دور الشخص الأول أو الشخص الذي ما زال البعض يعتبره "المميز" من بين الأشخاص الدوليين، ألا وهو الدولة.

وعلى ضوء هذا التعريف نستطيع تمييز فعالية جميع الدول المكونة لهذا العالم عبر تطبيق بعض المعايير الرئيسية عليها، والتي ستوصلنا إلى نتيجتين هامتين هما: الأولى ذكرناها وهي مدى فعالية كل دولة على حدة، والثانية هي بطبيعتها تابعة للأولى وتهديناً لوضع منظور واضح لتصنيف هرمي للدول، وكلاهما توصلنا إلى هدفنا وهو عدم المساواة الفعلية بين الدول. أي إلى الواقع الدولي الحقيقي للدول، الذي هو بعكس ما أوردناه في المبحث السابق المتضمن لبعض المبادئ القانونية والسياسية التي تحكم المساواة بين الدول. والتي سنكتشف بمقارنتها مع هذا المبحث أنها مجرد مساواة شكلية ومثالية بنفس الوقت، إن لم نكن جد متشائمين ونقل خيالية. وعلى هذا الأساس نطرح سؤالاً بسيطاً، كيف ذلك؟

من أجل الإجابة على سؤالنا لا بد من التعرض لعدة معايير نرى أنها كفيلة لإيصالنا إلى مبتغانا، ولتوضيح وتفسير ما تخفيه الخريطة السياسية والطبيعية للدول خلف هذه الألوان الزاهية والمختلفة والمحددة، وفي باطن وعلى سفوح هذه الجبال

والجزر والسهول والصحاري. ولا بأس من أن نتبنى هنا بعض عناوين المعايير (من المعايير الستة التي سنطرحها) من التي يوردها مارسيل ميرل في كتابه (سوسيولوجيا العلاقات الدولية) تحت عنوان – أية دول؟ أو حتى تحت سؤاله الفرعي – ما هي الدولة؟

أولاً – معيار العمر:

من مجموع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة والبالغ عددها حالياً (185) دولة، نجد أن حوالي (120) دولة كانت مستعمرات لدول أوروبية وحصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، مما يعني أن حوالي ثلثي دول العالم هي دول حديثة تسمى دولاً غير مستقرة. وأن نسبة لا بأس بها من الثلث الباقي هي دول قديمة تسمى دولاً مستقرة، أي تتمتع باستقرار سياسي واقتصادي واجتماعي يؤهلها لأن تلعب دوراً هاماً على المسرح الدولي وظهرها إلى الحائط، أي محمية باستقرارها وتقاليدها شعباً وإقليماً وحكومة، بعكس الدول الحديثة التي ما زالت في بداية خطواتها الأولى وتعاني من مشاكل كثيرة عرقلت نموها وتطورها مثل: مشاكل حدود مع جيرانها، مشاكل داخلية قبلية وطائفية أو حتى حزبية هدفها جميعها السلطة السياسية قبل أن يكون هدفها المساعدة في بناء دولتها، وتحويلها لدوله مؤسسات، دولة القانون.

ويكفي أن نستمع إلى الأخبار التي تتوارد يومياً عن الحروب الأهلية والإقليمية والتدخلات العسكرية الخارجية والانقلابات العسكرية وحتى الحركات "الثورية التصحيحية" بين أعضاء نفس المجموعات الحاكمة. وخير مثال على ذلك نذكر: تشاد واليمنين سابقاً وأنغولا والموزامبيق وأيران وكمبوديا وجميع دول أمريكا الوسطى بلا استثناء والبوسنه والهرسك (يوغسلافيا سابقاً).

ما ذكرناه يوصلنا إلى نتيجة مفادها أن عامل الاستقرار، أي عامل القدم من حيث العمر يدفع بهذه الدول المستقرة في تعاملاتها الدولية على أساس متين ومستقر. بينما الدول الحديثة، غير المستقرة، فإن صراعاتها الداخلية على السلطة ومراحل بناء وحماية نفسها يدفع بحكوماتها للتوجه لحل مشاكلها الداخلية على حساب معاملاتها الخارجية وتفرض عليها اللجُوء لطلب المساعدات الخارجية من أجل حماية نفسها داخلياً، مما يبطل مبدأ – عدم التدخل – الذي ورد سابقاً في المساواة القانونية ما بين الدول ويجعلها قليلة الفعالية أو معدومتها على المستوى الدولي، أو كما يسميها علم العلاقات الدولية، هدفاً دولياً وليست ممثلاً دولياً.

ثانياً– معيار اختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية:

أشرنا في المبحث السابق تحت مبدأ حق الاستقلال أو السيادة بأن لكل دولة كامل الحرية في اختيار نظام حكومتها (ملكية ، جمهورية، جماهيرية...) ونظام حكمها (ملكي دستوري، رئاسي، برلماني...إلخ)، وكذلك اختيار نظامها الاقتصادي (ليبرالي، ماركسي، اشتراكي إسلامي أو عالم ثالثي...إلخ). وكتأكيد لذلك نجد أنه في المنظمات الدولية العالمية أو القارية أو الإقليمية أو الجهوية وحتى في المؤتمرات الدولية وفي وبين اعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى أية دولة، يتعايش تحت سقف واحد، مندوبون وممثلون لأنظمة سياسية مختلفة: ملكيات مع جمهوريات، ممثلون للديكتاتوريات مع ممثلين للديمقراطيات، ممثلو الدول الاشتراكية مع ممثلي الدول الرأسمالية مع ممثلي دول "عدم الانحياز"، وكذلك ممثلو الأنظمة البرلمانية مع ممثلي الأنظمة الرئاسية، أو ممثلو الأنظمة المدنية مع ممثلي الأنظمة العسكرية...إلخ. علماً بأننا نعيش حالياً تغيير جميع هذه الأنظمه في اتجاه واحد الليبراليه السياسيه.

وصحيح أن مبدأ حق الدول بأختيار أنظمتها وارد، إلا أننا نجد أن هنالك بعض الاستثناءات وهي برأينا هامة جداً سنذكر بعض الأمثلة التدليلية عليها:

أ- طرد اليونان من مجلس أوروبا أثناء فترة حكم الجيش (الكولونيلات - العقداء) بسبب خرق حكومتها لحقوق الإنسان من ناحية، وبسبب أن أحد أهم شروط العضوية في المجلس هو أن تكون الدول ذات أنظمة ديمقراطية إلزاماً.

ب- عدم قبول "روديسيا" في الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الأخرى حينما قامت الأقلية البيضاء العنصرية بإعلان استقلالها من جانب واحد (والآن اصبحت دولة زمبابوي).

ج- رفض دول منظمة الوحدة الافريقية قبول عضوية دولة جنوب افريقيا العنصرية فيها، والتي هي جزء جغرافي من القارة، وكذلك إجبارها على الانسحاب من بعض المنظمات الدولية المتخصصة تحت ضغوط الدول الافريقية مدعومة بأصوات من الدول الاشتراكية وبعض دول العالم الثالث (وقد عادت السلطه لاصحابها الشرعيين (السود) واصبحت عضواً في منظمة الوحده الافريقيه.

د- تهديد مجلس أوروبا بطرد جنرالات (أمراء ألوية) الحكومة العسكرية التركية إن لم تحترم حقوق الإنسان وكذلك تعيد الجكم للمدنيين (وقد تم ذلك وعادت الديمقراطيه).

هـ- تجميد عضوية كوبا من منظمة الدول الأمريكية والمنظمات الأمريكية المتخصصة وذلك بعد اختيار حكومتها للنظام الماركسي (وما زالت حتى الأن).

و- عدم قبول إسبانيا والبرتغال في عضوية الجماعات الأوروبية بسبب أنظمتها الديكتاتورية السابقة وقبولها في مطلع عام 1986 بعد حلول النظام الديمقراطي فيها أسوة بباقي الدول أعضاء المجموعة.

ز- عدم قبول اليمن أو العراق في مجلس التعاون الخليجي.

ثالثاً- معيار الحجم والشكل والموقع الجغرافي:

تختلف الدول حسب حجمها وشكلها وموقعها، وهذا المعيار هو أكثر المعايير سهولة لمعرفته، فما علينا إلا أن نحاول قراءة خريطة جغرافية سياسية لنرى الأحجام والأشكال والمواقع المختلفة للدول (انظر الملحق رقم 1).

فمن ناحية الموقع، يمكن دراسته حسب ما يرى الجغرافيون السياسيون بطرق ثلاث هي(1).

أ- **الموقع الفلكي:** أي تحديد موقع الدولة بالنسبة لخطوط الطول والعرض، وذلك يتم عبر أن خطوط الطول والعرض التي تُرسم على الخرائط هي مقياس للموقع الفلكي. وقد رسمت هذه الخطوط بالنسبة لخطين أساسيين هما خط الاستواء وخط الطول الأساسي المسمى Prime Meridian .

أما خط الاستواء فيقع على مسافة متساوية بين القطبين الشمالي والجنوبي وقيمته الحسابية صفر. أما خط الطول الأساسي فيمر في مرصد غرينيتش في المملكة المتحدة وقيمته الحسابية صفر أيضاً، ويقابل هذا الخط من الناحية الأخرى من الكرة الأرضية خط طول 180 درجة شرقاً أو غرباً وهو الأساس الذي يقوم عليه خط التاريخ الدولي.

وعليه فإن خطوط العرض تعبر عن البعد بالنسبة لخط الاستواء بينما تعبر خطوط الطول عن البعد شرقاً أو غرباً بالنسبة لخط التاريخ الدولي.

ولا بأس من أن نُدخِل هنا عامل المناخ، حيث أنه لا يتأثر بخطوط الطول بل بخطوط العرض، فنجد أن الظروف الجغرافية القاسية لسكان المنطقة الاستوائية

---

(1) انظر جغرافية العلاقات السياسية - تأليف: د. عبدالمنعم عبدالوهاب- الناشر: وكالة المطبوعات الكويت، مرجع سابق.

وما يجاورها شمالاً وجنوباً تؤثر على الإمكانيات البشرية والزراعية بسبب شدة حرها وكثرة رطوبتها وأمطارها الاستوائية المتواصلة، وتمتاز بحجم دولها الصغير. بينما نجد سكان شمال خط الاستواء نظراً لمناخهم المعتدل والبارد وظهور الفصول المناخية المختلفة في مناطقهم يساعدهم على زيادة النشاط البشري الذي يقود إلى الازدهار والتقدم السريعين كما تمتاز دولهم بحجمها المتوسط والكبير.

ب- الموقع بالنسبة للمساحات المائية وكتل اليابسة: أي الموقع البحري والموقع القاري أو الداخلي. وهذا العامل هو من العوامل الجغرافية المؤثرة في السياسة الخارجية للدول. والذي لا شك فيه أن الدول البحرية هي أفضل بكثير من ناحية موقعها من الدول القارية، حيث أن من معايب هذه الأخيرة أنها محدودة الحرية باتصالاتها مع الدول الأخرى ولا بد لها من إبقاء علاقات جيدة مع كامل جيرانها من الدول البحرية الأخرى حتى تستطيع أن تحافظ على بقائها، وذلك هو حال دول مثل تشاد ومالي وجمهورية إفريقيا الوسطى وبوليفيا وأفغانستان والجمهوريات الأسيويه التي استقلت حديثاً عن الاتحاد السوفييتي بعد تفككه. والتي هي ملزمة بإقامة علاقات مع دولة أو أكثر من الدول ذات الموقع البحري المجاورة لها لتستيطع أن تتنفس، أي أن تصدر مواردها الخام وثرواتها الطبيعية وتستورد ما تحتاجه عبر أحد موانئ جيرانها.

أما الدول الواقعة على البحر، فتختلف عن الدول القارية في مناخها ونشاط سكانها ومصادر ثرواتها، وذلك لأنها تمتاز بوجود شبكة مواصلات بحرية طبيعية باستطاعتها التواصل فيما بينها بكامل حريتها، وخاصة إن عرفنا أن أكثر من 90٪ من دول العالم هي دول بحرية، بالإضافة لامتيازها بدخل لا بأس به من الثروات البحرية التي تقيت شعبها بها وتدرُّ عليها عملات صعبة من تصديرها، أو حتى

ملكيتها للمصادر الطبيعية حيث أن عدداً كبيراً من الدول البحرية تستخرج البترول وبعض المواد الأولية الأخرى من مياهها الإقليمية.

وتمتاز كذلك من الناحية العسكرية، حيث أن بعض الدول المتحكمة بمداخل ومخارج البحار لها أهمية استراتيجية خاصة، وتكون قوة فاعلة إن هي ملكت المقدرة الكافية لحماية هذه الشواطئ والممرات والخلجان، وإلا فإنها تكون عرضة لخطر احتلالها أو تبعيتها لإحدى القوى الكبرى التي تعتبر هذه الممرات والخلجان المائية على جانب كبير من الأهمية لحماية مصالحها الوطنية حتى ولو كانت بعيده آلاف الكيلومترات عنها. وخير مثال على ذلك نجده في احتلال بريطانيا لجبل طارق واسبانيا لمدينتي سبته ومليليه المغربيتين، والولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة جزر العذراء وقناة بنما في المحيطات. وفي السنوات العشرة الأخيره ومع ما رافقها من تغييرات على النظام الدولي، تراجعت بعض الدول الأوروبيه الاستعماريه عن دعم مواطنيها البيض، الذين اعلنوا استقلال هذه الأقاليم واقاموا دولاً استيطانيه، مما اضطر هؤلاء المستوطنين بعد سنوات للتنازل عن السلطه للمواطنين السود في كل من ناميبيا وروديسيا وجنوب افريقيا، أما الجزر فاستقل بعضها والبعض الآخر بسبب عدم ملكيتها لكثافة بشريه تؤهلها لاعلان الكفاح السلبي أو الايجابي ضد مستعمريها والمطالبه باستقلالها فقد رضخت لهم واصبحت اقاليم استراتيجيه تابعه لهم أو سلمت للولايات المتحده الأمريكيه. ولم يبق إلا فلسطين، التي نظراً للاوضاع الداخليه والإقليميه والدوليه، وتغير النظام الدولي مع انهيار الاتحاد السوفييتي وهيمنة الولايات المتحده الأمريكيه عليه، التي أخذت على عاتقها ترتيب العالم، أُجبر الصهاينه على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينيه وعلى التخلي الجزئي عن الضفه الغربيه وقطاع غزه والاتفاق مع المنظمه على خطوات تفاوضيه لحل القضيه

الفلسطينيه تنتهي بنهاية القرن (اتفاقية اوسلو) ، واعترفت المنظمة بدولة اسرائيل ... وهكذا انتهت آخر حركة تحرير وطنيه.

وضمن تكلمنا عن – الموقع– لا بد من الإشارة إلى الدول– الجزر، حيث أن هنالك عشرات الدول – الجزر هي أعضاء في الأمم المتحدة مثل: كوبا ومالطا وقبرص وغرينادا وإيرلندا وإيسلندا وسيلان وجمهورية جزر الراس الأخضر وساوتومي أي برنسيب والقُمُر ...إلخ. ونظراً لأهميتهاالاستراتيجية وصغر حجم غالبيتها وقلة عدد سكانها، فإنها تجد نفسها طواعية أو إكراهاً، شاءت أم أبت، تبحث عن دولة قوية لحمايتها ومساعدتها على البقاء خوفاً من طمع الدول الأخرى بها، وكثيرة منها هي دول مستقلة ذات سيادة شكلياً، إلا أنها تخضع لتبعية اقتصادية وعسكرية وسياسية كاملة لإحدى القوتين العظميين أو إحدى القوى الكبرى أو حتى المتوسطة، وعليه فإنها تتحول إلى هدف دولي وليس ممثل دولي.

ج– **المساحة:** رغم اختلاف الآراء حول عامل المساحة وتأثيره في فعالية الدول إلا أن هذا العامل برأينا هو من الأهمية بمكان لتصنيف الدول ولسلوكها السياسي، وكذلك لإمكانياتها الاقتصادية والعسكرية. فدول مثل روسيا الاتحاديه والولايات المتحدة الأمريكية تغطي مناطق قارية واسعة وتتمتع بموقع استراتيجي ممتاز وإمكانيات اقتصادية ضخمة لا يُعقل أن نقارنها أو نشبهها بدول أخرى مساحتها لا تغطي أكثر من "رأس دبوس". على الخرائط مثل: مالطة وجزر المالديف والبرباد وجزر السالمون وجزر القُمر أو حتى "دول" أصغر مثل : موناكو وليشتنشتاين وسان مارينو في أوروبا[1].

---

(1) مساحة الدول المذكورة أعلاه بالكيلومترات المربعة حسب إحصائية صادرة عن الأمم المتحدة في مايو 1986.

1–روسيا الاتحادية (17.068.000) كم2 (بعد انهيار الاتحاد السوفييتي).–

كما أنه لا يُعقل أن تكون فعاليتها أو (عظمة) هذه الدول متساوية رغم أنها متساوية قانونياً (شكلياً) في السيادة كما ذكرنا سابقاً، وتتمتع بصوت واحد في المنظمات الدولية رغم اختلاف مساحاتها. وأخيراً نشير إلى أن بعض الجغرافيين السياسيين المدافعين الأُولْ عن هذا المعيار قسموا دول العالم من حيث أحجامها، فمثلاُ فان فالكنبرغ في كتابه عناصر الجغرافية السياسية (Elements of Political Geography) قسم الدول حسب أحجامها بمايلي[1]:

1- الدول العملاقة (أكثر من مليون ميل مربع).

2- الدول الكبرى (بين نصف مليون ومليون ميل مربع).

3- الدول المتوسطة الحجم (بين مائة ألف ونصف مليون ميل مربع).

4- الدول الصغيرة الحجم (بين عشرة آلاف ومائة ألف ميل مربع).

5- الدول الصغيرة جداً – القزمه (أقل من 10 آلاف ميل مربع).

ورغم قدم هذه التقسيمات، فإنه من غير الممكن الأخذ بها كمعيار حالياً، بسبب أنه لا يُعقل أن نعتبر موريتانيا التي مساحتها (1.025.000كم^2) أو السودان الذي مساحتة (2.375.000كم^2) هي من الدول الكبرى، بل برأينا أنه لا بد من توافر غالبية العناصر أو المعايير الأخرى إلى جانب المساحة حتى نستطيع طرح تصنيف واقعي حقيقي للدول.(انظر الملحق رقم 4).

-2- الولايات المتحدة الأمريكية 9.372.614كم^2.

3- مالطة 316كم^2.

4- المالديف 298كم^2.

5- البرباد 431كم^2.

6- جزر السالمون 28.446كم^2.

7- جزر القمر 2.171كم^2.

8- أما الدويلات الأوروبية الثلاث فمساحتها لا تتجاوز بضع كيلومترات مربعة فقط.

(1) عن كتاب "جغرافية العلاقات السياسة.."–تأليف:د.عبدالمنعم عبدالوهاب–مرجع سابق– صفحة(19).

رابعاً- معيار الموارد والثروات الطبيعية والمقدرات المختلفة:

إن هذا المعيار هو من ضمن العوامل المؤثرة في قوة ومقدرة الدول ويبرز من خلاله عدم المساواة بين الدول واضحاً. ويقصد بالموارد والثروات الطبيعية جيمع المواد الخام والثروات النباتية والحيوانية والزراعية والبحرية بالإضافة لوسائل وأدوات الإنتاج، أي التطور الصناعي والتكنولوجي.

وبإمكاننا قياس ذلك فيما بين الدول باتباع معيار حالة الدولة الاقتصادية أو حتى حالة أفرادها، وذلك من خلال قياس حجم الناتج القومي الصافي للدول أو متوسط دخل الفرد في الدولة. إلا أن هذه المقاييس تؤدي إلى المقدرة الاقتصادية والمالية للدول أكثر من أن تؤدي إلى المقدرة في الموارد والثروات الطبيعية رغم أنها متممة لها.

وعلى ضوء ذلك باستطاعتنا القول إن الولايات المتحدة الأمريكية قد تكون الدولة الوحيدة المتوفرة على هذا العامل رغم حاجتها لبعض المواد المختلفة التي تقوم بتخزينها كاحتياط استراتيجي، أي باستطاعتنا القول أنها مكتفية ذاتياً. ويتبعها الاتحاد السوفييتي سابقاً بالدرجة الثانية، رغم فشل مخططاته الزراعية للوصول إلى اكتفاء ذاتي في إنتاج الحبوب الأمر الذي يدفعه وباستمرار إلى البحث عنها لدى الدول الأخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية (أكبر منتج للحبوب في العالم) والتي كانت وما زالت تستخدم، سلاح الغذاء، للحصول من الاتحاد السوفييتي سابقاً وروسيا الاتحاديه حالياً على بعض التنازلات السياسية والعسكريه.

أما دول الجماعات الأوروبية المعتبرة القوة الاقتصادية الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فرغم اكتفائها الذاتي في مجالات كثيرة وبخاصة الزراعية منها، إلا أن غالبية دولها تنقصها المواد الخام الرئيسية لصناعاتها. حيث ما زالت تحصل

عليها من مستعمراتها السابقة (الاستعمار المقنع) أما البترول فنجد غالبيتها تستورده ولا تملكه[1]، وتخضع لضغوط الشركات النفطية متعددة الجنسيات أحياناً ولمنظمة الأوبيك أحياناً أخرى، إذ هو عامل ضغط مستمر عليها.

أما اليابان، الدولة الثالثة بالمقدرة الصناعية – الاقتصادية، فهي دولة جزائرية (جمع جزر)، لا تملك مواد أولية ولا نفط، فهي بحاجة لاستيراد كل ما يلزم صناعاتها من الخارج، إلا أن من أهم ميزاتها التي أوصلتها لهذه المقدرة الصناعية المتقدمة هي وجود قوة بشرية هائلة ومدربة استطاعت أن توصل نوعية منتوجاتها إلى أعلى الدرجات وتنافس بها جميع منتوجات الدول الصناعية المتقدمة الأخرى وخاصة الأمريكية والأوروبية.

أما سويسرا المعتبرة من القوى المالية في العالم، وكذلك قوة صناعية أولى في بعض المنتوجات الدقيقة كالساعات مثلاً، فرغم عدم توفرها على ثروات طبيعية، وبرغم من مساحتها الصغيرة نوعاً ما، وبالإضافة إلى أنها دولة قارية لا منفذ لها على البحر وجبلية التضاريس،واضطرارها لاستيراد غالبية ما تحتاجه، إلا أنها كاليابان تتمتع بقوة بشرية مدربة ومنظمة وتتمتع بنظام حكم مستقر ووحيد من نوعه في العالم، بالإضافة لمناخها الجيد وموقعها الجغرافي الوسط في أوروبا. عوامل كثيرة بصالحها وعوامل ضدها، إلا أنه برأينا أهم هذه العوامل هو الكادر (الأطر) البشري المدرب والمنظم الذي تملكه سويسرا.

أما بالنسبة للعربية السعودية والكويت فرغم أنهما دولتان صحراويتان ولا تتمتعان بكثير من المعايير الخاصة التي تعطي المقدرة والقوة للدول إلا أنهما تعتبران من أوائل الدول المصدرة للنفط بالإضافة لمخزونهما الضخم منه، الشيء

(1) ما عدا بريطانيا والنرويج.

الذي أوصلهما لأن تصبحا من أوائل الدول في الإمكانيات المالية خاصة السعودية التي تبوأت مركزاً قيادياً داخل صندوق النقد الدولي وفي البنوك التابعة للمنظمات الدولية أو البنوك العمومية الدولية المتعددة الأطراف أو حتى البنوك الخاصة والاستثمارات الدولية.

ومقابل ذلك نجد عشرات الدول التي لا تمتلك أية ثروات طبيعية ولا أمكانيات، ومتوسط دخل الفرد لديها يتراوح بين 100-500 دولار في العام وتعيش على المساعدات والديون الخارجية المشروطة وغير المشروطة وعلى ما يدخل لها من عائدات استغلال الدول الصناعية والبترولية لمقدرتها البشرية المهاجرة من عمال وكوادر فنية ومثقفين هي بحاجة ماسة لها لبناء نفسها، وكأمثلة على هذا النوع من الدول نذكر على سبيل المثال لا الحصر بسبب عددها الكبير: دول جزر الرأس الأخضر واليمن والسودان وغالبية الجزر- الدول.

وبعودة لما تقدم ، تظهر اللامساواة الفعلية بين الدول. ونشير إلى أنه في السنوات الأخيرة بدأت تظهر تسميات مختلفة تستخدم حالياً في المجال الأكاديمي والعملي الدولي مثل: دول غنية أو متطورة ودول متخلفة أو فقيرة، ونادي الأغنياء ونادي الفقراء ، والدول النامية، والدول شبه النامية والدول السائرة في طريق النمو والدول غير النامية...إلخ من عشرات التسميات المختلفة.

خامساً- معيار السكان أو المقدرة البشرية:

إن هذا المعيار هو أحد اركان الدولة الثلاثة،ومن أهم المعايير التي تظهر بها اللامساواة الفعلية بين الدول ، نظراً لما له من تأثير كبير على وضع الدولة السياسي والاجتماعي، ومقدرتها الاقتصادية والعسكرية، وانعكاسه على وضعها الدولي. وهذه اللامساواة تظهر بوضوح لو أخذنا نماذج لعدد سكان بعض الدول:

الجدول رقم (1)

أحصائيات صادرة عن منظمة الأمم المتحدة في يونيو 1995

الرقم المتسلسل	اسم الدولة	عدد السكان
1	جمهورة الصين	1.196.360.000(*)
2	الولايات المتحدة الأمريكية	258.233.000
3	البرازيل	153.792.000
4	نيجيريا	105.264.000(*)
5	مصر	57.673.000
6	المغرب	26.069.000
7	السعودية	17.119.000(*)
8	ليبيا	4.700.000(*)
9	قطر	559.000(*)

وبناء على هذا الجدول، لو أجرينا دراسة مقارنة بين الدول اعلاه، لوجدنا الاختلاف الشاسع بين دولة الصين الشعبية والبالغ عدد سكانها أكثر من مليار نسمة ودولة قطر التي لا يتجاوز عدد سكانها نصف مليون نسمة بقليل.

وكذلك لو أخذنا كمثال آخر جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، البالغ عددها (185) دولة، لوجدنا أن هنالك (37) دولة عدد سكانها أقل من مليون نسمة، وعشرة دول فقط عدد سكانها أكثر من (100) مليون نسمة، والبقية عدد سكانها ما بين (مليون واحد و100 مليون نسمة) انظر (الملحق رقم 2).

(*) تقديرات الأمم المتحدة.

ورغم نتيجة عدم المساواة الفعلية التي سنخرج بها من جراء هذه الدراسة المقارنة، إلا إننا نجد إنه ما زال يُطبق على هذه الدول في الجمعية العمومية للأمم المتحدة وبغض النظر عن عدد سكانها، مبدأ دولة واحدة - صوت واحد، وهذا برأينا هو أحد أسباب عجز هذه المنظمة حالياً. والدافع لبعض المنظمات الدولية لاتخاذ المعيار الديموغرافي كأساس لتوزيع الأصوات، هذا هو حال المنظمات المالية الدولية وبعض الأجهزة الرئيسية للجماعات الأوروبية التي سنقتصر على ذكر أمثلة عنها:(*)

فمثلاً نجد أن عدد نواب البرلمان الاوروبي وصل إلى (626) نائباً بعد إنضمام السويد والنمسا وفنلندا الى عضوية المجموعة منذ 1996/1/1، موزعة المقاعد فيما بينهم حسب نسبة السكان في كل دولة بالشكل التالي الوارد في (الجدول رقم2).

أما بالسنبة لمجلس الجماعة الأوروبية فإن نظام اتخاذ القرارات يسير كذلك حسب النسبة السكانية للدول الأعضاء والموزعة أصواتها البالغ عدده (87 صوتاً) بالشكل التالي الوارد في (الجدول رقم 2).

أما بالنسبة للجنة الجماعة فعدد أعضائها (20 مفوضاً) موزعة بالشكل التالي: (نفس الجدول رقم 2).

- فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا، المملكة المتحدة ، وإسبانيا :عضوان لكل دولة.
- بلجيكا، هولندا، إيرلندا، الدانمارك، اللوكسمبورغ، اليونان، والبرتغال، والسويد، والنمسا، وفنلندا عضو لكل دولة.

(*) اخذين بعين الاعتبار أن عدد الدول الاعضاء للجماعات الاوروبيه والتي أصبح اسمها (الاتحاد الأوروبي) يبلغ حالياً (15 دوله) بعد انضمام: النمسا والسويد وفنلندا لها عام 1996.

الجدول رقم (2)

الجماعات الأوروبية

الرقم التسلسل	اسم الدولة (1*)	عدد السكان (2*) (مليون نسمة)	عدد النواب (3*)	عدد الأصوات (4*)	عدد الأعضاء (5*)
1	فرنسا	57.700.000	87	10	2
2	إيطاليا	57.800.000	87	10	2
3	ألمانيا(**)	81.100.000	99	10	2
4	المملكة المتحدة	58.000.000	87	10	2
5	إسبانيا	39.100.000	64	08	2
6	هولندا	15.200.000	31	05	1
7	بلجيكا	10.100.000	25	05	1
8	اليونان	10.500.000	25	05	1
9	البرتغال	9.800.000	25	05	1
10	الدانمارك	5.200.000	16	03	1
11	إيرلندا	3.600.000	15	03	1
12	لوكسمبرغ	0.4.00.000	6	02	1
13	النمسا	7.900.000	21	04	1
14	فنلندا	5.100.000	16	03	1
15	السويد	8.700.000	22	04	1
المجموع العام 15 دولة		370.200	626	87	20

المرجع: الكتاب السنوي الفرنسي 1997/Quid

(1*) دول الجماعة الأوروبية.

(2*) عدد السكان – إحصائيات مقتبسة من 1997(Quid) .

(3*) عدد النواب في البرلمان الأوروبي.

(4*) عدد الأصوات في مجلس الجماعة الأوروبية.

(5*) عدد أعضاءاللجنة الأوروبية.

وكخلاصة لهذا المعيار الهام، ونظراً للاختلافات الفقهية والعمنية حوله، نقول بأن عدد السكان سواء أكان كبيراً أم صغيراً. فإنه يخضع لمعايير أخرى كمساحة الأرض أو الإقليم الذي يعيشون عليه وللثروات التي يملكونها. وعليه باستطاعتنا القول إن هذا المعيار ممكن أن يكون أداة فقر وجهل وتخلف وتبعية لدولة ما، كما أنه من الممكن أن يكون أداة غنى وثروة وتقدم وقوة لدولة أخرى.

وباعتقادي فإن فعالية دولة ما لا تتوقف على ضخامة عدد سكانها، بل على المقدرة البشرية، أي على الكفاءة والفعالية للسكان،وللتدليل على ذلك نطرح عدة أمثلة: مثل إجراء دراسة مقارنة بين دولتي ألمانيا واليابان من جهة ودولتي الصين والهند من جهة أخرى، فرغم الفرق الكبير في عدد السكان إلا أن كفاءة ومقدرة الألماني والياباني هي التي دفعت هاتين الدولتين لأن تصبحا متفوقتين في الاقتصاد والصناعة والمال على الصين والهند، وليس عامل حجم السكان.

وكمثال آخر تدليلي نطرح نموذجاً من ثلاثة دول من دول العالم الثالث واقعة في ثلاث قارات وعدد سكانها يزيد عن (100 مليون) نسمة لكل دولة وهي البرازيل (أمريكا اللاتينية) ونيجيريا (افريقيا) وباكستان (آسيا)، إن قارناها على سبيل المثال مع : هولندا وبلجيكا وإسبانيا مثلاً.

إذن بعد هذه الأمثلة نقول بأن الإنسان هو الثروة الوحيدة على وجه الأرض، فالدول التي تحترم إنسانها وتتكفل بتربيته وتدريبه وتوجيهه ليصبح صالحاً لخدمتها هي الدول القوية الفاعلة (أنظر الملحق رقم 6).

وزيادة في التأكيد على ما سبق وذكرناه، نقول لو أجرينا مقارنة أخرى بالنسبة لعدد الأميين بين الدول المتقدمة والدول المتأخرة بغض النظر عن عدد السكان لعرفنا السبب. وكذلك لو أجرينا مقارنة لعدد العقول المهاجرة والمُهَجَّرة من

هذه الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة وعرفنا الأسباب التي دفعتهم للهجرة، لعرفنا السبب كذلك (ملحق رقم 5).

فمقدرة الدول تقاس بمقدرة وكفاءة شعبها وإخلاصهم وولائهم لوطنهم وليس بعدد السكان الضخم.

وأخيراً نضيف بأن هناك معياراً فرعياً آخر لقياس فعالية الدول حسب عدد سكانها، وذلك بقياس نسبة أعمار السكان في الدول وبشكل هرمي يتدرج من نسبة أعمار الأطفال إلى الشباب إلى الشيوخ فالمعمرين. والدولة الشابة هي التي فيها النسبة الأكبر من السكان في عمر الشباب والأطفال، والدولة الهرمة هي التي نسبة المعمرين والشيوخ فيها أكبر، وذلك له تأثير كبير على هذه الدولة وينقص من فعاليتها على المستويين الوطني والدولي وعلى المستوى القريب والبعيد (انظر الملحق رقم 3).

سادساً- معيار المقدرة العسكرية والدبلوماسية:

إن المقدرة العسكرية والدبلوماسية رغم ترابطهما الأولى مع الثانية، فهما مترابطتان مع جميع العناصر السابقة. فإن توفرت لدولة ما المعايير التي ذكرناها سابقاً أو غالبيتها، فإنها تجعل منها بدون شك قوة عسكرية وبنفس الوقت قوة دبلوماسية.

وفيما يلي سنتعرض للمقدرة العسكرية أولاً ومن ثم للمقدرة الدبلوماسية ثانياً.

1- في المجال العسكري:

نجد في المقام الأول الدول مالكة السلاح النووي - المعيار الأول- لتمييز مقدرة ومراتب الدول عسكرياً. والتي من المفروض أن يجمعها "نادي نووي" يضم الدول المالكة لهذا السلاح الفتاك والسلمي في نفس الوقت.

ويتزعم هذا النادي القوتان العظميان: الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات السوفييتية (روسيا الاتحاديه حالياً)، تتبعهما في المرتبة الثانية الدول الثلاث ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، وهي حسب الترتيب: فرنسا وبريطانيا والصين الشعبية، ثم في مرتبة ثالثة تأتي عدة دول أخرى ذات مقدرة نووية صغيرة ومحدودة.

والمعايير التي وجهتنا لهذا الترتيب بين دول النادي النووي هي كثيرة نذكر منها: توفر الوسائل الأساسية للعمل، أي ملكية أساطيل لقاذفات ذات قطر فعالية كبيرة، بالإضافة لصواريخ مجهزة برؤوس نووية عابرة للقارات وغواصات وبارجات حربية حاملة لهذا النوع من الصواريخ وقاذفة له، بالإضافة لقواعد عسكرية تحتوي على هذا النوع من الأسلحة موزعة في جهات مختلفة من العالم...إلخ.

وبناء على هذه المعايير نجد أن روسيا الاتحاديه والولايات المتحدة الأمريكية هما زعيمتا هذا "النادي النووي" بدون منازع، نظراً لتوفرهما على المعايير التي ذكرناها سابقاً بالإضافة لملكيتهما لترسانات من الأسلحة النووية قادرة على تدمير العالم عشرات المرات وذلك بعكس الدول النووية الأخرى، التي تملك هذه المقدرة الكبيرة والتي يُعبر عنها في العلاقات الدولية بـ"المقدرة الإقناعية"، أي بالمقدرة عن العدول بإمكانية استخدام هذا السلاح الفتاك ضد بعضها البعض والتي

تخدم كحافز للسعي من أجل الوصول إلى اتفاقيات دولية للحد من هذا السباق على تطوير الإمكانيات النووية.

وبالمقام الثاني، وبالإضافة لما ذكرناه، فإن هذه الدول تملك بيدها تصنيع الأسلحة التقليدية، وتتنافس فيما بينها على خلق كوادر مدربة ذات كفاءات عالية ومستويات قتالية متفوقة، بالإضافة لتنافسها على تطوير تكنولوجيا التصنيع الحربي، وكذلك تنافسها على التصدير لباقي دول العالم. الأمر الذي أدى إلى توسيع مناطق نفوذها وخلقها أو انضمامها لكتل وأحلاف عسكرية ترتبط دولها ارتباطاً وثيقاً بمشيئته. لأن استيراد السلاح وحيازته والتدرب عليه والحاجة المتواصلة لقطع غيار الأسلحة وتحديثها، لا بد وأن يرافقه (تصدير) عناصر بشرية كفوءة إلى الدول المستوردة لتدريب وإعداد كوادرها (جيوشها) وإرسال أبنائها للتدريب في الكليات والمعاهد العسكرية في الدول المصدرة.

هذا الشيء يؤدي إلى أن تبقى هذه الدول المستوردة في حاجة مستمرة للدولة المصدرة، أي في حالة تبعية لها ، الأمر الذي يدفع بعضاً منها للتهرب من هذه التبعية عبر تنويعها لمصادر أسلحتها من عدة دول مختلفة وعدم الاعتماد والتبعية على دولة واحدة، ولكن هذا الأمر لا يدوم طويلاً.

وفيما يلي نستشهد بمثال واضح وصريح على ذلك. بطرحنا للمشاكل التي ترتبت على أضخم صفقة أسلحة عالمية عرفتها سنوات السبعينات وتمت بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية (كدولة مصدرة) وحكومة إيران (كدولة مستوردة) خلال الفترة الواقعة ما بين 1972و1976.

لقد دلت الإحصائيات العلنية لنفقات برنامج التسليح الإيراني في هذه الفترة إلى أنها وصلت إلى (10.4) بليون دولاراً أمريكياً كقيمة لهذه الصفقة، مبلغ ضخم

بالنسبة لدولة نامية من دول العالم الثالث، رغم غناها باعتبارها من أوائل الدول المنتجة والمصدرة للبترول في العالم ، إلا أن طموح شاه إيران بأن يجعل من دولته أقوى دولة في المنطقة وزعيماً إقليمياً بلا منازع، دفعه لدفع هذه الأموال الطائلة لمصانع الأسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية.

والأمر الذي يهمنا بالنسبة لهذه الصفقة هو الصعوبات التي ترتب عنها للطرفين الإيراني والأمريكي، مع الفارق الكبير بينهما طبعاً. وهذه الصعوبات أو أخرى متشابهة تترتب على جميع صفقات الأسلحة بين أية دولة مصدرة ودولة مستورده، وذلك رغم تفاؤل تقرير صادر عن الكونغرس الأمريكي نقتطف منه مايلي:

"يظهر أن الجميع مسرورون، فالحكومة الإيرانية حصلت على ما تحتاج وتريد، ووزارة الخارجية (الأمريكية) لأن العلاقات بين الطرفين على أحسن وجه، ووزارة الدفاع (الأمريكية) لأنها تتاجر بالسياسة، وأصحاب الشركات لأنهم كسبوا مبالغ مالية طائلة..."[1].

وقد تجلت هذه الصعوبات فيمايلي[2]:

1- عدم قدرة أفراد الجيش الإيراني على استيعاب تعقيدات الأسلحة الأمريكية الحديثة، وحاجة أيران لمساعدة أعداد كبيرة من الفنيين الأمريكيين..الذي كان من المقدر أن يصل عددهم في عام (1980) إلى (50 ألف) خبير أمريكي.

---

(1) و(2) مقتبسة عن كتاب: - Theodore A. Coloumbis & James H.WOLFE; Inroduction to International Relations- Power and justice- 1978.

الطبعة الإسبانية صفحة (244) وماي‌ليها.

وعن مجلة – السياسة الدولية المصرية – العدد (59) السنة 1980 ضمن باب – من مكتبة السياسة الدولية – في العلاقات الدولية – (تلخيص بالعربية للكتاب المشار إليه أعلاه – النسخة الإنجليزية) من صفحة 212 حتى صفحة 216. (مع بعض التعديل بالترجمة والمحتوى لعدم الدقة).

2- إن استخدام الحكومة الإيرانية للقوة العسكرية لتحقيق بعض أهداف سياستها الخارجية سيكون خاضعاً للإدارة الأمريكية.

3- فرض استخدام اللغة الانجليزية بدل اللغة الوطنية الفارسية كلغة اتصال في كثير من التدريبات والعمليات العسكرية التي تتطلب خبرة فنية متقدمة.

4- التغلغل الثقافي الأمريكي المترتب على ذلك والدعم السياسي لنظام الشاه، الامر الذي سيؤدي إلى ردود فعل خطيرة في حالة تغيير الحكومة في إيران. معبر عنها بانتشار موجة العداء ضد الولايات المتحدة الأمريكية. (وهذا ما حصل فعلاً بعد تغيير النظام في أيران عام 1979).

5- إن تحديث القطاع العسكري، سيترتب عليه تحديث في القطاع الاقتصادي. أي إن خلق مهارات وكوادر ومعرفة التكنولوجيا العسكرية المتقدمة ممكن أن تنتقل وبسهولة للقطاع الخاص وتستغل من قبل الشركات المدنية.

6- في حالة حدوث مواجهة ما بين إيران ودول الخليج العربي، فإن إيران يمكن أن تستخدم المدنيين والعسكريين الأمريكيين العاملين فيها (كخبراء) رهائن لضمان تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لسياساتها في المنطقة.

2- في المجال الدبلوماسي:

إن الدولة ذات المقدرة الاقتصادية والبشرية المدربة والعسكرية المتقدمة هي الدولة ذات الإمكانيات أو المقدرة الدبلوماسية الواسعة.

هذه المقدرة الدبلوماسية لا تتوفر إلا لدول مستقرة سياسياً، لسبب بسيط وهو أن استقرارها ينعكس على حسن تنظيم وثبات أجهزتها الدبلوماسية التي تضم كوادر مختارة ومدربة ومحترفة، بالإضافة لملكيتها لمعاهد دبلوماسية كفوءة وقادرة على تخريج أفواج من الدبلوماسيين المتعلمين والمثقفين بثقافة عالية، وتأهيل عملي في

أقسام وزراة الخارجية والسفارات والقنصليات في الخارج ولدى المنظمات الدولية البينحكومية التي تتمتع هذه الدولة بعضويتها.

إذن فإن توفر أية دولة على جهاز دبلوماسي كفؤ وكادر مؤهل يجعل منها قوة دبلوماسية ذات شأن كبير بين الدول. وذلك للتعبير عن قوتها ومقدرتها، بالإضافة إلى أنها طريق شرعي يسمح لها بالتواجد في جميع الشؤون الدولية وحتى الداخلية للدول، الأمر الذي يؤدي إلى استخدام الدبلوماسية وبأنواعها كسلاح ذي حدين.

حد ودي وذلك بجعل الدبلوماسية أداة صداقة وتقارب ودعم لحكومات كثيرة عبر تقديم الهبات والمنح والقروض المالية والمساعدات الاقتصادية والعسكرية والفنية وتدريب الكوادر وتقديم منح للدراسة في المعاهد والجامعات...إلخ.

وحد عدائي، وذلك بجعل الدبلوماسية أداة تأديب وفرض عقوبات وعزل عبر لجؤ الدولة الأقوى ذات المقدرة إلى شن حرب للدعاية ضد الدولة الثانية وذلك في محاولة لعزلها دولياً، بالإضافة لتقديم المساعدات العسكرية والمالية للمعارضة من أجل إسقاط الحكومة، أو المعاقبة عن طريق المقاطعة الاقتصادية، وذلك بفرض الدولة الاقوى على مؤسسات حكومتها وشركاتها الخاصة والعامة توقيف أعمالها وسحب خبرائها من ذلك البلد، ومطالبة الدول الصديقة والحليفة لتحذو حذوها في مقاطعة هذا البلد وفرض عقوبات اقتصادية عليه. هذه العقوبات مُعَبرٌ عنها بزيادة التعريفات الجمركية، وتحديد حصص الصادرات والواردات، أو حظر عام على التجارة، وتجميد المدفوعات المستحقة وإلغاء الاستثمارات المتفق عليها سابقاً أو حتى تجميد أموال هذه الدولة المودعة في بنوك الدولة الأقوى أو حتى في فروعها لدى دول أخرى صديقة.

وكمثال تدليلي على ذلك نقول أن هذا ما قامت به الولايات المتحدة ضد إيران في سنة 1980، أو ما قامت به ضد نيكاراغوا . وكذلك ما تقوم به منذ مطلع عام (1986) ضد الجماهيرية الليبية، وفي هذه الحالة الأخيرة تجاوزت الولايات المتحدة كل ما أشرنا إليه سابقاً باستخدامها لقوتها العسكرية وإجرائها لمناورات تحرشية في المياه الإقليمية لهذه الدولة وضرب اهداف مختاره بها وفرض عقوبات اقتصادية دولية عليها.

*****

إذن وبعد تقديمنا لهذه المعايير الستة التي تُعبر برأينا عن عدم المساواة بين الدول والتي تستخدم كأدوات تحليلية من أجل معرفة أفضل للمجتمع السياسي الدولي، أي مجتمع الدول. هذه الدول معتبرة من الناحية الشكلية أشخاصاً دولية متساوية. ولكن هل هي حقاً متساوية من الناحية الفعلية؟ أي هل جميع الدول فاعلة على المسرح الدولي؟ معرفة ذلك سهلة، لنأخذ كمثال أي دولة شئنا، ونحاول الحصول على معلومات كافية عنها نوعاً ما، ومن ثم نُطبق هذه المعلومات المجمعة على المعايير التي ذكرنا، لنرى هل هذه الدولة فاعلة على المسرح الدولي..أي بكلمات أخرى، هل هي ممثل دولي، أم مجرد هدف دولي، أي تابعة.

وكما يقول مارسيل ميرل، فإن هذه المعايير تبين اختلاف الفرص في المنافسة ما بين الدول، كما تبين إمكانيات كل دولة من دول العالم وتصنيفها حسب مقدرتها. ويضيف ميرل، بأن المجتمع الدولي (ويقصد هنا مجتمع الدول). مأهول في يومنا هذا بدول لا تتجاوب قط مع هذه المعايير[1].

(1) مرجع سابق صفحة

– Marcel MERLE "Sociologie...", P 310

وتفسيراً لهذه المقولة، نضيف من جهتنا مثالاً بسيطاً: لنأخذ السبعه وثلاثين دولة الصغيرة، الأعضاء في الأمم المتحدة والتي أشرنا إليها عند عرضنا لمعيار السكان والتي للتذكير نذكر منها: سنغابور، المالديف، والموريشيوس، بوتسوانا، غينيا بيساو، هايتي، سورينام، مالطة، وقبرص. ولا بأس من إضافة ما تسمى بالدول القزمة رغم أنها ليست أعضاء في منظمة الأمم المتحدة مع أن بعضاً منها أعضاء في بعض المنظمات الدولية المتخصصة أو الإقليمية حال: سان مارينو ولينشتنشتاين وموناكو واندوره.

فهذه الدول هي معدومة الوزن على المستوى العالمي، وكثير منها هي دول اصطنعت من قبل الكبار، وأُدخِلَت المنظمات الدولية لخدمة مصالح الكبار (الممثلين الدوليين من الدول).

وبرأينا فإن وجودها يضر بأمن جيرانها القومي وسلامتهم الإقليمية،كما أن وجودها داخل المنظمات الدولية مع تمتعها- بصوت واحد- كباقي الدول الأخرى يضر في مسيرة هذا المجتمع الدولي ويُعطل ممارسة الكثير من المنظمات الدولية لأعمالها.

وعليه فإنه من السخرية بمكان أن حوالي ثلث دول العالم لا تتمتع بإمكانيات اقتصادية ولا بكوادر بشرية تؤهلها لأن تمثل نفسها، لا على مستوى المنظمات الدولية التي هي أعضاء فيها ولا على مستوى ثنائي بفتح سفارات لها لدى دول أخرى، إلا في حالات نادرة حيث نجد أن بعض الدول تعتمد على قرض أو هبه من دولة حامية لها من أجل فتح سفارة لها في عاصمة هذه الدولة التي كانت تربطها بها علاقات (استعمار) سابقاً أو أصبحت مرتبطة بها بعد استقلالها مثل (الدول المرتبطة بموسكو أو واشنطن) أو حتى بدولة تعتبر (زعمياً إقليمياً).

بالإضافة إلى أن العجز في المقدرة الاقتصادية والبشرية يدفعها لأن تعيش على مساعدات تردها من حماتها من الدول وتستعين بكوادر بشرية غير وطنية مما يسبب لها مشاكل كثيرة أبسطها التدخل في شؤونها (انظر الملحق رقم 4).

وننهي عرضنا هذا بالقول أنه لا (ولن) يوجد حتى الآن أية دولة تفتح خزائنها وتوزع أموالها على دول أخرى بدون مقابل. وكخلاصة نقول بأن جميع دول العالم هي أشخاص دولية وقلة منها هي ممثل (لاعب) دولي. وهذا ما يثبت معيار عدم المساواة الفعلية ويرجحه على معيار المساواة القانونية الشكلية ما بين الدول في عالم فوضوي، الكبير أو الفعال يأكل الصغير أو الضعيف غير الفعال.

المبحث الخامس
التصنيف الهرمي بين الدول

ونعني بذلك تقسيم الدول من حيث مقدرتها (فعاليتها) الدولية. ومن أجل ذلك لا بد من العودة إلى المبحث الرابع وتطبيق المعاييرالستة التي ذكرناها على جميع دول المعمورة لنخرج بنتيجة نسبية تقريبية، وذلك يتطلب الحصول على إحصائيات لا نقول كاملة لأن ذلك متعذر بسبب عدم وجود مثل تلك الإحصائيات، بل الحصول على إحصائيات نسبية نوعاً ما تقودنا إلى تحليل ومن ثم تصنيف أفضل للدول.

وبما أن الدارسين والباحثين الذين سبقونا في هذا المجال (رغم أنهم قلة) حاول كل منهم باجتهاده وبما لديه من معطيات وما ارتكز عليه من وثائق وإحصائيات الخروج بنتيجة نسبية ما . وبالنسبة لنا، فإننا سنستعين بما لدينا من معطيات مرتكزين على معيار التصنيف الهرمي لما بين الدول التي بلغت حالياً أكثر من (190) دولة، وذلك حسب فعاليتها الدولية في الأعوام الأخيرة.

أولاً – الدول العظمى:

وهي الدول ذات المقدرة على القيام بدور عالمي، أي التي تتمتع بمقدرة التدخل في أي جزء من العالم، سواء أكان تدخلاً عسكرياً أم اقتصادياً أم دبلوماسياً أو حتى أيديولوجياً. وهذه المعايير تنطبق على دولتين فقط هما: الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات السوفيتية (روسيا الاتحاديه حالياً).

هاتان الدولتان العظميان رغم فقدان روسيا لهذه الصفه حالياً بعد تفكك الاتحاد السوفييتي تتمتعان بمساحة تغطي عدة ملايين من الكيلومترات المربعة، وبعدد سكان يترواوح بين 150 إلى 300 مليون نسمة، وتملكان ثروات ومصادر طبيعية واقتصادية هائلة، بالإضافة لملكيتهما لترسانة عسكرية نووية وتقليدية كافية للقضاء الكامل على العالم عدة مرات، وتؤهلهما للدفاع عن أنفسهما دون الحاجة للمشاركة في أحلاف.

إلا أن مسؤوليتهما الدولية تفرض عليهما أن يكون لهما نقط ارتكاز عسكرية وتموينية واقتصادية كثيرة موزعة في أنحاء المعمورة، مما يضمن لهما الوصول السريع إلى هذه المناطق، وذلك من أجل التدخل العسكري في مناطق تدور في فلكهما بحجة المحافظة على مصالحهما كالمسماة تجاوزاً "بالقومية"، أو من أجل ممارسة ضغوط عبر تدخلات دبلوماسية أو اقتصادية، كمثال على ذلك نذكر الدعم المادي والمعنوي المستمر وغير المحدود من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الكيان الصهيوني الذي يعتبر "كمخلب قط" أو "رأس حربة" للقوى الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة لمحاولات التدخل العسكري الأمريكي في كل من جمهورية الدومنيكان (1916 و 1965)، ولبنان عامي 1958 و 1982، وغرينادا في الكاريبي عام 1983 وبنما نهاية عام 1989 والعراق 1991 وما زالت...إلخ. وبالنسبة للاتحاد السوفييتي نذكر تدخله في تشيكوسلوفاكيا وافغانستان

في عام (1979). وأخيراً الضغوط الأمريكيه الاقتصاديه والدبلوماسيه والحصار العسكري على نيكاراغوا والجماهيرية الليبية والذي وصل إلى حد المواجهة المسلحة في فبراير من عام 1986 مع الدولة الأخيرة.

ثانياً – الدول الكبرى:

وهي تلك الدول التي تطمع للقيام بدور عالمي إلا أن مقدرتها أي إمكانيتها تحدد نفوذها وتجمح طموحها بقطاع محدود من العلاقات الدولية. وتنطبق هذه الصفة على دول ذات نفوذ في المجالات التالية:

1- ملكية السلاح النووي.

2- إمكانياتها الثقافية والدبلوماسية.

3- إمكانياتها الاقتصادية والتكنولوجية المتقدمة.

وبنظرة سريعة على دول العالم لرؤية مدى تطابق هذه المعايير عليها، نخرج بنتيجة أنها تنطبق على دول كانت غالبيتها تتبوأ دور قوى كبرى فيما قبل الحرب العالمية الثانية، وقبل ظهور القوتين العظميين، وبعض منها لعب دوراً بارزاً في استعمار العالم بأسره والتحكم في شعوبه وخيراته، إلا أن الحروب والدمار الذي لحق بها أدى إلى تقهقرها للصف الثاني دولياً.

وهذه الدول هي بالترتيب حسب المعايير المذكورة أعلاه:

1- دول النادي النووي: أي مجموعة الدول المالكة للسلاح الفتاك بعد القوتين العظميين وهي: فرنسا والمملكة المتحدة والصين الشعبية واستثناء وبحجم أقل الهند التي ما زالت تقوم بدور زعيم اقليمي فقط.

2- الدول ذات الأمكانيات الثقافية والاقتصادية: وهذا حال الدول الاستعمارية السابقة مثل: بريطانيا وفرنسا والتي ما زالت تتمتع بنفوذ كبير على

غالبية حكومات مستعمراتها السابقة. وخير دليل على ذلك هو الارتباط الثقافي ما بين بريطانيا ومجموعة البلدان الناطقة بالانجليزية (الانجلوفون)، وما بين فرنسا ومجموعة البلدان الناطقة بالفرنسية (الفرانكوفون).

هذه التبعية الثقافية تتبعها تبعية اقتصادية (تجارية ومالية وحتى نقدية)، وكلاهما تؤديان حتماً إلى تبعية سياسية لغالبية هذه البلدان حديثة الاستقلال مع حكومات مستعمريهم السابقين.

وللتدليل على ذلك نذكر الدور الذي ما زالت تقوم به فرنسا في لبنان أو في تشاد والمعبر عنه بمشاركتها بقوات عسكرية محدودة لحفظ الأمن (المراقبة) في بعض أجزاء لبنان، ومشاركتها الفعلية العسكرية في تشاد بإرسالها لقوات بهدف حماية حكومة نجامينا، بالإضافة لبعض القواعد العسكرية الفرنسية التي ما زالت قائمة في بلدان إفريقية كالسنغال وجمهورية إفريقيا الوسطى والكميرون وجيبوتي، وفي الكاريبي (أمريكا الوسطى) مثل القواعد التي ما زالت قائمة في جزر غواديلوب والمارتينيك وأخيراً في إيريان بجنوب شرق آسيا.

أما بالنسبة لبريطانيا فعلاقاتها الوثيقة مع مستعمراتها السابقة معبر عنها جيداً بواسطة منظمة الكومنويلث كاستراليا ونيجيريا وكينيا...إلخ.

وأخيراً نشير إلى الدور الثقافي وتصدير الايديولوجية الماركسية الماوية التي كانت تقوم بها الصين الشعبية وتأثيرها في بعض دول العالم الثالث وحركات التحرير الوطنية بالإضافة لتأثيرها على مجموعة من المفكرين والمثقفين في الغرب والعالم الثالث.

3- أما بالنسبة للمعيار الثالث: القوة الاقتصادية والتكنولوجية، فينطبق على بريطانيا وفرنسا بالإضافة لألمانيا واليابان، إذن وبشكل عام، باستطاعتنا القول أن هذه الدول ينطبق عليها أن نسميها دولاً كبرى، أما طموحها لأن تصبح دولاً عظمى فهذا بعيد جداً حالياً وحتى في المستقبل المنظور، وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

أ- افتقارها للمقدرة على الاكتفاء الذاتي.

ب- اعتماد اقتصاد غالبيتها على حماية قوة واحدة من القوى العظمى أو ارتباطها بقوى كبرى ومتوسطة أخرى.

ج- نقص القاعدة الإقليمية لها وكذلك عدد السكان وخاصة نسبة قطاع الشباب والأطفال واتجاه هذه الدول لتصبح هرمه. نخص هنا فرنسا وبريطانيا.

د- اعتماد غالبية الدول المصنفة بالكبرى والتابعة للمعسكر الرأسمالي على الأحلاف العسكرية المعقودة مع الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من امتلاك بعضها للأسلحة النووية. إلا أن ملكية هذا السلاح ليست كافية لإعطاء دولة مرتبة – العظمى – بل لا بد من أن تملك الوسائل أو المقدرة الإقناعية للعدول عن استخدام السلاح النووي، ولا تستطيع أية دولة في العالم أن تجاري الدولتين العظميين في السباق على التسلح نظراً لعدة عوامل ذكرنا بعضها في البند السابق (أولاً).

وبرأينا فإن جميع هذه القوى الكبرى بحاجة لمظلة نووية من إحدى القوتين العظميين لحماية بعض أجزائها ولا نقل جميعها لأن ذلك ضرب من الخيال أمام أسلحة الدمار والتقدم التكنولوجي الرهيب في هذا المجال.

ثالثاً – الدول المتوسطة:

أو كما يسميها مرسيل ميرل – الدول التي لا يتوفر لديها طموح ولا إمكانيات لممارسة دور عالمي أو حتى قاري. بل المتوفر لديها المقدرة الضرورية للقيام بدور قائد أو زعيم إقليمي.

وعلى هذا الأساس فإن عدد هذه الدول لا بأس به حالياً، سواء كقوى مالية متوسطة أو قوى روحية وأيديولوجية تؤثر على التوجهات السياسية للدول الجارة، كمثال نذكر الدول التالية:-

- **في أمريكا اللاتينية:** البرازيل والأرجنتين وبدرجة أقل المكسيك.
- **في أفريقيا:** نيجيريا وزائير وبدرجة أقل السنغال في غرب ووسط أفريقيا وجمهورية جنوب القارة، وتنزانيا في شرقها.

- **اما في العالم العربي:** فَنُذَكِّرُ بدور مصر السابق قبل اتفاقيتي كامب ديفيد وعودتها للسعي لتبوء هذا الدور بعد عام 1990، ودور المملكة العربية السعودية حالياً، ودور المملكة المغربية الدبلوماسي على المستوى الإقليمي والعربي والإسلامي.

- **أما في القارة الآسيوية:** فنشير لدور إيران السابق ومحاولاتها الحالية، ودور الهند في جنوب القارة والتي ينطبق عليها صفات القوة الكبرى بسبب ضخامة عدد سكانها ومساحتها وملكيتها للسلاح النووي، إلا أن فعاليتها ما زالت محدودة بسبب كثرة مشاكلها الداخلية، وتتبوأ وباستمرار دور زعيم إقليمي في منطقة جنوب القارة الآسيوية. مثلها مثل الصين في جنوب شرق آسيا حالياً.

- **وفي أوروبا:** ورغم صعوبة التحديد نظراً لانطباق المعايير السالفة على غالبية دول القارة ورغم وجود قوة عظمى فيها، وهيمنة قوة عظمى خارجية على كثير من دولها ورغم وجود قوى كبرى فيها، إلا أنه باستطاعتنا الإشارة إلى بعض الدول المتوسطة مثل: إسبانيا والسويد وايطاليا ...إلخ.

ونجد أن هذه الدول التي ذكرناها كأمثلة، ومن أجل أن تحافظ على وضعيتها، تدعم بعضها البعض من جهة، وتنسق وتتعاون وتعتمد جزئياً على إحدى القوى الكبرى أو على المنظمات الدولية القارية أو الإقليمية التي هي أعضاء مشاركة فيها. إلا أن عتمادها على إحدى القوتين العظميين أو كليهما أكثر بكثير من اعتمادها على كل ما سبق وذكرناه، رغم أن هذه التبعيه وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي تتجه لتبعيه قوه واحده فقط هي الولايات المتحده الأمريكيه.

وللتدليل على ذلك، وعلى سبيل المثال، نذكر مصر والتي كانت زعيمة إقليمية في يوم من الأيام، انتقلت من شبه تبعية للكتلة الشرقية في آخر سنوات رئاسة ناصر إلى تبعية كاملة للولايات المتحدة الأمريكية مع الرئيس السادات، واستمرت مع الرئيس مبارك حتى الآن، وهذا الانتقال مع ما ترتب عليه من اعتراف للرئيس السادات بالكيان الصهيوني والتعامل معه بناء على معاهدة واتفاقيتي كامب ديفيد والتي عقدت بينه وبين زعماء الصهيانة تحت إشراف وبحماية ورعاية الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى عزل مصر عن محيطها العربي والافريقي والإسلامي وحتى عن مجموعة بلدان عدم الانحياز وأوصلها إلى تبعية كاملة للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها وتحت رئاسة الرئيس مبارك ومنذ مطلع التسعينات عادت لتتبوّ دورها كزعيم إقليمي ويظهر ذلك واضحاً منذ عام 1995.

وكذلك اسبانيا، التي انتقلت من وضع حليف تابع لألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية وقبلها إلى حليف تابع للولايات المتحدة الأمريكية بعد توقيعها لاتفاقية إنشاء قواعد عسكرية أمريكية على أرضها عام (1954) والتي ما زالت قائمة حتى اليوم رغم انضمامها إلى منظمة حلف شمال الأطلسي:

رابعاً – الدول الصغرى:

أي الدول ذات الدور المحلي المحدود بسبب ضعفها وصغر حجمها وقلة عدد سكانها، والتي تحاول جاهدة المحافظة على استقلالها وحماية ترابها الوطني ضد طموحات جيرانها.

هذه الصفة تنطبق على أكثر من (120) دولة، أي على حوالي ثلثي دول العالم والتي تسمى في علم العلاقات الدولية هدفاً "وليس ممثلاً دولياً"، والتي يمكن أن نسميها كما ذُكر في مقدمة هذا المبحث، بأشخاص دولية تابعه وليس ممثلين دوليين فاعلين، بسبب أن فعاليتها سلبية على المسرح الدولي، أي دورها في الحياة الدولية محدود أو موجه(*).

وتجدر الإشارة هنا عَرَضاً إلى إمكانية الاكتفاء الذاتي والاستقلال الفعلي لكل دولة، فانها تقل كلما صَغُرَتْ مساحة إقليمها وقل عدد سكانها ونقصت مواردها الطبيعية. على هذا الأساس، فإن الغالبية العظمى للدول التي تقع تحت هذا التصنيف هي دول ذات عدد سكان يقل عن (20 مليون) نسمة وإقليم ذات مساحة محدودة (مع بعض الاستثناءات كالدول ذات الغالبية الترابية الصحراوية أو الغابويه)، ومصادر طبيعية شحيحة وإن وجدت فهي مسيطر عليها من قبل أشخاص دوليين آخرين.

وخير مثال نذكره على ذلك هو: دول أمريكا الوسطى وجميع دول جزر أرخبيل الانتيل، فهذه الدول ما هي إلا تبعيات استعمارية للولايات المتحدة الأمريكية رغم تبعية كوبا للاتحاد السوفييتي سابقاً وخروج نيكاراغوا في الثمانينات عن مشيئة الولايات المتحدة الأمريكية ثم عودتها مره آخرى عام 1990.

(*) انظر خريطة العالم – الملحق رقم (1)، والملحق رقم (3) الخاص بالمساحة والسكان.

وكمثال آخر نذكر كذلك بعض الدول الافريقية والتي ما زالت مرتبطة بالمستعمر السابق اقتصادياً ومالياً وعسكرياً وثقافياً مثل بعض دول الفرانكوفون ودول الانجلوفون بالإضافة للبلدان الناطقة بالبرتغالية والتي تحول بعضها إلى شبه تبعية للاتحاد السوفييتي حتى انهياره وهي حالياً في حالة (فقدان وزن).

خامساً- الدويلات (mini-etat) والدول القزمة:

وهاتان المجموعتان من "الدول" إحداهما دويلات - جزر أو أشباه جزر وهي دول حديثة الاستقلال ومصطنعة من قبل الكبار، وتعتبر أعضاء في الأمم المتحدة. وثانيهما الدول القزمة التي خلقتها الحروب وتوازنات القوى في اوروبا على مر القرون الماضية وفي بعض مناطق أخرى متفرقة من العالم: كمنطقة الحدود الصينية الهندية وجنوب القارة الافريقية. ووجود هذه الدول وبقائها خاضع للإرادة الحسنة للدول المحيطه بها او الحامية لها، أي أن أمنها واقتصادها وسياستها الخارجية (إن وجدت) تعتمد على إرادة هذه الدول.

وكأمثلة على المجموعة الثانية نذكر : ليشتنشتاين وسان مارينو وموناكو واندورة مع وضعية خاصة لدولة الفاتيكان. فبالنسبة لليشتنشتاين هي الدويلة الأكثر استقلالية بين هذه الدويلات إلا أنها لا تتمتع بالموارد الضرورية من أجل إقامة جهاز للاتصالات الخارجية، حيث تقوم به جارتها سويسرا. أما مارينو فيعتمد بقاؤها على تسامح ايطاليا. وموناكو على رضاء فرنسا. واندورة على إرادة فرنسا والكنيسة الكاثوليكية الإسبانية.

أما دولة الفاتيكان فما هي إلا أداة (مقر) لممثل دولي من غير الدول، أي الكنيسة الكاثوليكية وتتبع من أجل أمنها واقتصادها وحتى خدماتها للإرادة الطيبة لإيطاليا المعبر عنها باتفاقيات ثنائية آخرها اتفاقية لاتران عام (1929).

أما دويلات المجموعة الأولى، فلقد ظهرت غالبيتها للوجود في السنوات الأخيرة وتتمتع بمساحة إقليمية صغيرة لا تتجاوز غالبيتها الألف كيلومتر مربع وسكان يقل عددهم عن مليون نسمة مثل: إيسلندا والقمر والمالديف ومالطة وغرناطة...إلخ من عشرات الدويلات التي لا تملك المقومات الكافية من أجل ممارسة وظائفها كدولة في المجتمع الدولي، وغالبيتها تملك بعثة دبلوماسية واحدة أو اثنتين لأسباب اقتصادية وبشرية، ومنها لا تستطيع حتى إرسال وفد للأمم المتحدة للمشاركة في الجمعية العمومية رغم أنها عضو فيها.

حركات التحرير الوطنية

الفصل الثاني

حركات التحرير الوطنية

تمهيد:

إن حركات التحرير الوطنية، هي سمة من سمات النصف الثاني من هذا القرن. أي المرحلة المعروفة باسم النظام الدولي الحالي. ولقد كان من أولى ظواهر هذه المرحلة نهاية مركزية النظام الدولي الأوروبي وانتقاله إلى قوى جديدة غير أوروبية. الشيء الذي أدى إلى انحسار الاستعمار وتصفيته بسبب ضعف هذه القوى الاستعمارية الأوروبية، وتغيير موازين القوى، وبداية تحرك الشعوب المستعمرة من أجل استقلالها في مناطق مختلفة من العالم وخاصة في آسيا وافريقيا.

تحرك هذه الشعوب معبر عنه بظهور حركات التحرير الوطنية التي اتخذت طريقين ناجحين من أجل الوصول إلى أهدافها أي التحرير والاستقلال. الطريق الأول هو الكفاح المسلح والثاني هو الكفاح السلبي بمختلف وسائله من مظاهرات واحتجاج وإضراب وعصيان وعدم تعاون مع المستعمر...إلخ.

وقد عرفت سنوات الحقبات الخمسينية والستينية وحتى منتصف السبعينات، ظهور عشرات حركات التحرير الوطنية، واستقلال غالبية الشعوب المستعمرة، وإقامتها لدولها على ترابها الوطني، وانضمامها كأعضاء كاملة العضوية في المنظمات الدولية البينحكومية، بعد أن استطاعت أن تحصل على عضوية مراقب فيها أثناء كفاحها، وتجلس جنباً إلى جنب مع ممثلي حكومات مستعمريها السابقين (المساواة في السيادة)، حيث بدأت أصواتها تظهر وتعلو من على المنابر الدولية داعمة ومؤيدة بشتى الوسائل والطرق وضمن إمكانياتها لحركات التحرير الوطنية التي ما زالت تكافح من أجل استقلالها.

وفي منتصف السبعينات، وبعد استقلال غالبية المستعمرات السابقة التي كان آخرها "أقاليم ما وراء البحار البرتغالية"، قُضي على الاستعمار التقليدي وبقيت مجموعة قليلة من هذه الحركات التحريرية تكافح استعماراً آخر هو الاستعمار الاستيطاني، الذي جاء ليبقى بعكس الاستعمار التقليدي الذي جاء لينهب الخيرات والثروات ويذهب. هذا النوع من الاستعمار الاستيطاني قليل جداً، إلا أنه يختلف كما قلنا عن الاستعمار التقليدي بسبب تجميعه لمهمشي الدول الاستعمارية فوق إقليم ما وإعلانه قيام دول عنصرية عليها واستخدامه شتى الوسائل والأساليب الهمجية للمحافظة على بقائه بدعم من زعماء النظام الرأسمالي الاستعماري ومؤسساته المختلفة. وكأمثلة على هذه "الدول" المصطنعة، نشير إلى الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، والأوروبي الأمريكي العنصري (سابقاً) في جنوب افريقيا وإقليم ناميبيا وبعض الجزر الاستراتيجية الموزعة في المحيطات.

ودراسة هذه الظاهرة أكاديمياً وبمختلف التخصصات هي شحيحة جداً ولقد تطورت على مراحل وخاصة من الناحية القانونية، وكان بدايتها الاختلاف الفقهي حول الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة التي أقامتها جبهة التحرير، حيث ثار حولها جدل بالنسبة لماهية هذه الحكومة وكيفية التعامل معها: فظهر تيار فقهي شبهها بمجموعة من المواطنين، وتيار آخر بالمحاربين، وثالث بحكومة في المنفى، ورابع قال إنها ممكن أن تكون أي شيء!!

هذه التيارات والاجتهادات المختلفة تطورت مع تطور حركات التحرير الوطنية وخاصة التي اتخذت من الكفاح المسلح أسلوباً لتحرير أراضيها. وذلك ما بين 1960 حتى 1975.

كل ذلك أدى إلى تخبط في الفقه والممارسة الدوليين بين متجاهل للموضوع برمته وبين متعاطف معه وبين متجنب للخوض به: فالتجنب والتجاهل سببهما واضح، ألا وهو انعكاس لمواقف الدول الاستعمارية سابقاً والاستعمار المقنع لاحقاً. وبما أن الكثير من فقهاء القانون الدولي والعلاقات الدولية الغربيين هم فقهاء هذه الأنظمة ومنظريها، فإن مواقفهم مرتبطة بمواقف دولهم العدوانية للشعوب المستعمرة. رغم ظهور قلة منهم منذ مطلع السبعينات، وجدوا أنفسهم ملزمين على معالجة مثل هذا الموضوع في كتاباتهم وندواتهم فوصفوه بالإرهاب وعالجوه من هذه الزاوية.

أما المتعاطفون فهم قلة والدوافع وراء هذا التعاطف متعددة نوجزها بالمجموعات التالية:

المجموعة الأولى: وتضم بعض المفكرين ورجال الأعلام ذوي الدوافع الايديولوجية، منهم من يتبنى مواقف دولته وسياستها الخارجية، ضمت هذه المجموعة كُتّابًا ومفكرين من الدول الشرقية الاشتراكية (سابقاً)، وبعضاً من كتاب الدول الغربية وخاصة الذين تحركهم دوافع ايديولوجية حيث يتبعون مواقف أحزابهم كالشيوعيين والاشتراكيين...إلخ. أو اللامنتمين حزبياً والذين حركتهم علاقات الصداقة والإعجاب ببعض زعماء العالم الثالث أو بعض مفكريه وشخصياته الحزبية أو النقابية أو حتى على مستوى أوسع، أي تأثير الباحثين وطلاب العالم الثالث الذين تلقوا علومهم في الجامعات الغربية عليهم.

والمجموعة الثانية: وتضم بعض الأكاديميين الذين تقلدوا مناصب حكومية سامية في دولهم لفترة زمنية محدودة ثم عادوا لممارسة التدريس الجامعي فمنهم من اكتشف ما كان يجهل من دور وفعالية لحركات التحرير الوطنية وتأثيرها على سيرة

السياسة الخارجية وحتى الداخلية لدولته، إلا أنه لم يستطع أن يُعبر عن إعجابه أو حتى أن يكتب بموضوعية عن هذه الحركات إلا بعد تركه للسلطة.

إذن أمام نُدرة واختلاف ما كُتب عن هذه الظاهرة، فإن الطابع القانوني هو المهيمن عليها، وبما أن علم العلاقات الدولية ملزم بمعالجة هذه الظاهرة، إلا أنه لا بد من أن يضيف إلى الناحية القانونية النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية لها، عبر عدة معايير مختلفة وذلك لتثبيت الشخصية الدولية لهذه الحركات التحريرية التي هي مرشحة لأن تصبح دولة في أي لحظة كانت وبالفعل هذا ما تم منذ نهاية الخمسينات وحتى اليوم.

وعليه ستتم معالجة هذا الموضوع بالشكل التالي: سنتعرض في (المبحث الأول) لتطور مفهوم حركات التحرير على مستوى المنظمات الدولية البينحكومية ومن ثم البحث في (مبحث ثان) عن الشخصية القانونية لحركات التحرير الوطنية عبر عدة فروع من قانون الشعوب، (وكمبحث ثالث) محاولة لتثبيت الشخصية الدولية لحركات التحرير من خلال عدة معايير سنستخدمها بإيجاز لابراز الشخصية الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية (كمثال).

*****

المبحث الأول

على مستوى المنظمات الدولية

الشيء الطبيعي أن يحصل هذا التطور عبر المنبر العالمي، أي عبر الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة والتي تضم جميع ممثلي حكومات العالم.

ففي يوم 1960/12/14،أصدرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قرارها الشهير رقم (XV/1514) تحت عنوان "إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة"، هذا الإعلان – القرار يعتبر وبحق نقطة الانطلاق لظاهرة تصفية الاستعمار التقليدي، ودعم لشعوب البلدان المستعمرة للوقوف معها لتحرير نفسها من المستعمر وممارسة حقها في الكفاح من أجل استقلالها.

ولقد جاء هذا القرار ليفتح الباب أمام استقلال مجموعة لا بأس بها من البلدان وخاصة في القارة الافريقية، وانضمامها الفوري لمنظمة الأمم المتحدة، الأمر الذي جعل منها قوة دعم وتوازن لقوى التصويت داخل المنظمة ولصالح حركات التحرير الوطني، وأدى إلى دعم هذا القرار بعشرات القرارات الأخرى المشابهة، سواء الصادرة عن الجمعية [1] أو عن مجلس الأمن [2].

وإن كان القرار الشهير (1514) والقرارات الأخرى التي أشرنا إليها في الهامش هي قرارات عامة فإنه لمن الملاحظ صدور قرارات أممية أخرى ذات طابع تخصصي يحمل كل منها مبدأ أو أكثر لدعم حركات التحرير الوطنية، وإدانة أو حتى معاقبة للدول المستعمرة. وعلى سبيل المثال نذكر صدور قرار عن الجمعية

(1) القرارات الصادرة عن الجمعية العمومية 2131 (XX) و 2160 (XXI) و 2625(XXV) و 2734 (XXV) و 2993 (XXVII).

(2) القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي 180(1963) و 218 (1965) و 322 (1972).

العمومية يمتنع استخدام القوة من قبل المستعمر كالقرار (XVI/1654)، وقرار آخر ينص على الحق الشرعي للشعوب المستعمرة بممارسة الكفاح من أجل تقرير مصيرها واستقلالها، هذا القرار صدر عن لجنة تصفية الاستعمار أو ما تعرف حتى الآن بلجنة الأربعة والعشرين في 1965/5/28، والخاص بروديسيا (زمبابوي حالياً)، وقد دُعِّمَ هذا القرار بقرار آخر أممي صادر عن الجمعية العمومية يحمل الرقم (XX/2022) ومجموعة كبيرة من القرارات الأممية الأخرى[1].

بالإضافة لمجموعة من القرارات تعترف بشرعية الكفاح من أجل التحرير ولقد صدرت في أحوال خاصة: كحالة المستعمرات البرتغالية السابقة وناميبيا وزيمبابوي.

وهكذا نجد أن جهود الأمم المتحدة تزايدت وخاصة مع تضاعف عدد دولهاواستقلال غالبية الدول الافريقية، فأصدرت الجمعية العمومية قراراً يدعو لتقديم المساعدات والدعم المادي والمعنوي لحركات التحرير الوطنية مثل قرار رقم (XX/2105)، وقرارات أخرى تطالب أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة بتقديم مثل هذه المساعدات لحركات التحرير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

ومع مطلع السبعينات، بدأت في الظهور بعض القرارات الأممية التي تنص حتى على الوسائل التي يمكن استخدامها في هذا الكفاح من أجل التحرير، مثل القرار رقم (XXV/2621) والذي ينص على "استخدام جميع الوسائل الضرورية من أجل الاستقلال"، وقد دُعِّمَ هذا القرار بقرارات أخرى نذكر منها القرار رقم

---

(1) من بين هذا القرارات نذكر ما صدر عن الجمعية العمومية مثل : 2105 (XX) و 2170 (XX) و 2189 (XXI) و 2326(XXII) و 2465 (XXIII) و2548(XXIV) و2649(XXV) و 2708 (XXV) و 2787 (XXVI) و 2878 (XXVI) و2908 (XXVII) و3163 (XXVIII) و3328 (XXIX) وأخيراً 3481 (XXX).

(XXVI/2878) والقرار رقم (XXVIII/3163). هذه القرارات تعني أن حركات التحرير الوطنية باستطاعتها استخدام جميع الوسائل الضرورية التي تملكها بدون حدود. وأضافت الجمعية العمومية قراراً حددت به الكفاح المسلح من ضمن هذه الوسائل (القرار رقم (XXVIII/3070).

وفي منتصف السبعينات، تطورت هذه المفاهيم بتطور جهود الأمم المتحدة بهذا الخصوص وذلك عبر إصدار الجمعية العمومية لعدة قرارات جديدة تعتبر خطوة بالغة الأهمية. وذلك بطرحها للتنظيم القانوني للكفاح المسلح وللثوار أعضاء هذه الحركات. بالإضافة لتعريفها لمفهوم وأهداف حركات التحرير الوطنية، ومن ضمنها كفاح الشعب الفلسطيني. حيث نجد ان الجمعيه العموميه للامم المتحده اعترفت بمناسبات كثيره بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره دون تدخل خارجي، بالإضافة لقرار يعتبر المقاتلين الفلسطينيين حركة تحرير وطنية، وصنّفَ كفاحهم كذلك بأنه كفاح ضد استعمار عنصري استيطاني، وذلك حسب القرار الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم (XXX/3379). هذا القرار يعتبر الصهيونية نوعاً من أنواع العنصرية والميز العرقي. وبتطور آخر ملحوظ لصالح حركة التحرير الفلسطينية، اعترفت الجمعية العمومية بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، القرارين رقم (3236و3237/د-29).

كما اعترفت الجمعية العمومية بنفس الشيء لمجموعة من حركات التحرير الافريقية في أنغولا وموزمبيق وغينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر وساوتومي أي برنسيب، بالإضافة لحركة السوابو (منظمة شعوب جنوب غرب افريقيا) وقد جاء هذا الاعتراف بناء على اعترافات مسبقة صادرة عن جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية.

وعليه وبفضل هذه الجهود المتتالية والمتطورة، فإن حركات التحرير الوطنية قد دُعيت وبمناسبات كثيرة للاستماع لمطالبها أو للمشاركة في لجان وأجهزة مختلفة تابعة للأمم المتحدة منذ عام (1972) عبر الجهود المتواصلةالتي تقوم بها لجنة الأربعة والعشرين الخاصة بتصفية الاستعمار والمكونة من ممثلي أربع وعشرين دولة اعضاء في المنظمة العالمية. بالإضافة إلى أن هذه الحركات حصلت على عضوية (مراقب أو ملاحظ) لدى الأمم المتحدة أو في أجهزتها وذلك بناء على القرار رقم (XXIX/3280).

حيث دعت الجمعية العمومية للأمم المتحدة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مداولاتها بجلسة عامة حول القضية الفلسطينية، بناء على قرار رقم (XXIX/3210)، ودعتها كذلك للمشاركة كمراقب في جلسات وأعمال ومداولات الجمعية العمومية وجميع المؤتمرات الدولية المنعقدة تحت إشراف الجمعية العمومية، القرار رقم (XXIX/2337).

وعليه نجد أن منظمة التحرير الفلسطينية، حصلت على وضع مراقب دائم، الشيء الذي يعني أن مشاركتها ليست مقتصرة فقط على القضية الفلسطينية. بالإضافة لدعوة المنظمة الأممية لمنظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة وعلى قدم المساواة مع سائر أطراف النزاع الأخرى في جميع الجهود والمؤتمرات والمداولات الخاصة بالشرق الأوسط، كممثلة للشعب الفلسطيني، القرار رقم (XXX/3575).

وبناء على ذلك استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية أن تكسب وضعية عضو مراقب في مجموعة من المنظمات الدولية المتخصصة مثل: منظمة اليونيسكو ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (فاو) ومنظمة الصحة العالمية...إلخ.

ومنذ منتصف الثمانينات وحتى قيام السلطه الوطنيه في غزه واريحا اولاً ثم تمددها المحدود في غالبية مدن الضفه، اعترفت غالبية دول العالم بالمنظمة بما فيها الولايات المتحده الأمريكيه والكيان الصهيوني في فلسطين والتي اصبحت المخاطب الدولي الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني.

المبحث الثاني

حركات التحرير الوطنية وقانون الشعوب

تظهر الشخصية القانونية الدولية لحركات التحرير الوطنية في عدة فروع ومجالات من قانون الشعوب وخاصة في الفروع الرئيسية الثلاثة التالية:

أولاً – القانون الإنساني:

في المقام الأول، نجد محاولات التطبيق العملي لإتفاقيات لاهاي اتجاه حركات التحرير الوطنية، وخاصة الاتفاقية الرابعة والمتلخصة في (لائحة الحرب البرية) والملحقة باتفاقيات لا هاي لعامي 1899و 1907.

وفي المقام الثاني، تطبيق اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكول الإضافي الأول على حركات التحرير الوطنية. وبما أن اتفاقيات جنيف الأربعة تفسر على أنها مفتوحة فقط للتوقيع ولانضمام الدول إليها، إلا أن هنالك تفسيراً أخراً يستند على المادة الخاصة بالانضمام لكل اتفاقية، والتي تشير إلى قوى وليس إلى دول، ونقصد مجموعة المواد (59و60و139و155) وخير دليل هو انضمام الكنيسة الكاثوليكية ممثلة بالفاتيكان للاتفاقيات عام (1951) وانضمام الحكومة الجزائرية المؤقتة عام (1960) وكذلك الحكومة الفيتنامية المؤقتة عام (1973).

وفي المقام الثالث ، نرى أن اتفاقيات جنيف تُمّمتْ وعُدلت بإلحاق برتوكولين إضافيين لها عام (1977) ينصان على توسيع محيط تطبيق الاتفاقيات الصادرة عام (1949). ونشير بالخصوص إلى ما يخص حركات التحرير الوطنية حيث أن المادة الأولى/ الفقرة الرابعة من البروتوكول الأول تؤكد على أن أحكامه وأحكام اتفاقيات جنيف الأربعة لعام (1949)، تطبق على النزاعات المسلحة والتي ورد بها "أن الشعوب تكافح ضد السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية".

ولقد اختارت حركات التحرير الوطنية طريقاً آخر للتعامل مع هذه الاتفاقيات والبروتوكولات منذ عام (1977)، حيث قامت بتقديم إعلان من جانب واحد موجه إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي تلتزم من خلاله باحترام أحكام اتفاقيات جنيف والبروتوكول الأول: مثل إعلان منظمة (السوابو) يوم 1980/8/25 والمؤتمر الوطني الافريقي يوم 1980/11/28، ومنظمة التحرير الفلسطينية في 1982/6/7. ولقد كان لهذه الإعلانات المنفردة لحركات التحرير الوطنية أثرها الكبير في تبادل الأسرى مع قوى الاحتلال في بلدانها.

ثانياً – قانون المعاهدات:

تبرز الشخصية القانونية الدولية لحركات التحرير الوطنية عبر ممارستها التعاهدية في مجالات مختلفة. فعلى سبيل المثال قامت حركات التحرير الوطنية بعقد عدة اتفاقيات مع دول مختلفة واتفاقيات مع بعضها البعض.

أ– فبالنسبة للاتفاقيات مع الدول، نشير إلى الاتفاقيات التي وقعتها حركات التحرير مع الدول المستعمرة بقصد إنهاء الحروب والحصول على الاستقلال، أو إقامة قوات التحرير في أراضي دول مجاورة أو شقيقة أو صديقة، وكمثال على ذلك نذكر:

1- اتفاقيات إيفيان بين فرنسا وجبهة التحرير الجزائرية في مارس/1962.

2- الاتفاقيات الموقعة بين البرتغال وحركات التحرير الوطنية الافريقية في الأقاليم التي كانت تعتبرها البرتغال أقاليمها لما وراء البحار مثل:

- اتفاقية الجزائر، ما بين الحكومة البرتغالية والحزب الافريقي لاستقلال غينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر (PAIGC) في 1974/8/26، والتي تنص على وقف إطلاق النار وإعلان استقلال غينيا بيساو وحق جزر الرأس الأخضر بأن تصبح دولة مستقلة.

- اتفاقية لوساكا، ما بين الحكومة البرتغالية والجبهة الثورية لتحرير الموزمبيق (FRELIMO) في 1974/9/7، والتي حددت وقف إطلاق النار وإنشاء حكومة موزمبيقية لفترة انتقالية ومن ثم الاستقلال الكامل.

- اتفاقية ما بين حكومة البرتغال وحركة تحرير ساوتومي وبرنسيب في 1974/11/26، اعترفت بموجبها البرتغال بأن الحركة هي الممثل الشرعي لشعب ساوتومي وبرنسيب.

- اتفاقية الفور/ ما بين البرتغال وحركات التحرير الأنغولية الثلاث (MPLA,UNITA, FNLA) والتي اعترفت بموجبها الحكومة البرتغالية بأن الحركات الثلاث هي الممثل الشرعي للشعب الأنغولي وحددت مرحلة انتقالية قبل الاستقلال لتسليمها السلطة.

3- اتفاقية لانكستر هاوس، بين المملكة المتحدة والأب ميزوريوا MUZOREWA عن المجلس الوطني الافريقي بالإضافة للمثلين عن جبهة الزانو (ZANU) والزابو (ZAPU)، والتي نصت على وقف إطلاق النار، ومنح فترة

انتقالية ومن ثم الاستقلال، بالإضافة لبعض مواد نصوص الدستور للدولة الجديدة (زيمبابوي) التي جاءت لتحل محل روديسيا.

4- مجموعة الاتفاقيات المعقودة ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وعدة دول عربية، نذكر منها اتفاقية القاهرة المعقودة مع الحكومة اللبنانية عام (1969)، وعدة اتفاقيات أخرى مع الأردن ابتداء من اتفاقية القاهرة وعمان عام (1970) وكذلك الاتفاق الأردني الفلسطيني لعام (1985)، وأخيراً اتفاقيه اوسلو بين المنظمة واسرائيل والتي أدت إلى قيام السلطه الوطنيه الفلسطينيه على جزء من التراب الفلسطيني.

ب- أما بالنسبة للاتفاقيات ما بين حركات التحرير الوطنية نفسها والتي غالبيتها تنص على تنسيق عملياتها العسكرية أو ميزانياتها أو بخلق جهاز موحد لرعاية عائلات وأبناء الشهداء أو اتفاقيات على صيغة للمفاوضات فيما بينها وبين الدول، نذكر كمثال واحد فقط: اتفاقية مومباسا ما بين حركتي تحرير انغوليتين (FNLA) و (MPLA) وذلك في 1975/1/4.

ثالثاً – العلاقات الدبلوماسية:

تقيم حركات التحرير الوطنية علاقات رسمية مع الدول والمنظمات الدولية البينحكومية بصفتها أعضاء كاملة العضوية أو أعضاء مراقبه فيها، وتتجلى هذه العلاقات بما يلي:

1- أن العلاقات الودية بين حركات التحرير الوطنية وبعض الدول تبرز من خلال الزيارات الرسمية التي يقوم بها زعماء هذه الحركات لبعض الدول، خاصة التي تربطهم بها علاقات صداقة ومساعدات اقتصادية وعسكرية ومالية وإنسانية، أو الدول التي تدعمها سياسياً وأدبياً، أو التي تتسق معها سياساتها، ونشير على سبيل المثال للزيارات المستمرة التي كان يقوم بها ياسر عرفات/ رئيس اللجنة

التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لغالبية عواصم العالم وإجتماعاته مع رؤسائها أو كبار مسؤوليها.

2- العلاقات الرسمية لحركات التحرير الوطنية مع الدول، والتي يعبر عنها بإقامة بعثات دبلوماسية دائمة أو مكاتب ارتباط وإعلام، وعلى سبيل المثال ، نشير إلى ضخامة الجهاز المكلف بالشؤون الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية والذي ما زال حتى بعد قيام السلطه الوطنيه الفلسطينيه يقوم بالعلاقات الخارجيه للسلطه.

هذه البعثات الدبلوماسية ليست بالضرورة جميعها متساوية التمثيل أو متساوية المرتبة، بل تختلف باختلاف العلاقات ما بين حركات التحرير والدول القائمة على أرضها، فهنالك على سبيل المثال مراتب كثيرة نذكرها بالترتيب مستشهدين ببعثات منظمة التحرير الفلسطينية:

أ- على مستوى **سفارات**: سفارات منظمة التحرير الفلسطينية في السنيغال أو الاتحاد السوفييتي سابقاً أو اليمن أو في غالبية دول افريقيا السوداء..وتتمتع هذه السفارات بنفس الحقوق والواجبات لسفارات الدول الأخرى المعتمدة لدى عواصم هذه الدول.

ب- على مستوى **بعثة دبلوماسية أو ممثلية**: هذه المرتبة من الناحية النظرية هي أقل من مرتبة السفارة، إلا أنها متساوية معها في الحقوق والواجبات عملياً. ومثالاً على ذلك نذكر: ممثليات منظمة التحرير الفلسطينية لدى بعض الدول العربية والدول الصديقة للمنظمة في العالم كغينيا بيساو وغينيا كوناكري أو الكونغو أو اليونان...إلخ.

ج- على مستوى **اعلام وارتباط خارجي** معترف لها بهذه الصفة شبه الدبلوماسية ، أو على مستوى مكتب إعلام داخل إحدى **مكاتب جامعة الدول العربية (بالسنبة لمنظمة التحرير الفلسطينية)**، والمتواجدة في إحدى عواصم هذه الدول

وخاصة دول أوروبا الغربية: مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة...إلخ. واخيراً في الولايات المتحده الأمريكيه بعد مؤتمر مدريد.

د- العلاقات الرسمية مع المنظمات الدولية العالمية والقارية والإقليمية سواء كأعضاء كاملة العضوية أو أعضاء مراقبة، حال المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة أو ممثلي المنظمة الدائمين لدى جامعة الدول العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامي، أو حركات التحرير الافريقية لدى منظمة الوحدة الافريقية.

المبحث الثالث

دور وفعالية حركات التحرير الوطنية - المعايير الرئيسية (مثال: منظمة التحرير الفلسطينية)

بعد استعراضنا لتطور مفهوم حركات التحرير الوطنية على ضوء قانون المنظمات البينحكومية وقانون المعاهدات والقانون الدبلوماسي، فإننا سنتعرض فيمايلي إلى أهم العناصر التي أوصلتها إلى ذلك، أي التي أكسبتها الشخصية القانونية الدولية وجعلت منها شخصاً دولياً فاعلاً تفوق فعالية بعضها فعالية عشرات الدول.

هذه الفعالية تخضع لعدة معايير رئيسية هامة لا بد من توفرها لكل حركة تحرير وطنية وهي:

1- الأهمية الجغرافية - السياسية لمنطقتها.

2- ميولها الايديولوجية.

3- مجموعة السكان الذين تمثلهم ونوعيتهم.

4- تعداد أفراد هذه الحركة، أي حجمها بالنسبة لشعبها.

5- مدى قوة وتماسك هذه الحركة.

6- مدى إمكانياتها المالية.

7- مدى تمثيلها لشعبها.

8- مدى تنظيم حركة التحرير الوطنية لنفسها ولشؤون شعبها (بنية تحتية وبنية فوقية).

9- نوعية قيادتها وكوادرها ومدى تماسكها من حيث القيادة والكوادر.

10- مدى فعاليتها الداخلية.

11- مدى فعاليتها الإقليمية وتأثيرها في محيطها.

12- مدى فعاليتها الدولية وتأثيرها على الرأي العام العالمي وصناع القرار السياسي في العالم.

13- شخصية ودور قائدها.

هذه المعايير يجب أخذها بنظر الاعتبار عند إجراء دراسة على أية حركة تحرير وطنية، وذلك بتطبيقها جميعها عليها، من أجل الوصول إلى مدى فعالية هذه الحركة على المسرح الدولي، أي مدى شخصيتها الدولية.

في تكلمنا عن المعايير القانونية، ذكرنا أمثلة لعدة حركات تحرير وطنية، غالبيتها حصل على أهدافه وأصبح دولة، والقليل جداً ما زال يكافح من أجل تحرير وطنه من المستعمر الاستيطاني، والآن سنقتصر على الأخذ بحركة التحرير الوطني الفلسطيني ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، كمثال تطبيقي على ذلك.

منظمة التحرير الفلسطينية

تعود نشأة منظمة التحرير الفلسطينية إلى يوم 28/مايو/1964. وتعتبر الإطار التنظيمي الذي يضم جميع النشاطات العسكرية والسياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية[1].

– لقد استطاعت هذه المنظمة أن تضم في السنوات الاولى من مسيرتها جميع التنظيمات والحركات والجبهات الفلسطينية المختلفة.

– كما استطاعت هذه المنظمة أن تجمع حولها جميع أبناء الشعب الفلسطيني في داخل الأراضي المحتلة والمهجر، أي ما يقارب (سته ملايين نسمة). العدد التقريبي للفلسطينيين، والذين يعتبرون وبحق الدعامة والرافد الرئيسي لمنظمة التحرير،بالإضافة لقطاع كبير من أبناء الشعب العربي والشعوب الإسلامية.

– وكذلك استطاعت المنظمة أن تثبت وتؤكد الهوية والشخصية الفلسطينية عبر مسيرة نضالها وكفاحها بشقيه العسكري والسياسي.

– كما استطاعت هذه المنظمة بناء مؤسساتها وتنظيماتها المختلفة، وتجنيدها لكوادرها وقياداتها، أي خلق الإنسان المنتج وتنشئة الأجيال الشابة مع رعاية خاصة بالطفل والمرأة الفلسطينيين.

– وتمتاز المنظمة (باستثناء بعض فصائلها القليلة) ببعدها عن احدى الإيديولوجيات العالمية ، وتبعيتها للايديولوجية الوطنية الفلسطينية ذات البعد القومي العربي الإسلامي المُعبر عنه بالكفاح المسلح لاسترجاع وطنها أولاً بدل من أن تضيع في متاهات للايديولوجيات العالمية، التي هي بطبيعتها بعيدة عن عادات وتقاليد ومفاهيم وأخلاق شعوبها، والتي تخلى عنها أصحابها بتصديرها لشعوب

---

(1) انظر: البناء الهيكلي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

العالم الثالث. الشيء الذي أدى إلى نقل القضية الفلسطينية من قضية لاجئين ونازحين ومهجرين إلى قضية شعب وأرض.

– بالإضافة إلى تمتع منظمة التحرير الفلسطينية بالميثاق الوطني الفلسطيني والنظام الأساسي لمنظمة التحرير واللذان يعتبران بحق (دستور) المنظمة، وكذلك المجلس الوطني الفلسطيني أي (البرلمان) والذي يضم ممثلين عن جميع التنظيمات المقاتلة (المنظمات الفدائية أو ما تسمى بفصائل المقاومة) والنقابات العمالية وجميع القطاعات الشعبية الفلسطينية: مثل الاتحاد العام لطلبة فلسطين، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، والاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين..إلخ بالإضافة لممثلين عن المهاجرين الفلسطينيين في مختلف بقاع العالم.

– كما تتمتع منظمة التحرير الفلسطينية بمجموعة من المؤسسات والأجهزة الرئيسية نذكر منها:

1- المؤسسة العسكرية النظامية المعبر عنها بقوات جيش التحرير الفلسطيني المتواجدة في بعض الدول العربية.
2- الصندوق القومي الفلسطيني، والذي مهمته وضع ميزانية سنوية للمنظمة والإشراف على تنفيذ بنودها وهو الذي يتولى تمويل المنظمة.
3- جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والتي تعتبر من أهم المؤسسات المدنية الفلسطينية، ومهمتها تقديم الرعاية الصحية والطبية والتمريضية لأبناء الشعب الفلسطيني في مناطق تواجدهم الكثيف وخاصة المخيمات الفلسطينية الموزعة في البلدان العربية المحيطة بفلسطين.
4- جمعية معامل أبناء الشهداء، والمعروفة باسم (صامد) والتي تعتبر النواة الرئيسية للقطاعات الاقتصادية والصناعية والتجارية للشعب الفلسطيني، ومن أهم أهدافها تدريب وتنشئة وإعداد الكوادر (الأطر) الفلسطينية المهنية.

بكل ما ذكرناه، إنما يدل على أن منظمة التحرير الفلسطينية ليست مجرد حركة تحرير وطني عادية، أي ليس نضالها مقتصراً على تحقيق أهدافها التحريرية، بل كذلك بناء وتنشئة جزء من شعبها المشتت في جميع بقاع العالم وتوعيته ليبقى مرتبطاً بقضيته.

وهنا يكمُنْ السبب وراء اعتراف غالبية الممثلين الدوليين الرئيسيين من دول ومنظمات دولية عالمية وقارية وأقليمية وحتى منظمات دولية خاصة، أي (غير حكومية)، بالقضية الفلسطينية وبكفاح الشعب الفلسطيني ومنظمته وقيادته، وكذلك الاعتراف بحقه في العيش في وطنه، وممارسته لحقوقه المشروعة، ومنها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على تراب وطنه.

وبعودة لما ذكرناه، نجد أن منظمة التحرير الفلسطينية، قد احتلت في يوم من الأيام مكاناً بارزاً في المسرح الدولي، وأصبحت شخصاً دولياً تفوق فعاليته الدولية عشرات الدول[1].

ويكفي للدلالة على ذلك أن نستعرض بعض الأمثلة المجسدة لمدى الفعالية والتأثير والقوة التي وصلت إليها منظمة التحرير الفلسطينية في المجتمع الدولي:

1- خدمت كعنصر توازن بين مختلف الطوائف المتنازعة على السلطة في لبنان (قبل الخروج).
2- وخدمت كذلك كعنصر توازن أقليميّ وما زالت – أي لا بد لأية دولة تطمح بلعب دورْ قيادي أقليمي في المنطقة، سوى التحالف مع المنظمة. والعكس صحيح بالنسبة للمنظمة ولكن على المدى القصير. أما على المدى البعيد فلا بد

(1) لمزيد من المعلومات: انظر مقالنا – منظمة التحرير الفلسطينية: شخص دولي تفوق فعاليته عشرات الدول – مجلة الأسبوع المغربي المغربيه.. وجريدة الصباح التونسية.. مرجعان سبق الإشارة إليهما.

لها من أن تكون عنصراً للتوازن الأقليمي ويتجلى ذلك عبر إقامتها علاقات مميزة ودائمة ومتوازنه مع جميع الدول العربية المحيطة بفلسطين.

3- دورها كوسيط دولي مقبول على المستويين العربي والدولي: الإسلامي والأفريقي وحتى الآسيوي ولثقل العالمي.

4- مدى تأثير بعثاتها الدبلوماسية وشبه الدبلوماسية الموزعة في شتى أنحاء المعمورة، والبالغة أكثر من (100) سفارة وممثلية ومكتب، على فعالية المنظمة ودورها على الدول المعتمدة لديها.

5- دورها المؤثر في اتخاذ القرار الدولي، ضمن إطار المنظمات الدولية العالمية والأقليمية وخاصة في الإمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة، وذلك بعد صدور القرار الأممي رقم (3120 في 1974/10/14)، الذي ينص على قبول منظمة التحرير الفلسطينية كعضو مراقب في الامم المتحده. أما على المستوى الإقليمي فنشير إلى أن منظمة التحرير عضو في كل المنظمات القارية والأقليمية التالية:

أ- جامعة الدول العربية (عضوية كاملة).

ب- منظمة المؤتمر الإسلامي (عضوية كاملة).

ج- حركة عدم الإنحياز (عضوية كاملة).

د- منظمة الوحدة الأفريقية (عضو مراقب).

6- بالإضافة لعضوية منظمة التحرير في عشرات المنظمات الدولية غير الحكومية.

7- شخصية ودور قائدها: وتتجلى هذه الشخصية بصفة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية هو قائد حركة (فتح) كبرى الفصائل والتنظيمات الفلسطينية، والقائد الأعلى لقوات الثورة الفلسطينية. وأي متتبع للأخبار اليومية

في السبعينات والثمانينات ومطلع التسعينات كان باستطاعته الحكم على مدى ديناميكية وشخصية زعيمها وكثافة اتصالاته الدولية.

نستخلص من جميع المعايير والأدوار التي ذكرناها سابقاً، أن منظمة التحرير الفلسطينية، هي ممثل دولي تفوق فعاليته عشرات الدول وحتى بعض الفاعلة منها.. ويدلنا ذلك على أن حركات التحرير الوطنية هي أشخاص دولية وموقعها يأتي بالمقام الثاني مباشرة بعد الدول، وليس المنظمات الدولية الحكومية كما اعتادت جميع الكتب الدولية أدراجه، بسبب أن حركات التحرير الوطنية هي المرشحة لأن تصبح دولة في أية لحظة، ولمزيد من التأكيد على ذلك لا بد من العودة للفصل الأول الخاص بالدول والقيام بدراسة مقارنة بين فعالية كليهما.

وكاضافات مختصره ، نشير إلى أن م.ت.ف. قد قادت المفاوضات الفلسطينيه الاسرائيليه وانتزعت اعتراف الكيان الصهيوني بها وبالتالي اعتراف الولايات المتحدة الأمريكيه وحققت هدفها بانشاء السلطة الوطنيه على جزء من الأرض الفلسطينيه، وما زالت تقوم بدورها العالمي وخاصة الدائره السياسه (وزارة الخارجية الفلسطينيه) حتى قيام الدولة الفلسطينيه. ويومها تكون قد انتهت آخر حركة تحرير عرفها عالمنا المعاصر واستقلت جميع شعوب الارض حتى ولو شكلياً.

المنظمات الدوليه البينحكوميه

الفصل الثالث

المنظمات الدوليه البينحكومية

ORGANISATION INTERGOVERNEMENTALES(O.I.G)

تمهيد وتعريف:

سمات المجتمع الدولي الحالي كثيرة، ومن أهمها ظهور أشخاص دوليين جدد، كما ذكرنا في عدة مناسبات في الفصول السابقة. ومن أهم الظواهر الجديدة ظهور المنظمات الدولية وتطورها واكتسابها للشخصية الدولية كما سنبين لاحقاً... ولكن ، ما هي المنظمات الدولية؟.

إن المنظمات الدولية "هي كل مجموعة أو جمعية تتخطى حدود دولة ما وتمتاز بوجود بنيان عضوي ثابت لها – أي مؤسسات".

هذا التعريف شامل بسبب أنه يضم عدة كيانات عالمية عبر وطنية من منظمات دولية بينحكومية، ومنظمات دولية غير حكومية: كالجماعات الدينية والاتحادات النقابية والأحزاب الأممية أو الدولية والجمعيات المهنية والرياضية...إلخ.

أي إننا شملنا في هذا التعريف المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، إلا أنه من واجبنا التمييز بينها خوفاً من اختلاط الأمر على الدارس، لأننا سنهتم في الفصل بالمنظمات الدولية البينحكومية، وفي الفصل اللاحق (الرابع) بالمنظمات الدولية غير الحكومية.

إذن وللتمييز بين هذين النوعين الرئيسيين من المنظمات الدولية نقول: إن المنظمات الدولية بين الحكومية هي: المنظمات المكونة من ممثلين عن الحكومات الوطنية للدول بالإضافة للمثلين (بصفة مراقب أو دائم) عن حركات التحرير الوطنية بصفتها مشروع دولة، أي مرشحة لأن تصبح دولة في أي لحظة.

بينما المنظمات الدولية غير الحكومية أو الخاصة، كما اعتاد البعض على تسميتها، فهي تلك المنظمات المكونة من ممثلين خاصين (أفراد وجماعات) أو حتى كيانات اجتماعيه خاصه، ولا تتكون من حكومات وطنية. وتمتاز بأنها نادراً ما تحمل اسم منظمة دولية، بل اسم "اتحاد" أو "وكالة" أو "هيئة" أو "جمعيه" دولية ...إلخ، بالإضافة إلى أنها تمتاز بأن البنيان العضوي والتنظيمي يحتل مكاناً ثانوياً بالنسبة لها بعكس المنظمات الحكومية.

وعلى هذا الأساس فإن من الافضل البحث عن تعريف آخر يخص المنظمات الدولية البينحكومية فقط، حيث نجد أن التعريفات الموجودة في كتب قانونية أو لمنظمات دولية، تتماشى نوعاً ما مع الفترة الزمنية التي كتبت بها. آخذين بالحسبان أن هذه المنظمات كما أشرنا سابقاً هي ظاهرة من ظواهر مجتمعنا الدولي الحالي وأنها تتطور وباستمرار ويزداد عددها بشكل كبير، حيث عرفت الفترة بين عامي 1945و 1995 ولادة مئات المنظمات الدولية لسبب واضح وبسيط، ألا وهو ولادة عشرات الدول في هذه الفترة وضيق حدودها يستدعي بالضرورة زيادة التعاون الدولي وفي جميع المجالات والاختصاصات الأمر الذي يدفع بخلق منظمات دولية كثيرة لتغطية جميع أوجه التعاون الدولي.

وعليه باستطاعتنا الإشارة من ضمن عشرات التعريفات إلى تعريفين اثنين: أولهما ينص على " أن المنظمات الدولية هي التي تنشئها مجموعة من الدول صاحبة

السيادة وتمنحها الاختصاص الذاتي في متابعة تحقيق الغايات ذات المصلحة المشتركة، ويتم ذلك من خلال جهاز دائم وإرادة ذاتية"(1).

والتعريف الثاني، رغم الاستفاضة به فإنه أكثر تحديداً لمفهوم المنظمة الدولية، وينص على "أن المنظمة الدولية هي جهاز تعاون بين الدول أو شركة دول سيدة، تتابع أهدافاً ذات فائدة مشتركة بواسطة هيئات مستقلة، (...)، وتمتاز عن المؤتمر الدبلوماسي بديمومتها، (...) ومع أنها مكونة من دول، إلا أن وجودها مستقل عن هذه الدول، لأنها تملك شخصية قانونية تعطيها وجوداً موضوعياً وإرادة مستقلة بالنسبة لأعضائها"(2).

إذن نستنتج من التعريفين السابقين وباقي التعريفات التي لم نذكرها أن المنظمة الدولية تمتاز بمايلي:

1- إنها تجمع إرادي لعدد من الأشخاص الدوليين: الدول (كأشخاص رئيسيين ومميزين)، وحركات تحرير وطنية (كأعضاء مراقبة وعرضية) ومنظمات دولية غير حكومية (بصفة استشارية).
2- أنشأت بموجب اتفاقية دولية بين حكومات ذات سيادة، ولها نظام قانوني خاص بها تتبعه ولا تتبع القوانين الداخلية للدول التي أنشأتها. بالإضافة لتمتعها بأنظمة قانونية خاصة مكونة من ميثاق (دستور) وأنظمة قانونية داخلية.
3- تمتاز بوجود أجهزة مستقلة عن الدول التي أنشأتها، تمارس من خلالها مهامها وصلاحياتها وتعبر بها عن نفسها، أي عن شخصيتها.

---

(1) انظر: د.ريمون حداد- مذكرات مطبوعة لطلبة السنة الأولى من الإجازة في الحقوق - جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 1984، صفحة (158).

(2) انظر: دانيال كولار - "العلاقات الدولية..." - الطبعة الأولى - الصفحة (54)، مرجع سابق.

4- تمتاز بوجود بنيان عضوي دائم لها – أي مؤسسات دائمة – وكذلك مقر وعقارات وأملاك ووسائل اتصالات ومواصلات وعلم خاص بها وزي خاص بوحداتها العسكرية إن وجدت، بالإضافة لميزانية خاصة، وبعثات دبلوماسية وشبه دبلوماسية وإعلامية، ونظام إداري وموظفين دوليين.

وعليه وبعد هذا التمهيد، الذي قدم لنا فكرة عن ماهية المنظمة الدولية البيتحكومية، سنتعرض في المبحث التالي (الأول) إلى التطور التاريخي لهذه المنظمات.

المبحث الأول

التطور التاريخي للمنظمات الدولية

لقد ولدت أول منظمة دولية – اللجنة المركزية لتنظيم الملاحة في نهر الراين–عام (1804)، حينما قامت الدول والإمارات المحيطة بنهر الراين بإنشاء الإدارة العامة لضرائب الملاحة في النهر. إلا أننا لا نستطيع تجاهل التاريخ والذي يشير إلى إنشاء جمعيات وأحلاف دفاعية فيما قبل ميلاد المسيح، وخاصة بين المدن– الدول الأغريقية (أسبارطة وطيبة وأثينا)، مثل جامعة البيلوبونيز بقيادة أسبارطة، والجامعة البحرية الأثينية بالإضافة لبعض التجمعات الفكرية والمذهبية مثل : انفيكتونياس وجامعة كورينتو.

وفي مطلع العصر الحديث ومع بداية تفسخ الامبراطورية الرومانية بدأت تظهر بعض الآراء لمفكرين وفلاسفة وعلماء دين مسيحيين تطالب بتأسيس جمعيات ومنظمات توحد ما بين الممالك والإمارات الأوروبية، نذكر منهم:

Pierre Dubois, Emeric Cruce, Sully, Willian Penn, Kant, Bentham,... الخ.

وتطورت هذه الأفكار مع تطور الدول القومية الأوروبية وظهور الثورة الفرنسية التي عرّضت التوازن الأوروبي الهش القائم آنذاك للخطر وانبثقت عنها حركات ليبرالية واشتراكية دفعت باتجاه "دمقرطة" الدول وبداية استقلالها داخلياً وعجزها عن القيام بمهامها المرتبطة مع دول جارة أخرى، الأمر الذي دفع بها للبحث عن طريقة لتنسيق منافعها المشتركة، وعليه ظهرت منظمة لجنة نهر الراين، التي تعتبر نواة المنظمات الدولية الحالية.

وقبل الاسترسال بشرح التطور التاريخي للمنظمات لا بد من الإشارة إلى ثلاثة من أشهر مفكري الأمة الإسلامية كان لهم دور كبير في التنظير من أجل إنشاء منظمات دولية تجمع بين الشعوب الإسلامية أمثال:

1- الفارابي (870-950م)، والذي طالب بإقامة اتحاد بين الشعوب المسلمة تحت زعامة شخص واحد أو جماعة في حال تعذر وجود مثل هذا الشخص القائد.

2- جمال الدين الأفغاني (1838-1897م) طالب بإنشاء جامعة إسلامية تجمع فيها ممثلين عن شعوب العالم الإسلامي.

3- الكواكبي (1854-1903م) والذي نادى بوحدة إسلامية عن طريق تنظيم دولي، أي جمعية إسلامية تنشأ في مكة، ووضع لها أجهزة وآليات للعمل.

إذاً كان هنالك اتفاق بالمناداة لخلق هذه التنظيمات الدولية في أوروبا المسيحية والعالم الإسلامي كل حسب مصلحته ومنفعته ومبادئه.

ومن ثم عرفت مطلع القرن الماضي ولادة المؤتمرات الدولية، وتطورت هذه الظاهرة بشكل سريع لم تعرفه الأزمنة الماضية، وعليه نذكر في كل مرحلة منها بعض المنظمات الدولية التي ظهرت بها:

أ- المرحلة الأولى: من سنة 1804 حتى 1919:

عرفت هذه المرحلة الطويلة نوعاً ما ظهور عشرات المنظمات ذات الطابع التخصصي في مجالات الحياة الدولية المختلفة، نذكر منها:

1- اللجنة الأوروبية للملاحة في نهر الراين.

2- اللجنة الدولية للملاحة في نهر الدانوب وكذلك ألبو والألبا ونهري الكونغو في أفريقيا ولا بلاتا في أمريكا الجنوبية.

3- اتحاد البريد العالمي (1865).

4- المكتب الدولي للموازين والمقاييس (1875).

5- المكتب الدولي لحماية المكلية الصناعية (1883).

6- الاتحاد الدولي للجمهوريات الأمريكية (1890).

7- المكتب الأمريكي للصحة (1902).

8- المعهد الدولي للزراعة (1905).

9- المعهد الأمريكي للقانون الدولي (1912).

ب- المرحلة الثانية من عام 1919 إلى 1945:

عرفت المرحلة بداية ظهور بعض المنظمات السياسية (شبه العالمية) وتطوير وتعديل المنظمات الدولية المتخصصة، وإنشاء منظمات جديدة مثل:

1- عصبة الأمم، وتعتبر أول منظمة شاملة (شبه عالمية)، ولقد ظهر إلى جانبها محكمة العدل الدولية الدائمة – كجهاز قضائي دولي تابع للعصبة (1919).

2- مكتب العمل الدولي (اتفاقية فرساي 1919).

3- المعهد الدولي للسينما التثقيفية.

4- اللجنة الدولية للأفيون.

5- اللجنة الدولية للملاحة الجوية (1919).

ج- المرحلة الثالثة من عام 1945 إلى 1996:

عرفت هذه المرحلة ولادة مئات المنظمات الدولية المتعددة والمختلفة الأهداف والمبادئ والاختصاصات، ولقد درجت كتب المنظمات الدولية والقانون الدولي العام على تقسيمها أو تصنيفها حسب معايير مختلفة، مثل تصنيفها من حيث الشمولية والعضوية، كمنظمات ذات صفة عالمية أو قارية أو حتى جهوية، أو تصنيفها حسب اختصاصاتها (وظائفها) كمنظمات سياسية واقتصادية واجتماعية ودفاعية عسكرية...إلخ. أو تصنيفها حسب سلطاتها وصلاحياتها كمنظمات دولية (فوقومية) أو منظمات للتكامل أو منظمات دولية قومية.

إلا أننا سنتبع هنا منهج تعدادها المرحلي الذي بدأنا به، نظراً لكثرتها ستقسم هذه المرحلة إلى أربعة حقبات بالشكل التالي:

I- الحقبة الأولى: مابين 1945-1950:

ظهرت في هذه المرحلة التي عرفت استقراراً دولياً يشوبه الحذر بسبب نهاية الحرب العالمية الثانية وتفرغ الدول لبناء نفسها، عشرات المنظمات الدولية وخاصة الشمولية منها، وكأمثله نذكر:

1- جامعة الدول العربية (1945).

2- منظمة الأمم المتحدة (1945).

3- البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي (1947) التاريخ الذي أصبحت بموجبه منظمات دولية متخصصة تابعة للأمم المتحدة.

4- منظمة الطيران المدني الدولي OACI (1947).

5- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة -FAO- (1946).

6- منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم - UNESCO (1946).

7- منظمة الصحة العالمية OMS (1948).

8- الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة GATT (1947).

9- منظمة الدول الأمريكية (1948).

10- مجلس أوروبا (1949).

11- المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (1948).

12- حلف الأطلسي (1949).

13- مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة - الكوميكون (1949).

II- الحقبة الثانية: ما بين 1950-1960:

طغى على هذه الحقبة ظهور المنظمات الدولية المتخصصة على المستويين العالمي والأقليمي، والتي نذكر منها:

1- الجماعات الأوروبية الثلاث هي:

أ- الجماعة الأوروبية للفحم والصلب - CECA (1951).

ب- الجماعة الاقتصادية الأوروبية CEE (1957).

ج- الجماعة الأوروبية للطاقة النووية - EURATOM (1957).

2- المجلس الشمالي (1953).

3- الاتحاد الأوروبي الغربي (1954).

4- حلف وارسو (1955).

5- الوكالة الدولية للطاقة الذرية (1956).

6- أحلاف عسكرية غربية: السانتو (بغداد سابقاً) والسياتو (1954)...إلخ.

III- الحقبة الثالثة : ما بين 1960-1970:

1- منظمة الدول المصدرة للبترول - أوبيك (1960).

2- منظمة الوحدة الأفريقية (1963) بالإضافة لمنظمات أفريقية متخصصة كثيرة مثل المنتظم الأفريقي الملغاشي المشترك (1960) والاتحاد النقدي لغرب أفريقيا (1962).

3- منظمة المؤتمر الإسلامي (1969).

4- بالإضافة لظهور عشرات من المنظمات الدولية الأقليمية المتخصصه في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية والأوروبيتين الغربية والشرقية، نذكر منها المنظمات الخاصة بالدول العربية:

أ- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أسست عام (1946) وباشرت مهامها عام (1970).

ب- مجلس الطيران المدني للدول العربية - أسس عام (1965)، وباشرمهامه عام (1967).

ج- منظمة العمل العربية - أسست عام (1965) وباشرت مهامها عام (1972).

د- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - أوابيك (1968).

IV- الحقبة الرابعة: من 1970 حتى 1996:

1- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (1976).

2- صندوق النقد العربي: أسس عام (1975) وباشر مهامه عام (1977).

3- منظمة دول مجلس التعاون الخليجي (1981).

4- بالإضافة لعشرات المنظمات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والوحدة الأفريقية..إلخ، وكذلك الوكالة الدولية المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار..والتي أنشئت من قبل صندوق

النقد الدولي والبنك العالمي في اجتماعهما المشترك في سيول عاصمة كوريا الجنوبية في عام 1985.

5- مجلسي التعاون العربي 1989.

6- اتحاد المغرب العربي 1989.

7- منظمة التجاره العالميه 1994.

المبحث الثاني

الشخصية الدولية للمنظمات البينحكومية

إن المنظمات الدولية البينحكومية مثلها مثل الدول منها الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والقزمة: فمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصةالتابعة لها، هي منظمات عالمية (كبرى) أما منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الدول الأمريكية فهي منظمات قارية (متوسطة). وأما جامعة الدول العربية والجماعات الأوروبية الكوميكون (سابقاً)، فهي منظمات دولية أقليمية (صغرى)، أما المجلس الشمالي واتحاد البينيلوكس (بلجيكا، هولندا ولوكسومبورغ)، ومنظمة التعاون الخليجي، فهي منظمات جهوية (قزمة).

هذه المنظمات مهما اختلفت أحجامها، فهي أشخاص دولية تؤثر وتتأثر في محيطها وبمقدرات مختلفة، تتبع عدة معايير تُكوِّن عنصر الفعالية الذي يَحكُم على مقدرتها، أي على شخصيتها الدولية.

ومن أجل تمييز الشخصية فيما بينها، لا بد من العودة إلى كل من :

- مواثيقها (دساتيرها) وأنظمتها الداخلية والتعديلات الحاصلة على كليهما، ومن ثم موقعها في داخل الأنظمة الدولية الفرعية التي تكون جزء منها (أي

محيطها) وممارستها لمهامها ووظيفتها من مطالب وإسهامات ودعم متبادل بينها وبين النظام السياسي الدولي.

وعلى هذا الأساس سنتطرق في الفرع الأول إلى الشخصية القانونية الدولية أو الناحية القانونية للمنظمات، ومن ثم إلى شخصيتها الدولية من ناحية وظيفية (اجتماعية سياسية) الفرع الثاني.

الفرع الأول

الشخصية القانونية الدولية للمنظمات البينحكومية

أولاً: الاعتراف من خلال نصوص واضحة وصريحة في مواثيقها وأنظمتها أو بروتوكولات ملحقة بمواثيقها أو قرارات صادرة عن سلطات مخولة في دولها الأعضاء.

ثانياً: يعترف بالشخصية القانونية الدولية للمنظمات الحكومية من قبل الدول الأعضاء وكذلك غير الأعضاء فيها. فالمنظمة باستطاعتها إقامة علاقات دبلوماسية وشبه دبلوماسية مع الدول الأعضاء وغير الأعضاء: فمثلاً مقر الأمم المتحدة في نيويورك ومكتبها الأوروبي في جنيف، لديهما ممثليات دبلوماسية دائمة لجميع الدول الأعضاء وغير الأعضاء، بالإضافة لممثلين عن حركات التحرير الوطنية (بصفة مراقب) وللمنظمات الدولية الحكومية الأخرى (مراقب) وغير الحكومية (وضع استشاري). وكمثال نقول أن هنالك أكثر من مائة دولة ممثلة لدى مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل، وأن منظمة الدول الأمريكية لديها مجموعة واسعة من الممثليات الدبلوماسية لدول أعضاء وغير أعضاء معتمدة لدى مقرها في واشنطن.

– وكذلك فإن للمنظمة الدولية الحق باعتماد ممثلين دبلوماسيين لها لدى الدول الأعضاء وغير الإعضاء. وهذه الظاهرة في تزايد مستمر، فمنظمة الأمم المتحدة ولجانها ووكالاتها المتخصصة لها عدة مكاتب إعلامية وفنية واقتصادية واستشارية وللتعاون في عواصم كثيرة من العالم مثل: روما وموسكو وسنتياغو دي تشيلي والرباط ودكار وعمان...إلخ. وكذلك جامعة الدول العربية التي تملك مجموعة لا بأس بها من المكاتب الإعلامية الخارجية موزعة في عواصم كثيرة بعضها معترف له بالصفة الدبلوماسية الكاملة (كالبعثات الدبلوماسية الدائمة للدول) وبعضها معترف له بوضع شبه دبلوماسي، نذكر منها على سبيل المثال: مكاتب الجامعة في بون ولندن وباريس وروما ومدريد ونيودلهي وداكار وواشنطن وبوينوس أيرس...إلخ.

– كما أن المنظمات تعتمد ممثلين لها لدى بعضها البعض مثل: ممثل جامعة الدول العربية لدى منظمة الأمم المتحدة في نيويورك ...بالإضافة إلىأن أمناءها العامين أو مساعديهم يشاركون في المؤتمرات الدولية المختلفة.

ثالثاً: وتتمتع المنظمات الدولية الحكومية كذلك بإمكانية عقد اتفاقيات دولية في مجالات مختلفة تؤهلها لتسيير أعمالها بحرية تامة وباستقلالية كاملة عن دولها الأعضاء، ونذكر من هذه الاتفاقيات:–

1– اتفاقية المقر: وتعتبر من إحدى أهم حقوق المنظمات الدولية، حيث باستطاعتها عقد هذا النوع من الاتفاقيات مع دول أعضاء وغير أعضاء فيها، وحيث تواجد مكاتبها أو ممثلياتها أي مقراتها. وندرج فيمايلي مثالين مختلفين للحالتين السابقتين:–

أ- اتفاقية المقر المعقودة ما بين منظمة الأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، كعضو في المنظمة، بخصوص مقرها الرئيسي في شبه جزيرة مانهاتن في نيويورك.

ب- اتفاقية المقر المعقودة ما بين منظمة الأمم المتحدة والحكومة السويسرية، والتي هي غير عضو في المنظمة بخصوص مقرها الأوروبي في مدينة جنيف السويسرية.

واتفاقية المقر هذه، لا بد لأية منظمة من عقدها مع الدولة القائمة على إقليمها لسبب بسيط وهو أن المنظمة بعكس الدول لا تملك إقليماً. والاتفاقية هذه طرفاها المتعاقدان هما شخصان دوليان: دولة ومنظمة دولية بينحكومية، والقصد منها هو تنظيم العلاقات فيما بينهما، حيث تضم هذه الاتفاقية مجموعة من الشروط تؤهل المنظمة القيام بنشاطاتها بكامل الحرية مع تجنب أية تدخلات غير مستحبة من الدولة القائمة على أرضها، وتمنحها مزايا وحصانات من حيث أنها شخص قانوني دولي، وموظفوها هم موظفون دوليون تابعون لها وليس لدولهم الذين يحملون جنسياتها. بالإضافة لمنحها وضع مميز خاص بالنسبة للأماكن والموجودات والوثائق الخاصة بها.

2- اتفاقيات لقروض وضمانات مالية، كتلك الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظماته الفرعية إلى إحدى الدول.

3- وكذلك اتفاقيات استشارية فنية أو لمساعدات غذائية أو إنسانية أخرى تقدمها المنظمة إلى بعض الدول.

4- بالإضافة لاتفاقيات خاصة بتمركز قوات دولية تابعة لإحدى المنظمات الدولية تأتمرُ بأمرها وتلبسُ لباسها الرسمي (كالقبعات الزرق - قوات الطوارئ

الدولية التابعة للأمم المتحدة)، مثل قوات الأمم المتحدة المرابطة في لبنان أو قبرص أو صحراء سيناء...إلخ.

5- إمكانية المنظمة الدولية التوقيع على معاهدة دولية نيابة عن دولها الأعضاء، مثل قيام الجماعات الأوروبية بتوقيع اتفاق نيابة عن دولها مع منظمة الاتفاق العام للجمارك والتجارة (G.A.T.T) سابقاً ومنظمة التجاره العالميه حالياً.

رابعاً: بالإضافة لما ذكرناه سابقاً، فإن المنظمات الدولية باستطاعتها التمتع بشخصية قانونية دولية في ظل أحكام القوانين الداخلية لدولة ما، سواء أكانت دولة المقر أو أية دولة أخرى عضوا فيها أو حتى دولة ليست عضواً وللمنظمة علاقات خاصة بها. وتبرز هذه الشخصية القانونية من خلال الاتفاقية التأسيسية أو بواسطة اتفاقية المقر أو إتفاقيات خاصة أخرى.

خامساً:- وكذلك فإن المنظمات الدولية تملك الحق في المقاضاه، أي تحريك الدعاوي الرامية إلى حفظ حقوقها وحقوق العاملين فيها، ولا بد أن نشير هنا إلى الفتوى التي صدرت عن محكمة العدل الدولية عام (1949)، بناء على طلب من الجمعية العمومية للأمم المتحدة بخصوص مقتل أحد موظفيها، الوسيط الدولي السويدي الكونت برنادوت على يد العصابات الإرهابية الصهيونية الاستيطانية في فلسطين بتاريخ 1948/9/17، والتي كانت إجابتها واضحة وصريحة وتثبت بما لا يدع مجالاً للشك تمتع الأمم المتحدة بالشخصية القانونية الدولية في علاقاتها مع الدول الأعضاء وغير الأعضاء!؟. (رغم تحفظنا بالنسبة لهذا الموضوع).

بالإضافة لإمكانيتها في أن تقيم دعاوى أو يقام عليها دعاوى أمام المحاكم فيما يخص عقود اتفاقيات توريد أو الحصول على عقارات أو في كل ما يتعلق بعقود القانون الخاص المعقودة من قبل المنظمات مع أفراد أو جماعات.

وباستطاعتها كذلك التوجه إلى المحاكم الدولية للاستشارة والتقاضي بالإضافة إلى أن بعضها يملك محاكم إدارية خاصة بها وبموظفيها بقصد اعطائها حرية كاملة لتسيير شؤونها دون تدخل من قبل الدول، كمحكمة منظمة العمل الدولية.

سادساً: وأخيراً، وبالنظر لتمتع غالبية المنظمات الدولية بإمكانية إبرام معاهدات واتفاقيات دولية، فإنها تتحول هي نفسها منشأة لقواعد القانون الدولي مثلها مثل الدول، آخذين بالاعتبار أن الاتفاقيات المبرمة من قبل المنظمات الدولية تحكمها القواعد العامة في موضوع المعاهدات وتفسيرها يخضع للمعايير المقبولة عامة في القانون الدولي.

الفرع الثاني

الشخصيةالدولية للمنظمات الدوليه البينحكومية من الناحية الوظيفية

تمهيد:

بعد أن بّينا بما لا يدع مجالاً للشك من أن المنظمة الدولية البينحكومية تملك شخصية قانونية دولية، سنتعرض في هذا الفرع للعلاقة الوظيفية التي تربط بين المنظمات الدولية ومحيطها الدولي أي المجتمع الدولي، من منطلق أن المنظمة هي نظام فرعي للنظام الدولي، أو إن شئنا القول هي نظام مساعد للنظام العالمي وبهذه الصفة فهي تتأثر وتؤثر (ب) وعلى محيطها.

وعليه سنقسم هذا الفرع إلى المطالب التالية:-

المطلب الأول: المنظمات الدولية كنظام مساعد للنظام العالمي.

المطلب الثاني: مطالب النظام الدولي من المنظمة الدولية.

المطلب الثالث: إسهامات أو (التزامات) المنظمة الدولية في النظام الدولي.

المطلب الرابع: دعم النظام الدولي للمنظمة الدولية..

أولاً – المنظمات الدولية كنظام مساعد للنظام العالمي:......

تنطلق في دراستنا هذه من أن جميع الأشخاص الدوليين الذين ذكرناهم سابقاً في مقدمة هذا القسم، هم أنظمة دولية مساعدة للنظام العالمي، وعلى هذا الأساس سَندرُسُ هنا المنظمة الدولية البينحكومية من هذا المنطلق.

إذن، ومن أجل فهم أفضل للعلاقة ما بين المنظمة الدولية والمجتمع الدولي (النظام)، لا بد ومن أجل التبسيط أن نشبهها بما هو حاصل بين حكومة دولة ما ومجتمع هذه الدولة.

فالحكومة تقدم من جهتها بعض الالتزامات (المخرجات) للمجتمع والتي عادة ما تتكون من إصدار التشريعات (قوانين وأوامر وأنظمة ومراسيم...إلخ) وتقوم على تطبيقها (عقوبات ، إعانات مالية، ومخالفات ...إلخ) ولمراقبة هذه التشريعات تنشئ (اجهزة مراقبة، ومحاكم...إلخ)، وبنفس الوقت، نجد أن المجتمع يُقدم من جانبه التزامات للحكومة والتي يُعبّر عنها بنوعين من (المدخلات) الرئيسية: مطالب المجتمع من الحكومة؛ ودعم من المجتمع للحكومة. أي باختصار نقول – واجبات الدولة تجاه مواطنيها وواجبات المواطنين تجاه دولتهم.

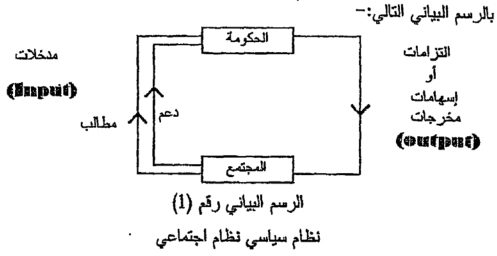
وكمثال توضيحي نستشهد به لتفسير ذلك، نقول:

إن نسبة التضخم في دولة ما مرتفعة جداً، الأمر الذي يؤثر كثيراً على معيشة السكان فيها (المجتمع) ويدفع بهم (لمطالبة) الحكومة بوقف هذا التضخم أو الحد منه، والحكومة كرد فعل على ذلك (تلتزم) بإصدار تشريعات لتجميد الأسعار، وفرض المخالفات على المحتكرين، ووضع نظام للطعن عندما يتعلق الأمر بفرض مخالفة غير عادلة على أحد التجار.

وعليه إن كانت نتائج هذه الإجراءات (الالتزامات) الحكومية إيجابية، واستطاعت وقف جماح التضخم، فإنها تُعوض أو تُكافئ (بدعم) المجتمع لها، أما إذا كانت النتائج عكسية أي سلبية فيكون رد المجتمع على الحكومة سلبياً مما يؤدي إلى حدوث توتر داخل الحكومة قد يؤدي إلى تعديلها أو تغييرها.

وفي حالة أن الحكومة الجديدة قامت بتلبية مطالب المجتمع فإنها ستكافئ بدعم المجتمع لها.

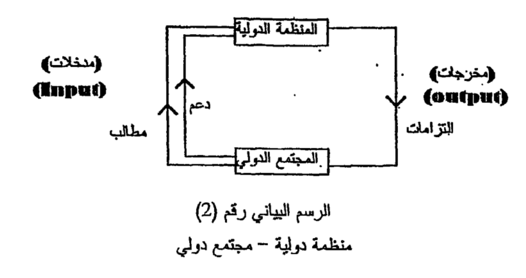
إذن باستطاعتنا أن نُعبر عن هذه العلاقة بين الحكومة ومحيطها (المجتمع) بالرسم البياني التالي:-



الرسم البياني رقم (1)

نظام سياسي نظام اجتماعي

هذا النموذج للعلاقة ما بين إحدى الحكومات ومجتمعها يمكن تطبيقه على إحدى المنظمات الدولية ومجتمعها (المحيط الدولي) معطين للمنظمة الدولية دور الحكومة ودارسين العلاقات فيما بينها وبين المجتمع الدولي (الرسم البياني رقم 2).



الرسم البياني رقم (2)
منظمة دولية – مجتمع دولي

هذه العلاقة ديناميكية (حركية) وتشبه نفس ما يجري في المجتمع السابق الذي شرحناه، أي أن التغييرات في النظام الدولي تؤثر على (مطالب) المجتمع السياسي الدولي من المنظمة الدولية، وعلى (إسهامات) المنظمة الدولية في المجتمع الدولي، وعلى (دعم) هذا الأخير لها.

هذه النقاط الثلاث سنفسرها فيما يلي كلاً على حدة:

ثانياً – مطالب النظام الدولي من المنظمة الدولية:

لقد اقتبس ميشيل هاس (Michel Hass) عن غابرييل ألموند (Gabriel Almond) وجيمس كولمان (James Colman) تصنيفهم لوظائف النظام السياسي المطبق على العلاقة ما بين حكومة ومجتمعها في دولة ما، وطبقها على نظرية المنظمات الدولية. هذا التصنيف يتضمن الوظائف التالية: التكلم، التكتل، التعليم أو (التنشئة)، الاختيار، والتبادل.

وحاول مانويل مدينا (Manuel Medina) من جهته تفسيرا هذه المهام أو الوظائف والتي نأخذها عنه مضيفين إليها ما نراه مناسباً ومفسرينها على الشكل التالي:

1- التكلم : (ARTICULATION)

يُفهم ذلك على أنه عبارة عن تقديم رغبات أو مطالب أو حتى وجهات نظر لنظام سياسي ما. وخير مثال على ذلك هي منظمة الأمم المتحدة وبالذات جمعيتها العمومية، التي هي أفضل وسيلة تعبيرية لهذه المهمة. حيث نجد في "المداولات العامة" خاصة عند افتتاح الجمعية العمومية في شهر سبتمبر من كل عام، أن رؤساء الدول أو وزراء خارجيتها أو حتى ممثليها الدائمين لدى المنظمة العالمية، اعتادوا أن يُلقوا كلمات دولهم. ببساطة أن (يتكلموا) طارحين وجهات نظرهم حول سياسة دولهم الخارجية ومشاكل الحياة الدولية وتنظيم العلاقات الدولية.

هذه الوظيفة تمتاز بها جميع المنظمات الدولية بلا استثناء. وعليه نقول بأن المنظمة الدولية هي بحق منبر خطابة لأعضائها من الأشخاص الدوليين بمختلف مراتبهم العضوية.

2- التكتل أو التجمع : (AGRIGATION)

وهو عباره عن التوفيق والتنسيق ما بين متطلبات ومواقف مختلفة لعدة وحدات للنظام السياسي الدولي، والتي عادة ما تُقدم "كموقف موحد" أو ما اصطلح على تسميته (Paquet). يُدافع عنه من قبل الوحدات السياسية المختلفة التي اتفقت عليه مسبقاً.

وخير مثال على ذلك ما جرت عليه العادة في منظمة الأمم المتحدة من تكوين كتل من الدول لتقديم مطلب ما أو التصويت على أحد القرارات، وغالباً ما نسمع بأن مندوبي الدول العربية لدى المنظمة العالمية قد اجتمعوا للاتفاق على توحيد مواقفهم بالنسبة لقضية ما واردة في جدول اعمال الجمعية العمومية أو حتى اعمال مجلس الأمن، وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، حيث نجد أن الدول

العربية مهما اختلفت أنظمتها ووجهات نظرها حول القضايا الدولية فإنها عادة ما تتوحد أو تتكتل حول ما يهم "القضية العربية المركزية" أي القضية الفلسطينية.

. ومثال آخر، تكتل دول المجموعة الأوروبية حول بعض القضايا التي تهمها وخاصة الاقتصادية منها، حيث اعتادت هذه المجموعة على إجراء مداولات فيما بينها من أجل اتخاذ موقف موحد بخصوص قضايا تتعلق بالضرائب والتجارة والعملات، وذلك قبل الدخول في مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف مع الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان أو مجموعة دول الكوميكون أو مع ممثلين دوليين آخرين من غير الدول.

3- التعليم أو التنشئة: (SOCIALISATION)

وهي عبارة عن ظاهرة تَعَلُّم الأدوار أو نماذج من السلوك الاجتماعي.

ففي مجتمع دولي غير منظم نجد أن القوة فقط والاعتراف بوضع حد لها، يمكن أن تحقق هذه الوظيفة الهامة. فنظام التوازن يتجاوب بمقياس كبير مع هذا المعيار لمحاولات استخدام القوة، بالرغم من صفته الاعتدالية بسبب لعبة التحالفات ودبلوماسية المؤتمرات والتي تقوم كذلك بمهمة التعليم هذه.

فالمنظمة الدولية بالرغم من عدم توفرها على إمكانيات فعالة للحد من استخدام القوة، إلا أنها تعمل على التخفيف من نتائجها. وخير مثال هو حضور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي (سابقاً) في الأمم المتحدة ، الأمر الذي ساعد على أن (تتعلم) القوتان العظميان الدور الصعب للمفاوضين في عالم الأقطاب.

ومن جهة أخرى نشير إلى أن قبول دول جديدة كأعضاء في المنظمات الدوليةالعالمية والإقليمية، ساعد على تحمل هذه الدول المسؤولية الدولية وتعلمها لعبة السياسة الدولية، بالإضافة لخلق المنظمة لعناصر بشرية مدربة وكفؤة من هذه الدول، الأمر الذي أدى إلى الحد من توجهها للقيام بأدوار تنازعية في المجتمع الدولي.

4- الاختيار: (RECRUTEMENT)

وتتلخص هذه الوظيفة، بأنها عبارة عن ظاهرة اختيار أو تجنيد العناصر القيادية، ففي نظامنا الدولي الحالي نجد أن هذه المهمة أفلتت نوعاً ما من المنظمات الدولية. فتحديد الدور القيادي في المجتمع الدولي الحالي يعتمد فقط على فعالية الدول في الميدان العسكري مُدعماً بمواردها الإقتصادية والدبلوماسية...إلخ.

إلا أننا نجد وبدون شك أن المنظمات الدولية تقدم الأرضية الصالحة من أجل الممارسة الدبلوماسية وإبراز عناصر لا تتمتع بمعايير القوة.

- وكمثال نذكر، أن مجموعة دول البنيلوكس في داخل الجماعات الأوروبية، تقوم بدول تحكيمي وقيادي لا بأس به، وحتى أنه أكبر بكثير من الدور الذي باستطاعتها القيام به لو أخذنا في الاعتبار وزنها الفردي العسكري والاقتصادي والدبلوماسي.

- وكمثال آخر نذكر العضوية الدائمة لمجلس الأمن الدولي المميزة بحق استخدام (الفيتو)، هذه الوضعية جعلت فرنسا وبريطانيا تحافظان على وضعيتهما كقوتين كبيرتين رغم فقدهما لامبراطورياتهما الاستعمارية السابقة.

سقفها دول ذات أنظمة سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة مثل منظمة الأمم المتحدة أو حتى جامعة الدول العربية.

ثالثاً- إسهامات المنظمة الدولية في النظام الدولي:

المنظمة الدولية، وكما أشرنا سابقاً ظاهرة جديدة أنشأتها الدول الحديثة من أجل استخدامها للحصول من خلالها على بعض مصالحها. إذن عندما شاركت مجموعة من الدول بإنشاء منظمة دولية ما أو انضمت إليها مجموعة أخرى فيما بعد، كان هدف هذه الدول واضحاً، وهو مطالبة هذه المنظمة الدولية بتقديم (إسهامات) أو التزامات للنظام السياسي الدولي من خلالها أوالعكس.

وقد تجلت إسهامات المنظمات الدولية في جميع مجالات الحياة الدولية كل حسب اختصاصاتها، ومن أهم هذه الإسهامات نذكر:

1- إصدار المنظمة الدولية لأنظمة قانونية دولية وتنفيذها ومراقبتها. فالمنظمة الدولية كما نعرف تنشئ أنظمة قانونية دولية بمقتضى قرارات وتوصيات وإصدار بيانات وإعلانات ومبادرات...إلخ:

أ- إصدار منظمة الأمم المتحدة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان منح الاستقلال للبلدان وللشعوب المستعمرة، بالإضافة لعشرات القرارات الخاصة بتطبيق نظام الأمن الجماعي، وقرارات خاصة بفرض عقوبات اقتصادية على بعض الدول. ويتجلى ذلك بقيام منظمة الأمم المتحدة بدور الوساطة الدولية بين الدول المتنازعة وإرسالها لقوات دولية لوضع حد أو تجنب استمرار المنازعات الدولية، مثل إرسال قوات الطوارئ الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ألى منطقة "الشرق الأوسط" والكونغو وقبرص واليمن وكشمير...إلخ. وفرض المنظمة لعقوبات اقتصادية مثل ما حصل بالنسبة لدولة جنوب أفريقيا والبرتغال أو روديسيا سابقاً.

ب- صلاحية الجماعات الأوروبية الواسعة لفرض عقوبات ضد الشركات التجارية العاملة في أو مع الأعضاء وليس ضد دولها الأعضاء.

ج- إنشاء منظمة الاتفاق العام للتجارة والجمارك -الجات- (منظمة التجاره العالميه حالياً) لميكانزم يسمح للدول الأعضاء تطبيق إجراءات تأديبية ضد الدول التي تنقض الالتزام بخفض الرسوم الجمركية.

2- خدمت المنظمات الدولية كأداة للاتصال بين الدول: دور الأمم المتحدة كأداة اتصال ما بين الحكومتين السوفيتية والامريكية أثناء الحرب الكورية.

3- تخدم المنظمات الدولية كوسيط دولي مقبول للمفاوضة مثل إشرافها على إعداد وافتتاح مؤتمر باريس الخاص بالقضية الفيتنامية.

4- تخدم المنظمة الدولية كأداة لتصفية الاستعمار. وخير مثال على ذلك الدور الذي قامت به الأمم المتحدة من خلال لجنة الوصاية، والذي تقوم به من خلال لجنة الأربعة والعشرين الخاصة بتصفية الاستعمار. حيث قامت الأمم المتحدة بالإشراف على إدارة بعض الإقاليم من خلال لجنة الوصاية وذلك بتقديم المساعدات لشعوب هذه الأقاليم لتعليمهم وتأهيلهم لحكم أنفسهم بأنفسهم، أي قامت بدور (حكومة). بالإضافة لدور بعض المنظمات الدولية الإقليمية في تصفية الاستعمار، وكأمثلة على ذلك نذكر دور الجامعة العربية بدعم الشعوب العربية من أجل التحرير والاستقلال، وكذلك دور منظمة الوحدة الإفريقية.

5- خدمت المنظمات الدولية كأداة لحل المشاكل الدولية المعقدة. مثل دورها في مجال نزع السلاح، وفي مجال التعاون والتنمية، ودورها في التغلب على المشاكل الطبيعية مثل الجفاف والزلازل، وكذلك المشاكل الاجتماعية مثل الفقر والجوع والأمراض والجهل، بالإضافة لشتى المجالات الإقتصادية لدعم العملات

الوطنية أو إقراض دولة ما حتى تستطيع تحقيق بعض مشاريعها أو سد العجز في ميزان مدفوعاتها...إلخ.

6- وأخيراً نشير إلى أن المنظمات الدولية، تخدم كعامل تقارب وتكامل أي اندماج بين الدول. وحسب النظرية الوظيفية (لميتيراني وهاس) وغيرهما، نرى أن نظرهم يذهب بعيداً من منطلق خلق منظمات دولية متخصصة في جميع مجالات التعاون والتنمية فيما بين الدول، الأمر الذي يساعد على (سحب البساط) أو أخذ السلطات من أيدي الدول، ويدفعها للتقارب والتكامل والاندماج الذي سيوصل إلى إحلال السلام في العالم.

رابعاً- دعم النظام الدولي للمنظمة الدولية:

أن المنظمة الدولية، لا تتمتع بقاعدة سلطوية خاصة بها كالدول، أي أنها لاتملك جيشاً ولا وزارة مالية باستطاعتها جمع دخلها مباشرة من الشعب، والأهم من ذلك انها لا تملك إقليماً من أجل إقامة مؤسساتها عليه.

ونظراً لعدم توفر أية منظمة دولية على هذه العناصر الثلاثة الرئيسية، ومن أجل أن تستطيع ممارسة مهامها بحرية كاملة، فلا بد لها من أن تتمتع ببعض الالتزامات من جانب الدول الأعضاء بشكل ألزامي والدول غير الأعضاء بشكل إرادي والتي تعتبر كدعم من النظام السياسي العالمي للمنظمة الدولية والمعبر عنها بمايلي:-

1- بما أن المنظمة لا تملك جيشاً، فإن الدول الأعضاء تضع تحت تصرفها قوات عسكرية تتحمل دفع مصاريفها ولفترة زمنية محدودة. وينطبق ذلك على المنظمات التي تنص مواثيقها على إنشاء جهاز زجري أو قهري لها مثل: منظمة

الأمم المتحدة أو حلف الأطلسي، أو جامعة الدول العربية بناء على معاهدة الدفاع العربية المشتركة.

2- وبما أن المنظمة لا تملك وزارة مالية، فإن الدول الأعضاء فيها تدعمها عبر تسديد اشتراكاتها لها، سواء الإلزامية أم الاختيارية، بالإضافة لمساعدتها أو السماح لها بالقيام ببعض النشاطات الإعلامية والدعائية الهادفة للكسب من أجل دعم ميزانياتها، علماً بأن بعضها يتمتع بإيرادات مستقلة وخاصة المنظمات ذات الطابع الاقتصادي والمالي.

3- وبما أن المنظمة لاتملك إقليماً، فهي مجبرة على توقيع اتفاقية مع دولة ما (اتفاقية المقر)، سواء أكانت دولة عضواً فيها أو من غير الأعضاء، تستطيع بناء عليها إقامة مقراتها ومؤسساتها الإدارية المختلفة من مكاتب وعقارات ومساكن...إلخ.

4- وضمن نفس الإطار على الدول تسهيل قيام المنظمات بأعمالها من خلال الاعتراف لها بشخصية قانونية دولية مستقلة، ومنحها بعض الحصانات والامتيازات.

5- وبالإضافة لذلك فإن من واجب الدول الأعضاء دعماً للمنظمة الدولية عدم التدخل في شؤونها الداخلية، وخاصة في مجال اختصاصاتها الدولية: مثل تعاقدها مع موظفين دوليين محترفين ومتفرغين كلياً لخدمتها، ومن أهم شروط تعيينهم توفرهم على مؤهلات علمية عالية بالإضافة لقدرتهم وخبرتهم في مجالات تخصصهم وعدم تلقيهم أوامر من الدول التي يحملون جنسيتها بل يتبعون بالكامل لمنظماتهم التي يعملون فيها.

6- وأخيراً نشير إلى اختيار القيادات السامية للمنظمات الدولية مثل، الأمناء العامين ومساعديهم. ففي هذا المجال نجد اختلافاً واضحاً بين المنظمات حسب تخصصاتها، فمثلاً نجد أن حلف الأطلسي وحلف وارسو (سابقاً) مهيمن بالكامل

على مناصبهما القيادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي سابقاً، كل حسب حلفه، على أساس أن هاتين المنظمتين عسكريتان وقائمتان على عنصر القوة في مختلف مجالاتها.

أما فيما يتعلق ببعض المنظمات الدولية وخاصة العالمية منها مثل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة، ونظراً لأنها تضم في عضويتها عدة مراكز قوى مختلفة، فلقد جرت العادة على اختيار أمناء عامين لها من بين أشخاص منتمين لدول صغيرة محايدة، هذا هو حال الأمم المتحدة مثلاً والتي كان أمناؤها العامون منذ تأسيسها حتى اليوم هم على التوالي : تريجفي لي (النرويج)، داج همرشولد (السويد)، أوثانت (بيرمانيا)، كورت فالدهايم (النمسا) وبيريث دي كويَار (البيرو) وبطرس غالي (مصر) واخيراً كوفي إنان (غانا).

وكمثال على منظمة إقليمية نذكر جامعة الدول العربية، فعندما كان مقرها القاهرة، كان أمناؤها العامون من المصريين، بسبب أن مصر هي أكبر وأقوى دولة عربية، الأمر الذي أدى إلى هيمنة مصرية كاملة على المناصب الرئيسية في المنظمة وخاصة مناصب الأمناء العامين والامناء المساعدين ورؤساء الأقسام ومدراء مكاتبها الإعلامية في الخارج، مما سبب نوعاً من الشلل في أعمالها. ولكن عندما قرر مؤتمر القمة العربية المنعقد في بغداد عام (1979) نقل مقرها، تم الاتفاق على نقله إلى بلد عربي صغير ذي شأن قليل في محيطه العربي (تونس) وتم تعيين أمين عام تونسي لها (الشاذلي القليبي) وتحديث نظام موظفيها عن طريق المسابقات والمعايير الجغرافية والسياسية، وقد انعكس ذلك على جميع مكاتب جامعة الدول العربية في الخارج وكذلك على المنظمات العربية المتخصصة. ولكن بعد عودة مقر الجامعة (عام 1989) إلى مصر، استقال عدد كبير من كبار موظفيها بما فيهم امينها العام ليحل مكانه ومكانهم مجموعة من الموظفين المصريين مره أخرى وعلى رأسهم الامين العام الحالي عصمت عبدالمجيد، وزير خارجية مصر السابق.

القوى عبر الوطنية

الفصل الرابع

القــوى عبر الــوطنية

مبحث تمهيدي:

يمتاز الأشخاص الدوليون الذين شرحناهم سابقاً: الدول، وحركات التحرير الوطنية، والمنظمات الدولية البينحكومية، بدرجة كبيرة من الوضوح حالياً بسبب شخصيتهم الدولية التي لا خلاف عليها، وبسبب أنه يمكننا تحديدهم في خريطة العالم بالألوان المختلفة.

إلا أن ذلك لا يعني وبأي حال من الأحوال أن هذه الشخصية وهذا الوضوح يجعل منهم أشخاصاً وحيدين للمجتمع الدولي. فبدون شك هنالك أشخاص دوليون آخرون، البعض منهم تصرفاته علنية، والبعض الآخر تصرفاته خفية، بعضهم له تأثير قوي ومباشر ودائم على الحياة الدولية،والبعض الآخر له تأثير قوي ولكنه عرضي (أي لفترة زمنية محدودة ولهدف ما محدد).

هؤلاء الأشخاص المثيرون للجدل، يمكننا تسميتهم، بالقوى عبر الوطنية، أي القوى الاجتماعية من غير الدول، والتي تقوم بمهامها محمية من الدول أو مقنعة ومتسترة خلفها[1]

---

(1) بالإضافة لذلك ولمزيد من المعرفة، نشير إلى التعريف الذي قدمه مارسيل ميرل في كتابه Sociologie- des Relations Internationales- مصدر ورد ذكره في عدة مناسبات، يقول ميرل: "نفهم من القوى عبر الوطنية بأنها حركات وتيارات التضامن الخاصة التي تمارس مهامها عبر الحدود الوطنية، وتحاول طرح وجهات نظرها في النظام الدولي" مع اعترافه بأن هذا المفهوم تعميمي ويشمل ظواهر ذات طبيعة وهوية مختلفتين.

والشيء الملفت للنظر هو أن هذه القوى ما زال القانون الدولي العام يتجاهلها (*)، والعلوم الأخرى تعالجها بحذر وضمن إطار وطني ، أي ضمن إطار الدولة. وعلى هذا الأساس نطرح السؤالين التاليين:

1- ما هو الوضع القانوني لهذه القوى عبر الوطنية؟

2- وما هو موقف علم العلاقات الددولية منها؟

بالنسبة للسؤال الأول، فإن الجواب عليه يقدمه القانونيون الدوليون من حيث يقولون بأن لا وضع قانونياً دولياً لهذه القوى، وأنها تخضع لقانون الدولة الداخلي القائمة على أرضها، رغم معرفتهم الجيدة بارتباط الكثير من هذه القوى ببعض المنظمات الدولية البينحكومية، وبالذات العالمية منها، بصفة "وضع استشاري"، حيث تستخدمها هذه المنظمات الحكومية ظاهرياً للاستشارة والاستفادة من خبراتها في مجالات تخصصها.

ولكن إذا كان هذا هو موقف القانون الدولي العام من هذه القوى، فما هو موقف علم العلاقات الدولية منها؟ للإجابة على السؤال الثاني نقول: بأن هذه القوى عبر الوطنية، والتي عادة ما تحمل تسميات مختلفة مثل جمعيات واتحادات ونقابات وهيئات ومنظمات ووكالات ومؤسسات وشركات ...إلخ. ما هي إلا أشخاص دولية لثلاثة أسباب رئيسية هي:

أولاً: دورها الذي تمارسه مادياً وفكرياً عبر حدود الدول القائمة على أرضها.

(*) بطبيعة الحال فإن القانون الدولي العام ما زال منكباً على دراسة ظاهرة الدولة والمنظمات الدولية، وكيف له أن يتزحزح عن موقفه وهو صنيعة الدول التي ما فتأت جاهدة للحفاظ على ميزتها الرئيسية كشخص وحيد لهذا القانون، مع قبولها بالمنظمات الدولية الحكومية كشخص ثانوي إلى جانبها بحجة أن هذه الأخيرة هي صنيعتها.

ثانياً: لضخامة عددها الذي أصبح يتجاوز بضعة آلاف حالياً، الشيء الذي يدل على أن هذه القوى تضم إليها عدة ملايين من الأفراد من عدة دول تجمع بينهم مصالح وهموم متجانسة وأهداف ومبادئ مشتركة ، يسعون وبشتى الوسائل لتحقيقها.

ثالثاً: تنوع تخصصاتها، حيث تشمل مختلف نواحي الحياة من : علمية وتربوية وثقافية وسياحية وقانونية وتقنية وصحية ورياضية ودينية واجتماعية ومالية...إلخ.

منهجية علم العلاقات الدولية لدراسة هذه الظواهر الاجتماعية:

يظهر جلياً بأن هذه القوى عبر الوطنية للمجتمع الدولي والتي تمارس أعمالها خارج إطار حدود الدول، هي أشخاص دولية فاعلة، الأمر الذي يدفع بعلم العلاقات الدولية لدراستها والبحث عن خفاياها. ومن أجل ذلك فقد درج الفقه الحديث على تقسيمها إلى مرتبتين من أجل تبسيط دراستها.

المرتبة الأولى- وتضم القوى الدولية ذات الأهداف المربحة. والمقصود هنا القوى ذات الأهداف الاقتصادية، والتي اختُلفَ على تسميتها لكن الاتفاق الغالب هو مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات، والتي تمتاز بثلاث خصائص هي:

1- أنها شركات ذات طابع وطني تخضع لدولة أو أخرى وذلك حسب مكان مقرها الرئيسي.

2- بأنها شركات ذات طابع متعدد الجنسيات لرأسمالها الاجتماعي.

3- بأنها شركات عبر وطنية بالنسبة لمجال أعمالها.

ونظراً لأهمية العامل الاقتصادي والاتفاق على ذلك من قبل مختلف التيارات الفكرية سواء الليبرالية أم الماركسية أم الوسط أو حتى العالم ثالثية، فإننا سنخصص لها (مبحثاً) خاصاً.

المرتبة الثانية:- وتضم جميع القوى الدولية التي لا أهداف مربحة لها، أي التي لا تسعى للكسب المادي، وجرت العادة على تسميتها بالمنظمات الدولية غيرة الحكومية.

ورغم أن هذه التسمية صحيحة من حيث التعميم وتنطبق على جميع القوى عبر الوطنية المكونة من أفراد بشكل جمعيات أو جماعات تجتاز الحدود الوطنية للدول لتحقيق أهدافها، سواء منها الماديه أو المعنوية، إلا أنها من ناحية التخصص ممكن أن تنطبق فقط على جميع القوى عبر الوطنية التي لها أهداف مختلفة وليس هدفها الربح المادي، الأمر الذي يعني أنها لا تنطبق على المرتبة الأولى، أي على المؤسسات الاقتصادية.

ولتوضيح أكثر لهذه المرتبة، ومن أجل الابتعاد عن أي جدل أكاديمي لا يوصلنا لنتيجة ما، نقول إنه يجب التمييز بين المنظمات الدولية البينحكومية (OIG) والمنظمات الدولية غير الحكومية (ONG). فإن كانت الأولى أعضاؤها من الدول، فالثانية أعضاؤها من الأفراد، وبما أن جميع القوى عبر الوطنية ذات الأهداف المختلفة مكونة من أفراد فهي بشكل عام (ومع بعض الاستثناءات) منظمات دولية غير حكومية.

وأخيراً وقبل الانتقال إلى النقطة اللاحقة، لا بد من الإشارة إلى أنه جرت العادة على تسمية هذه القوى عبر الوطنية بـ (القوى الضاغطة)، ونظراً لأهمية قوى الضغط هذه لمادتنا وتأثيرها على السياسة الخارجية للدول وعلى السياسة الدولية بشكل عام فإننا سنخصص لها (مبحثاً) خاصاً بها في نهاية هذا الفصل.

وعليه فإن دراستنا لهذه القوى ستكون بتقسيمها إلى مبحثين يكون المبحث (الأول) عن القوى الاقتصادية وبالذات الشركات المتعددة الجنسيات، والمبحث (الثاني) ويتضمن القوى التي ليس هدفها المكسب المادي أو المنظمات الدولية غير الحكومية.

المبحث الأول

القوى ذات الأهداف المربحة أو القوى الاقتصادية

(الشركات المتعددة الجنسيات)

تمهيد:

يندرج هذا الموضوع ، تحت ما أشرنا إليه في مقدمة هذا الفصل، بالقوى عبر الوطنية ذات الأهداف المربحة، أي ذات الأهداف الاقتصادية. والتي نظراً لغموضها نقول وعلى العموم بأنها عبارة عن شركات رأسمالية تمتاز لحد الآن بطابعها الوطني قانونياً، ومتعددة الجنسيات بالنسبة لرأسمالها الاجتماعي، وعبر وطنية بالنسبة لمجال أعمالها وخدماتها.

هذه الشركات، وإن اختلفت تسمياتها(*) الأكاديمية أو العملية أو حتى الدارجة، فباستطاعتنا إطلاق ما شئنا من التسميات عليها، فجميعها برأينا تعطي نفس

(*) هنالك عدة أراء مختلفة تناقض هذا الاختلاف بالتسمية ، نشير إلى أهمها حسب اعتقادنا، وهي ما ورد في كتاب:
Institutions des Relations Internationales; Jurisprudence General, Dalloz; 1974.
للكاتب الفرنسي Claud-Albert' Collard والذي يقول: رغم الأهمية الكبرى التي بدأت تحتلها الشركات المتعددة الجنسيات في الربع الأخير من القرن الحالي، إلا أن هنالك غموضاً ما زال يكتنف اصطلاح تسميتها بالنسبة للطرح العلمي لهذه الظاهرة، من الناحيتين: ناحية المضمون وناحية الشكل أو الصفة..فمن الناحية الأولى يطلق عليها ثلاث تسميات هي (Firme) شركة و (Entreprise) المشروع و (Societe) مؤسسة أو بالإنجليزية (Corporation) أي المؤسسة. أما اسم مشروع (Entreprise) لقد ورد في الدراسة التي أعدتها منظمة العمل الدولية بخصوص الشركات، أما مصطلح (Societe) مؤسسة، فقد ورد في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة رقم 721 (LIII) أما (Firme) شركة فهي التسمية الدارجة الاستخدام.

أما من ناحية الشكل أو الصفة، فعدم التحديد ظاهر أكثر من الناحية الأولى بالرغم من أنه أكثر أهمية ويشمل عدة تسميات مثل : متعددة الجنسيات (Multinational) ودولية (International) وعبر وطنية (Transnational) وفوقومية (Supranational) وعالمية (Mondial)، وحتى هنالك من يطلق عليها اسم: Cosmosociete. وأخيراً تلك التسميات الثلاث التي يطلقها عليها الأمريكي Perlmulter وهي الشركات (Exocentricas) أي الموجهة نحو بلد المنشأ، أو الشركات (Policentricas) أي الموجهة نحو البلد المستقبل لها، أو الشركات (Geocentricas) أي الموجهة نحو جميع بقاع العالم أو العالمية.

النتيجه نظراً لأسباب كثيرة نذكر منها: غموض هذه الشركات وضخامتها، وعدم تخصصها في قطاع محدد، وكذلك صعوبة التعرف عليها، والممارسات الملتوية التي تستخدمها، وتهربها من الإعلان بالإضافة إلى أن القانون الدولي، وكما يقول مرسيل ميرل[1] لا يقدم أية مساعدة كانت من أجل تحديد مفهومها، بل على العكس يتجاهلها وكأنها غير موجودة ولا شخصية قانونية دولية لها ويتركها للقوانين الوطنية التي تتعامل معها بصفتها شركات وطنية.وكذلك علم الاقتصاد الذي ما زال يبحث عن خفاياها.

أما علم العلاقات الدولية، ونظراً لأهمية دور العامل الاقتصادي بالنسبة له، فإنه بدأ يهتم بها لأنها فرضت نفسها وبقوة على كل صغيرة وكبيرة في الحياة الدولية، وتبوأت مركزاً طليعياً بالنسبة لباقي الأشخاص الدوليين. وعليه سنعالج هذا الموضوع بالشكل التالي: سنتعرض (أولاً) للخلفية التاريخية، ومن ثم مفهوم هذه الشركات عبر عدة تعريفات مختلفة ثم سنتطرق للسمات المشتركة للشركات التي نتوخى من خلالها تقديم إطار مفهومي أوضح بكثير من التعريفات المتضاربة (ثانياً)، ومن ثم سنعرض لمقدرة أي (فعالية) هذه الشركات المتعددة الجنسيات مقارنة مع الدول (ثالثاً)، وصولاً إلى موقعها في داخل النظام الدولي الحالي وعلاقاتها مع باقي الأشخاص الدوليين (رابعاً).

أولاً– التطور التاريخي للشركات المتعددة الجنسيات:

هذه الظاهرة العالمية والتي يتوقع لها أن تسيطر على الاقتصاد العالمي بالكامل قبل نهاية القرن الحالي، وأن تخرج جميعها للعمل المباشر على المسرح الدولي دون تغطية من بعض الدول بفضل فعاليتها الاقتصادية الكبيرة وتأثيرها على

---

(1) مرجع سابق – Marcel MERLE: Sociologie des Relations......".

معيشة كل فرد في مجتمعنا الدولي الحالي عبر تأثيرها أو هيمنتها على حكومات الدول "القومية" والتي أصبحت علاقاتها بها تذكّرنا بالسادة الإقطاعيين بغض النظر عن الزمان والمكان.

هذه الشركات يعود وجودها لوجود الإنسان وتعاملاته الحياتية خارج حدود قبيلته، ولقد نشأت وتطورت مع تطور الوحدات السياسية التي مرت بها جميع الحضارات السابقة،وصولاً إلى "الدول القومية" التي تمتاز بوجود خطوط وهمية تسمى بالحدود فيما بينها وتعتبر عنوان سيادتها، فنمت وحوصرت داخل هذه الحدود أولاً ، ولكن أمام نموها المتتابع السريع ضاقت عليها هذه الحدود، الأمر الذي دفعها لأن تجتازها محمية في البداية من حكوماتها ومن ثم أصبحت هي الحاكمة في كثير منها بسبب ما وصل إليه تطورها من مراحل متقدمة مميزة بأحجامها الضخمة وتنوع منتجاتها وأنشطتها وتدويل رؤوس أموالها ومركزية إدارتها وهرميتها الدولية، فسُمّيت بالشركات عبر الوطنية أو الشركات المتعددة الجنسية.

إذن هذه الشركات ليست وليدة هذه السنوات التي نعيشها، بل هي تطور بطيء للشركات التجارية الكبرى التي وجدت على مر القرون،حيث سجل التاريخ أسماء عدة شركات ضخمة كانت تهيمن على التجارة فيما بين عدة حضارات قبل الميلاد مثل: الشراكة التي كانت قائمة بين حيرم ملك صور الفينيقية والملك داود، والتي كانت تسيطر على تجارة البحرين المتوسط والأحمر وتشمل بلاد الشام والجزيرة ومصر. وفيما بعد الميلاد وخاصة مع مطلع العصر الحديث حتى اليوم سجل التاريخ أسماء بعض الشركات الضخمة التي كانت تمتلكها كبرى العائلات المالكة الأوروبية مثل عائلة: فوجر وهابسبورج وبورجيا ومن ثم شركات عائلة روتشيلد التي كانت فروعها موزعة بين النمسا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا والتي عُرفت بدعمها لبعض الأنظمة الحاكمة الأوروبية ضد بعضها البعض وخاصة ضد

التوسع النابليوني والهيمنة الفرنسية، وفيما بعد أصبحت أداة لدعم خلق الحركة الصهيونية والحصول على وعد بلفور من حكومة صاحب الجلالة البريطانية من أجل تأسيس "وطن قومي" لليهود الصهاينة في فلسطين. بالإضافة لعدة شركات ذات مجال دولي خدمت كأداة للتوسع الاستعماري الأوروبي مثل شركات الهند الشرقية والهولندية والفرنسية والإنجليزية وشركة خليج هدسون وشركة كوفيا البرتغاليه.

هذه الشركات جميعها خدمت كأداة للرأسمالية الوطنية لدولها أولاً، ومن ثم مع عالمية نشاطاتها أصبحت تخدم كأداة للرأسمالية العالمية المتطورة من أجل تحقيق تراكم في رؤوس الأموال على المستوى الدولي، الأمر الذي أوصلها لأن تصبح شركات دولية احتكارية وأداة رئيسية للنظام الرأسمالي العالمي المتمركز في القارة الأوروبية والمهيمن استعمارياً على جميع أنحاء العالم، ولقد انتقلت هذه الظاهرة على يد المستعمرين الأوروبيين إلى الأمريكيتين، وبعد تاسيس الولايات المتحدة الأمريكية واستقرارها السياسي ونظراً للثروات الطبيعية الضخمة التي تمتلكها وانعزالها عن أوروبا تكونت بها شركات وطنية ضاقت بها حدودها بعد الاستقرار فاجتازتها إلى جنوب القارة وشمالها (كندا) أولاً، الأمر الذي أدى إلى هيمنة السلطة السياسية في واشنطن على كامل الأمريكيتين (مبدأ مونرو)، ثم انتقلت إلى جنوب شرق آسيا، أما بالنسبة لأوروبا فقد انتقلت إليها الشركات الأمريكية أولاً عبر شركة (سينجر) لصناعة ماكينات الحياكة التي فتحت أول فرع لها في النمسا والتي يعتبرها البعض رائدة هذه الشركات الحديثة.

وفيما بين الحربين، وبسبب ظهور الأحزاب الشيوعية والفاشية وتبوؤها للحكم في بعض البلدان الأوروبية، وتعرض أوروبا لأزمة اقتصادية خانقة هزت النظام الرأسمالي وأدت إلى انهيار اقتصاديات بعض الدول، الأمر الذي دفع ببعض الشركات الأوروبية إلى تهريب رؤوس أموالها ومن ثم نقل مقراتها إلى الولايات

المتحدة الأمريكية سعياً وراء الأمن والاستقرار. ومع ما خلقته الحرب العالمية الثانية من هزيمة ودمار لأوروبا وتدمير لأساطيلها التجارية التي كانت تجلب المواد الأولية من مستعمراتها، وتدمير مصانعها وموت ملايين من الأيدي العاملة المنتجة، أفضى ذلك كله إلى نمو حتى أصغر الشركات الأمريكية التي أصبحت عملاقة، ونشير هنا إلى ما ورد في كتاب (بازار السلاح) للمؤرخ والصحافي أنطوني سامبسون، وهو يتكلم عن تطور شركات السلاح العملاقة مثل فكرز وارمسترونغ وكروب وكيف تحولت شركات كاليفورنيا الصغيرة للتصنيع الحربي إلى شركات ضخمة خلال الحرب العالمية الثانية بزعامة شركة لوكهيد وتزاوجها مع وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) وتغطيتها لأكبر سوق عالمي للسلاح وشبكة الفساد والفضائح التي سببتها هذه الشركة والتي تمتد من هولندا إلى اليابان[1].

هذا الشيء دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تتزعم النظام الرأسمالي وأن توفر في البداية لهذه الشركات الجو المناسب لتمارس هيمنتها الاقتصادية على الإنتاج العالمي وتحتكر التجارة الدولية وتتطور مع هذه الظروف الدولية بطبيعتها ونشاطاتها وأساليبها، الأمر الذي بدأت تفرض به سيطرتها المباشرة على الدول بأخذها دور المبادرة والعمل المباشر وتقسيم العمل على المستوى الدولي، مما أدى إلى تراكم فعلي لرؤوس الأموال العالمية بين أيدي مجموعة قليلة من هذه الشركات[2] استخدمتها كأداة هيمنة لها عبر تدخلها السياسي سعياً وراء مصالحها

(1) لمزيد من المعلومات والمعرفة نحيل إلى مجلة (صامد) الاقتصادية – السنة الثالثة – العدد (20) أيلول/ 1980–مقال: "أسلحة الشرق الأوسط بين تنافس الشركات وموازنات الدول" – نبيل هادي.. /من صفحة 153 حتى 166

(2) وكمثال على ذلك نذكر: شركة جنرال موتورز وشركة الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية (I.T.T) وشركة جنرال اليكتريك وكوداك ونستلة ووستنجهاوس وفيليبس ويونيليفر وكرايزلر ...إلخ.

ودون تمييز بين الدول الرأسمالية التقليدية، ومن ثم دول العالم الثالث، ولم تفلت منها حتى الدول الاشتراكية (كما سنرى ذلك فيما بعد).

وقد أدى ذلك إلى تغيير في مجال أعمال هذه الشركات، فلم تعد مقتصرة على المواد الخام ونقلها وتصنيعها في دولها الأصلية، بل اتجهت إلى القطاع الصناعي والسياحي والإعلامي...إلخ، ونقلت مؤسساتهاالإنتاجية من الدولة الأم إلى دول كثيرة سعياً وراء اليد العاملة الرخيصة وتهرباً من الضرائب التي بدأت تفرضها عليها دولها الأم، وبحثاً عن الأسواق القريبة سعياً وراء الأرباح الضخمة.

ولقد اتجهت هذه الشركات لإنشاء وحدات إنتاجية جديدة بنفس السلع وفي عدة دول مختلفة فتعددت نشاطاتها إلى تصنيع عشرات السلع والشؤون المالية والخدمات مما أدى بها إلى أن تصبح كما وصفناها سابقاً كالسادة الإقطاعيين، ولكن على مستوى عالمي وليس مقتصراً على بلد أو منطقة محددة من العالم، بل أصبح العالم هو مسرحها، وخلقت من أجل حمايتها إدارة مركزية مقتصرة على عدد محدود من كبار العقول العالمية وفي مختلف التخصصات، الأمر الذي أبقى أسرارها في يد حفنة من الكوادر.

ولهذه الأسباب نقول بأن إمكانية دراستها صعبة جداً، فالقانونيون الدوليون تجاهلوها، ومفكرو التخصصات الأخرى عندما يفرض عليهم الكتابة عنها إنما يكتبون عموميات والاقتصاديون الدوليون فقط هم الذين يستطيعون الكتابة عنها، إلا أنهم كما قلنا ما زالوا في متاهات من أمرهم ويبحثون عن خفاياها دون أن يقدموا الكثير عنها. وما يهمنا كدارسي علاقات دولية هو فقط البحث عن دورها الدولي، وعن تأثيرها وفعاليتها على المسرح الدولي، وعلاقاتها مع باقي الأشخاص الدوليين بهدف واحد وبسيط هو تثبيت شخصيتها الدولية.

ولكن نظراً لقلة المعلومات وعدم دقتها فإن ما تقدمه هو القليل إلا أنه كاف في الوقت الحالي لإعطاء صورة مقبولة نوعاً ما تؤهلنا لضمها إلى الأشخاص الدوليين أو الممثلين الدوليين الآخرين.

وعليه سنطرح في النقطة التالية (ثانياً) بعض التعريفات والسمات المشتركة لهذه الشركات من أجل التوصل إلى مفهومها. وكما سنرى لن نجد أي أتفاق موحد لتعريف هذه الظاهرة الدولية الحديثة، بل هنالك عشرات التعريفات المختلفة والمتضاربة،إلا أن طرحنا للسمات المشتركة لهذه الشركات وبعض الأمثلة عليها يساعدنا على تقديم توضيح يمكن اعتباره طريقاً مفتوحاً أو ضوءاً أخضر يساعدنا لكشف بعض خفايا دورها الدولي.

ثانياً- ماهية الشركات المتعددة الجنسيات:

تمهيد:

نقصد بمصطلح "ماهية" المفهوم العام والسمات المشتركة للشركات المتعددة الجنسيات، وعليه سنتطرق أولاً إلى المفهوم العام للشركات ومن ثم سنحدد أهم سماتها المشتركة.

I- المفهوم العام:

إن تحديد مفهوم واضح لهذه الظاهرة الدولية المعاصرة لهو من أصعب الأمور، نظراً لحداثتها ولغموضها. لذلك سنستعرض بعض التعريفات المختلفة لمجموعة من المفكرين وتعريفات أخرى لبعض المنظمات الدولية المهتمة بهذه الظاهرة.

فمثلاً الأمريكي Raymond Vernon يُعرفُها بأنها "مجموعة من المؤسسات المختلفة الجنسيات متحدة فيما بينها بروابط استراتيجة وإدارة موحدة"[1].

ومحللون من نفس الجنسية ، في العلاقات الدولية، عرفوها "بشركات تدير مجموعة من المؤسسات الإنتاجية في بلدين أو أكثر"[2] وهذا التعريف يتماشى مع ما ورد في تقرير السوق الأوروبية المشتركة عام 1973 والذي يقول: "إن الشركة المتعددة الجنسيات هي التي تمتلك وحدات إنتاجية في دولتين على الأقل".

أما ، Remmers و M.Brooke فيعرفانها بقولهما: "الشركة المتعددة الجنيسات هي أي شركة تمارس نشاطاتها الرئيسية سواء الصناعية أو الخدماتية في بلدين على الأقل"[3].

هذه التعريفات رغم قصورها فهي تشير إلى معيارين اثنين رئيسيين للشركات المتعددة الجنسية هما : مجموعة شركات مختلفة الجنسيات تعمل في دولتين أو أكثر. رغم صواب هذه التعريفات إلا أنها برأينا ليست تامة الوضوح بالضرورة، مما يدفعنا لنشير إلى تعريفات أخرى تضم معايير توضيحية أكثر مثل ما أورده فيرنون في كتابة (Sovereignty at Bay) الصادر في (New York) عام 1971 من حيث يقول:

"المشروع متعدد الجنسيات هو شركة أم تسيطر على عدد كبير من المشروعات من مختلف الجنيسات، وبذلك تكون مجموعة ضخمة تتجمع لديها

(1) أنظر: محمد صبحي الأتربي – مدخل إلى دراسة الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات – الناشر / النفط والتنمية – بغداد /1977.

(2) نفس المرجع السابق.

(3) M. Broke & K. Remmers-; The Strategy of Multinational Enterprise; London, 1970.

الموارد المالية والموارد البشرية، وفي نفس الوقت تتبع استراتيجية مشتركة، كما أن الحجم يحتل أهمية كبرى في تمييز المجموعات المتعددة الجنسيات، حيث تستبعد الشركات التي تقل مبيعاتها السنوية عن (100 مليون) دولار، كذلك يعتبر من العوامل الهامة في هذا التحديد طبيعة النشاطات الخارجية للمجموعة، حيث تستبعد من نطاق المجموعات متعددة الجنسيات الشركات التي تقوم بالتصدير فقط حتى إذا كانت تمتلك فروعاً أجنبية للبيع..."[1].

وبتوضيح أكثر سهولة للمعايير التعريفية الرئيسية للشركات المتعددة الجنسيات نجده في التعريف التالي لـ (Maisonrouge,J.)، حيث يقول:

"إن المعيار الأول للشركة المتعددة الجنسيات، هو ممارسة نشاطها في العديد من الدول، والمعيار الثاني هو أن يشمل نشاطها في الدول المذكورة الصناعات التحويلية ومجالات التطوير والبحث، أما المعيار الثالث فينصرف إلى الاداره التي يجب أن تكون متعددة الجنسيات، والمعيار الرابع والأخير، أن تكون ملكية رأس المال أيضاً ملكية متعددة الجنسيات..."[2]

أما الأدبيات الاقتصادية السياسية الماركسية وخاصة السوفييتية، فعادة ما كانت تستخدم تعابير مختلفة للشركات كأن تطلق عليها اسم الاحتكارات الدولية أو العالمية أو المجموعات الاحتكارية. فعلى سبيل المثال لا الحصر يعرفها (G.Sokolnikov) بقوله: "إن الاحتكارات الدولية أو متعددة الجنسيات قد تشمل المشاريع والاحتكارات الوطنية التي تمتلك شبكة ضخمة من الفروع والشركات

(1) مقتبس من كتاب محمد صبحي الأتربي.. مصدر سابق – صفحة (28).

(2) - MAISONROUGE, J-Proceedings of the Conference on the Multinational Corporation in the state Departmant -Washington, D.C, Department of state, Feb 1969.

ورد في كتاب الأتربي – مرجع سبق ذكره .. صفحة 28.

التابعة الأجنبية، وكذلك الشركات والمجموعات التي تتكون نتيجة إدماج رأس مال من عدة بلدان رأسمالية"(1).

وأخيراً نشير إلى التعريف الذي صدر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة والذي يقول بأن "المؤسسة المتعددة الجنسيات هي كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات وأصول ومصانع ومناجم ومكاتب بيع وما شابهها في دولتين أو أكثر يمكن اعتباره شركة متعددة الجنسيات"(2).

وبعد استعراضنا لهذه المجموعة المختلفة من التعريفات والتي أضفنا إليها بعض تعريفات لمنظمات دولية بينحكومية، نعود لنؤكد على اختلاف وتباين هذه التعريفات، وذلك حسب وجهات النظر المختلفة لواضعيها، وإن كانت تتفق في بعض السمات أو المعايير فإنها تختلف في أخرى مما يجعل تحديد مفهوم موحد لهذه الشركات العالمية من الصعوبة بمكان. وبرأينا فإن أي تعريف كامل وشامل لهذه الشركات المتعددة الجنسيات لا بد وأن يأخذ بنظر الاعتبار السمات المشتركة التي سنوردها في النقطة التالية.

2- السمات المشتركة للشركات المتعددة الجنسيات:

رغم الاختلاف في التعريف كما رأينا سابقاً إلا أن هنالك اتفاقاً على كثير من السمات المشتركة (المعايير) التي من الضرورة ذكرها هنا من أجل الوصول إلى مفهوم واضح.

---

(1) انظر: - Sokolnikov,G.,"Monopoly Concentration today"; International Affaires, Moscow, N° 9, 1972.
ورد في كتاب "مدخل إلى دراسة ..." للأتربي، مرجع سابق، صفحة (31):

(2) - U.N (E.S.C) Official Records, 53 Session - 3; 28/ July/ 1972; New York 1973.

ومن أهم هذه السمات:

أ- ضخامة الحجم:

لقد وصلت الشركات متعددة الجنسيات في يومنا هذا إلى أحجام كبيرة جداً أصبح معها لفظ "شركة" صغيرة بالنسبة لضخامتها. فالحجم الكبير لم يقتصر على عدد فروعها وانتشارها في غالبية دول العالم. بل تعداه إلى حجم عقاراتها ومصانعها ومستودعاتها ومنشآتها وعدد موظفيها ومستخدميها، الأمر الذي يترتب عليه ضخامة حجم نشاطاتها وسيطرتها؛ ولنأخذ مثالاً تدليلياً على ذلك شبكة جنرال موتورز الأمريكية (*) التي تعتبر رائدة الشركات المتعددة الجنسيات، فلقد وصل رقم أعمالها الذي يمثل قيمة عملياتها الإجمالية عام 1974 حوال (31.550 مليار دولار)، أي أنها احتلت مكانة فاقت الناتج القومي الإجمالي لغالبية دول العالم، حيث جاءت في المرتبة (22) مقارنة مع الناتج الإجمالي للدول، مما يشير إلى أنها فاقت بمدخولها الدخل القومي للدانمرك والنرويج والسويد وحتى فنزويلا وتركيا واليونان وجميع دول العالم الثالث بلا استثناء. وعودة لما هو وارد في الهامش أدناه نرى الفرق خلال عشرون عاماً.(حالياً)

(*) تشير تقارير الأمم المتحده ومجلة "فورتشن" إلى احتلال شركة جنرال موتورز المكانه الأولى عام 1993، إذ بلغ رقم اعمالها في هذا العام (133.6 مليار دولار) تليها شركة فورد (108.5 مليار دولار) لشركة اكسون للبترول (97.8 مليار دولار) وفي المرتبه الرابعه تحتل شركة رويال داتش/ شل حيث بلغ رقم اعمالها (95.1 مليار دولار) والشركه الخامسه هي تويوتا موتورز. (85.3 مليار دولار- الاولى في اليابان)، والسادسه هيتاشي (68.6 مليار دولار) والسابعه أي بي.ام (62.7 مليار دولار) والثامنه ماتسوشيتا الكتريكال اندستريال (61.4 مليار دولار) والتاسعه جنرال اليكتريك (60.8 مليار دولار) والعاشره شركة ديملربنز (59.1 مليار دولار).

وبالنسبه لارقام الاعمال نلاحظ باستعراضنا للاحصائيات هيمنة الشركات الأمريكيه فمن بين (25 شركه اولى في العالم هنالك 13 شركه أمريكيه). كما يظهر ظهور وتقدم سريع للشركات اليابانيه في السنوات العشره الاخيره.

وهذا الرقم الخيالي التقديري للعمليات الإجمالية لشركة متعددة الجنسيات إن دل على شيء فإنما يدل على ان القوة الاقتصادية لهذه الشركات لو توفرت لكثير من الدول لأصبحت في مصاف القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، ولعدم توفرها فإن فعالية هذه الدول تتضاءل أمام فعالية الشركات.

ب- الامتداد الأقليمي الجغرافي:

هو المعيار الثاني من حيث الأهمية، والذي منه جاء تعبير المتعددة الجنسيات أو العابرة للقارات أو على وجه أكثر دقة العابرة لحدود الدول، وكما أشرنا سابقاً فإنه يشترط بالشركة المتعددة الجنسيات أن تكون أعمالها قائمة في أكثر من دولة. ويتفاوت الامتداد الجغرافي لهذه الشركات (المتباين من حيث الأهمية) فبعضها يمتلك فروعاً وشركات تابعة للمقر الرئيسي أي للشركة الأم في أكثر من (100) دولة(*). وتأتي أهمية هذا المعيار من أنه يعطي الشركات ميزات في صالحها مثل عدم اعتمادها على دول قليلة تتحكم في نشاطاتها أو تتشدد في مطالبتها، فتشتتها الجغرافي يدفعها لأن تتعامل مع تشريعات مختلفة مما يزيد من إمكانيتها في التهرب من هذه التشريعات ويسمح لها بمعرفة أفضل لقوانين استثمارات ومجالات العمل والتسهيلات لجميع دول العالم ، الأمر الذي يفتح باب المنافسة بين الحكومات لاستجلابها ومنحها مجالات وتسهيلات أكبر، وحد من تفكير بعض الدول بتأميم عملياتها مع أن هذه الإمكانية الأخيرة بدأت بالتلاشي حالياً إن لم نقل إنتهت.

وعليه فإن هذه المميزات الهامة التي تتبع هذا المعيار أن دلت على شيء فإنما تدل على العلاقات التي تربط هذه الشركات الضخمة بالحكومات المختلفة للدول

(*) تشير احصائية صادرة عن مؤتمر الامم المتحده للتجاره والتنميه (اونكتاد) لعام 1994 أن هنالك (37 الف) شركه تسيطر على (200 الف) شركه فرعيه تابعه لها في العالم وتوظف نحو (73 الف عامل حول العالم).

التي سمحت لها بالاستقرار على أراضيها وفتحت أمامها مجالات العمل للتوسع في مختلف المجالات، كما أدى إلى ضخامتها وجعل منها رقيباً ما على جميع الأمور الاقتصادية والثروات الطبيعية والمالية والتجارية للدول حيث أصبحت أداة ضغط فعالة على صانعي القرارات، الأمر الذي سبب تهديداً مباشراً للمبدأ القانوني السياسي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وجعل منه مبدأ شكلياً فقط. ويشير تقرير الأمم المتحده لعام 93 إلى أن أكثر من 90٪ من هذه الشركات تحتفظ بمقراتها في بلدان العالم الصناعي المتقدم.

ج- تعدد مجالات منتجاتها ونشاطاتها المختلفة:

لقد كانت هذه الشركات في مراحلها الأولى مقتصرة على منتوج واحد أو اثنين فقط مما جعلها عرضة للتدخل في شؤونها من قبل مختلف الدول الفاعلة (الممثلين الدوليين) أو حتى من قبل النقابات العمالية الوطنية في هذه الدول. الأمر الذي أدى بها إلى أن تهرب من حصر نفسها في إنتاج صناعي أو تجاري أو مالي واحد لتتجه إلى تنويع منتجاتها ومجالات نشاطاتها مثل الأعمال المصرفية والمنجمية والصناعية الخفيفة والمتوسطة والثقيلة،والإنشاءات ومجالات السياحة المختلفة من فنادق ومؤسسات وشركات نقل جوية وبحرية وبرية وحتى توجهها إلى الصحافة والنشر والإنتاج الغذائي والتصنيع الحربي...إلخ.

وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن شركة فيات الإيطالية الأصل والمتخصصة في صناعة السيارات أصلاً المتعددة الأسماء في عدة دول مثل: فيات وسيات ونصر ولادة ...إلخ، قد طرقت مجال الصحافة، وكذلك شركة المواصلات السلكية واللاسلكية (I.T.T) قد طرقت مجال السياحة حيث تملك أكبر شبكة فنادق في العالم (شيراتون) والاجهزه الكهربائيه...إلخ.

وبدراسة أجرتها جامعة هرفارد الأمريكية على مجموعة كبيرة من الشركات متعددة الجنسية ذات المقر في الولايات المتحدة الأمريكية خرجت بخلاصة أن غالبية هذه الشركات تنتج في المتوسط (22) سلعة من أنواع مختلفة: فمثلاً شركة جنرال موتورز للسيارات أصلاً توجهت لإنتاج السكك الحديدية والثلاجات والغسالات بالإضافة إلى عشرات الماركات وأنواعها المختلفة من السيارات. وبتقرير صدر عن الأمم المتحده عام 1993 يشير إلى أن 60٪ من هذه الشركات يعمل في القطاع الصناعي و 37٪ في الخدمات و 3٪ في الزراعه والمواد الأوليه.

د- خلقها واحتكارها للتكنولوجيا المتقدمة:

نظراً لمقدرتها المالية وتعدد مجالات نشاطاتها وتشتتها الجغرافي، فقد قامت هذه الشركات بخلق مراكز متخصصة في البحوث العلمية ضمت إليها خيرة علماء العالم. بالإضافة لتسخيرها لبعض مراكز البحث العلمي الجامعي لخدمة مصالحها عن طريق عقود للأبحاث، وكذلك شرائها لكل المكتشفات الحديثة للأفراد أو المؤسسات الصغيرة واحتكارها لها. مما جعلها أقدر من جميع الدول وبلا استثناء على خلق وتطوير وتحديث أساليب الإنتاج، الأمر الذي دفعها لخلق أجهزة للمعلومات (التجسس) لجمع المعلومات عن باقي الشركات ورصد مراكز أبحاثها وجمع المعلومات عنها، الأمر الذي جعل بعض مراكز التجسس هذه أقوى من أجهزة مخابرات الدول قوة ونفوذاً وأطراً، وجعل من التجسس الصناعي حديث الساعة نظرا للتقدم الصناعي التكنولوجي المتطور الذي تقوده هذه الشركات، وجعلت منه سلاحها الحاد لفرض سيطرتها على دولتها الأم والدول الأخرى بما فيها الدول الاشتراكية سابقاً والتي أنظمتها السياسية كانت تحتكر لنفسها الهيمنة على مختلف فروع التكنولوجيا الوطنية وكذلك على الشركات العملاقة الأخرى.

وبالنسبة لدول العالم الثالث الأقل تقدماً في العالم فإنها تلح وباستمرار وتسعى بكل الوسائل لدى هذه الشركات لنقل التكنولوجيا إليها، وتلبي هذه الشركات مطالبها ولكن بنقل ما أصبح قديماً وغير مستخدم في الدول المتقدمة وتتفضل به على هذه الدول بأسعار خيالية وبما يتماشى مع مصالحها بالاستقرار في هذه الدول، لأنها تعتبر نفسها "السيدة" فهي صاحبة التكنولوجيا وهي التي تتولى نقلها وتركيبها وإدارتها والإشراف عليها وصيانتها وتدريب العناصر الوطنية، بالإضافة إلى احتكارها لخيرة الكوادر الوطنية حيث نجد أن الكثير من مشرفيها ومسؤوليها المبعوثين لهذه الدول هم اصلاً من أبناء هذه الدول أي من العقول المهاجرة أو المُهَجَّرة من بلادها. كل ذلك يزيد من فعاليتها وقوة نفوذها وتأثيرها في صناعة وصناع القرار السياسي في جميع الدول المتواجدة فيها.

هـ- الإدارة المركزية:

إن لكل شركة متعددة الجنسيات مقراً رئيسياً أو ما يعر ف بالشركة الأم في بلدها الأصلي أو ما يسمى بلد المنشأ (المركز الاجتماعي) أو بلد المقر(*)، وإن اختلفت التسميات فنعتقد أن أفضلها استخداماً هو من حيث الصفة الشركة الأم ومن حيث المكان بلد المقر، لأن كثيراً من الشركات مقرها الرئيسي غير موجود في دولتها بل مقام في أحدى الدول المسماة "بالجنة الضريبية"، وهذه الشركات تسيطر سيطرة تامة على جميع فروعها وتبعياتها المنتشرة في أنحاء العالم عبر عدد محدود من خيرة العقول المسيطرة على الإدارة المركزية لهذه الشركات، مستخدمة أحدث

(*) نشرت مجلة (فورتشن) شهر يوليو / 1994 ان الولايات المتحدة تتصدر قائمه اكبر شركات العالم بـ (159شركه) تتبعها اليابان (94شركة) ثم بريطانيا (41 شركة)، ألمانيا (32 شركة) وفرنسا (26 شركة) وكوريا الجنوبية والسويد (12 شركة) واستراليا (10 شركات)..

الأساليب العلمية للإدارة وأحدث الوسائل الالكترونيـة(*) التي ما زال بعضها يعتبر أسراراً دولية كالحاسبات الالكترونية المتقدمة والتي باستطاعت هذه الشركات من خلالها معرفة أدق البيانات والتفصيلات عن نشاطات جميع فروع هذه الشركات وتجميعها وتصنيفها ومعالجتها كمياً مستخدمة أحدث النظريات الرياضية (والتي حوّل بعضُها لأطروحات نظرية لتطبيقها على العلاقات الدولية)، وكل ذلك يتم في دقائق عبر الشبكة التي تربط بين جميع فروعها والمقر الرئيسي، بالإضافة لاستخدامها لمجموعة كبيرة من خيرة الكوادر البشرية كرؤساء أو مدراء عامين وتنفيذيين لشركاتها الموزعة في أنحاء العالم، مما يسهل على الشركة الأم رسم استراتيجية مضادة لمحاربة الشركات الأخرى وحتى الدول التي تقف أمام تقدمها، سعياً وراء تحقيق أهدافها وعظمتها.

وقد دلت الأحداث الدولية على أن هذه الشركات تملك وسائلها الخاصة من أجل تنفيذ أهدافها والوصول إلى تحقيق غاياتها، منها وسائل ترغيبية وأخرى ترهيبية، وعليه فإن ما يطلق عليها بأنها أنجع وأقوى قوة ضاغطة عبر وطنية لهو حقيقة لا جدال فيها.

ثالثاً- المكانة الدولية للشركات المتعددة الجنسيات:

سنقتصر تحت هذه النقطة بعرض جدول يضم مجموعة من الدول والشركات المتعددة الجنسيات، وذلك حسب مداخيلها العامة (بملايين الدولارات)، من أجل التدليل على مقدرة الشركات مقارنة بالدول، والسبب من وراء عدم الاسترسال بالشرح هو:

(*) إن أول من استخدم الالات الالكترونية للتهرب من الضريبة هي الشركات الأمريكية الكبرى الأمر الذي أدى بالإدارة الأمريكية لاستخدام نفس الأجهزة.

1- إن كل ما كتب في النقطتين السابقتين (أولاً وثانياً) بالإضافة للمقدمة، لهو كاف للتدليل على مقدرة أو مكانة أو فعالية هذه الشركات.

2- لأن الجدول الذي سنحلله لاحقاً هو أحدث مقارنة دلالية موجودة لدينا، حيث يعود تاريخه لعام 1974، علماً بأن غالبية المراجع المتوفرة لدينا وبعدة لغات كل وثائقها من كشوفات وجداول وأرقام تعود لقبل هذا العام، ورغم قدم هذا الجدول، فهو يفيدنا من أجل توضيح موضوعنا وفتح الطريق أمامنا من أجل القيام بدراسات مقارنة بين الشركات والدول لتهدينا لفعالية هذه الشركات، رغم التنبيه إلى أن هذه الأرقام هي أولاً نسبية وثانياً أصبحت قديمة ترتيبياً. ولكننا نطرحها هنا فقط للدلاله، لاخذها كنموذج يخدم الباحث مستقبلاً بعد حصوله على احصائيات حديثه.

الجدول رقم (3)

المركز الترتيبي	اسم الدولة أو الشركة	الناتج القومي الإجمالي أو رقم الأعمال (بملايين الدولارات الأمريكية)	مركز ترتيب	اسم الدوله أو الشركه	الناتج القومي او رقم الاعمال
1	الولايات المتحدة الأمريكية	1.400.000	17	المكسيك	56.000
2	الاتحاد السوفييتي	797.000	18	ليكسون (*)	45.000
3	اليابان	448.000	19	سويسرا	44.000
4	ألمانيا الغربية	383.000	20	رومانيا	43.000
5	فرنسا	292.000	21	الأرجنتين	36.000
6	جمهورية الصين الشعبية	223.000	22	جيرال موتورز (*)	31.550
7	المملكة المتحدة	192.000	23	يوغسلافيا	27.000
8	ايطاليا	158.000	24	فورد (*)	23.621
9	كندا	136.000	25	تيكساكو (*)	23.256
10	البرازيل	93.000	26	موبيل اويل (*)	18.929
11	الهند	79.000	27	ستاندر اويل - كاليفورنيا (*)	17.191
12	بولونيا	76.000	28	غولف اويل (*)	16.458
13	اسبانيا	70.000	29	جنرال اليكتريك (*)	13.413
14	النمسا	61.000	30	I.B.M (*)	12.675
15	المانيا الشرقية	59.000	31	I.T.T (*)	12.154
16	السويد	57.000	32	كرايسلر (*)	10.971

ملاحظات:

- (*) هذه الإشارة تدل على أسماء الشركات المتعددة الجنسيات.
- هذا الجدول يدل على المركز النسبي للاقتصاديات الوطنية للدول والمداخيل الشمولية السنوية للشركات المتعددة الجنسيات.
- ما استخدمناه من أرقام يدل على الناتج القومي الخام (P.N.B) للدول وعلى المبيعات السنوية أي رقم الأعمال للشركات المتعددة الجنسيات في السنة الواحدة.
- تعود هذه الإحصائيات لعام (1974).

المصادر المتسخدمة هي :

- Standard & Poor's Stock reports: New York Stook Exchange (New York: Standard & Porr's Corp 1975.
- U.S. Arm Control and Disarmament Agency, World Military Expenditures and Arms Transfers, 1965-1974; Publication 84 (Washington, Goverment printing 1976).

وهي مأخوذة من كتاب - (مصدر سبق ذكره):-

- Theodore A. COLOUMBIS & James H. WOLFE, Introduction to International Relations: Power and Justice; 1978-By Prentice-hall, Inc; Englewood Cliffs, N.J; P.P.632.

إذن ، هذا الجدول غني عن التفسير، فهو بأرقامه يدل على مقارنة سهلة ما بين القوة الاقتصادية للمؤسسات عبر الوطنية ذات الأهداف المربحة (الشركات المتعددة الجنسيات) من جهة والدول "القومية" من جهة أخرى، ويظهر بوضوح بروز الشركات من حيث أعمالها السنوية، حيث نجد أن أول سبعة عشر (17) قوة

اقتصادية في العالم كانت في عام 1974، تحتلها الدول والرقم (18) تحتله شركة ايكسون الأمريكية، والواقعة كما نرى مركزياً ما بين دولتي المكسيك وسويسرا.

أما الرقم (22) فتحتله شركة جنرال موتورز الأمريكية الواقعة ما بين دولتي الأرجنتين ويوغسلافيا، ورقم (24) فتحتله شركة فورد الأمريكية ومن ثم بالتسلسل رقم (25) و (26) و (27) و (28) و (29) و (30) و (31) و (32) فتحتلها شركات متعددة الجنسيات هي بالكامل أمريكية الأصل.

ولو تمعنا بعد هذه المقارنةالسريعة بضخامة هذه الأرقام (بالملايين) والتي تشير إلى المداخيل العامة الناتجة عن المبيعات السنوية للشركات ومركزها الهرمي الترتيبي بين الدول لعرفنا مدى ضخامة هذه الشركات ومدى أهميتها الاقتصادية التي تدل على مدى فعاليتها الدولية، الأمر الذي يدفع بدارس العلاقات الدولية لمزيد من البحث والدراسة ليس فقط لهذه الظاهرة (المخيفة) لفعالية هذه الشركات بل كذلك لمدى علاقاتها وتأثيرها على النظام الدولي الحالي، وهذا ما سنعالجه في النقطة اللاحقة.

رابعاً – تأثير وعلاقات الشركات المتعددة الجنسيات على ومع أشخاص النظام الدولي الحالي:

كما يشير العنوان، سيتم التعرض لمدى تأثير وعلاقة هذه الشركات المتعددة الجنسيات على بعض أهم الأشخاص الدوليين البارزين إبتداء بالدول فحركات التحرير الوطنية ومن ثم المنظمات الدولية البينحكومية وإنتهاء بالمنظمات الدولية غير الحكومية.

I- بالنسبة للدول:

I-1- علاقة وتأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الدول الصناعية المتقدمة (الغربية):

تبرز هذه العلاقة ومدى تأثيرها من ناحيتين الأولى أيجابية أي علاقة مصالح متبادلة والثانية سلبية، أي استغلالية من قبل الشركات للدول:

أ- العلاقات الإيجابية:

1- تتسم هذه العلاقات الإيجابية بين الشركات المتعددة الجنسيات والدول الصناعية المتقدمة من حيث أن هذه الأخيرة هي دول مقرات للشركات الأم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بأمومة أكبر نسبة من هذه الشركات بصفتها زعيمة للنظام الرأسمالي القائم، الداعم والمدعوم في نفس الوقت (لـ) ومن قبل هذه الشركات بالتعاون والتفاهم المتبادل، من حيث أن حكومات هذه الدول تستغل هذه الشركات كأداة طيعة ضد حكومات دول أخرى، التي بدورها تدعم وتستغل شركاتها في صراع تنافسي بين الدول الرأسمالية نفسها من حيث أنها تقدم لها دعماً معنوياً وغطاء دبلوماسياً لإعانتها في عملياتها خارج حدودها الوطنية من منطلق أن هذه الشركات هي أداتها الاقتصادية في الهيمنة على الآخرين. وخير مثال نطرحه على ذلك هو دعم الولايات المتحدة الأمريكية لشركات البترول الضخمة أولاً ضد الدول العاملة فيها ومن ثم ضد الدول المستوردة منها على مستوى السوق العالمي وخاصة الدول الرأسمالية الكبرى: مثل اليابان وغالبية دول السوق الأوروبية المشتركة، وكعملية مضادة دعم دول السوق الاقتصادية الأوروبية للشركات الأوروبية أمام منافسة وهيمنة الشركات الأمريكية واليابانية في السوق الأوروبية المشتركة وهذه العلاقات والتأثير المتبادل يؤديان إلى أن:-

2- هذه العلاقة الوثيقة ما بين الحكومات الصناعية المتقدمة وشركاتها (الوطنية) هي علاقات جدلية ومنفعة متبادلة من حيث أن الشركات تقدم دعماً مالياً

وإعلامياً وبشرياً (التصويت في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وحتى المجالس البلدية) للأحزاب السياسية المتنافسة على السلطة في دولها.. وكمثال نشير إلى أهم المجموعات الاحتكارية الأمريكية أي ما يسمى بالمركب الصناعي – العسكري، الذي يضم تحالف المؤسسات الصناعية الحربية والمؤسسات الحكومية، الذي أشار إليه وحذر من قوته وخوفه من هيمنته على سلوك السياسة الخارجية الأمريكية، الرئيس السابق ايزنهاور في خطابه الوداعي إلى "الأمة" الأمريكية.

وكذلك دعم شركة (FLICK) الألمانية الغربية أولاً للحزب الاشتراكي الديمقراطي عندما كان في الحكم ومن ثم دعمها لحزب الديمقراطيين المسحيين حالياً، ومدى الفضائح والمحاكمات التي نُشرت وما زالت تُنشر حوله، وكذلك دعم نفس الشركة مالياً لبعض الأحزاب السياسية في دول أوروبية أخرى لها فيها مصالح ضخمة مثل اسبانيا ودعمها للحزب الاشتراكي الاسباني للوصول للحكم في الثمانينات.

هذا الدعم ليس مجانياً بل يترتب عليه التزامات من قبل هذه الأحزاب عند وصولها للحكم معبراً عنها بمنح بعض المناصب الحكومية الهامة كوزراء ومستشارين وسفراء متجولين أو حتى مناصب سفراء دائمين...إلخ، وإعطائها بعض الامتيازات الاقتصادية أو المالية أو المحافظة على امتيازاتها القائمة.

3- تنسيق العمل السياسي الخارجي بين الشركات والحكومات خاصة في المناطق المتواجدة فيها هذه الشركات، وذلك بالمساندة المالية لهذه الشركات للأنظمة (التابعة) وتدخلها في الشؤون الداخلية لهذه الدول وتمويلها لحركات الانشقاق أو الحروب الأهلية ضد الحكومات التي تتعارض مواقفها مع مصالح الشركات أو الدولة الأم.

4- دعم متبادل بين الشركات وحكومات الدول الأم من أجل السيطرة على ثروات وأسواق دول العالم بمنافسة شركات ودول أخرى مثال: حسب إحصائيات قديمة تعود لمطلع السبعينات تشير إلى أن حوالي 50٪ من هذه العمليات تقوم بها الشركات بدعم من حكوماتها.

5- دعمها للاقتصاد الوطني لدولها وذلك عبر دعمها للعملة الوطنية بواسطة تلاعبها بالعملات الوطنية لدول أخرى متواجدة فيها، ورفع قيمة الفائدة على عملة دولتها الوطنية عبر مؤسساتها المالية الضخمة مما يجلب معه كميات ضخمة من الأموال إلى دولتها. كمثال: ما حصل في منتصف الثمانينات من الازدياد الجنوني لسعر تبادل الدولار مقارنة مع العملات الدولية الأخرى وازدياد سعر الفائدة عليه التي وصلت في الولايات المتحدة إلى أكثر من 20٪ على الدولار، الأمر الذي دفع بأصحاب الأموال الضخمة من العملات الأخرى أو حتى من الدولار المتواجد خارج الولايات المتحدة لنقلها إليها.

ب- العلاقات السلبية:

1- من منطلق المصلحة الذاتية للشركات، فإنها لا تعبأ بالأولويات القومية لدولها، وما يحركها هو مصالحها التي قد تتعارض مع مصالح دولها الأم أو دول مقراتها، الأمر الذي يؤدي إلى خلق حالة عدم استقرار اقتصادي. يقلب موازين القوى البشرية ويؤدي إلى البطالة ومن ثم إلى عجز في موازين المدفوعات، وذلك كرد فعل على تحويل الشركات لأرباحها إلى الخارج وبدل أن تصبح عوناً لدولها تصبح عبئاً عليها.

2- تهربها الجزئي بكل الطرق والوسائل الملتوية من دفع الضرائب (الباهظة) على عملياتها الداخلية وتهربها الكامل من دفع الضرائب على عملياتها الخارجية بعدم الإقرار بها.

3- بسبب استراتيجيتها العالمية وليست (القومية) في غالب الأحيان فإن الشركات تمارس عمليات التلاعب الاحتكارية وتسبب أزمات ضخمة للدول المتواجدة فيها بالإضافة لتحديها لها، وخاصة ما حصل من أزمات عالمية في النفط.

4- توجه الشركات وراء أرباحها وذلك بفتح فروع وشركات في الخارج سعياً وراء اليد العاملة الرخيصة وتوزيع مجال اختصاصاتها، ويعطيها خيارات أوسع في انتقاء انسب مواقع الانتاج القائمة على مزايا التكلفه والتسويق، مما يشكل خطراً على الاقتصاد القومي لدولها ويعرقل خطط التنمية الاقتصادية فيها ويعطل عشرات آلاف العمال، مما يؤدي إلى مشاكل داخلية تتزعمها النقابات ضد حكوماتها، الأمر الذي يدفع بهذه الحكومات للاصطدام معها محاولة فرض بعض القيود عليها.

5- سيطرة هذه الشركات على التجارة الخارجية لدولها ومن ثم على التجارة الدولية بشكل عام، يجعل منها أداة ضغط مخيفة على جميع الدول سواء الغنية منها أم الفقيرة، وضغطها هذا السلبي على دولها الأم يؤدي إلى صراع ما بين الدول الرأسمالية الرئيسية على الأسواق الداخلية لها والعالمية، ويبعد إمكانية الاتفاق بين هذه الدول على كثير من الأحداث الدولية ذات الجذور الاقتصادية، كالصراع الحاصل بين اليابان وأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث سجلت الإحصائيات أن أكثر من نسبة 50٪ من هذه العمليات تحتكرها الشركات وهي في تصاعد مستمر.

6- سيطرة هذه الشركات على أسواق النقد العالمية بما تملكه من سيولة نقدية يمكن التلاعب بها من قبل الشركات وتحويلها من دولة إلى أخرى في دقائق قليلة للاستفادة من فروق أسعار العملات والمضاربة عليها، الأمر الذي يهدد عملات كثيرة من الدول وبدون تمييز. ووفقاً لبعض الإحصائيات كانت هذه الأصول السائلة تبلغ في مطلع السبعينات (240 بليون) دولاراً أمريكياً ، وأي حركة لأي كمية من

هذه الأموال يمكن أن يؤدي إلى هبوط حاد في أي عملة دولية كما حصل في نهاية الستينات ومطلع السبعينات بالنسبة للدولار ومساعدة هذه الشركات لانفصاله عن الذهب.

7- إمكانية هذه الشركات من خلق عملات دولية لا تخضع مباشرة لمراقبة الدول بل للأسواق العالمية، وخير مثال على ذلك هو خلقها لما يسمى بالدولار الأوروبي (Eurodollar) الذي هو عبارة عن استحقاقات قصيرة الأجل على السوق الأمريكية تُودع في بنوك أوروبية تتولى بدورها إقراضه وإعادة أقراضه، ولا تخضع هذه العمليات لرقابة السلطات النقدية الأمريكية باعتبار أنها دولارات مودعة خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ولا حتى للبنوك المركزية الأوروبية باعتبار أنها لا تؤثر بشكل مباشر على حجم النقود المتداولة في أية دولة على حدة بل تستخدم فقط للمعاملات الدولية.

I-2- علاقة وتأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الدول ذات الأنظمة الاشتراكية: (سابقاً).

أما بالنسبة للبلدان ذات الأنظمة الاشتراكية، أي بلدان الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي (سابقاً) وكذلك جمهورية الصين الشعبية، فإن هذه الدول غير مكتفية ذاتياً بما تملك مما يدفعها للتوجه إلى السوق العالمية لشراء حاجياتها وخاصة من التكنولوجيا المتقدمة وبعض المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية. وبما أن هذه الأسواق تسيطر عليها الشركات المتعددة الجنسيات فلا بد لهذه الدول من أن تتعامل معها من جهة، ومن جهة أخرى بالرغم الحذر الذي تتخذه هذه البلاد من شركات النظام الرأسمالي ومعرفتها بخطورتها عليها، إلا أنها مضطرة لأن تفتح لها أبوابها وأن تقيم مؤسسات مختلطة معها، تقوم على أساسها الشركات بتقديم التكنولوجيا من معدات وآلات وبرامج وخدمات فنية وحتى إدارية، بينما كانت توفر الحكومات

الاشتراكية المواد الخام (إن وجدت) والعمالية والتسهيلات البيروقراطية كالخدمات والتسويق الداخلي وتتعاون الشركات مع الحكومات بالتصدير للخارج..

وخير مثال على ذلك الدعم المالي والتكنولوجي الكبير الذي قدمته الشركات الغربية لبولندا ورومانيا ويوغسلافيا، وكذلك فتح الزعماء الصينيين الحاليين أبواب الصين ودعوتهم للشركات الرأسمالية للمشاركة في تصنيع بلادهم، الأمر الذي أدى إلى تهافت هذه الشركات على أكبر سوق استهلاكي عالمي يضم أكثر من مليار نسمة.

وأخيراً نشير إلى أن سلاح الشركات المتعددة الجنسيات ذو حدين: الأول بصفتها شركة تجارية هدفها الربح، فهي رغم المراقبة الشديدة والمشاركة إلا أنها تتعامل مع أسواق استهلاكية كبيرة وتحصل على أموال كثيرة، والثاني بما أن استراتيجية هذه الشركات عالمية وهي الأداة الأولى للرأسمالية العالمية فإنها تخدم كأداة تسرب إلى الدول الاشتراكية وتحويلها إلى الرأسمالية، وهذا ما حصل فعلاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وكتلته من هذه البلدان ودخول الشركات المتعددة الجنسيات هذه الدول وبقوه لخدمة مصالحها.

I-3- علاقة وتأثير الشركات المتعددة الجنسيات على بلدان العالم الثالث:

ويقيناً، أنه في صفحات قليلة لا نستطيع أن نبرز الدور الهام الإيجابي أو السلبي لهذه الشركات المتعددة الجنسيات على بلدان العالم الثالث، أي القارات الثلاث، آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وما يحيط بهما من عشرات الجزر- الدول، إلا أنه بأستطاعتنا إعطاء فكرة دلالية على العلاقات غير المتوازنة فيما بين هذه الدول والشركات.

إن غالبية هذه الدول إن لم نقل جميعها، هي دول حديثة الاستقلال، دول غير مستقرة، دول تمر بأزمات اقتصادية طاحنة حتى الغنية منها، إلا أنها لا تستطيع إلا أن تفتح أبوابها أمام هذه الشركات الضخمة أو حتى أن تتنافس على تقديم تسهيلات لضيافتها رغم معرفتها جميعاً وبلا استثناء بأن هذه الشركات – شر لا بد منه.

فهذه الدول بحاجة لبناء نفسها ودعم اقتصادها وحتى استخراج وتسويق وتصنيع ثرواتها الطبيعية، بالإضافة لحاجتها لتشغيل مواطنيها والحصول على عملات صعبة لشراء حاجياتها من الأسواق العالمية، ونظراً لحداثتها وكثرة مشاكلها البشرية والاقتصادية فإنها لا تستطيع خوض المنافسة على السوق العالمي مع هذه الشركات فتجد نفسها مرغمة للاعتماد عليها وفتح أبوابها لها، إلا أننا نجد أن حكومات هذه الدول تنقسم إلى قسمين في تعاملاتها مع الشركات:

القسم الأول: نظراً لما تتوفر عليه دولها من ثروات كبيره تستخدمها لفرض بعض الشروط على تعاملها مع الشركات في محاولة منها لتأمين نسبي لاستقلال وسيادة بلدها، ويتم ذلك بإخضاع هذه الشركات للمراقبة والسيطرة الحكومية وذلك بسنها لقوانين الاستثمارات وعقدها لاتفاقيات "متكافئة" مع الشركات ودعمها لرؤوس الأموال والصناعات الوطنية، ووقوفها إلى جانبها في الشركات المختلطة، بالإضافة لفرضها مراقبة "صارمة" على العمليات المالية لهذه الشركات وفرضها بعض الشروط التكميلية الأخرى كتدريب الشركات لكوادر وطنية ومشاركتها في الإدارة المحلية وتطوير مجالات البحث العلمي داخلياً إن أمكن ذلك.

والقسم الثاني: لعدم توفر بعض الدول على إمكانيات كبيرة ولحاجة حكوماتها الملحة لتلبية مطالب مجتمعها (شعبها). وأمام الإغراءات التي تقدمها هذه الشركات وطرقها الملتوية للوصول إلى خيرات هذه البلاد، فإن هذه الحكومات تجد

نفسها مضطرة لفتح أبواب بلادها أمام هذه الشركات مع تسهيلات كبيرة في جميع المجالات، والكثير من هذه الدول يفتقر لقانون استثمارات لرؤوس الأموال الأجنبية. وهذا القسم رغم خضوعه لشروط الشركات منفرداً، إلا أنه يقف جنباً إلى جنب مع حكومات دول القسم الأول في داخل المنظمات الدولية العالمية العامة والمتخصصة وحتى الإقليمية مطالباً بتعامل متكافئ وحقوق متساوية مع هذه الشركات، بالإضافة لمطالبة جميع الدول وبلا استثناء بإنشاء جهاز دولي للرقابة على الشركات ومطالبتها باحترام خطط التنمية في هذه البلدان واحترام قوانينها الداخلية. أي بالاتفاق الجماعي على وضع (قواعد سلوك عامة) تلتزم بها هذه الشركات في تعاملاتها مع الدول سواء النامية أم السائرة في طريق النمو، تُحدد بها كذلك حقوق وواجبات الدول اتجاه هذه الشركات.

وفي النقاط التالية سنشير إلى المواقف السلبية لعلاقة هذه الشركات مع دول العالم الثالث ودورها المهيمن على حكومات وشعوب الكثير منها:-

أ- توجيه سياسة هذه الدول نحو النظام الرأسمالي.

ب- توقيعها لاتفاقيات غير متكافئة مع هذه الدول.

ج- نهبها واحتكارها للثروات الطبيعية وخاصة المواد الخام في هذه الدول وبأبخس الأثمان.

د- إخراج الشركات الوطنية عن طريق منافستها مما يؤدي إلى إفلاسها وإخضاع الاقتصاد الوطني لها.

هـ- تهجير رؤوس الأموال الوطنية للاستثمارات في الدول الغربية سعياً وراء إبعادها عن أوطانها لتنفرد هي في تسيير اقتصاد هذه الدول.

و- إعاقتها للمجهودات الوطنية في مجال البحث العلمي ودفعها لأجور عالية وإغراءات للكوادر الوطنية سواء منها العاملة مع الحكومة أو مع الشركات

الوطنية، حتى لا تستطيع منافستها وتحرم هذه الدول من كوادرها وتحتكرهم لمصالحها وتقوم بتهجير أفضلهم للعمل مع شركاتها في الخارج أو مراكز أبحاثها في دولتها الأم.

ز- تسخير واستغلالها لليد العاملة الرخيصة في هذه الدول وتشغيلها أكثر من طاقتها من أجل التصدير إلى الخارج.

ح- سيطرة هذه الشركات الضخمة على التجارة الخارجية لبلدان العالم الثالث. إذ سجلت دراسة للأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) عام (1973)، أن هذه الشركات عبر فروعها المتواجدة في العالم الثالث تُهيمن على أكثر من 50٪ من صادرات هذه الدول؟!

ط- تثبيت استمرار التبعية التكنولوجية لهذه الدول عبر تصدير مصانع جاهزة لها وكوادر فنية أجنبية لتشغيلها وصيانتها وتوقيع عقود لتزويدها بقطع غيار على مراحل حتى تستمر سيطرة هذه الشركات على هذه الفروع من التكنولوجيا وعلى تبعية الدولة المضيفة لها. بالإضافة لفرضها أثمان خيالية لنقل التكنولوجيا للدول.

ي- عدم استثمارها لأرباحها من مشاريعها في هذه الدول في نفس الدولة، بل إخراجها دون اعتبار لمديونية وعجز ميزان المدفوعات في هذه الدول، علماً بأن غالبية الشركات لا تُدخِلُ إلا نسبة ضئيلة جداً من رأس مالها بالعملات الصعبة وغالباً ما تكون معدات، والبقية تحصل عليها عن طريق الاستدانة من البنوك المحلية وبالعملة الوطنية.

ق- في حالة نشوب خلافات مع إحدى الدول في العالم الثالث أو تهديد بالتأميم، فإن لم تستطع الشركة حل هذه المشاكل لصالحها لوحدها فإنها تدفع بحكوماتها في دولتها الأم للتدخل والضغط على الدولة لحل المشكلة.

ل- تَدَخُلُ الشركات في الشؤون الداخلية لهذه الدول عبر عدة طرق تذكر منها:

1- دعمها المالي والمعنوي لجماعة ضد أخرى أو حزب ضد آخر أو أقلية ضد أخرى أو قبيلة ضد أخرى في صراعها على الحكم بنية المحافظة على مصالحها وامتيازاتها في هذه البلدان. مثل تدخل شركات البترول السياسي والمالي وحتى العسكري في بعض البلدان سابقاً: إيران والعراق والجزائر ونيجيريا وأندونيسيا...إلخ.

2- تدخلها في توجيه أو وضع خطط التنمية في هذه البلدان.

3- مساندتها للأنظمة الديكتاتورية العسكرية أو العائلية الإقطاعية كما هو حاصل في غالبية دول أمريكا الجنوبية والوسطى وأفريقيا.

4- تمويلها للحروب الأهلية، مثل تمويل شركات النفط للحركة الانفصالية في بيافرا (نيجيريا) وتمويلها كذلك للحركة الانفصالية في كاتنجا (الكونغو).

5- وأخيراً دفعها للرشاوي وإفساد المسؤولين الحكوميين قصد سكوتهم على ممارساتها الملتوية وتلاعباتها المالية وتهربها الضريبي، وتفادياً للرقابة المالية والنقدية على أعمالها.

II- بالنسبة لحركات التحرير الوطنية:-

1- دور الشركات المتعددة الجنسيات سابقاً كأداة للاستعمار التقليدي في الأقاليم المستعمرة مثل : شركة الهند الشرقية وشركة البترول البريطانية وشركة كوفيبا البرتغالية...إلخ.

2- دور الشركات ومساهمتها الفعلية في خلق الأنظمة العنصرية الاستعمارية الاستيطانية في كل من جنوب أفريقيا وفلسطين وأقليم ناميبيا سابقاً و روديسيا (زمبابوي حالياً)، ودعمها الحالي لها من أجل البقاء لخدمة مصالح

الشركات باستغلال هذه الكيانات المصطنعة لضرب حركات التحرير التي تطالب باستقلال اقاليمها مثل حركة التحرير الفلسطينية وحركة السوابو في ناميبيا والاتحاد الإفريقي في جنوب أفريقيا، وتستغل هذه الشركات دولها الأم وبعض الدول الرأسمالية الغربية ذات المصالح في هذه المناطق الاستراتيجية الهامة من العالم للحفاظ على مصالحها.

3- دعم الشركات سابقاً للحكومة الفاشية في البرتغال بالمال مباشرة أو عن طريق حكوماتها ولفترة زمنية طويلة ضد حركات التحرير الوطنية في مختلف مستعمرات البرتغال السابقة في القارة الإفريقية (أنغولا وموزمبيق وغينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر وساوتومي أي برنسيب) وفي آسيا (تيمور ومكاو).

4- دعمها للحركات والجبهات المطالبة بالسلطة والتي تدعي بأنها حركات وطنية ثورية في بعض الأقاليم التي حصلت على استقلالها وخاصة في أنغولا وموزمبيق ضد الحكومات الشرعية لهاتين الدولتين كدعمها لحركة (UNITA) و (FNLA) ضد الحزب الحاكم (MPLA) في أنغولا، وكذلك دعمها للحركات الانفصالية المطالبة في السطلة ضد الحزب الحاكم (FRELIMO) في موزامبيق. ويتم ذلك بعدة أشكال كدعم مباشر من قبل الشركات لهذه الحركات والأحزاب أو عن طريق دولها الأم.

5- دعم الشركات الأمريكية المهيمنة على دول (الحديقة الخلفية) للولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا الوسطى وجزر الكاريبي لأنظمة الحكم " الدكتاتورية" فيها ضد حركات التحرير الوطنية التي تسعى من أجل التحرر الاقتصادي والنفسي لشعوبها من هيمنة الشركات وحكومة الولايات المتحدة والعائلات الإقطاعية "الأوليغاريكية".

III- بالنسبة للمنظمات الدولية البينحكومية:

أمام القوة المتعاظمة للشركات المتعددة الجنسيات في نهاية الستينات والسبعينات من هذا القرن، وأمام عجز الدول فرادى سواء النامية منها أم السائرة في طريق النمو، عن مواجهة هذه الشركات والحد من نشاطاتها في استغلال شعوبها ومنافسة اقتصادياتها الوطنية، بدأت هذه الدول بالتحرك عبر المنظمات الدولية البينحكومية للوصول إلى اتفاق دولي جماعي بوضع (قواعد سلوك) تلتزم بها هذه الشركات في تعاملها مع الدول وبنفس الوقت تحدد بها التزامات وواجبات الدول حيال هذه الشركات.

فطرح موضوع الشركات أولاً في منظمة العمل الدولية عام (1972). ومن ثم قامت اللجنة الأوروبية التابعة للجماعات الأوروبية في نوفمبر من نفس العام بتوجيه مذكرة للدول الأوروبية الأعضاء تقترح فيها الاتفاق على قانون أو نظام عام لحسن السلوك لهذه الشركات في تعاملاتها داخل المجموعة، كانت تقصد الشركات الأمريكية المهيمنة على القطاع الاقتصادي الأكبر في القارة الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية.

أما بالنسبة للأمم المتحدة، فاتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراراً بناء على اقتراح من ممثل الحكومة التشيلية(*) في يوليو عام (1972) يدعو به الأمم المتحدة للقيام بعملية دراسة واستقصاء لنشاطات هذه الشركات، وقامت الأمانة العامة بناء على ذلك بتأليف مجموعة عمل مكونة من (20 خبيراً) دولياً بدأت أعمالها في نيويورك في منتصف سبتمبر من عام (1972)، ووضعت تقريراً تحت عنوان

(*) كان ذلك زمن حكومة الليندي الوطنيه، ولم يتجاوز العام الواحد حتى اتفقت شركة (I.T.T.) مع المخابرات الامريكيه (C.I.A.) ضد هذه الحكومه واخرجتها من الحكم وسلمته لأحد القيادات العسكريه الجنرال بينو شيت، وقتلت وشردت أكثر من (100.000) مواطن.

(الشركات المتعددة الجنسيات والتنمية العالمية) في أغسطس من عام 1973، أبرزت فيه المخاطر التي تتعرض لها السيادة الوطنية للدول أمام المقدرة الاقتصادية الضخمة التي تملكها الشركات والتي قدرتها اللجنة، بأن الناتج السنوي الإجمالي لعشرة شركات متعددة الجنسيات (ثمانية منها مقرها الولايات المتحدة الأمريكية) وصل عام 1971 إلى (500.000) مليون دولار، أي ما يعني (5/1) الناتج القومي الصافي للعالم أجمع، ويقترح التقرير بأن تقوم - "مجموعة من الشخصيات الفكرية العالمية" بتقديم توصية تطالب بها البلدان المضيفة لهذه الشركات بالتنسيق فيما بينها للتوصل إلى آلية تسمح بالبحث والاستقصاء لنشاطات هذه الشركات بالاستقلالية التامه عن الأجهزة الحكومية ذات الاختصاص في هذه الدول.

أما بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو فيقترح التقرير تأسيس جهاز دولي مهمته الإبلاغ عن المخاطر التي تسببها هذه الشركات للدول.

وفي عام 1975 قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتأسيس لجنة دولية للبحث والمتابعة لموضوع الشركات متعددة الجنسية، مكونة من خبراء من (48) دولة عضواً في الأمم المتحدة.

ونشير إلى أن أهم ما توصلت إليه منظمة الأمم المتحدة في السبعينات هو ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية نقتطف منه بعض ما يهم موضوعنا الخاص بالعلاقات مع الشركات متعددة الجنسية، حيث تنص المادة الثانية/ الفقره الثانية منه على:-

أ- تنظيم الاستثمارات الأجنبية في نطاق ولايتها القومية (للدول) وممارسة السلطة عليها حسب قوانينها وأنظمتها وطبقاً لأهدافها وأولوياتها القومية، ولا تكره أي دولة على إعطاء معامله تفضيلية للاستثمارات القومية والأجنبية.

ب- تنظيم نشاطات الشركات عبر الوطنية الداخلة في نطاق ولايتها القومية والإشراف عليها واتخاذ التدابير التي تكفل تقييد هذه النشاطات بقوانينها وقواعدها وأنظمتها وتمشياً مع سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، ولا يجوز للشركات عبر الوطنية أن تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مضيفة. وعى كل دولة، مع الرعاية التامة لحقوقها السياسية أن تتعاون مع الدول الأخرى في ممارسة الحق المنصوص عليه في هذه الفقرة الفرعية.

ج- تأميم الممتلكات الأجنبية أو نزع أو نقل ملكيتها...".

أما بالنسبة لبعض بلدان العالم الثالث المنتجة للبترول فقد قامت بتأسيس منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) بناء على قرار اتخذ في مؤتمر عام عقدته في بغداد عام 1960 بمبادرة من الحكومة العراقية ووضعت لها هدفاً هو الدفاع عن مصالح هذه البلدان المنتجة للنفط أمام استغلال هذه الشركات متعددة الجنسيات لثروات هذه البلدان وخاصة المجموعة الاحتكارية البترولية. التي تضم سبع شركات ضخمة: ستاً منها أمريكية وواحده اوروبيه والمسماة "بالأخوات السبعة"، والتي كان تسيطر ليس فقط على الإنتاج بل كذلك على التكرير والتسويق بالإضافة لاتفاقها على توزيع مناطق النفوذ فيما بينها والتحكم في أسعار السوق العالمية دون الرجوع للدول البترولية نفسها.

ورغم الدور الذي لعبته هذه المنظمة الدولية في دفع أعضائها لتأميم جزء كبير من خيراتهم والتحكم في أسعار بترولهم إلا أن هذه الشركات ما زالت هي الرائدة حيث تلعب دوراً تأثيرياً كبيراً بالنسبة لهذه المادة الخام وتتحكم في السوق الدولية وعملت جاهدة على شق هذه المنظمة. ولقد توصلت بالفعل إلى دفعها للتفرقة والتشتت في هذه السنوات الأخيرة بعد أن برهنت على فعاليتها في السبعينات، وهذا الخلاف الحاصل الآن بين الدول الأعضاء لهذه المنظمة، وإن استمر، وباعتقادنا

سيستمر، سيعطي المجال للشركات متعددة الجنسيات لسحب البساط من تحت أقدام هذه المنظمة مما يؤدي إلى بعض الفوضى في سقف الانتاج والأسعار، الأمر الذي يدفع الشركات مدعومة من حكوماتها الوطنية للتدخل المباشر في محاولة لإعادة الهيمنة على هذه المادة الخام ومن خلالها على الدول المنتجة لها.

VI- بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية:

أمام دعم بعض الدول وخاصة الرأسمالية الكبرى لهذه الشركات ومحاولة استخدامها كأداة اقتصادية لسياستها الخارجية، وأمام عجز وتقاعس بعض الدول الأخرى فرادى وجماعات (من داخل المنظمات الدولية بين الحكومية) على مواجهة هذه الشركات أو لنقل المتضرر المباشر منها ليتحرك عبر نقاباته واتحاداته ورابطاته الوطنية المختلفة ومن خلالها عبر النقابات "الأممية" لمواجهة نفوذ هذه الشركات رغم المصاعب التي تواجهها والمتلخصة فيمايلي:-

أ- تهديد الشركات المستمر للنقابات بتوسيع استثماراتها ونقلها إلى أماكن أخرى، علماً بأن هذه الشركات هي التي تملك الورقة الرابحة في كثير من الحالات، نظراً لإمكانياتها الضخمة التي توفر لها جميع المعطيات والمعلومات عن جميع أركان المعمورة ومعرفتها بالسوق العالمية أكثر من النقابات العمالية المقتصرة معرفتها على مناطق محدودة من العالم وخاصة الوطنية، وذلك راجع لإمكانياتها المتواضعة رغم عدد أعضائها الذي يتجاوز الملايين في بعض الحالات. (عودة للمبحث الخاص بالنقابات الدولية).

ب- رغم ضخامة هذه النقابات العمالية العالمية فهي ما زالت تفتقر إلى توحيد مواقفها نظراً لانقساماتها التي يغلب عليها الطابع أو الدافع الأيديولوجي، فهنالك الفيدرالية النقابية العالمية ذات التوجهات والتبعية الشيوعية وكذلك

الكونفدرالية العالمية للشغل ذات الأيديولوجية الديمقراطية المسيحية. أما الأولى والتي هي أكبرها على الإطلاق من حيث أنها تضم أكبر عدد من العمال والنقابات في العالم فهي تابعة للاتحاد السوفييتي وأكبر نسبة عمالية بها هي منه ومن الدول الاشتراكية التابعة له ولا تهمها المشاكل التي تعاني منها باقي النقابات العمالية خارج الكتلة الشرقية لأنه لا يوجد أي نفوذ فعلي لهذه الشركات عليها(*).

أما في الدول الرأسمالية وخاصة الكونفدرالية والفيدرالية العالمية للشغل فهما منقسمتان على نفسيهما ويصعب أن تتخذا موقفاً موحداً نظراً لأن عامل "المصلحة القومية" يؤثر عليهما أكثر من "المصلحة الأممية".

ج- على مستوى النقابات الوطنية: نجد أن النقابات الوطنية في الدول الصناعية منقسمة ومتعددة مما يصعب عليها أن توحد موقفها وأهدافها وهي مستغلة بشكل كبير من قبل الأحزاب السياسية التي أنشأتها وتخضع لإرادتها، وكل ما تقوم به هو مطالبة حكوماتها وباستمرار لحماية الصناعات الوطنية وتسهيل وظائف جديدة لها وذلك أمام المنافسة الأجنبية.

أما نقابات العالم الثالث، فنظراً لقلة العمال ونوعية الأنظمة السياسية فالحركات النقابية في هذه الدول ضعيفة وتابعة أو مراقبة مباشرة من قبل حكوماتها وتأتمر بأوامرها.

(*) تغير الوضع بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وكتلته الاشتراكيه وانهارت معه أكبر نقابه عماليه عالميه، ومن ثم بعد مؤتمر الجات / مراكش 1994 وخلق منظمة التجاره العالميه وتحرير الاقتصاد واعطاء دور أكثر فعاليه للشركات المتعددة الجنسيات وتخلي الدول عن دعم النقابات التي اصبحت تعاني من الضعف، مما يؤدي لانفراد الشركات بالهيمنه الكامله على سوق العمل الدولي... وقد تصبح هذه النقابات العماليه العالميه ادوات في يد الشركات.

د- ورغم ما ذكرناه سابقاً إلا أنه بدأ يظهر منذ نهاية السبعينات بعض المحاولات من قبل بعض النقابات لتوحيد مواقفها ضد الشركات إلا أن نطاقها مازال محدوداً ومقتصراً على تجميع بعض الروابط العمالية بين عمال فروع شركات معينة في بعض الدول الصناعية المتقدمة مثل رابطة عمال شركة فورد أو جنرال موتورز...إلخ. وما زالت (الاونكتاد) تحذر هذه النقابات من الهيمنه المستقبليه للشركات المتعددة الجنسيات على العالم أجمع.

المبحث الثاني

القوى التي ليس لها هدف مربح أو المنظمات الدولية غير الحكومية

Organisations Non Governementales, (O.N.G)

مقدمة عامة:

قبل استعراض هذه القوى كل على حدة، لا بد من الإشارة وبشكل تعميمي لماهية ودور هذه المنظمات الدولية غير الحكومية وعلاقاتها مع سائر الأشخاص الدوليين الذين استعرضناهم في الفصول السابقة.

I- ماهية المنظمات:

أن المنظمات الدولية غير الحكومية هي تلك المنظمات المكونة من ممثلين خاصين، أي من أفراد أو جماعات أو حتى كيانات خاصة مستقلة عن الحكومات الوطنية.

وأهم ما تمتاز به هذه المنظمات هو:

1- أنها نادراً ما تحمل اسم (منظمة) بل أسماء مختلفة مثل :اتحادات أو وكالات أو هيئات أو مجالس أو نقابات أو جمعيات...إلخ.

2- أن البنيان العضوي والتنظيمي والبيروقراطية تحتل مكانة ثانوية بالنسبة لها بعكس المنظمات الدولية الحكومية.

3- أنها ظاهرة دولية جد حديثة، تزايدت أعدادها بشكل ملفت للنظر، حيث وصل حالياً بضعة آلاف : (انظر الجدول رقم 4).

الجدول رقم 4

المنظمات الدولية غير الحكومية

السنة	عدد المنظمات	السنة	عدد المنظمات
1909	176	1964	1718
1945	560	1966	1934
1951	832	1968	2188
1954	1008	1970	2296
1956	985	1972	2470
1958	1073	1976	2502
1960	1258	1978	2521
1962	1552		

- إحصائيات خاصة بتطوير عدد المنظمات الدولية غير الحكومية.
- المصدر: الكتاب السنوي للمنظمات الدولية- 1980.
- رغم قدم هذه الاحصائيات إلا أنها تخدم للدلاله على تزايد اعدادها.

2- دور وعلاقات هذه المنظات:

أما بالنسبة لدور هذه القوى الاجتماعية في المجتمع الدولي، فهو في تزايد مستمر إلا أنه قبل أن نستعرض أدوارها على المسرح الدولي لا بد من الإشارة إلى أن هذه القوى تمارس مهامها بوسيلتين هما:-

أ- أما لوحدها وباستقلالية كاملة نظراً لموقعها الدولي المميز الناتج عن أهدافها، ونوعية أعضائها ومركزهم الاجتماعي الدولي، بالأضافة لمجالات تخصصها.

ب- أو من خلال الدول المقيمة على أرضها، باستخدامها لها كغطاء، وجاهدة في نفس الوقت على عدم السماح لهذه الدول بالتدخل في شؤونها أو التقليل منه قدر المستطاع.

أما أهم أدوارها فنذكرها في النقاط التالية:-

1- من حيث نشاطاتها المختلفة: فالمنظمات عادة ما تُنظم وتعقد وتُشرف على مؤتمرات واجتماعات وندوات ونشرات دولية. كما تتبادل فيما بينها المعلومات. وتخدم كوسيلة تعبير أو لنقل مقر التقاء لتبادل الآراء والمعلومات واتخاذ القرارات من قبل أعضائها، الذين هم مواطنون من دول مختلفة يربط بينهم التعاون والتضامن من أجل تحقيق أهدافهم المشتركة، بالأضافة لدورها الهام في تحريك الرأي العام الوطني والدولي. وبناء على ذلك نقول أن مهامها الدولية تؤدي إلى تطور الاتصالات والعلاقات ما بين الشعوب، باستقلالية تامة عن الدول التابعة لها، متجاوزة بذلك الحدود الوطنية.

2- ارتباطها مع حكومات الدول بمهام للدراسة والتعاون والاستشارة وتوجيه النصح. أو حتى المساعدات الإنسانية والاجتماعية والصحية والعلمية. وتبادل المعلومات، أو حتى ارتباط أيديولوجي أو بالتبعية.

3- ارتباطها مع المنظمات الدولية البينحكومية وخاصة مع منظمة الأمم المتحدة من خلال أحد أجهزتها الرئيسية – المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة العالمية.

حيث تنص المادة (71) من ميثاق الأمم المتحدة على أن "للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع المنظمات غير الحكومية التي تعني بالمسائل الداخلة في اختصاصه، وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية كما أنه قد يجريها إذا رأى ذلك ملائماً مع هيئات أهلية وبعد التشاور مع عضو – الأمم المتحدة ذي الشأن-".

وبناء عليه وتقليداً له فقد قامت عدة منظمات متخصصة بإضافة نص مشابه لمواثيقها ولوائحها مثل: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)، ومنظمة

العمل الدولية (OIT)، ومنظمة الصحة العالمية (OMS)، ومنظمة الطيران المدني الدولي (OACI)، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية (UIT)، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (OMM)...إلخ.

وكذلك بعض المنظمات القارية والإقليمية مثل: مجلس أوروبا والجماعات الأوروبية (الاتحاد) ومنظمة الدول الأمريكية...إلخ.

وعليه فإن المنظمات الدولية غير الحكومية استطاعت احتلال مكان ومكانة دوليين ضمن إطار المنظمات الدولية الحكومية من خلال "الوضع الاستشاري" (Status Consultive) الذي منح لها والذي أثار الجدل بين الأكاديميين: فمثلاً مارسيل ميرل في كتابه (سوسيولوجيا العلاقات الدولية) يقول بأن المصطلح "استشاري" مبالغ فيه، والحقيقة أن العلاقة ما بين كلا النوعين من المنظمات الدولية ما هي إلا مقررة ومنظمة وحتى أنها مطبقة من قبل المنظمة الحكومية بهدف تنظيم الاستشارة، ويضيف بأن هذا الوضع الاستشاري الممنوح ومن قبل المنظمات الحكومية لا يفترض بالضرورة أي اعتراف كان بشخصية معنوية لهذه المنظمات ولا حتى أهلية قانونية.

ورغم اختلافنا بالرأي معه بسبب أنه يتخذ جانب التعميم لا التخصيص، إلا أننا نوافقه على قوله بأن هذا الوضع (ومن ناحية عملية) سمح بقيام تعاون مفيد وحميم ما بين المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية "مجسدة الأولى مصالح الدول والثانية مصالح وأفكار خاصة" أي مصالح الأفراد. ولا نبالغ إن قلنا بأن كثيراً من هذه المنظمات غير الحكومية تلعب أدواراً ذات فعالية دولية كبيرة جداً وخاصة في دول العالم الثالث ولصالحها، سواء على مستوى فردي أم جماعي، وذلك بالمشاركة بتمويل وتنفيذ بعض القرارات المتخذة من قبل أو مع بعض المنظمات

الدولية المتخصصة مثل: منظمة الصحة العالمية ومنظمة التغذية والزراعة واليونيسكو...إلخ.

وتشير كذلك إلى الدور الكبير أو لنعبر عنه (بالنفوذ الكبير) الذي تمارسه هذه التنظيمات الخاصة على صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمتمتعة بوضع استشاري فيها.

وقبل أن نختم نشير إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي عبر لجنته الخاصة المسماة (Committe on Arrangements for Consultations With Non-Governemental Organization) إعتمد في 1975/3/14 تصنيفاً للوضع الاستشاري للمنظمات غير الحكومية في ثلاث فئات وذلك حسب صلاحياتها أو مهامها المعترف بها، وهذه الفئات هي:-

I- الفئة الأولى (A): وتضم المنظمات التي لها علاقة مع غالبية نشاطات المجلس، والتي تنص أهدافها على دعم أهداف منظمة الأمم المتحدة، والتي لها صلة قوية بالحياة الاقتصادية والاجتماعية لشعوب الدول المتواجدة في منطقتها، بالإضافة إلى عدد أعضائها الكبير وتمثيلها لقطاع كبير من السكان.

هذا الصنف من المنظمات غير الحكومية إن حاز هذه الصفات فإنه يتمتع بالمرتبة الأولى في داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويكون بإمكانه إرسال مبعوثين وتقديم بيانات للمجلس وللجان المختلفة المنبثقة عنه، كما يكون باستطاعته المطالبة بإضافة موضوع ما على جدول أعمال المجلس وتقديم تدخلات شفوية (Verbales) حول المواضيع المقترحة.

هذه الفئة يبلغ عدد أعضائها (16) منظمة غير حكومية (إحصائيات عام/1976) نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:-

1- الكونفدرالية الدولية للشغل.

2- غرفة التجارة الدولية.

3- الكونفدرالية الدولية للمنتجين الزراعيين.

4- الفيدرالية العالمية للنساء.

5- جمعية الصليب الأحمر الدولي.

II- الفئة الثانية (B): وتضم المنظمات ذات الاختصاصات المحددة والتي تهتم ببعض نواحي نشاطات المجلس والمعروفة دولياً بمقدراتها في مجال تخصصها. إن توفرت لها هذه الشروط تُعطى لها المرتبة الثانية التي تؤهلها لتقديم تدخلات لدى اللجنة المكلفة بالمنظمات غير الحكومية وأمام اللجان الأخرى. وهي بالطبع أكثر عدداً من الفئة الأولى، حيث بلغ عددها المسجل لدى المجلس عام 1976 (152) منظمة.

III- الفئة الثالثة (C): وتضم باقي المنظمات المسجلة في سجل المجلس، ويكون باستطاعتها تقديم استشارات خاصة بمواضيع محددة تساعد على القيام بمهامه، ويتم ذلك بناء على طلب من المجلس أو من الأمين العام للأمم المتحدة وبالتشاور مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو مع لجنة المنظمات الدولية غير الحكومية التابعة للمنظمة العالمية. وقد بلغ عدد هذه المنظمات (2223) حسب إحصائيات عام/1976.

وما أشرنا إليه من علاقة تربط المنظمات الدولية غير الحكومية بالمنظمات الدولية الحكومية وخاصة العالمية منها، هي من ناحية نظرية صحيحة وقائمة إلا أنه

من الناحية العملية ومع تضاعف أعداد هذه المنظمات وتشابك المصالح الدولية وزيادة المشاكل والصراعات الدولية، بدأت هذه العلاقات بالفتور بين بعض هذه المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية، ووصلت في الثمانينات إلى مرحلة حرجة وذلك لسببين هما:-

أ- طغيان العامل الأيديولوجي على بعض المنظمات.

ب- استغلال بعض الدول لهذه المنظمات من أجل الوصول إلى أهدافها.

وبعد هذه المقدمة العامة، سنتطرق في فروع مختلفة إلى أهم التنظيمات التي تمثل هذه القوى التي ليس لها هدف مربح وبالترتيب التالي:

الفرع الأول: القوى الايديولوجية: السياسية والنقابية.

الفرع الثاني: القوى الدينية والروحية.

الفرع الثالث: القوى العلمية والفكرية والإنسانية...إلخ.

الفرع الرابع: اللوبي (القوى الضاغطة).

*****

الفرع الأول

القوى الايديولوجية: السياسية والنقابية

تمهيد:

لقد كانت القوى الايديولوجية وخاصة في القارة الأوروبية غير منظمة قبل القرن التاسع عشر، ونقصد بذلك أنها كانت مقسمة طبقياً بتسلسل هرمي يتبع الملك، وكانت الطبقة المسيطرة هي الطبقة (الأرستقراطية) أي طبقة النبلاء.

هذا الوضع ينطبق وبشكل كبير على جميع الحضارات السابقة، والتي كان يتحكم بها عاملان: عامل ظاهر ألا وهو العامل الديني، وعامل مستتر ألا وهو العامل الاقتصادي.. وكان الدين للشعب والاقتصاد للطبقة الحاكمة المتسترة بستار الدين. ومع تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية وقيام الثورة الفرنسية وشيوع مبادئهما في القارة الأوروبية من جهة والأمريكيتين من جهة أخرى، تطور الصراع الطبقي إلى صراع مكشوف بين برجوازية وبروليتاريا: الأولى تمثل السلطة والقوة والثانية تمثل القطاعات المنتجة من الشعب.

وبسبب امتداد نار شعارات ومبادئ الثورة الفرنسية من أخوة وحرية ومساواة على يد الجيش الشعبي لنابليون في فتوحاته الأوروبية والشرق أوسطية وخاصة مصر. وكذلك بسبب قيام الثورة الصناعية التي جمعت طبقات شعبية كثيرة ومختلفة تحت سقف المصانع، ظهر بعض المفكرين الذين بدأوا يدعون لتجمع وتنظيم عمالي يشمل القارة.

وعلى هذا الأساس تحول القرن التاسع عشر إلى قرن (البروليتاريا) التي استطاعت أن تجتاز أو تخترق الإطار الوطني "القومي" الذي خلقته البرجوازية (آخذين بالاعتبار أن القرن التاسع عشر هو قرن القوميات كذلك)، لتصبح انطلاقة

هذا المد الجديد الذي استلْهَمَ مبادئه من "البيان الشيوعي" الذي وضعه مفكرا هذه الطبقة، ماركس وانجلز عام 1848 والذي ابتدأ بنداء موجه إلى جميع عمال العالم يدعوهم إلى توحيد صفوفهم ضد القوى البرجوازية (يا عمال العالم اتحدوا).

ولقد كان لهذا النداء الأثر الكبير على شعوب غالبية الدول الأوروبية، الأمر الذي أدى إلى ولادة أول تجمع عمالي منظم في التاريخ الحديث وذلك عام 1864.

وعليه وانطلاقاً من هذا العام (1864) سنتعرض فيمايلي إلى أهم الأحزاب والتجمعات السياسية المنظمة التي تزايدت فعاليتها الدولية مع تطورها الكمي والكيفي: مثل الأمميات الشيوعية والاشتراكية أو المعاكسة ايديولوجياً لها مثل الديمقراطية المسيحية والليبرالية العالمية، وكذلك النقابات العمالية المتولدة عنها أو المدعومة منها.

أولاً- القوى السياسية العالمية:

أ- الأمميات الشيوعية:

باستطاعتنا القول إن الحركة العمالية الدولية (الأوروبية) بدأت كتنظيم حقيقي في 1864/9/28، بعد حوالي ستة عشر عاماً على ظهور " البيان الشيوعي"، ولقد كانت مدينة لندن العاصمة البريطانية هي مقر تأسيس الجمعية الدولية للشغيلة (A.I.T.) والتي باستطاعتنا وصفها بتجمع فرنسي - إنجليزي وبمشاركة أعضاء يمثلون الأقلية من جنسيات أوروبية مختلفة.

- ولقد عرفت هذه الجمعية باسم الأممية الأولى ووصلت إلى أوجها بين عامي 1868 و 1870، حيث بدأت تتداعى للفشل مع سقوط (كمونة باريس) وما رافقها من قمع ومجازر خاصة في فرنسا، الأمر الذي سبب ظهور عدة انقسامات

داخل أول تجمع عمالي دولي مثل تيار الفوضويين وتيار الدوليين الاشتراكيين، وأدى لاحقاً إلى حل هذه الأممية عام 1876.

ولقد عقدت الأممية الأولى عدة مؤتمرات دولية لها في عدة مدن أوروبية مختلفة وفي الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يدل على "دوليتها" وهذه المدن هي " لندن (1864)، جنيف (1866)، لوزان (1867)، بروكسل (1868)، بازل (1869)، لندن (1871)، لاهاي (1872)، وجنيف (1873) وأخيراً في فيلادلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية عام (1876).

ورغم فشل هذه الأممية إلا أنها كانت اللبنة الأولى لتجمعات عمالية حزبية على مستوى قطري ومن ثم قاري، كما كان لها الأثر الكبير في تغيير المفاهيم السياسية التي كانت سائدة آنذاك، ودفعت إلى تأسيس عدة أحزاب اشتراكية جديدة في عدة دول أوروبية وخاصة في وسط وشمال القارة وفي الأمريكيتين.

-أما الأممية الثانية: فقد تأسست بعد مؤتمرين للأحزاب الاشتراكية، عُقِدَ الأول في بلجيكا عام 1877، والثاني في سويسرا عام 1881. ولقد اتخذت من بروكسل مقراً لها منذ عام 1900 حتى عام 1914.

تعتبر هذه الأممية أول تجمع اتحادي عمالي للأحزاب الاشتراكية في أوروبا والأمريكيتين، حيث انضمت إليها عدة أحزاب اشتراكية أمريكية من الأرجنتين والبيرو والولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد حاولت جاهدة منذ تأسيسها توحيد المواقف السياسية لجميع الأحزاب العمالية (الاشتراكية) في مختلف البلدان الأوروبية، إلا أن الخلافات بدأت تظهر بين

قياداتها مما أدى إلى انشقاق فيها وظهور تيارين اثنين أحدهما سُمّي بجماعة "الإصلاحيين" والآخر بجماعة " التحريفيين".

وكان لنشوب الحرب العالمية الأول السبب في كشف حقيقة هذه الزعامات الحزبية التي تَدّعى الأُممية، حيث تخلت عن مبادئها "الأممية" لتُساير حكوماتها بدعوة الدفاع عن الوطن، وذلك مع أول طلقات مدفع، حيث قاتل أفرادها بعضهم البعض على جبهات القتال في بلادهم الأمر الذي أدى إلى انحلالها.

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، التي أنهت عهد القياصرة في روسيا، وأدت إلى انتصار الثورة البلشفية، ومن ثم تأسيس اتحاد الجمهوريات السوفياتية، ذات الايديولوجية الشيوعية، التي استطاعت أن تقضي على بقايا القياصرة ومعارضيها بعد حرب أهلية مدعومة من الخارج، ومن ثم بدأت بناء نفسها والعمل من أجل استتباب الأمن فيها، الأمر الذي دفع لينين مؤسس هذه الدولة إلى توجية الدعوة إلى ممثلي الأحزاب الشيوعية وممثلي بعض الجماعات الاشتراكية اليسارية من حوالي (30) دولة مختلفة، إلى الاجتماع في موسكو حيث اتفق غالبيتهم في مارس من عام (1919) على تأسيس...

-الأممية الثالثة: بناء على القرار التالي: "إن المؤتمر الشيوعي الدولي قرر أن يتحول إلى الأممية الثالثة تحت تسمية- الأممية الشيوعية – أي الكومنتيرن".

إذن، جاءت الكومنتيرن لتحل مكان الأممية الثانيةوالتي اختلفت عنها بعقيدتها الثورية ومتانة هيكليتها وحسن تنظيمها مما دفع البعض لتشبيهها من الناحية التنظيمية بالكنيسة الكاثوليكية المعروف عنها كمال تنظيمها المؤسساتي، ووَصَفَها مُؤَسّسُوها بأنها "منظمة بروليتارية ثورية عالمية تمثل اتحاد الأحزاب الشيوعية في مختلف بلدان العالم".

وتتكون الكومنترن من ثلاثة أجهزة رئيسية هي:

1- المؤتمر العام والذي يُعتبر الجهاز الأعلى للمنظمة ويضم ممثلين عن جميع الأحزاب الأعضاء، ثم،

2- اللجنة التنفيذية، التي تُنتخب من قبل المؤتمر العام، وأخيراً،

3- المكتب، والذي يختاره المؤتمر كذلك ويتكون من خمسة أعضاء.

واتفق على أن تكون موسكو العاصمة السوفييتية مقراً لها، حيث شهدت مؤتمرات للأممية الثالثة في سنوات (1920،1921،1923،1924،1928، والأخير في عام 1935)، وقد كان لهذا المؤتمر الأخير أهمية بالغة، حيث عُقد في فترة عرفت تراجع للأحزاب الديمقراطية الاشتراكية في القارة الأوروبية، وصعود الأحزاب الفاشية والنازية ووصولها إلى الحكم في إيطاليا وألمانيا واسبانيا والبرتغال، الأمر الذي دفع بالمؤتمرين إلى إصدار إعلان جاء فيه: "إن الفاشية ما هي إلا الحرب" واتخذوا قراراً بتنسيق سياسات الأحزاب الشيوعية مع الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية لمكافحة الفاشية، إلا أنه نظراً لضعف هذه الأحزاب لم تصل إلى أية نتيجة تذكر.

وأثناء الحرب العالمية الثانية وبالذات في يوم 1943/6/10، اتخذت اللجنة التنفيذية للكومنترن قراراً بحل الأممية الثالثة بحجة "أن هذا الشكل التنظيمي لاتحاد العمال والذي كان يستجيب لمتطلبات المرحلة التاريخية السابقة قد ولى زمنه وانتفى مفعوله في هذه المرحلة الجديدة" والمقصود بذلك أن الكومنترن أسس من أجل الصراع مع النظام الرأسمالي، وبعد تحالف الاتحاد السوفييتي مع أركان هذا النظام من (الحلفاء ضد قوات المحور) لم يعد لوجودها ضرورة.

هذا القرار إن دل على شيء فإنما يدل على الهيمنة السوفييتية على هذه الأممية، آخذين بنظر الاعتبار أن الشيوعية كانت قائمة في دولة واحدة فقط آنذاك، وأن هذه الدولة هي المنشئة لهذا التجمع الكبير للأحزاب الشيوعية، بالإضافة إلىأن مقر هذه الأممية هو عاصمتها (موسكو)، وهي الممولة لها. لو عرفنا هذه الأسباب فقط، لدلتنا على أن هذه الأممية كانت موجهة لخدمة أهداف ومصالح السياسة الخارجية للكرملين مع تبعية كاملة للأحزاب الشيوعية الأخرى لزعامة الحزب الشيوعي السوفييتي والرضوخ لتوجيهاته ووصاياه.

وهذا هو السبب الرئيسي الذي دفع ومنذ تأسيس الأممية الثالثة ببعض الأحزاب الاشتراكية الأوروبية التي حضرت هذا المؤتمر التأسيسي للانسحاب منه ومجموعة منهم قامت بتأسيس **الأممية العمالية الاشتراكية**، ومجموعة أخرى سمت نفسها **الأممية الثانية والنصف**، أو ما عُرفت بـ (أممية فيينا)، أما اسمها الرسمي فهو الاتحاد العالمي للأحزاب الاشتراكية: أسس هذا الاتحاد عام (1921) وأول عمل قام به هو توجيه النقد للأممية الثانية وأتباعها من الأمميين العماليين الاشتراكيين وكذلك إلى الأممية الثالثة إلا أن هذه المجموعة عادت لتتحد في مايو 1923 مع جماعة الاشتراكيين الديمقراطيين وتنضم إلى الأممية العمالية الاشتراكية.

وفي مجال تكلمنا عن الأمميات الشيوعية المختلفة لا بد أن نشير وباختصار للأممية الرابعة والتي تعتبر اسماً لتنظيم دولي أنشأ عام (1938) بمبادرة من مجموعة من القيادات الشيوعية التي طردت من الأممية الثالثة (الكومنتيرن) والتي تبنت أفكار تروتسكي الزعيم السوفييتي المطرود من الاتحاد السوفييتي ، والمتلخصة بمعارضتها للشيوعية اللينينية – الستالينية، وتقوم كذلك بمعارضة الأحزاب اللينينية في داخل الحركة العمالية العالمية. عرفت أوجها في الخمسينات والستينات وما زال

لها بعض الأتباع بين العمال والمثقفين وطلبة الجامعات في بعض الدول وخاصة في أوروبا، إلا أن نفوذها قليل جداً نظراً لتطرف أفكار أعضائها.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية كزعيمين عالميين وحيدين، ومع بداية الأزمة ومن ثم الصراع بينهما، في الفترة التي عُرفت في قاموس العلاقات السياسية الدولية بمرحلة "الحرب الباردة"، قام ستالين بالبحث عن صيغة جديدة للتعاون وتوحيد المواقف بين بلدان المعسكر الاشتراكي وباقي الأحزاب الشيوعية في مختلف بلدان أوروبا الغربية والعالم الثالث لاحقاً.

وعليه ظهر في 1947/10/5 ما سمي بمكتب الاعلام للأحزاب الشيوعية أو ما عرف باسم (الكومنفورم)، والذي اتخذ من بلغراد العاصمة اليوغسلافية مقراً له. إلا أن الخلاف الذي حصل ما بين ستالين وتيتو وخروج هذا الأخير عن مشيئة موسكو من جهة، والأزمة في داخل "الحركة" الشيوعية الدولية من جهة أخرى، ومن ثم موت ستالين ووصول خروتشوف إلى الحكم، وبداية انطلاقة التغيير في المفاهيم الشيوعية نحو التعايش مع النظم الديمقراطية الغربية، وتبني موسكو لسياسة التعايش السلمي من جهة ثالثة. كل ذلك أدى بموسكو إلى حل هذا التجمع في أبريل من عام (1956) لأنه استنفذ الغرض منه.

ومنذ هذا العام (1956) وحتى سقوط الاتحاد السوفييتي، عرفت الحركة الشيوعية الدولية أزمات وانشقاقات جديدة كان ثانيها من بعد اليوغسلافي، هو الخلاف مع الصين ومن ثم الفراق، الأمر الذي أدى إلى انقسام الكتلة الشيوعية إلى كتلتين في مطلع الستينات بالإضافة لجماعة التروتسكيين.

ومع وصول بريجنيف إلى الحكم في منتصف الستينات وقمع حركة "الانشقاق" في تشيكوسلوفاكيا على أيدي قوات حلف وارسو من خلال الاحتلال العسكري للعاصمة براغ في عام (1968)، أدى ذلك إلى ظهور مؤيدين ومعارضين لهذا التدخل من الأحزاب الشيوعية المختلفة، مما زاد في الانشقاقات داخل صفوف الحركة الشيوعية ودفع بهذه الأحزاب المعارضة للتدخل السوفييتي، للابتعاد عن المركز (موسكو) متبعة المثل اليوغسلافي ومن ثم الصيني فالألباني. الأمر الذي أدى إلى اتفاق ما بين الأحزاب الشيوعية على الاجتماع في عام (1969)، حيث أعربت بعض الأحزاب الشيوعية الأوروبية الغربية القوية وخاصة الإيطالي والفرنسي ومن ثم الإسباني عن موقفهما بإدانة التدخل السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا.

ومن أهم القرارات التي صدرت عنه نشير إلى النص الذي يقول: "بأن جميع الأحزاب الشيوعية هي متساوية في الحقوق..." مما يعني بأنه لا يوجد مركز قائد للحركة الشيوعية الدولية. وتم الاتفاق بناء على ذلك على أن كل حزب شيوعي مسؤول عن نشاطاته أمام طبقته العمالية الوطنية وأمام شعبه وأمام الطبقة العمالية العالمية. الأمر الذي يعني تلقائياً بأن سلطة موسكو وهيمنتها على هذه الأحزاب الشيوعية قد انتهت فعلاً، الأمر الذي أدى إلى الطلاق ما بين موسكو وغالبية الأحزاب الشيوعية في التجمع الشيوعي العالمي وظهور ما عُرف في أوروبا الغربية باسم سياسة الأحزاب الشيوعية الأوروبية الغربية أو (Eurocomunism) وخاصة بعد مؤتمر برلين الشرقية عام 1976.

ولقد قامت منذ منتصف السبعينات وحتى منتصف الثمانينات عدة محاولات لإعادة خلق نوع من الروابط بين جميع الأحزاب الشيوعية في العالم. إلا أن التطورات الداخلية في بعض هذه الدول سواء الشرقية منها كبولندا أو الغربية كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، ومشاركة هذه الأحزاب في الحكم في بلدانها، وخلافاتها

كذلك بالنسبة لبعض الأحداث الدولية كدعم الحزب الشيوعي الفرنسي عام (1980) للتدخل السوفييتي في إفغانستان على خلاف الأحزاب الشيوعيه الأوروبية الغربية وخاصة الإيطالي والفرنسي وذلك بعد استقبال الحزب الشيوعيه الإيطالي لميتيران زعيم الاشتراكيين الفرنسيين في الفترة التي كان هنالك أزمة وخلافات بين الحزبين الفرنسيين الاشتراكي والشيوعي، وكذلك لمواقف الأحزاب الشيوعية المتضاربة بخصوص أحداث بولونيا[1].

وقبل ذلك تقارب حكام الصين الجدد مع الولايات المتحدة الأمريكية قبل وبعد موت ماوتسي تونغ وتوجيه سياستها الخارجية لمعارضة السياسة الخارجية السوفييتية، كل ذلك أدى إلى القضاء النهائي على أي أمل جديد بإعادة خلق أممية شيوعية جديده أو حتى تجمع إعلامي لهذه الأحزاب كالكومنتيرن أو الكومنفورم، الأمر الذي وجه أنظار موسكو إلى وسائل أخرى مثل: تكوين عدة منظمات دولية غير حكومية، وعقد لقاءات بين الأحزاب الشيوعية، واستخدام الحزب الشيوعي في كل من ألمانيا الشرقية وكوبا والفيتنام للاتصال نيابة عن الحزب الشيوعي السوفييتي بباقي الأحزاب الشيوعية الأخرى والقوى المسماه بـ (التقدمية) في العالم والتنسيق معها، بالإضافة لدعم الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية لحركات التحرير الوطنية وأخيراً الاختراق ومن ثم استغلال المنظمات الدولية البينحكومية وحركة عدم الانحياز والتجمعات (التقدمية) في دول أوروبا الغربية، واستمر الوضع الانشقاقي لهذه الأحزاب عن موسكو حتى إنهيار الاتحاد السوفييتي وبالتالي جميع الاحزاب الشيوعيه في بلدان كثيره وتوجه غالبيتها نحو التمقرطه والليبراليه.

(1) لمزيد من المعلومات عودة لكتاب مارشيه، الشيوعية الأوروبية لم تمت – أو لملخص له نُشر في جريدة (السفير) اللبنانية الصادرة يوم 1980/9/26

وبدراستنا للأدوار العلائقية الخارجية التي تقوم بها الأحزاب الشيوعية الحاكمة في بعض دول العالم، وأدوار الأحزاب الشيوعية التي وصلت إلى مشاركة السلطة مع بعض الأحزاب الأخرى خاصة في أوروبا الغربية، أو حتى دراسة تصرفات الأحزاب الشيوعية الساعية للسلطة والتي هي في المعارضة، بالإضافة لأدوارها في داخل المنظمات الدولية البينحكومية وغير الحكومية. نخرج بنتيجة نستطيع من خلالها الحكم على النفوذ الذي كانت تتمتع به هذه القوى عبر الوطنية والتي تعرف مداً وجزراً كالبحر في أيامنا هذه.

ب- الأممية الاشتراكية -(الدولية الاشتراكية):

International Socialiste

تمهيد: هي الاسم التاريخي لعدة تنظيمات اشتراكية ديمقراطية متفرعة عن الحركةالعماليةالعالمية وذلك منذ ظهورها في منتصف القرن الماضي وحتى اليوم.

هذه الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية التي كانت منضوية تحت لواء الأممية الثانية التي ولدت عام (1889) في باريس ورفضت الانضمام للأممية الثالثة التي أسسها لينين عام (1919) وذلك لرفضها الخضوع لمشيئة وتبعية الحزب الشيوعي الروسي.

وعلى أثر انسحابها من اجتماع موسكو عام (1919) اتفقت هذه الأحزاب التي بلغ عددها 43 حزباً اشتراكياً أوروبياً ، وذلك بعد عدة لقاءات بين زعاماتها، على عقد مؤتمر عام لها في مدينة هامبورغ الألمانية عام (1923)، حيث اتخذت قراراً بتأسيس رابطة عمالية جديدة لها أسمتها الدولية العمالية والاشتراكية.

إلا أن الخلافات بين زعاماتهاوانقساماتها المتتابعة، أدت إلى ضعفها وإحجامها عن مجابهة الأحزاب الشمولية (التوليتارية) الصاعدة في القارة الأوروبية وخاصة بعد استلامها للحكم واندلاع الحرب العالمية الثانية.

ونظراً للظروف السيئة والدمار الذي لحق بالبلدان الأوروبية من جراء الحرب ، وموت الكثيرين من أتباع هذه الأحزاب، أو المتعاطفين معها، أو حتى هجرتهم من جراء ذلك، إلا أن ذلك لا ينطبق على الاشتراكيين البريطانيين، بسبب أن هذه الدولة لم تتضرر كثيراً من الحرب، الأمر الذي أبقى على حزب العمال البريطاني متماسكاً وقوياً، حيث قام باتخاذ المبادرة عام (1947) لإعادة تجميع الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا، بالإضافة لتوجيهه الدعوة لضم بعض الأحزاب الاشتراكية الوليدة في القارة الأمريكية.

وبسبب أن هذا العام، يحدد بعام الطلاق بين الحلفاء، وبداية الحرب الباردة بينهما، الأمر الذي أثر على الأحزاب الاشتراكية وأخّرَ أول اجتماع عام لها عدة سنوات، بسبب حدية الخلافات التي حصلت فيما بينها بخصوص المواقف المختلفة لهذه الأحزاب بالنسبة لضم الأحزاب الاشتراكية في أوروبا الشرقية إلى هذا التجمع.

إلا أن الحل جاء عن طريق موسكو التي اتخذت المبادرة وحظرت انضمام هذه الأحزاب الاشتراكية (الشرقية) إلى تجمع الأحزاب الاشتراكية (الغربية)، مما دفع بهذه الأخيرة، وكرد فعل، لا تخاذ قرار في مؤتمر عام لها يفرض الحظر على مشاركة جميع الأحزاب الاشتراكية التي تتلقى تعليماتها من موسكو إلى رابطتهم بما فيها الحزب الاشتراكي الإيطالي بسبب تحالفه مع الحزب الشيوعي في بلده، إلا أنها عادت ورفعت الحظر عنه لاحقاً وسمحت له بالانضمام إليها.

وقد اتفقت هذه الأحزاب فيما بعد على عقد مؤتمر عام لها في مدينة فرانكفورت/ بألمانيا الغربية عام (1951)، واتخذت قراراً بتأسيس الدولية الاشتراكية الحالية، وأصدرت إعلاناً ضمنته مهام وأهداف هذه الحركة، بأسم إعلان فرانكفورت. كما قام المؤتمرون بالتنديد وباسم الديمقراطية بكل من النظامين الرأسمالي والشيوعي: بالرأسمالية لأنها تهمل الديمقراطية الاقتصادية وبالشيوعية لأنها تزعزع الديمقراطية السياسية، إلا أن التنديد الكبير كان موجها ضد الشيوعية وعلى جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدولية.

وتتلخص وجهة نظر الديمقراطيين الاشتراكيين بأن التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية لا يحتاج إلى "ثورة" وإنما يتم في سياق التطور الاقتصاري العالمي التدريجي.

ولقد اختط الاشتراكيون الدوليون لأنفسهم نظرية ثالثة تقع بين النظريتين الرأسمالية والشيوعية، وإن كانت أقرب إلى النظرية الأولى وأقدر إلى التعامل معها، وتشير إلى إمكانية التعايش بين القطاعين العام والخاص، كما يجري عن طريقها توزيع أكثر عدالة للدخل عن طريق إصلاح أنظمة الضرائب[1].

– البنيان التنظيمي:

التركيب العضيوي لهذه الحركة هو من النوع التنظيمي الدولي البسيط، أي المتكون من ثلاثة أجهزة رئيسية هي على التوالي:

1– المؤتمر العام: ويضم ممثلي جميع الأحزاب العضوة في الحركة، وينعقد مرة كل عامين.

---

[1] لمزيد من المعلومات نحيل إلى مقال نديم ناصر المنشور في مجلة (المجلة) عدد (313) للأسبوع الواقع بين 5–11/ فبراير 1986 في صفحة 14 حتى صفحة 16.

2- المكتب التنفيذي: أو (اللجنة التنفيذية): ومهمتها تنفيذ قرارات المؤتمر التي تتخذ بالإجماع من قبل زعماء الأحزاب والذي يضم (25) زعيماً للأحزاب الاشتراكية الوطنية في العالم ، يحتل كل منهم منصب نائب الرئيس.

3- الأمانة العامة: والتي تخدم كسكرتارية للحركة وللتنسيق بين أعضائها من الأحزاب. ويترأسها أمين عام دائم.

- **أهداف ومبادئ الحركة:**

من أهم أهداف الحركة توحيد المواقف السياسية للأحزاب الأعضاء ونشاطاتها، وكذلك تدعيم العلاقات فيما بينها عن طريق الاتفاق والتراضي. الأمر الذي يدل على أن كل حزب يتمتع باستقلالية القرار عن الأحزاب الأخرى، مما يدل على أن عامل "المصلحة الخاصة" أو المصلحة الوطنية" - إن كان الحزب هو الحاكم في بلاده، هو الذي يطغي على الحركة مما يشل بإجماعها (فعاليتها) أو توحيد مواقفها السياسية أمام المشاكل العالمية.

وكتنفيذ لذلك نورد ما نشرته مجلة (المجلة) العدد المذكور في هامش هذه الصفحة، من مقابلة مع الأمين العالم للحركة آنئذاك والذي يقول فيها:

"ما أريد أن أؤكده هو أن منظمة الاشتراكيين الدوليين ليست حزباً - سوبر - فمن مبادئنا الأساسية أن تكون جميع الأحزاب الأعضاء مستقلة...". ويضيف: "إننا نوفر للأحزاب الأعضاء المنصة للالتقاء وتبادل الآراء ونأمل بالتالي الاتفاق على سياسات مشتركة. إن الاتفاق هو المبدأ الرئيسي ولكن لا يتم ذلك في كثير من الأحيان (...) لأن الحركة مُشكلة من أحزاب من أنحاء مختلفة من العالم".[1]

(1) انظر نفس المرجع السابق - مجلة (المجلة)..العدد 313. - المقابله - فبراير / 1986.

ونستشف من أقوال الأمين العام للاشتراكية الدولية أن حركتهم ترتكز على عدة نواح دولية محددة: مثل الأمن والسلام ، ونزع السلاح النووي، والعدالة الاجتماعية والمساواة ونوعاً ما يهتمون بالاقتصاد والمشاكل الإقليمية، حيث توجد تفاعلات وأزمات سياسية وحروب متورطة بها أحزاب أعضاء أو صديقة ومتعاطفة مع الاشتراكية الدولية.

التوزيع الجغرافي:

كانت تضم حركة الاشتراكيين الدوليين حتى نهاية الثمانينات (47) حزباً كامل العضوية و (17) حزباً بصفة عضو مراقب، بالإضافة لعدة منظمات دولية غير حكومية منتسبة للحركة ومسجلة لدى منظمة الأمم المتحدة، مثل: الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة والاتحاد الدولي للشبيبة الاشتراكية والمجلس الدولي للنساء الاشتراكيات الديمقراطيات...إلخ.

وتتوزع هذه الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية على غالبية قارات العالم مع تركيز كبير (سواء بالنسبة لأعداد الأحزاب أم بالنسبة لأعضائها) في القارة الأوروبية، وبنسبة أقل في الأمريكيتين (مثل الأحزاب الاشتراكية في الأرجنتين وكندا وجمايكا والولايات المتحدة الأمريكية) والقارة الافريقية (تجمع الأحزاب الاشتراكية الافريقية) وأخيراً بنسبة ضئيلة جداً في آسيا.

أما في البلدان العربية، فرغم مشاركة بعض الأحزاب الاشتراكية في مؤتمراتها "كضيوف مراقبة" إلا أن الحزب العربي الوحيد المتمتع بعضوية كاملة في الحركة هو الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني بزعامة جنبلاط وحركة فتح الفلسطينيه عضو مراقب.

- نشاطات الحركة وعلاقاتها الدولية/ خاصة مع العالم العربي:

لقد زادت نشاطات هذه الحركة وبشكل كبير خاصة بعد انتخاب المستشار الألماني السابق فيلي براندت لرئاستها وتزعمه لدعم الحوار بين الشمال والجنوب، بالإضافة لظهور زعامات اشتراكية نشطة إلى جانبه أمثال: المستشار النمساوي الراحل برونكو كرايسكي والذي كانت تربطه علاقة صداقة قوية مع كثير من الزعماء والشخصيات العالمية. وكذلك رئيس الحكومة الإسبانية السابق فيليبي غونثالث وعلاقاته الدولية خاصة مع زعامات وقيادات حزبية اشتراكية في البلدان الناطقة بالإسبانية. والرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران وعلاقته الجيدة مع زعامات بلدان "دائرة الفرانكوفون". والزعيم الاشتراكي السويدي الراحل أولف بالمه...إلخ.

بالإضافة لوصول كثير من هذه الأحزاب الأعضاء إلى السلطة في دولها خاصة في القارة الأوروبية مما سهل الأمور لهذه الحركة وساعد على حرية حركتها ومن ثم بروزها كممثل دولي مشارك في الحياة الدولية. صحيح أن هذه المشاركة لا تتناسب طردياً مع حجم هذا التجمع الاشتراكي الديمقراطي العالمي نظراً للخلافات القائمة بين أحزابه وعدم اتفاقها على مواقف سياسية موحدة بالنسبة لكثير من الأحداث الدولية، بسبب أن الواقعيه السياسية والمصلحة الوطنية هما المسيطران على تصرفات متخذي القرارات في هذه الأحزاب والتي غالبيتها حاكمه في بلادها.

إلا أنه بإمكاننا أن نقول إن هنالك بعض النقاط المختلفة التي تلتقي حولها هذه الأحزاب وخاصة الثوابت الدولية لها مثل: تدعيم القيم الديمقراطية والإصلاح السياسي والتخطيط الاقتصادي، ومعارضة الشيوعية.

أما بخصوص مواقف هذه الحركة من العالم العربي، فباعتقادنا أن خير مثال ممكن طرحه هو الموقف في السنوات الأخيره لهذا التجمع العالمي من القضية الفلسطينية: حيث أجمعت هذه الحركة الاشتراكية الدولية على التنديد بغزو الكيان الصهيوني للبنان في عام 1982، علماً بأن هذه الحركة تضم إليها حزبين صهيونيين كاملي العضوية فيها وهما: حزب العمل وحزب المابام.

وما سنستشهد به، نستخلصه من أقوال الأمين العام للاشتراكية الدولية في الثمانينات بالإضافة لزعيم آخر بها، وذلك حسب المقابلة التي أجرتها مجلة (المجلة)[1] معهما، حيث جاء في أقوالهما مايلي:

"إن الأحزاب الصهيونية تستغل حركة الاشتراكيين الدوليين منصة لدعايتها وتبرير أعمالها وترفض الالتزام بآراء الإغلبية في المنظمة، علماً بأن اثنين من أبرز قيادات هذه الاشتراكية الدولية هما كرايسكي المستشار النمساوي السابق وماريو سواريش الرئيس البرتغالي المنتخب حالياً قاما بالنيابة عن الحركة بعدة محاولات للتدخل بهدف الوصول إلى حل سلمي للقضية الفلسطينية، إلا أنها باءت جميعها بالفشل".

ولقد سمحت الاشتراكية الدولية بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية كمراقب في مؤتمراتها. ويقول الأمين العام: "أما بالنسبة للقضية الفلسطينية فإن موقف الاشتراكية الدولية هو مع حق جميع دول المنطقة في أن تعيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها (...) بالإضافة للتشديد على حقوق الشعب الفلسطيني المهدورة، كحقه في تقرير مصيره والمشاركة في عملية السلام وإنشاء وطن خاص به. ويضيف

(1) انظر مجلة (المجلة)، مرجعاً ، سبق ذكره.

"بأن نسبة كبيرة من الأحزاب الأعضاء في منظمة الاشتراكيين الدوليين تعترف بأن منظمةالتحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني".

وبقراءة متمعنة لهذه الأقوال نستخلص أن هنالك خلافاً داخل الحركة بخصوص القضية الفلسطينية، إلا أن الموقف العام لها يعتبر متقدماً نوعاً ما إذا ما قسناه بمواقف الأحزاب أو الحكومات الأوروبية الأخرى، الأمر الذي يتوخى منه أن تتخذ الاشتراكية الدولية موقفاً أكثر تقدماً لو استطاعت بعض الأحزاب "الاشتراكية" العربية أن تنضم إلى هذه الحركة، وتعمل من داخلها، وذلك من أجل فضح المطامع الصهيونية وتلاعباتها السياسية ومن ثم تحجيم دورها داخل هذه الحركة، وبالإضافة إلى أن تقيم الحركات العربية علاقات صداقة ودعم وتعاون بينها وبين بعض الأحزاب الاشتراكية في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال واليونان، حيث أن هذه البلدان هي أعضاء في الجماعات الأوروبية وتتمتع بوزن تأثيري سياسي واقتصادي كبير في اتخاذ القرارات داخل المجموعة الأوروبية. وهذا ما حصل فعلاً منذ مطلع السبعينات وما زالت الدوليه الاشتراكيه تقوم بدور هام كوسيط مقبول من اطراف النزاع.

وأخيراً، نشير إلى تمتع حركة الاشتراكيين الديمقراطيين كمنظمة دولية غير حكومية بوضع استشاري خاص لدى منظمة الأمم المتحدة(*).

(*) تصدر الاشتراكية الدولية عدة منشورات، نذكر منها ما يصدر باللغة الإنجليزية مثل :

- Socialist Affairs.
- Yearbook of International Socialist Labour Movement.

جـ- الاتحاد العالمي للديمقراطية المسيحية

UNION MONDIAL DE DEMOCRATIE CHRETIENNE

يضم هذا الاتحاد العالمي مجموعة من التجمعات والأحزاب السياسية ذات المنطلقات الفلسفية المسيحية، والمتجمعة في اتحادات أقليمية وخاصة في أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية.

ولقد استطاعت هذه الأحزاب تجميع نفسها في مؤتمر عام سنة 1961، انبثق عنه تأسيس الاتحاد العالمي للديمقراطيين المسيحيين، كما اتفق على أن تكون روما العاصمة الإيطالية مقراً له. هذا الاتحاد مسجل كمنظمة دولية غير حكومية لدى الأمم المتحدة ومنظمة اليونيسكو حيث يتمتع بوضع "استشاري من الدرجة الثانية".

ومن أهم التنظيمات والاتحادات المكونة له والمسجلة كذلك كمنظمات دولية غير حكومية لدى بعض المنظمات الدولية الحكومية وخاصة الأمم المتحدة، نذكر التنظيمات التالية:

1- منظمة المسيحيين الديمقراطيين لأمريكا- أسست عام (1947) واتخذت من سنتياغو دي تشيلي مقراً لها.

2- الاتحاد المسيحي الديمقراطي لوسط أوروبا – أسس عام (1950)، واتخذ من مدينة نيويورك مقراً له، وهو عبارة عن تجمع لمجموعة من المهاجرين الأوروبيين ذوي الميول الديمقراطية المسيحية.

3- الاتحاد المسيحي الديمقراطي لشبيبة أمريكا اللاتينية -أسس عام (1959)، واتخذ من سنتياغو دي تشيلي مقراً له.

4- بالإضافة لمجموعة كبيرة من التنظيمات الجديدة التي ظهرت في مختلف بلدان القارة الأوروبية وخاصة في ألمانيا وايطاليا وبلجيكا وهولندا واسبانيا. وكذلك في بعض دول العالم الثالث ذات التجمعات السكانية المسيحية الكاثوليكية.

ونظراً لقلة المعلومات عن نشاطات هذا الاتحاد، إلا أننا سنشير إلى أهم الأدوار الدولية التي قامت بها التنظيمات التي يضمها وخاصة في أوروبا وأمريكا الجنوبية الوسطى.

– فبالنسبة لأوروبا، قامت الديمقراطية المسيحية ومنذ الحرب العالمية الثانية بلعب أدوار هامة وخاصة في عملية إعادة تعمير أوروبا المدمرة من جراء الحرب، بالإضافة لدور قياداتها في دعم فكرة "الفوقومية" الأوروبية والدفاع عن الهوية الأوروبية، وتأسيس الجماعات الأوروبية المختلفة ، وكذلك دورها في الحقل النقابي والسياسي العالمي. وللتدليل فإن الديمقراطيين المسيحيين احتلو المركز الثاني بعدد البرلمانيين في البرلمان الاوروبي حيث بلغ عدد نوابهم 162 نائباً من مجموعة 518 نائب مجموع نواب البرلمان الاوروبي(*).

ولقد وصلت بعض هذه الأحزاب إلى السلطة السياسية في بلادها، خاصة في ألمانيا وايطاليا وبلجيكا وهولندا، وشاركت في السلطة في اسبانيا.

وكذلك يعتبر هذا الاتحاد وبحق تجمع لقوى سياسية عبر وطنية، ففي داخل التنظيمات الأوروبية ومجلس أوروبا والجماعات الأوروبية وخاصة في البرلمانات الوطنية والجماعية الأوروبية، حيث برز تكتلهم في هذه الأخيرة على حساب الاشتراكيين الديمقراطيين، وسجل لهم ممارساتهم لأعمالهم وتصويتهم ككتلة واحدة

(*) انتخابات عام 1994.

مدفوعة من منطلقات اهتماماتهم الايديولوجية وليست الوطنية. وأخيراً دعمهم القوي للأحزاب الديمقراطية المسيحية في أمريكا اللاتينية.

– أما في أمريكا اللاتينية (الجنوبية والوسطى) فقد حلت غالبية هذه الأحزاب كبديل للحكومات العسكرية في السلطة السياسية بعد وصول الديموقراطية إلى هذه الدول، ومن منطلق أن الغالبية العظمى للسكان هي من الكاثوليك الملتزمين.

د– الاتحاد الليبرالي العالمي UNION LIBERALE MONDIAL

أسس هذا الاتحاد عام (1947) في مدينة أكسفورد بالمملكة المتحدة بهدف "تشجيع ونشر الأفكار الليبرالية كفلسفة وحيدة لمقاومة الشيوعية".

ويضم هذا الاتحاد مجموعة من الأعضاء تابعين لأحزاب سياسية أو حتى أفراد مستقلين ذوي أفكار ليبرالية في بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والهند والكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة.

ويتمتع بوضع (استشاري) لدى منظمة اليونيسكو، ويصدر نشرة من مقره في لندن العاصمة البريطانية تحت اسم:SPIRES OF LIBERTY دوره محدود عالمياً وبارز في داخل البرلمانات الأوروبية الجماعية.

ثانياً – القوى النقابية العالميه:

تمهيد:

هذه القوى ذات الأثر الدولي الكبير مقارنة مع الأحزاب العاسية الدولية التي ذكرناها سابقاً، تسمى النقابات الدولية أو الأمميات النقابية.

وقد خدمت هذه النقابات، كوسيلة تعبيرية للحكومات والأحزاب السياسية التي خلقتها أو اخترقتها ومن ثم استغلتها لتحقيق أهدافها وطموحاتها ومطامعها، ولذلك أصبحت "ضحايا" للمواجهات السياسية والايديولوجية المختلفة، مما أدى إلى تقسيمها ومن ثم أضعافها الكمي والكيفي، الأمر الذي أثر على فعاليتها على المستويين الوطني والدولي، وكنتيجة حتمية أضعف التجمع العمالي العالمي وقسمه أمام القوى الاجتماعية الأخرى.

وظهرت نتيجة هذا الانقسام ثلاث منظمات عمالية دولية ورئيسية في السنوات القليلة لما بعد الحرب العالمية الثانية، تجمع إليها أعداداً ضخمة بنسب متفاوتة من العمال في مختلف بلدان قارات العالم وخاصة الصناعية منها.. وهذه المنظمات هي:

1- الفيدرالية النقابية العالمية.
2- الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة.
3- الكونفدرالية العالميه للشغل.

إلا أن الحركة النقابية ليست وليدة هذه المرحلة، بل تعود جذورها للقرن الماضي كما ذكرنا في (المبحث السابق)، حيث أن من أهم مميزات القرن الماضي ولادة الحركات العمالية، وظهور ما سمي بطبقة (البروليتاريا) في أوروبا وأمريكا.

ولقد كانت بريطانيا هي الدولة الأولى التي حصلت فيها هذه النقابات على شرعيتها، وذلك عام 1871. أما في فرنسا فقد تم تثبيتها رسمياً في إجتماع للكونفدرالية العامة للشغل عام (1906) ومن ثم عمت باقي بلدان القاره الأوروبية قبل بداية الحرب العالمية الأولى، وعرفت نوعاً من التشتت والتمزق فيا بين الحربين نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية أولاً وصعود الفاشية والنازية إلى الحكم ومن ثم نشوب الحرب العالمية الثانية ودمار أوروبا ثانياً.

ومع نهاية الحرب وبداية ظهور الخلافات العقائدية والسياسية والاقتصادية فيما بين الحلفاء والتي أوصلت ما يعرف بالحرب الباردة، أثرت على هذا التنظيم للحركة العمالية والذي كان يعتبر "موحداً" نوعاً ما للطبقة العمالية في مختلف البلدان، حيث وصلت قوته إلى مرحلة تهديد النظام الرأسمالي العالمي، بشكل دفع بعض النقابات ذات التوجهات الليبرالية والتي أطلقت على نفسها "نقابات إصلاحية" للانفصال عن الفيدرالية العالمية، وتأسيس اتحادات نقابية خاصة بها سنتطرق لها لاحقاً.

أما في الشاطئ الغربي للأطلسي، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي السباقة في هذا المجال، حيث أنشأت الفيدرالية الأمريكية للشغل (A.F.L.) وتبعتها المكسيك وأنشأت الكونفدرالية الثورية للعمال المكسيكيين، حيث تزعمتا الحركة النقابية العمالية في الأمريكيتين.

إلا أن الخلافات التي حدثت بين التنظيمات العمالية اللاتينية الأمريكية المختلفة من جهة والتنظيمات العمالية الأمريكية الشمالية من جهة أخرى شلت هذا التعاون والتنسيق الوحدوي العمالي الأمريكي.

وفيما بعد وبمبادرة من كونفدرالية العمال المكسيكيين تم تأسيس كونفدرالية عمال أمريكا اللاتينية (CTAL) عام 1938، في العاصمة المكسيكية وأعلنت انضمامها للفيدرالية النقابية العالمية.

وقبل أن نستمر في عرضنا هذا لا بد من الإشارة إلى أنه كان هناك مجموعة أخرى من النقابات اللاتينية ذات الميول الاشتراكية أو الشيوعية، اتفقت فيما بينها لعقد اجتماع في مونتيفيديو عاصمة الأوروغواي، وقد أنشئت على أثره الأمانة العامة الدائمة لتجمع النقابات الأمريكية اللاتينية المرتبطة بأممية النقابات الحمراء في موسكو. إلا أن مجموعة كبيرة من هذه النقابات الأعضاء في هذا التجمع قامت في عام (1938) وأعلنت انضمامها لكونفدرالية عمال أمريكا اللاتينية التي أنشأت في نفس العام في المكسيك كما بيّنا سابقاً. ومن أهم هذه التنظيمات النقابية نذكر بعض النقابات في الدول التالية: الأرجنتين والبرازيل وكوبا وتشيلي والسلفادور وغواتيمالا والمكسيك والبيرو.

وفي عام (1964) وبمبادرة من تجمع النقابات الأمريكية الشمالية والمعروف عالمياً باسمه المختصر (CIO/AFL)، تم إنشاء المنظمة الأقليمية البين أمريكية للشغل (O.T.I.T) والتي ضمت غالبية هذه النقابات الشمالية والجنوبية.

وأخيراً نشير إلى أنه بالنسبة لباقي بلدان العالم الثالث، لم تظهر نقابات عمالية، نظراً لأن بلدان هذا "العالم" كانت أهدافاً دولية، أي مستعمرات للقوى الأوروبية، ولم يكن بها مصانع، وبعض المجموعات العمالية القليلة التي كانت موجودة فيها، إنما كانت تابعة لنقابات مستعمريها، رغم أنها خدمت كأداة للاستقلال فيما بعد.

وبعد هذا التمهيد، سنتعرض حالاً لأهم المنظمات النقابية العالمية على المسرح الدولي حالياً، والتي أنشئت أو أعيد تنظيمها بعد الحرب العالمية الثانية وهي التالية حسب الترتيب العددي لاتباعها:

أ- الفيدرالية النقابية العمالية:Federation Syndicale Mondiale (F.S.M)

أسسها المؤتمر العالمي الأول للنقابات العمالية في 1945/10/3، في مدينة باريس، وحضر هذا المؤتمر جميع النقابات المركزية الرئيسية في العالم آنذاك، ما عدا المنظمة الأمريكة النقابية (A.F.L).

ومع بداية الحرب الباردة بين المعسكرين، أنشقت عنها مجموعة من النقابات أطلقت على نفسها (الجناح الإصلاحي) وذلك عام (1947) حيث شكلت فيما بعد الكونفدرالية الدولية للمنظمات النقابية الحرة.

وعلى أثر ذلك تم نقل مقرها الذي كان قائماً في باريس منذ تأسيسها حتى عام (1951) إلى فيينا العاصمة النمساوية، وذلك بصفة مؤقتة، حيث استقر نهائياً في براغ العاصمة التشيكوسلوفاكية عام (1956).

أمينها العام الحالي Alexander Jarikov. تعقد مؤتمرها العام مرة كل سنتين، أما مكتبها فيعقد مرتين في العام، ولها أمانة عامة.

تزعم الفيدرالية النقابية العالمية بأنها كانت تضم (206 مليون)، نقابياً تابعين لـ (91) نقابة وطنية موزعة على 73 بلداً، إحصائيات عام 1982 (*). رغم قدم هذه الاحصائيات فهي تدل على ما كانت عليه قوة وفعالية هذه النقابه، رغم

(*) انظر -Quid 1985 - Par Dominique et Michele - Fremy ; Edit. - Robert Laffont - Paris. P.1481.

ضعفها وتفككها حالياً. حيث تشير الاحصائيات بانها تضم حالياً (90 مليون) عضو (احصائيات Quid –1997).. ومصيرها ما زال مجهولاً إن لم تغير ايديولوجيتها.

وتتمتع هذه الفيدرالية بوضع (استشاري) من الدرجة الأولى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وبعض المنظمات الدولية المتخصصة مثل: منظمة العمل الدولية، اليونيسكو، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، ولجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). وتصدر عن الكونفدرالية مجلة شهرية بعشرة لغات اسمها: World Trade Union Movement – ونشرة أسبوعية اسمها –News in Brief–.

وأخيراً، رغم الانشقاقات التي حصلت بداخلها، ورغم هيمنة الشيوعية العالمية بقيادة الاتحاد السوفييتي عليها، ورغم انسحاب نقابات شيوعية لبلدان اشتراكية بعد خلافاتها مع الحزب الشيوعي السوفييتي أو نقابات تابعة لأحزاب شيوعية في دول غربية منها. فإن الفيدرالية العالمية ما زالت حتى وقت قريب تعد أكبر منظمة نقابية دولية عدداً، حيث أنها كانت تضم جيمع عمال دول الكتلة الشرقية بالإضافة لبعض النقابات الغربية ذات الميول الشيوعية أو الاشتراكية وكذلك بعض التنظيمات النقابية في بعض دول العالم الثالث المسماة "تقدمية".

ب– الكونفدرالية الدولية للتنظيمات النقابية الحرة:

Confederation Internationale des Syndicats Libres (C.I.S.L)

أسست عام (1949) في لندن، وأقامت مقرها في بروكسل العاصمة البليجيكة، وذلك بعد الانشقاق "التصحيحي" لبعض أعضاء الفيدرالية النقابية العالمية عام 1947.

كانت تعتبر ثاني أكبر نقابة عمالية في العالم من حيث عدد الأعضاء، ولكنها اليوم أصبحت الأولى وتزعم أنها تضم أكثر من (127) مليون عضواً تابعين لأكثر من (184) نقابة وطنية في (136) بلداً موزعة على مختلف القارات. (إحصائيات عام 1995)[1].

ورغم انسحاب منظمة النقابات المركزية الأمريكية AFL-CIO والتي تضم أكثر من (15 مليون) عاملاً من الكونفدرالية عام 1969، الأمر الذي أفقدها بعض الفعالية، إلا أن وزن النقابات الأعضاء بها ذات الميول الليبرالية التابعة للدول الصناعية وخاصة البريطانية والألمانية ومن بعض بلدان أوروبا الغربية الأخرى بالإضافة لبعض نقابات العالم الثالث، ما زال يعطيها دوراً كبيراً على المسرح الدولي.

رئيسها الحالي هو البريطاني: Bill Jordan.

ج- الكونفدرالية العالمية للشغل: Cofederation Mondiale du travail (C.M.T)

هي خليفة الكونفدرالية الدولية للنقابات المسيحية (C.I.S.C) التي أسست عام 1920 في لاهاي بهولندا، غيرت اسمها للكونفدرالية العالمية للشغل منذ عام (1968) واتخذت من بروكسل مقراً لها.

تعتبر ثالث أكبر منظمة نقابية بعد النقابتين المذكورتين سابقاً، وما زالت تحتفظ بطابعها الديني المسيحي وميولها الايديولوجية الديمقراطية المسيحية.

رئيسها الحالي الارجنتيني Carl Luis Custer

---

(1) انظر: "quid -1997" -صفحة 1627 – مرجع سابق.

تزعم أنها تضم (23 مليون) عضواً تابعين لـ (84) نقابة وطنية و (21) فيدرالية مهنية دولية، وموزعة كالتالي (3.500.000) عضواً في أوروبا الغربية وخاصة اللاتينية منها و (7.500.000) عضواً في أمريكا اللاتينية والوسطى، والباقي موزعة في أمريكا الشمالية وأفريقيا وجنوب آسيا[1]. بمجموع كلي (110 دول).

د- وبالإضافة للاتحادات النقابية العالمية الثلاثة الرئيسية، نذكر فيما يلي بعض الاتحادات النقابية الدولية والمسجلة في منظمة الأمم المتحدة وبعض المنظمات الدولية المتخصصة مثل: اليونيسكو واليونيسيف ومنظمة العمل الدولية، والتي تمتاز بطابعها الدولي الأقليمي مثل:

- المركز الدولي للنقابات الحرة في المهجر: أسس عام (1948) مقره باريس.
- الكونفدرالية الدولية للنقابات العربية: أسست عام (1956) مقرها القاهرة.
- فيدرالية عمال الموز في أمريكا اللاتينية والكاريبي: - أسست عام (1963) مقرها ليما عاصمة البيرو.
- الفيدرالية الدولية للعمال الاجتماعيين: أسست عام (1932) ومقرها نيويورك.
- والاتحاد الاسكندنافي لموظفي المصارف: - أسس عام (1953) مقره هلسنكي عاصمة فنلندا.

- دور/ ومكانة النقابات العمالية في الحياة الدولية:

لا شك من أن الدور الدولي الملقى على عاتق الطبقة العمالية العالمية كبيراً جداً، خاصة وأنها شعرت به منذ منتصف القرن الماضي وتطورت بتطور الثورات

[1] إحصائيات من المرجع السابق Quid 1997, P. 1627

الصناعية والتقدم العلمي ووسائل المواصلات. حيث أصبحت هذه "الطبقة" العمالية تشكل حوالي (8/1) سكان العالم حالياً، كا استطاعت أن تقيم لها تنظيمات نقابية عبر وطنية وأن تفرض نفسها على متخذي القرارات داخل الحدود الوطنية للدول وعلى مستوى دولي داخل المنظمات الدولية وخاصة منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة التابعة لها، والتي منحتها دوراً استشارياً.

ومما لا شك فيه أن هذا الدور يفوق أثره كثيراً دور الأحزاب السياسية (الدولية)، من حيث أنه أكثر عالمية وأقل سياسة.

أقل سياسة نظراً لمجاله العمالي وتفوق عامل الاعتبارات الوطنية والتبعية العمالية لأحزاب سياسية مختلفة في الدول ذات الأنظمة المتعددة الأحزاب أو حتى التبعية للحزب الحاكم في الدول ذات الحزب الواحد أو حتى التبعية لحكومات الدول في دول العالم الثالث اللاحزبية.

وعليه نجد أن الانعكاسات الداخلية قبل انهيار الكتله الشرقيه كانت تؤثر على الوحدة العمالية الخارجية فمثلاً النقابات التابعة لبلدان الكتلة الاشتراكية أو حتى لبعض بلدان العالم الثالث ذات الميول الاشتراكية، والمنبثقة عن الحزب الحاكم والمرتبطة به، كانت قياداتها هي من أعضاء هذا الحزب رغم أن أعداداً كبيرة من أعضائها غير حزبيين، إلا أن هذه النقابات بطبيعة حالها هي موجهة من قبل الحزب الوحيد المشكلة منه الحكومة.

ورغم أننا لا ننكر دورها المؤثر في اتخاذ القرار السياسي الداخلي في دولها إلا أنها خارجياً تخدم كأداة من أدوات السياسة الخارجية لدولها. فهي تعبر عن ايديولوجيتها ومواقفها بالنسبة للأحداث الدولية، وذلك من خلال منابر الأمميات

النقابية التابعة لها، أو من خلال منابر المنظمات الدولية الحكومية التي هي أعضاء استشارية بها، أو حتى في المؤتمرات الدولية التي تشارك بها.

اما بالنسبة للنقابات التابعة للبلدان الرأسمالية في الكتلة الغربية أو حتى بلدان العالم الثالث ذات الميول الليبرالية أو حتى الوطنية، فتختلف أهميتها حسب الدول التابعة لها أو حسب الأحزاب السياسية التي أنشأتها وتمولها. فهي أما أداة لأحزابها الساعية للسلطة حيث تستخدم كقوى ضاغطة على الحكومات أو لضمان أكيد لأصواتها في الانتخابات التشريعية أو الرئاسية من جهة، أو تستخدم كأداة في يد الحكومات إن كانت تابعة للحزب الحاكم من جهة أخرى.

بالإضافة إلى أنها تخدم كأداة للسياسة الخارجية لدولها في داخل التجمعات النقابية الدولية أو على مختلف المنابر الدولية.

نستنتج مما سبق، بأن وجود هذه النقابات الوطنية مجتمعة كأعضاء في نقابات عالمية، إنما كانت تخدم مصالح دولها أولاً ومن ثم مصالح كتلتها وذلك حسب انتماءاتها الايديولوجية سواء للكتلة الغربية أو للكتلة الشرقية أو كتلة العالم الثالث، أو التبعية في داخل هذه الكتلة الأخيرة لإحدى الكتلتين الرئيسيتين.

وتبرز مكانة هذه النقابات الأممية في الحياة الدولية عبر مايلي:

1- علاقاتها مع المنظمات الدولية البينحكومية، وخاصة منظمة الأمم المتحدة من خلال مجلسها الاقتصادي والاجتماعي، والتي هي أعضاء استشارية به أو من خلال الوكالات الدولية المتخصصة، كمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم أو بشكل أكبر منظمة العمل الدولية والتي تشارك بها كعضو كامل العضوية جنباً إلى جنب مع ممثلي أرباب العمل وممثلي الحكومات الوطنية.

2- دور هذه الاتحادات النقابية بالنسبة للمؤسسات التجارية الرأسمالية عبر الوطنية، فلقد بدأ الصراع بينها على مستوى وطني أولاً ومن ثم انتقل بتوحيد موقفها عبر النقابات العالمية إلى صراع عبر وطني، أي أصبح دولياً ثانياً.

ولقد برز ذلك جلياً في مطلع عام (1970)، عندما قامت النقابات بتنظيم صراعها على مستوى (عبر وطني) ضد الشركات المتعددة الجنسيات في أوروبا الغربية، ومن ثم انتقل هذا الموضوع وطرح للمناقشة من على منبر منظمة العمل الدولية.

فمثلاً في الحقبة الستينية، قامت بعض الشركات المتعددة الجنسيات ذات الموطن الأمريكي بنقل مصانعها أو فتح فروع لها في دول أخرى ذات ميزات أفضل: كأيدي عاملة رخيصة وضرائب أقل:.مثل نقل شركات صنع السيارات فورد وكرايسلر وجنرال موتورز مصانعها إلى كندا، الأمر الذي حرك النقابات العمالية الأمريكية ضد هذه المؤسسات وأجبرها على دفع أجور لعمال كندا تتساوى مع ما يدفع للعمال في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بقصد إجبارها على البقاء في موطنها الأصلي أو العودة إليه.

وكشبيه لذلك وضمن إطار بلدان أوروبا الغربية، قام مؤتمر النقابات الحرة في بروكسل وبالتنسيق مع الاشتراكية الديمقراطية بتأسيس ما سُمي بكونفدرالية النقابات الأوروبية عام 1973. حيث ضم هذا التجمع الدولي القاري الجديد نقابات مركزية لجميع بلدان السوق الأوروبية، بالإضافة لنقابات مركزية من بلدان مجموعة رابطة التجارة الحره (EFTA) وأبقوا الباب مفتوحاً لانضمام نقابات أخرى تابعة للكونفدرالية العالمية للشغل والفيدرالية النقابية العالمية.

ومما يُلفت النظر أن التسمية الجديدة لهذا الاتحاد لم تحمل اسم (النقابات الحرة) بل اكتفت باسم – النقابات فقط، وذلك عبر تصويت جرى على ذلك، مما يعني أن حدة الخلافات القائمة بين نقابات أوروبا الغربية الناتجة عن الحرب الباردة، بدأت تخف لصالح توحيد المواقف الجماعية والهوية الأوروبية، بالإضافة إلى أن توحيد النقابات العمالية في أوروبا الغربية يدفع مرة أخرى للتفكير بإعادة بعث "النقابية الأممية" الأمر الذي أقلق الشركات المتعددة الجنسيات، ولقي ترحاباً كبيراً من قبل الحركة النقابية العمالية العالمية، التي بدأت مختلف قطاعاتها المتخصصة تحاول توحيد مواقفها في وجه الشركات متعددة الجنسيات.

وضمن إطار إعادة النظر بتوحيد النقابات وبعث النقابية الأممية فإن المؤتمر الثامن للنقابات العمالية والذي عقد في بلغاريا من 15-1973/10/22، تحت شعار (الوحدة، والتضامن من أجل المستقبل والتقدم والحرية والسلام) والذي جمع ولأول مرة نقابيين من (86 بلداً) يمثلون أكثر من مائتي (200) نقابة مركزية ومنظمات نقابية وطنية بما فيهم الـ (120) النقابة الأعضاء في فيدرالية النقابات العمالية.

حيث اتفق الجميع على توجيه نداء لتوحيد مواقف جميع العمال والنقابات في العالم أجمع، كما وجهوا نداء آخر للكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة والكونفدرالية العالمية للشغل حثوهما به على الشروع بالانضمام لمؤتمرهم لاجراء محادثات مشتركة من أجل تعاون مثمر ودائم ما بين جميع نقابات العالم.

وضمن نفس الإطار التوحيدي، عقد عام (1980) مؤتمر نقابي دولي في بلغراد عاصمة يوغسلافيا (سابقاً) بهدف مناقشة "مشاكل التنمية" والعمل على إحلال نظام اقتصادي دولي جديد، ولقد ضم هذا المؤتمر مجموعة كبيرة من النقابات العالمية وتغيبت عنه فقط الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة.

ورغم أن كل ما ذكرناه يدل على أن بعض الخلافات ما زالت قائمة بين النقابات الأممية الرئيسية، إلا أن المؤتمرات الأخيرة تدل على أن إمكانية لقاء جميع هذه المنظمات في مؤتمر عام أصبح سهلاً وقريباً خاصه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجع الاحزاب الشيوعيه واندماج غالبية اتباعها بالنقابات الوطنية الجديده فالدونيه الليبرالية القائمه، وبعد ترتيبها لنفسها وبداية فعاليتها التي لن تتجاوز نهاية هذا القرن يكون باستطاعتنا القول أنئذاك أن هذا التجمع سيصبح من أهم القوى الفاعلة في العالم.

الفرع الثاني

القوى الدينية والروحية

تمهيد:

علم العلاقات الدولية، بعكس العلوم الاجتماعية الأخرى، يبحث عن فعالية أشخاصه ودورهم في المجتمع الدولي. أي تأثيرهم في محيطهم سواء الداخلي (الوطني) أو الخارجي (الأقليمي والقاري والعالمي) وما يضم هذا المجال الجغرافي من أشخاص دوليين آخرين.

وعلى هذا الأساس يجب أن يُعالج متخصصو العلاقات الدولية أشخاصها. وبما أن القوى الدينية والروحية تلعب دوراً هاماً في حياة الأفراد – العنصر الأساسي – لجميع الأشخاص الدوليين، فإن كل من كتب أو يريد الكتابة عن القوى الدولية الفعالة، لا بد وأن يكتب عن القوى الدينية والروحية.

وإن اتفق الجميع على ذلك (وأقصد من خارج العالم العربي)، فإنهم يختلفون على كيفية معالجة أو تقييم هذه القوى. فالبعض يبرز الأهمية الثقافية لها وتأثيرها على العلاقات بين الشعوب، والبعض الآخر يبحث عن سلبيات وإيجابيات تأثيرها على العلاقات الدولية، أما المجموعة الثالثة فتقتصر دراستها على التقييم العددي للديانات الكبرى وتأثيرها كقوى ديموغرافية أو توزيع جغرافي بين البلدان المتكون منها هذا الكون السياسي الدولي.

ورغم أننا مع البحث والتنقيب والمقارنة والتحليل والدراسة الوافية لجميع هذه الجوانب، بهدف الخروج بنتيجة وافية إيجابية تعطي هذه القوى الدينية حقها نظراً لما كان وما يزال لها من أثر كبير على حياة وعلاقات الشعوب في الماضي والحاضر، وما سيكون لها من أثر في المستقبل. إلا أننا نعترف بأن الدراسات

الموجودة حتى الآن هي دراسات سطحية وغير مُرضيَّة على مستوى عالمي، أما على مستوى العالم العربي، فإننا للأسف الشديد نجد بعض الكتب ذات العناوين البراقة والتي تربط بين الإسلام والعلاقات الدولية والإسلام والقانون الدولي والإسلام والدبلوماسية، وعند قراءتها نجد أنها بعيدة كل البعد عن ماهية العلاقات الدولية، بل هي قشور قانونية دولية وسطحية، لا تفيد الطلبة الجامعيين.. فكيف الباحثين.

وعليه نتمنى على الباحثين الجدد، أن لا يتبعوا نفس المنهج، وأن يقوموا بدراسات تتماشى مع أصول منهجيات علم العلاقات الدولية، لإبراز هذه القوى وإعطائها حقها، والبحث عن كيفية استخدامها كأدوات للسياسات الخارجية للدول أو حتى لتجمعات الدول في التكتلات والأحلاف، وداخل المنظمات الدولية.

وبناء على ما سبق، نقول أن القوى الدينية والروحية، وكما يدل اسمها عليها، تشمل الديانات السماوية وتفرعاتها أو مذاهبها المختلفة بالإضافة للديانات "الدنيوية" أو الفلسفات الروحية مثل : الكونفوشية والهندوستانية والبوذية...إلخ. وكذلك تشمل ما أسسه أتباع هذه الديانات من مؤسسات وجمعيات وجماعات ذات منطلقات دينية وأهداف مختلفة منها السياسية والاجتماعية والأنسانية والاقتصادية...إلخ.

. وقبل أن نستعرض هذه الديانات ومؤسساتها المختلفة، وتأثيرها الدولي في عصرنا الحالي. لا بد وأن نشير إلى مدى تأثير القوى الدينية على مسيرة المجتمع الدولي في مختلف العصور السابقة.

تأثير القوى الدينية والروحية على مسيرة المجتمع الدولي في مختلف العصور:

قبل ظهور الديانات السماوية وفي العصور القديمة وبالذات منذ منتصف الألف الثالث قبل الميلاد، قامت حضارات كثيرة، درج علم العلاقات الدولية على تسميتها "مجتمعات دولية خاصة"، بسبب أنها كانت معزولة بعضها عن البعض الآخر جغرافياً وعلائقياً، ولم يثبت التاريخ قيام اتصالات كثيرة بينها، وغالبية هذه الاتصالات أو العلاقات، كانت تتم عبر غزوات أي عبر ~ حروب.

ولا شك أن هذه الحضارات كانت لها معتقدات روحية تختلف بعضها عن بعض. فمثلاً بالنسبة للحضارة الفرعونية (المصرية) كان رئيس السلطة السياسية (الفرعون) هو الإله الذي يعبده رعاياه، وكان يسمى بالملك الإله أو الإله النسر أو الإله الشمس أو الملك بن رع أو ابن الإله آمون.

كما كان يطلق على الملك الفرعون، الإله في الحياة وبعد الممات، وكانت الشمس ونهر النيل وبعض الحيوانات بالنسبة للمصريين هي الرموز الدينية والقوى الروحية التي يقدمون لها القرابين ويمارسون طقوساً دينية خاصة بهم، وكما كان لهم معابد يؤمونها ويدير شؤونها الكهنة.

ومع ضعف الفرعون الملك خاصة مع بداية القرن الثاني عشر قبل الميلاد، بدأ الكهنة يستولون أولاً على اقتصاد البلاد ومن ثم يستولون على مهام الملك، ويسيِّرون شؤون البلاد بواسطة بعض كبار المتنفذين المقربين من صاحب السيادة الملك، أو حتى بعض كبار الموظفين الإداريين من أتباعه، والذين جعل منهم الكهنة حكاماً شُبِّهوا "بصغار الملوك"، مما سبب مشاكل كثيرة للأهالي الذين رزحوا تحت كثرة مطالبهم ومطالب المتنفذين المحيطين بهم، الأمر الذي سبب ضعف البلاد وأدى إلى سلسلة من التدخلات الخارجية من القبائل والحضارات المحيطة بهم أولاً على يد

الهكسوس والليبيين ومن ثم على يد الفرس الذين احتلو مصر في القرن السادس ق.م. وضموها كإقليم تابع للامبراطورية الفارسية.

وبعد حوالي القرنين قام الاسكندر الكبير (امبراطور اليونان) بغزوها حيث بقيت تابعة لهم حتى عام (30 ق.م.) عندما احتلها الرومان، وبقيت تتقلب بين أسرة وأخرى تابعة حتى حلول الإسلام فيها.

وحضارة أخرى هي حضارة ما بين النهرين (دجلة والفرات)، حيث نجد اختلافاً واضحاً بينهم وبين المصريين بالنسبة للمعتقدات الدينية الروحية. فالعراقيون لم يعبدوا الملك بل أن ملوكهم سموا بنواب الإله آشور بالنسبة للأشوريين، فالملك يعتبر ممثلاً للإله أمام البشر ومندوب البشر لدى الإله (ظل الله في الأرض)، أي هو صلة الوصل بين العالمين الرباني والإنساني. وقد عبدوا الشمس ولم يعبدوا الحيوانات ويقدسوها كالمصريين أو الهندوس فيما بعد، وكان لهم هياكل مستقرة، أي منظمة تنظيماً جيداً ، حيث نجد أنه كان يقام في كل مدينة عدة هياكل تتبع هيكلاً مركزياً مستقلاً بموظفيه وخدمه، وقد امتاز بسيطرته على الحياة الاقتصادية في البلاد، التي انتقلت من مستعمر إلى آخر حتى حل الإسلام فيها.

وعليه نكتفي بذكر مثلين لحضارتين من أهم الحضارات التي عرفها العالم واستشهدنا بها لأنها تهمنا كعرب وكمسلمين. ونستخلص منها بأن الشؤون الروحية كانت منظمة تنظيماً هرمياً دقيقاً على يد – كهنة – كانت سلطتهم الدينية والدنيوية كبيرة جداً وتفوق في بعض الأحيان سلطة الملك نفسه، وذلك لتحكمهم في اقتصاديات بلادهم، الأمر الذي سهل لهم الهيمنة على هذه البلاد باسم الدين.

وباستطاعتنا القول أن غالبية الحضارات التي كانت موجودة قبل وبعد ظهور الديانات السماوية، وخاصة اليهودية والمسيحية، كان ينطبق عليها نفس

الشيء وعند ظهور هذه الأديان السماوية تحول الصراع فيما بينها وبين المعتقدات الروحية الأخرى أولاً وفيما بعد بينها نفسها.

فمثلاً الديانة اليهودية اقتصر اتباعها على طائفة أمورية بدوية واحدة ، انتقلت من بلاد سومر إلى فلسطين فمصر وعادت إلى فلسطين قبل أن يتوزع اتباعها على غالبية المدن - الموانئ في البحر المتوسط والبحر الأسود والمدن التجارية الواقعة على طرق القوافل في بلاد الشام شرق البحر المتوسط وشمالها والجزيرة العربية. وشبه الجزيره الايبيريه.

أما الديانة المسيحية فقد استغرق انتشارها أكثر من خمسة قرون، شمالاً من نقطة انطلاقها في فلسطين إلى القارة الأوروبية وجنوباً إلى بعض مناطق البحر المتوسط وأثيوبيا، وتعرض اتباعها لملاحقات وقتل من قبل الحكام والطوائف الروحية الأخرى بما فيهم اليهود.

أما الديانة الإسلامية، فقد ظهرت في القرن السابع الميلادي وامتازت عن الديانتين السماويتين السالفتين بأنها عالمية النزعة وأنها تدعو إلى التسامح والأخوة والمساواة بين جميع البشر مما أدى إلى معاداة أتباعها من قبل اتباع الديانات السماوية التي سبقتها وكذلك أصحاب المعتقدات الوثنية الأخرى.

إذن لقد ظهر الصراع الذي كان ينتهي دائماً بحروب وبخسارة أحد أتباع ديانة أمام أخرى، أولاً ما بين أتباع الديانة اليهودية والطوائف التي اعتنقت المسيحية، ومن ثم مع حلول الإسلام تحول الصراع ما بين المسلمين واليهود في شبه الجزيرة العربية وخاصة في يثرب مع بداية الهجرة، وفيما بعد بين المسلمين وأتباع الديانة المسيحية أحفاد الأمبراطورية الرومانية من جهة أخرى، أولاً في شرق البحر المتوسط مع أتباع الدولة البيزنطية ومن ثم امتدت إلى أوروبا مع أتباع

الامبراطورية الرومانية الجرمانية، وبعد ذلك انتقلت من أوروبا إلى شرق البحر المتوسط (فلسطين وبلاد الشام) بما عرف بالحروب الصليبية وذلك في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، هذه الحملات الصليبية المنظمة ضد الشعوب الإسلامية وذات الهدف أو الطابع الديني ظاهرياً والدنيوي أي الاقتصادي التجاري باطنياً، والذي تحول إلى صراع كذلك بين الكنيستين الأرثوذكسية بزعامة بيزنطة والكاثوليكية بزعامة الفرنجة، وأمراء وملوك ونبلاء أوروبا الوسطى واللاتينية بمباركة وتحت إشراف بابا الكنيسة الكاثوليكية من جهة وبين الدول الإسلامية من جهة أخرى.

ومن ثم بعد هزيمة الصليبيين واسترداد الإسلام لمكانته، بدأت الصراعات والانشقاقات تظهر داخل الكنيسة وأصبح هنالك عدة طوائف دينية مسيحية مختلفة الأمر الذي أضعف من سلطات الكنيسة الدنيوية وانتقل الصراع إلى نفس الدول الأوروبية المسيحية التي عادت مع بداية الاستعمار للصراع مرة أخرى فيا بينها على تقاسم مناطق نفوذ الدولة الإسلامية التي بدأت تتداعى إلى الانهيار (الامبراطورية العثمانية)، فتم اقتسام بلاد الشام ومصر وبلدان المغرب العربي ما بين فرنسا وبريطانيا وإسبانيا وإيطاليا.

وتبع ذلك الغزوة الصهيونية لشرق البحر المتوسط، بعد أن استطاع اليهود إعادة تنظيم أنفسهم في بلدان أوروبا وتحالفوا مع أتباع الديانات المسيحية في الغرب وخاصة البروتستنت منهم، والذين استطاعوا أن ينتزعوا منهم وعداً بإقامة مركز ديني يهودي روحي وثقافي في فلسطين تحول إلى ما اصطلحوا على تسميته "بالوطن القومي" ، وكانت ادعاءاتهم الأولى مغلفة بالدين قائمة على التوراة ومن ثم

ظهرت نواياهم ونوايا الدول الأوروبية الاستعمارية بخلق كيان صهيوني مصطنع جمعوا به ما استطاعوا من فقراء يهود العالم(1).

اليهود هدفهم "وطن" لهم بعيداً عن أوروبا ليتجنبوا عنصرية مسيحي أوروبا ضدهم، والمسيحيون الأوربيون هدفهم إبعاد هذه الطوائف اليهودية عن خيراتهم وثرواتهم وتسلطها المالي والاقتصادي عليهم أو التخفيف منه.

إذن وبشكل عام نجد أنه في التاريخ القديم كانت الديانات أو لنقل أتباعها، عناصر للتفرقة والنزاعات المسلحة، الحروب، وفي وقتنا الحالي يظهر أن العامل الديني بدأ يتجه نحو هدف سلمي عبر الحوارات الثنائية القائمة حالياً بين الإديان الثلاثة من جهة، وطوائفها عبر مؤسساتها المختلفة كالجمعيات اليهودية المسيحية، والمسيحية الإسلامية، التي اتخذت من بعض العواصم الأوروبية مقرات لها، ومن جهة أخرى عملياً أو باطنياً ما زال الصراع مستمراً، ولكن تحت إعلام وحماية الدول "القومية" الحديثة ذات السيادة بعد سيطرة السياسة على الدين وبأشكال مختلفة.

وفي هذا لإساس سنتعرض بإيجاز للديانات السماوية والروحية ونذكر بعضاً من مؤسساتها المختلفة ذات الفعالية في الحياة الدولية وعلى مختلف المستويات.

---

(1) حول الموضوع، ونظراً لأهميته، يرجى الاطلاع على مجموعة من المقالات نشرت على حلقات في صحيفة (الشرق الأوسط)، بقلم الكاتب عبد الحميد الكاتب، وذلك ابتداء من العدد المؤرخ في 1983/8/27.

أولاً - الإسلام(*)

تمهيد:

هذه الديانة التي ولدت في القرن السابع الميلادي هي آخر الديانات السماوية، وتتصف بأنها عالمية النزعة، وتعترف بالأديان السماوية الأخرى المسيحية واليهودية، وتمتاز بعكس الديانات الأخرى بدمجها الدين بالسياسة، وكما يقول الشيخ علي الطنطاوي في جريد الشرق الأوسط الصادرة يوم 1983/10/29، رداً على سؤال عن موقف الإسلام من الدعوة إلى فصل العلم والسياسة عن الدين:

"إن هذه القاعدة صحيحة بناء على تعريف الدين عند غير المسلمين، فالدين عندهم ما يحدد صلة الإنسان بالله، فهو بهذا المعنى لا علاقة له بالسياسة ولا بالعلم.أما الإسلام ليس عبادات فقط تحتم صلة الإنسان بالله ولكنه أحكام تحدد صلات الناس بعضهم ببعض، صلاتهم المادية والإجتماعية، وأحكام تتعلق بصلات الدولة الإسلامية بالدول الأخرى (حقوق دولية)، وأحكام تتعلق بالمواريث (....). ومن ذهب إلى فصل السياسة على الإطلاق عن الدين وجب عليه أن يحذف سورة براءة وسورة الأنفال من القرآن لأنهما السياسة ولأنهما تحددان علاقة المسلمين بغيرهم"(1).

أثر الإسلام في العلاقات الدولية حالياً:

يظهر أثر الإسلام في الحياة الدولية من خلال المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية من حركات وأحزاب وطوائف وجماعات وجمعيات واتحادات قائمة في القارات الخمسة، وهذه المنظمات غير الحكومية هي التي تخصنا في هذا المبحث

(*) يتجاوز عدد اتباع الديانه الاسلاميه في العالم حالياً (1.033.000.000 مليار نسمه)- المصدر (Britanica book of the year 1995)

(1) انظر - صحيفة الشرق الأوسط - الصادرة يوم 1983/10/29 (الصفحة الدينية).

إلا أنه لا بد من الإشارة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي رغم أنها منظمة دولية بينحكومية، ونظراً لما لها من أثر كبير كقوة دينية.

1- منظمة المؤتمر الإسلامي:

انبثقت هذه المنظمةالبينحكومية عن مؤتمر القمة الإسلامي الأول الذي دعى إلية جلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، والذي انعقد في الرباط عام 1969.

وتضم هذه المنظمة (52 دولة) إسلامية، ومقرها مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية.

قامت هذه المنظمة بعد حرق الصهاينة للمسجد الأقصى في القدس، وجمعت في عضويتها غالبية حكومات الدول الإسلامية في آسيا وأفريقيا بالإضافة لمنظمة التحرير الفلسطينية وبعض المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الطابع الإسلامي من مختلف بقاع العالم كأعضاء مراقبة.

وقد أسست هذه المنظمة الكثير من المنظمات الدولية المتخصصة التابعة لها مثل بنك التنمية الإسلامي والذي بلغ اعتماده منذ تأسيسه حتى عام 1985، حوالي (أربعة بلايين وتسعة وأربعين مليون دولاراً أمريكياً) وَمَوَّلَ أكثر من (476) مشروعاً لفائدة شعوب الدول الإسلامية الأعضاء، بالإضافة إلى المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (أسيسكو) وصندوق القدس ولجنة القدس ...إلخ.

ويظهر توجه هذه المنظمة وأثرها الدولي في أهدافها حيث نجد من أهم الأهداف الواردة في ميثاقها: اتخاذ التدابير اللازمة لدعم السلام والأمن الدوليين القائمين على العدل، وتنسيق العمل من أجل الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساندته لاسترجاع أرضه وحقوقه

المختصّة، وتدعيم التعاون في مختلف المجالات بين الدول الأعضاء، كما تُعنى المنظمة بقضية العنصرية والتمييز العنصري، وكذلك نشر الدعوة الإسلامية، بالإضافة لدفاعها عن القضية الأفغانية ودعمها لحركات تحرير ناميبيا وجنوب أفريقيا،وكذلك دعمها المادي لدول الساحل الأفريقي المتضررة من الجفاف، ودعم ومساعدة الأقليات الإسلامية في بعض بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي والفليبين وجنوب أفريقيا...إلخ. من أجل المحافظة على عقيدتهم، وأخيراً التوسط لحل النزاعات بين أعضائها (كالنزاع العراقي الإيراني).

وترتبط منظمة المؤتمر الإسلامي علاقات تعاون وروابط مع بعض المنظمات الدولية العالمية والإقليمية العاملة في خدمة المجتمع الدولي مثل:

- منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز ومجلس التعاون الخليجي...إلخ(1).

2- رابطة العالم الإسلامي:

رابطة العالم الإسلامي (2) والمعروفة باسمها المختصر (الرابطة) هي منظمة عالمية شعبية تمثل فيها كافة الشعوب الإسلامية في أنحاء المعمورة ، وتعتبر منظمة دولية غير حكومية، وتتمتع بوضع استشاري -Status Consultive- في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة، بالإضافة لتمتعها بعضوية كل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو) وصندوق الطفل العالمي (اليونيسيف) ومنظمة المؤتمر الإسلامي، حيث تُحظى في هذه

(1) لمزيد من المعلومات عودة إلى جريد الشرق الأوسط تاريخ 1985/4/3.

(2) غالبية المعلومات التي سنوردها في ما يخص هذا الموضوع مأخوذة عن كتاب : رابطة العالم الإسلامي عشرون عاماً على طريق الدعوة والجهاد - الصادر عن الأمانة العامة للرابطة في مكة عام 1981.

المنظمة الأخيرة بوضع مميز كعضو مراقب وتحضر جميع مؤتمرات المنظمة وعلى مختلف المستويات.

وقد نشأت هذه المنظمة الدولية غير الحكومية بناء على قرار اتخذته مجموعة من قادة ومفكري العالم الإسلامي في مؤتمرهم العام الأول الذي عقدوه في موسم الحج بمكة في شهر مايو من عام / 1962م (كما قرروا أن يكون مقرها في منى بمكة بالعربية السعودية).

- أهدافها واهتماماتها:

من أهم أهداف المنظمة هو تبليغ دعوة الإسلام وشرح مبادئه وتعاليمه ودحض الشبهات عنه وكذلك التصدي للتيارات والأفكار الهدامة التي يريد منها أعداء الإسلام فتنة المسلمين عن دينهم وتشتيت شملهم وتمزيق وحدتهم والدفاع عن القضايا الإسلامية ودعم الأقليات الإسلامية، وكذلك يبرز أهتمامها بالتعليم الإسلامي ودعم الجمعيات الإسلامية ومساعدة المعاهد والمدارس الإسلامية، كما أنها تهتم بالقضايا الاقتصادية والفكرية والاجتماعية والاعلامية ونشر اللغة العربية لغة القرآن الكريم.

- البنيان العضوي للمنظمة (الرابطة):

تتكون الرابطة من الأجهزة التالية:

1- المؤتمر الإسلامي العام:- وهو أعلى سلطة تشريعية، ويعقد خلال موسم الحج في مكة، وقد عقد منذ تأسيس الرابطة دورتين فقط، احداهما في عام 1962 والثانية في عام 1965.

2- المجلس التأسيسي:- ويتكون من (56 عضواً) مختارين من أفاضل العلماء وقادة الرأي والفكر في العالم الإسلامي، مع إمكانية ازدياد عدده لاستكمال التمثيل الإسلامي جغرافياً، ويتم ذلك بترشيح من الأمين العام وموافقة من المجلس.

ويجتمع هذا المجلس مرة واحدة كل عام أثناء موسم الحج مع إمكانية اجتماعه بجلسات طارئة إن استدعى الأمر.

3- الأمانة العامة:- وهي السلطة التنفيذية، ومقرها الدائم بمنى في مكة، ويرأسها أمين عام يساعده أمناء مساعدون والمدير العام والمدراء المساعدون ومدراء مختلف الإدارات والشعب والأقسام التابعة للرابطة. ومن أهم مهام الأمين العام ما يلي:-

أ- هو المسؤول عن تنفيذ المقررات والتوصيات التي تصدر عن المجلس التأسيسي للرابطة.

ب- هو المسؤول عن التنظيم والتكوين الإداري والمالي لجهاز الرابطة.

ج- يمثل حلقة الاتصال المباشر بين الرابطة ومختلف الجهات والهيئات في العالم.

د-هو المسؤول عن متابعة أعمال الرابطة ورفع التقارير عنها إلى المجلس.

4- ويتبع الرابطة عدة مكاتب فرعية منتشرة في أنحاء العالم ومعترف بها رسمياً من قبل السلطات المحلية في تلك الدول. ويتمتع بعضها بالامتيازات والحصانات شبه الدبلوماسية،وتعتبر هذه المكاتب الجهاز الإداري الذي يعاون الأمين العام في مهامه خارج مقر الأمانة العامة وموزعة على غالبية قارات العالم بالشكل التالي:-

- ثلاثة مكاتب في المملكة العربية السعودية، في المدن التالية/ جدة، المدينة، الرياض.

- أربعة مكاتب في القارة الآسيوية: في الأردن وأندونيسيا وماليزيا وباكستان.
- ستة مكاتب في القارة الأفريقية: في السنغال وموريتانيا والغابون الكونغو وموريشيوس والصومال.
- مكتبان في أوروبا: في الدنمارك وفرنسا.
- مكتبان في الأمريكيتين:الأول في نيويورك ويشمل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والثاني في ترينيداد وتوباجو، ويشمل جزر الكاريبي وأمريكا الوسطى.
- بالإضافة لوجود مشروع لافتتاح مكاتب أخرى بعد حصول الرابطة على موافقة السلطات المحلية في عدة دول موزعة في أنحاء العالم[1].

5- بالإضافة لما ذكرناه، نضيف أن الرابطة قامت بإنشاء عدة منظمات فرعية نذكر منها المجلس الأعلى العالمي للمساجد والذي يعتبر منظمة شعبية غير حكومية، ويتكون من هيئة تأسيسية مكونة من 26 عضواً دائماً و 24 عضواً مكملاً، مدة عضويتهم ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويمثل هؤلاء الأعضاء أربعين شعباً وأقلية إسلامية.

- مشاركات الرابطة الدولية:-

تشارك الرابطة في كثير من اللقاءات والندوات والمؤتمرات الدولية على المستويين الحكومي والشعبي، فهي تشارك في :-

(1) هذه المعلومات جلها مقتبسة من كتاب - رابطة العالم الإسلامي...عشرون عاماً على طريق الدعوة والجهاد ... السالف الذكر وللمزيد من التوضيح بخصوص النقطة الرابعة وبسبب أن المعلومات أصبحت نوعاً ما قديمة فإنه من المرجح أن يكون قد تم فتح مجموعة من المكاتب الأخرى في بعض الدول مثل : جزر القمر وقبرص والمالديف واستراليا ولبنان واليمن الشمالي وتركيا وبنغلاديش والسودان والبرازيل...إلخ.

– مؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي (عضو مراقب).

– مؤتمرات بعض أجهزة الأمم المتحدة (وضع استشاري درجة أولى –A) بالإضافة للوكالات الدولية المتخصصة التابعة لها مثل : اليونسكو واليونيسيف والمتخصصة في الشؤون الدينية وحقوق الإنسان ومناهضة التمييز العنصري ورعاية الطفولة واللجنة الدولية لنزع السلاح ولجنة العلوم والتكنولوجيا ومناهضة الحروب وإعانة العجزة والمعوقين.

– كما تشارك الرابطة في المؤتمرات الدولية المناهضة للشيوعية والملتقيات الفكرية الأسلامية التي تدعو لها المنظمات والهيئات والمراكز الإسلامية في مختلف أنحاء العالم، وفي المؤتمرات الدولية والندوات التي تستهدف دعم الأقليات الإسلامية وحقوق الإنسان والاتحادات الطلابية الإسلامية.

– كما تقدم الرابطة الدعم المادي والمعنوي للأقليات الإسلامية في آسيا (وخاصة في الهند وبورما وسيلان ونيبال والفلبين وفيتنام...إلخ)، وفي أوقيانوسيا وأفريقيا (خاصة في كينيا ومدغشقر والحبشة) وفي أمريكا وكندا وأوروبا الشرقية والغربية.

– وقد أنشأت الرابطة هيئة للإغاثة الإسلامية العالمية، مقرها مكة، تقوم بتقديم المساعدات المالية والعينية للاجئين وفتح المستوصفات الصحية ومساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية والمتضررين من الشعوب والجماعات الإسلامية منها، كما فتحت الرابطة مراكز طبية في عدد من الدول منها الصومال والنيجر والسودان وباكستان...إلخ.

–وأقامت الرابطة مطبعة خاصة لدورياتها وإصداراتها ومطبوعاتها الخاصة بنشر الفكر والوعي الديني بين أبناء الأمة الإسلامية، حيث تقوم الرابطة بطبع

وتوزيع الملايين من المصاحف القرآنية بثلاثين (30) ترجمة بلغات مختلفة، بالإضافة لمئات الآلاف من تراجم وتفاسير معاني القرآن بمختلف اللغات السائدة في العالم الإسلامي، كما تقوم بإرسال معلمين لتحفيظ القرآن إلى بعض البلاد الإسلامية.

– وتُصدر الرابطة مجلتين شهريتين احداهما باللغة العربية والأخرى باللغة الإنجليزية بالإضافة إلى جريدة أخبار العالم الإسلامي التي تصدر أسبوعياً ومجلة رسالة المسجد الفصلية وكتاب دعوة الحق الشهري.

– كما أنشأت الرابطة، المجلس الأعلى العالمي للمساجد، الذي أشرنا إليه سابقاً وقد انبثق عن هذا المجلس عدة مجالس فرعية قارية وهي : مجلس آسيا والمحيط الهادئ بمقر له في جاكرتا عاصمة اندونيسيا، ومجلس لأوروبا بمقر له في بروكسل العاصمة البلجيكية، بالإضافة لعدد من المجالس الفرعية في أمريكا.

وقد انبثق عن هذا المجلس كذلك صندوق لإغاثة المساجد في كافة أنحاء العالم.

– كما أنشأت الرابطة المركز الدائم للأئمة والدعاة في عام / 1980، والذي تحول فيما بعد إلى معهد تخرج منه (400 داعية) خلال الخمس سنوات الأولى ، علماً بأن عدد الدعاة الذي كانوا تابعين للرابطة في منتصف الثمانينات يبلغ حوالي الألف داعية موزعين في كل من أفريقيا وأوروبا وآسيا والمحيط الهادي وأندونيسيا، مهمتهم نشر الدعوة الإسلامية وتعليم المسلمين المقيمين في تلك الدول أمور الدين الإسلامي وتفقيههم بأمور دينهم وإرشادهم لتعاليم الشريعة الإسلامية.

– كما أسست الرابطة مجلس المجمع الفقهي الإسلامي والذي يضم جماعة من الفقهاء والعلماء يتولون دراسة واقع الأمة الإسلامية والمشكلات التي تواجهها

وإيجاد الحلول لها، وينبثق عن هذا المجلس عدة لجان مثل لجنة المصطلحات الفقهية ولجنة البحث العلمي ولجنة التراث الفقهي ولجنة الدراسات المعاصرة.

– كما استطاعت الرابطة أن تعقد مؤتمرا للمنظمات الإسلامية في العالم في عام (1974) شارك فيها (144 وفداً) يمثلون منظمات ومؤسسات وجمعيات إسلامية من شتى أنحاء المعمورة.

– وأخيراً نشير إلى أن الرابطة تشارك في المنظمات الدولية المختلفة بهدف عرض قضايا المسلمين ودعم الأقليات الإسلامية ، وتتمتع الرابطة بمركز للبحوث وبنك للمعلومات.

هذه المشاركات العملية الدولية للرابطة، إن دلت على شيء فإنما تدل على كثافة نشاطاتها الدولية المتعددة النواحي وتثبت بما لا يدع مجالاً للشك بأنها منظمة دولية غير حكومية فعالة على المسرح الدولي. وأنها ليست أداة في يد دولة ما بل هي أداة فعالة للدعوة الإسلامية وأداة للدفاع عن القضايا الإسلامية ودعم مصالح المسلمين...

3– مؤتمر العالم الإسلامي:

عقد المؤتمر الأول للعالم الإسلامي في مدينة مكة عام 1926 م. وأنشأ كمنظمة دائمة عام 1951. مقره كراتشي بالباكستان، وضم إليه مجموعة من المنظمات الإسلامية من (42 بلدا)، ويتمتع بوضع استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة، ويصدر نشرة تحت اسم : Muslim World .

4- معهد البحوث الإسلامية – الأزهر:

يعتبر هذا المعهد أحد المؤسسات التربوية الإسلامية ذات السمعة الدولية. ومن أهم مهامه استقبال الشباب المسلم من أنحاء العالم لتلقينهم المفاهيم السليمة عن الدين. وكذلك إعداد الداعية المسلم لكي يكون معلماً للدين في المناطق التي تتوق إلى التعرف على الإسلام من منابعة الرئيسية[1].

انشئ هذا المعهد في مطلع الخمسينات، ويضم حالياً (2500 طالباً) ينتمون إلى (75 جنسية) مختلفة تشمل العالم أجمع موزعة في أوروبا الغربية وأمريكا ويوغسلافيا سابقاً والصين وآسيا وإفريقيا، وقد تخرج منه مجموعة من الأساتذة وعلماء مسلمون وزعماء كان لهم دور قيادي كبير في بناء العالم الإسلامي، ومنهم من تبوأ مراكز سياسية هامة في بلاده، نذكر منهم على سبيل المثال الرئيس عبد القيوم، رئيس جمهورية المالديف، والمفتي السابق لبلجراد العاصمة اليوغسلافية...إلخ.

---

(1) جريدة الشرق الأوسط بتاريخ 1985/3/4.

ثالثاً – المسيحية (*)

تمهيد:

هي الديانة السماوية الثانية، ظهرت في مطلع القرن الأول الميلادي في فلسطين – مهد الأنبياء ومسرى الرسول محمد (ص)- وحُوربَ نبيها وداعيتها عيسى المسيح (عليه السلام) من قبل اليهود المقيمين آنذاك في مدينتي القدس وبيت لحم وما جاورهما، وقاموا بصلبه ﴿وما صلبوه وما قتلوه ولكن شبه لهم...﴾ (الآية...)، وذلك عام 29م، مما أدى إلى تشتيت تلامذته- أتباعه – الذين بدأوا يجولون في البلاد المجاورة للدعوة إلى الديانة الجديدة.

وبعكس الإسلام الذي انتشر سريعاً، فإن الدعوة المسيحية لم تلق ترحاباً كبيراً في البداية، لسببين، أولهما: معاداة اليهود لها عند ظهورها، وثانيهما: محاربة الملوك والأمراء والنبلاء الرومان أصحاب العقيدة الوثنية لأتباعها، ومن ثم تحالفهما مع اليهود فيما بعد ضد انتشار الدعوة المسيحية. إلا أنه رغم ذلك بدأت تنتشر هذه الديانة على يد أتباع السيد المسيح وتكون جمعيات مسيحية في مختلف بقاع شرق البحر المتوسط وكانت تتبع الكنيسة المقدسية (نسبة إلى بيت المقدس)، رغم اختلاف الطقوس والعبادات فيما بينها.

وفيما بعد بدأت الاتصالات فيما بين الطوائف المختلفة من أجل توحيد الطقوس وبعض التقاليد والعادات كالتعميد مثلاً، وكان لتوحيد هذه التقاليد الأثر الكبير والتأكيد الواضح على الصفة الكاثوليكية للمسيحية أي (العالمية).

(*) يتجاوز عدد اتباع الديانه المسيحيه بمختلف طوائفها حالياً (1.900.200.000) مليار نسمه –المصدر (Britanica Book of the year - 1995).

وعندما قويت هذه الجماعات، بدأ الصراع بينها وبين الدولة الرومانية حول السلطتين الروحية والزمنية في مناطق تواجدها وذلك في مطلع القرن الثاني الميلادي، واستمرت هذه النزاعات حتى نهاية القرن الرابع وبالذات حتى عام 391م حيث تحولت المسيحية إلى الديانة الرسمية للدولة الرومانية التي استطاعت أن تُحرم جميع الطقوس والمعتقدات الملحدة.

ومع نهاية القرن الخامس، انقسمت الامبراطورية الرومانية إلى امبراطوريتين هما: الرومانية الشرقية وعاصمتها بيزنطة (استانبول حالياً) والرومانية الغربية وعاصمتها روما، الأمر الذي أدى إلى انقسام الكنيسة إلى كنيستين، أرثوذكسية تابعة للامبراطورية الشرقية والتي عرفت بدورها عدة انقسامات في القرون اللاحقة وخاصة بعد امتدادها في شرق القارة الأوروبية وبلدان الحوض الشرقي للبحر المتوسط، وكنيسة كاثوليكية تابعة للامبراطورية الغربية.

واستمر هذا الوضع لبضعة قرون، حيث هيمن رجال الدين على السلطة الزمنية وخاصة في الامبراطورية الرومانية الغربية بالإضافة إلى السلطة الروحية، وتقاسموا السلطة الدنيوية بينهم وبين الامبراطور شارلمان ومن ثم عادوا ليتفردوا بها مع عصر الاقطاع الذي عَمَّ القارة الأوروبية وشتتها إلى مئات الوحدات السياسية المختلفة الأسماء والقوميات.

ومع بداية ظهور الدولة القومية الحديثة، أي في مطلع العصر الحديث انشقت الكنيسة الكاثوليكية وظهر جماعة الخوارج أو (البروتستنت) والذين انقسموا بدورهم إلى عدة مذاهب أو كنائس مختلفة في وسط وشمال القارة، وبدأ الصراع بين الملوك وبابوات الكنيسة الكاثوليكية، حيث بدأت البابوية تفقد هيمنتها في مناطق كثيرة من أوروبا مع تفكك الامبراطورية، فحُجِّمت في ايطاليا ومن ثم حوصرت

في روما حيث انتهت فعلاً سلطتها الدنيوية في عام 1870، وتحول البابا إلى رأس السلطة الروحية فقط في مقر له في مدينة الفاتيكان التي منحت وضعاً قانونياً خاصاً بناء على اتفاقية لاتران عام 1929م مع الحكومة الايطالية.

وفيما يلي سنتعرض للكنائس المسيحية الرئيسية الثلاث، وذلك حسب معياري عدد الاتباع والأثر الدولي، مبتدئين بالكاثوليكية فالبروتستانتية فالأرثوذكسية ذاكرين بعض ما تفرع عنهما من طوائف وكنائس فرعية ومن ثم بعض أهم المؤسسات والأجهزة والمنظمات الدولية غير الحكومية التابعه لهذه المذاهب.

1- الكنيسة الكاثوليكية الرومانية

تعتبر هذه الكنيسة صاحبة أكبر تنظيم ديني مسيحي في العالم، وتقوم بنشاطاتها الدولية عبر مركز روماني واحد ذي صفة مزدوجة: دينية (المقر البابوي)، وسياسة (دولة مدينة الفاتيكان)(1).

ورغم أن كليهما واحد، إلا أن القانونيين الدوليين اختلفوا على من منهما يتمتع بالشخصية القانونية الدولية: المقر المقدس أو دولة - مدينة الفاتيكان؟ أم كلاهما؟(2).

---

(1) دولة مدينة الفاتيكان:

هذه الدولة - المدينة تعتبر أصغر دول العالم ذات السيادة ؛ وتقع في وسط العاصمة الإيطالية روما، وتبلغ مساحتها 44 هيكتاراً (محددة حسب نص المادة الثالثة من اتفاقية لاتران لعام 1929 والملحق الأول لها)، أما عدد سكانها فيبلغ 738 نسمة منهم 507 من الرجال و 213 من النساء ، وبنسبة 40٪ من الإيطاليين و 60٪ من غير الإيطاليين. رأس السلطة العليا بها (الدنيوية والدينية) هو البابا والمسمى بالحبر الأعظم للكنيسة الكاثوليكية. ولغتها الرسمية هي اللغة الإيطالية.

(2) من بين الفقهاء القانونيين الدوليين نذكر الأسماء التالية:

- Jimenez de ARECHAGA; Curso de Dereche Internacional Publico; Montevideo, 1961; T. II, P. 312.
- Balladore PALLIER; Diritto Internazionale Publico: 8° ed, Milano, 1962; P. 151.=

فالبعض الذي يفصل بينهما ويعطي كليهما شخصية قانونية مستقلة حجته هي التالية: إن المقر المقدس، بصفة أن البابا هو أعلى سلطة فيه يمكن اعتباره الكيان المركزي والأعلى للكنيسة الكاثوليكية مثله مثل مدينة الفاتيكان، فكلاهما يتمتع بشخصية قانونية دولية. ويطرحون كحجة على ذلك قولهم أن المقر المقدس حتى عندما كان محروماً من أقليم له من قبل الحكومة الايطالية ما بين 1870 و 1929، كان يمارس سلطاته ومهامه كشخص قانوني دولي، حيث كان يعقد معاهدات واتفاقيات ويوفد ويستقبل المبعوثين الدبلوماسيين...إلخ، وما زال حتى اليوم هو المكلف بهذه المهام.

وإن مدينة الفاتيكان، اعترف بها "كدولة" حسب المواد 22 و 26 من اتفاقية لاتران 1929 التي نصت على أنها "دولة" وكيان يخدم كقاعدة أقليمة لكيان آخر هو المقر المقدس، وقد تم الاعتراف بهذه الدولة من الحكومة الايطالية وباقي دول العالم.

أما المجموعة الثانية فترفض وجود شخصيتين قانونيتين منفصلتين لكليهما وتعترف فقط بالشخصية القانونية الدولية لمدينة الفاتيكان، والبعض الآخر بالعكس يعترف بالشخصية القانونية للمقر المقدس أو ما يسمونه بالكنيسة وينكرها على مدينة الفاتيكان.

وفي الحقيقة فإن ما يهمنا هنا، ليس دراسة الشخصية القانونية الدولية لمدينة الفاتيكان أو المقر (الكرسي) المقدس، فكلاهما بالنسبة لنا إطار واحد أو (وجهان لعملة واحدة)، يتزعمه شخص واحد هو البابا صاحب أعلى مرتبة سلطوية روحية

= - Puente EGIDO; Personalidad Internacional de la Ciudad del Vaticano; Madrid 1265; P. 101.

ودنيوية للكنيسة الكاثوليكية، المنظمة تنظيماً هرمياً متماسكاً وجد معقد، يجلس البابا على قمته.

ونجد ذلك واضحاً تمام الوضوح في نص (المادة الأولى) من القانون العضوي الأساسي (الدستور) لدولة مدينة الفاتيكان والصادر في 7/يونيو/1929 حيث تنص على أن "الحبر الأعظم، رئيس الدولة ومدينة الفاتيكان، يتمتع بكامل الصلاحية بالنسبة للسلطات التشريعية والتنفيذية والقانونية".

وكذلك فإن البابا كما هو معروف ومؤكد ذلك في نص (المادة السابعة) من القانون الأساسي الذي أشرنا إليه يأتي على رأس المقر المقدس وهو صاحب السيادة كذلك على مدينة الفاتيكان".

وقبل أن ننتقل إلى النقطة التالية لا بد من الإشارة إلى أن أتباع الكنيسة الكاثوليكية موزعين على جميع القارات حيث يبلغ عددهم حوالي (1.058.700.000مليار نسمة)، يتمركزون بكثافة كبيرة في أوروبا الغربية وخاصة البلدان المسماة، لاتينية، والأمريكيتين حيث تبلغ نسبة اتباعها في هذه الدول 90٪ من الكاثوليك في العالم، أما الـ 10٪ المتبقية فهي موزعة في آسيا وأفريقيا وأقيونوسنيا.

أما الكنائس الكاثوليكية ذات الطقوس الشرقية فنذكر مها: الكنيسة الانطاكية وبيت المقدس والكنيسة المارونية والكنيسة الأرمنية الكاثوليكية والكنيسة السريانية الكاثوليكية.. وبضع عشرات من الكنائس ذات الطقوس الشرقية موزعة في تركيا واليونان والدول الاشتراكية ودول أمريكا اللاتينية.

وعليه فإن التوزيع الديموغرافي لاتباع الكنيسة الكاثوليكية يحدد شروط قيامها بمهامها، أي يعطيها مجال أفضل للحركة، لذلك تبرز قوتها في الدول التي بها

الديانة المسيحية الكاثوليكية هي ديانة الدولة، أي أن غالبية السكان هم من اتباعها، وتقل قوتها في الدول التي تتعايش الكاثوليكية فيها مع ديانات أخرى أو حتى مع مذاهب مسيحية أخرى مثل البروتستانتية والأرثوذكسية، وكانت تنعدم تقريباً في الدول ذات الأنظمة الشيوعية سابقاً مع بعض الاستثناءات مثل بولونيا(*).

أما في باقي بلدان العالم الثالث وخاصة آسيا وأفريقيا حيث النسبة الكاثوليكية قليلة جداً، كانت الكنيسة خاضعة لحماية المستعمر وشروطة سابقاً، وحالياً لحكومات هذه الدول، أما نشاطاتها الظاهرة في البلدان فهي الدعوة للديانة أولاً والمساعدات الأنسانية والصحية والخيرية الاجتماعية بشكل عام ثانياً.

- أثر الكنيسة الكاثوليكية في الحياة الدولية

تبرز الشخصية الدولية للكنيسة الكاثوليكية من خلال المهام الدولية التي تقوم بها، وأثرها يظهر من طابعها الثنائي الصفة فطابعها بالإضافة إلى أنه عبر وطني وبالأصح عالمي فهو كذلك عبر ثقافي، وهذا ما أكده مراراً البابا بيو الثاني عشر والبابا جوان الثالث والعشرون والبابا بابلو السادس وأخيراً البابا الحالي جان بول الثاني.

وبناء على هذا الطابع المزدوج، باستطاعتنا أن نفهم أفضل بأن غالبية نشاطات واهتمامات الكنيسة العالمية الكاثوليكية تتمحور حول الحرب أولاً والسلم

(*) يبلغ العدد الإجمالي لأتباع الكنيسة الكاثوليكية وحسب احصائيات 1995 حوالي (1.058.700.000) نسمة موزعين على قارات العالم حسب الأعداد التالية بالملايين:-

- أوروبا : 268.000.000
- الأمريكيتين :511.900.000
- آسيا: 132.100.000
- افريقيا : 132.100.000
- أوقيانوسيا: 8.400.000

وتوحيد العالم ثانياً. فغالبية النظريات القانونية القديمة حول "الحرب العادلـة" ظهرت من مفكرين كنسيين أمثال القديس (سان) أغسطين والقديس (سان) توماس ومن ثم فيتوريا وسواريس.

أما بخصوص الصفة الثانية، السلم وتوحيد العالم، فلقد بدأ الاهتمام بها يظهر مع تصفية الاستعمار وتقلص دور الكنيسة السياسي، بالإضافة إلى اهتمامها الحالي بالسياسة الاجتماعية الدولية خاصة قضايا التخلف والفقر والجوع والجفاف، وحتى مشاكل اللاجئين. حيث نجد أن الكنيسة الكاثوليكية تشارك في كل ذلك عبر عدة أقنية مختلفة من منظمات ومؤسسات واتحادات وجمعيات دينية تابعة لها.

كما تبرز مشاركتها ومنذ الحرب العالمية الثانية من خلال المنظمات الدولية البينحكومية، فلقد أيد البابا بيو الثاني عشر فكرة تأسيس منظمة الأمم المتحدة، إلا أنه لم يشارك بها، بل نصح المنظمات الكاثوليكية المختلفة الانضمام بصفة استشارية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة وبعض المنظمات الدولية المتخصصة. كما أن الكنيسة عضو كامل العضوية في اتحاد البريد العالمي والاتحاد الدولي للمواصلات السلكة واللاسلكية.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الجماعات الأوروبية وفكرة توحيد أوروبا هما نتيجة أفكار وأعمال رجال سياسة كاثوليك أمثال روبير شومان وأديناور وغاسبيري، وقوى حزبية سياسية كاثوليكية مثل : الحركة الجمهورية الشعبية الفرنسية، وجماعات المسيحيين الاجتماعيين في إيرلندا وبلجيكا، والاتحاد المسيحي الديمقراطي في ألمانيا، والديمقراطيين المسيحيين في إيطاليا.

وكذلك يبرز أثر الكنيسة الكاثوليكية دولياً من اتباع البابوات منذ منتصف الحقبة الستينية من هذا القرن للدبلوماسية الشخصية المعبر عنها بالزيارات المتتابعة

لرؤساء الكنيسة إلى بلدان العالم وإلقاء الخطب في الساحات العامة ومن على منابر المنظمات الدولية: كزيارة البابا بابلو السادس إلى فلسطين عام 1964، وإلى الأمم المتحدة عام 1965، ومنظمة العمل الدولية عام 1969، وزيارات البابا الحالي جان بول الثاني إلى غالبية دول العالم بما فيها دول ليس بها أتباع كاثوليك مثل المغرب وتركيا، واستقباله لزعماء عالميين في حظيرة الفاتيكان[1].

ومن وجهة أخرى ومنذ الستينات بدأت توجهات الكنيسة الكاثوليكية تتجه نحو فتح حوار مع مختلف الأديان، ابتداء بلقاء البابا بابلو السادس مع رئيس الكنيسة الأرثوذكسية أثينا غوروس على أرض فلسطين عام 1964.

وتبرز كذلك فعالية الكنيسة الكاثوليكية عبر ممارساتها لمهامها الدبلوماسية من استقبال واعتماد وإيفاد مبعوثين دبلوماسيين دائمين، حيث كانت تربطها علاقات دبلوماسية مع أكثر من (80 دولة) في عام 1975. وكذلك عقدها اتفاقيات دولية وإبرامها لمعاهدات بما يتماشى مع قواعد القانون الدولي الدولي العام، الأمر الذي تتحول معه الكنيسة إلى طرف منشئ للقواعد القانونية الدولية، ونقصد بها هنا الـ Concordatos.

وقبل أن ننهي ذلك، نشير إلى الدور السياسي الكبير للوساطة بين الدول المتنازعة أو حتى المشاركة الفعلية في بعض الأحداث الدولية أو حتى التأثير أو

(1) زيارات البابا جان بول الثاني شملت الدول التالية خلال الاربعة السنوات الأولى من انتخابه:-
- 1980: فرنسا والبرازيل وألمانيا الغربية وبعض الدول الافريقية.
- 1981: الفلبين واليابان.
- 1982: البرتغال وبريطانيا والأرجنتين وسويسرا وإسبانيا وبعض الدول الافريقية.
- 1983: لورديس في فرنسا وبولونيا والنمسا ودول أمريكا الوسطى.
- 1984: المغرب وبعض البلدان الافريقية.

المشاركة (على) أو (في) صناعة القرار-السياسي في كثير من الدول ذات الإغلبية الكاثوليكية، وخير أمثلة حديثة يمكننا الاستشهاد بها هي:

أن دور الكنيسة في هذه الدول يتجلى عبر نفوذها الروحي وهيمنتها على وسائل التعليم المدرسي والجامعي، بالإضافة لملكيتها لبعض القطاعات الزراعية والصناعية، فمثلاً نجد أن نفوذها كبير جداً في إيطاليا وإسبانيا والبرتغال وغالبية دول أمريكا اللاتينية والفلبين.. في هذه الأخيرة نجد أن الكنيسة مارست نفوذاً كبيراً بوقوفها إلى جانب زعيمة المعارضة والرئيسة السابقه للفلبين كوراسون أكينو ضد الرئيس ماركوس في مطلع عام 1986. كما أنها وضعت ثقلها ومنذ مطلع الثمانينات إلى جانب الأحزاب والجماعات المعارضة للجنرال بينوشيت في تشيلي لإسقاطه وقد تم لها ذلك. كما يظهر أثرها في معارضة قرارات البرلمان الإسباني (لاس كورتيس) أو الحد منها والخاصة بالأحوال المدنية كالزواج والطلاق...إلخ بالإضافة إلى أن عميد السلك الدبلوماسي في بعض من هذه الدول الكاثوليكيه ما زال هو القاصد الرسولي (Nuncio) أي سفير البابا المعتمد في هذه الدول.

وأخيراً نشير إلى أن هذه النشاطات التي إن دلت على شيء فإنما تدل على الشخصية الدولية التي تتمتع بها هذه الكنيسة والتي تفوق فعاليتها فعالية الكنائس التابعة للطوائف المسيحية الأخرى، وهذه النشاطات لا يقوم بها المقر المقدس أو مدينة الفاتيكان لوحدهما، بل تشاركهما عدة منظمات كاثوليكية دولية مختلفة التسميات ومسجلة غالبيتها لدى منظمة الأمم المتحدة كمنظمات دولية غير حكومية وتتمتع بوضع استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو في منظمة دولية متخصصة أو إقليمية.

ومن أهم هذه المنظمات الكاثوليكية نذكر على سبيل المثال التالية:

1- مؤتمر المنظمات الكاثوليكية الدولية، والتي تعتبر المنظمة الرئيسية الكاثوليكة في العالم، وتلعب دوراً هاماً في الحياة الدولية ويتفرع منها ثلاث منظمات هي:

أ- منظمة الإحسان الدولية "Caritas Internationales" والتي تعرف باسمها (كاريتاس) وقد أسست عام 1950، من طرف اثنتي عشر منظمةإحسان وطنية، وكانت تضم إليها في عام 1983 (175) منظمة إحسان مختلفة موزعه في (152) دولة. أما تركيبها العضوي فبسيط، حيث تتكون من :جمعية عامة تجتمع مرة كل أربع سنوات وأمانة عامة مقرها الفاتيكان وهي عضو استشاري في كثير من المنظمات الدوليه المتخصصه.

ب- الحركة الكاثوليكة الدولية في خدمة السلام (Pax Christi) أسست عام 1945 في مدينة لورد (Lourdes) بفرنسا، ومهامها أنها تخدم كمركز أبحاث ودراسات وإعلام حول قضايا الحرب والسلم.

ج- المجلس الكنسي لأمريكا اللاتينية (C.E.L.A.M).

2- التحالف الدولي للقديسة جوانة (Juana de Arco) أسس عام 1911 مقره لندن وهو منظمة اجتماعية نسائية من أجل مكافحة الدعارة واللامساواة في الحقوق، مكونة من جمعيات أعضاء من أربع وعشرين دولة وتصدر نشرة تسميها: "The Catolic Citizen" .

3- الجمعية الكاثوليكية الدولية لحماية الفتاة: "International Catolic Girls Society" أسست عام 1897 مقرها (Friburg) بسويسرا.

4- الجمعيه الدولية للاطباء الكاثوليك. أسست عام 1936 مقرها بروكسل.

5- اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة: أسست عام 1951 مقرها جنيف.

6- الفيدرالية الدولية لمدراء الصحف الكاثوليكية: أسست عام 1928 مقرها باريس.

7- الفيدرالية الدولية للجامعات الكاثوليكية: أسست عام 1948، مقرها بروكسل.

8- الاتحاد الكاثوليكي العام للصحافة: مقرة جنيف.

9- الفيدرالية العالمية للشبيبة الكاثوليكية أسست عام 1968 مقرها بروكسل.

2- الكنيسة البروتستانتية

هي مجموعة من الطوائف الدينية ظهرت عن الحركة الانشقاقية (الإصلاحية) من الكنيسة الكاثوليكية وذلك في القرن السادس عشر ميلادي، واكتسبت اسمها من حركة الاحتجاج (Protestation) التي قام بها ثمانية عشر إقليماً ألمانياً عام 1529 ضد قرارات الغالبية الكاثوليكية داخل برلمان (الرايخ) تأييداً ودعماً لمارتن لوثر (المصلح) الكنسي المنشق.

وفيما بعد انقسمت إلى عدة مذاهب (كنائس) مختلفة نذكر منها:

أ- الكنيسة الانجليكية أو ما تعرف بالأسقفية الإنجليزية Anglicanisme.

ب- الكنيسة الأسقفية التبشيرية Episcopal.

ج- الكنيسة الإنجيلية Evangelisme.

د- الكنيسة الكالفانية المشيخية Presbyterianisme وتمتاز بأنها لا تعترف بسلطة الإساقفة.

ويبلغ عدد أتباع هذه الكنيسة حوالي (391.100.000) مليون نسمة موزعين بشكل غير متكافئ على سطح الكرة الأرضية، إلا أن النسبة العظمى منهم موجودة في أوروبا الشمالية والوسطى وأمريكا الشمالية(*):

أما تنظيماتها، فباستطاعتنا تقسيمها إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: لما قبل الحرب العالمية الثانية: وخاصة في القرن الماضي، حيث أنشأت هذه الطوائف أو الكنائس المختلفة عدة تنظيمات مسيحية دولية كان أهمها على الإطلاق هي الرابطة الدولية للدفاع وتنمية البروتستانتية، حيث برز دورها الدولي الكبير عبر مواقفها في محاربة تجارة الرقيق والدعوة إلى السلم وتجنب الحروب، وعند ولادة عصبة الأمم سجلت بها كمنظمة دولية غير حكومية.

أما المرحلة الثانية: فتبدأ من مؤتمر أمستردام عام 1948، السنة التي تنادت بها رؤوس هذه الطوائف (الكنائس) لعقد مؤتمر عام لتفادي الانقسامات فيما بينها، وذلك للتنسيق وتوحيد المواقف أمام بعض القضايا الدولية، ومن أجل ذلك قاموا بتأسيس مجلس الكنائس العالمي أو ما يعرف باسم المجلس المسكوني للكنائس. ويعتبر هذا المجلس منذ تأسيسه التنظيم الكنسي للحركة المسكونية للكنائس المسيحية

(*) يبلغ العدد الإجمالي لأتباع العقيدة (الكنائس) البروتستانتية وحتى عام 1995 حوالي (391.100.000) نسمة موزعين على قارات العالم حسب الأعداد التالية:

- أوروبا : 75.400.000
- أمريكا الشمالية :99.700.000
- افريقيا:93.900.000
- اسيا: 87.100.000
- أوقيانوسيا: 7.700.000
- أمريكا الجنوبية والوسطى: 17.500.000
- اوراسيا 9.900.000

ولمزيد من المعلومات نحيل إلى (Quid-1997) الذي أخذت هذه الأرقام منه.

البروتستانتية، وله مقران : الأول في جنيف والثاني في نيويورك، ومسجل لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة كمنظمة دولية غير حكومية متمتعة بصفة استشارية من الدرجة الثانية (B) ومعتمد لدى مكتب الأمم المتحدة الأوروبي في جنيف، بالإضافة لوضعيته الاستشارية في كل من المنظمات الدولية المتخصصة التالية: اليونيسكو ومنظمة التغذية والزراعة (الفاو).

ويصدر هذا المجلس نشرة دوريه كل ثلاثة أشهر تحت اسم :-
The Ecumenical Review. Study Encounter & Risk ومجلة شهرية تسمى : Aid Newsletter.

وقد عقد هذا المجلس عدة مؤتمرات (*) ، كان لها أثر كبير في تقريب وجهات نظر الطوائف المختلفة المكونة لهذه الكنيسة، كما كان أداتها ووسيلتها للتقارب مع الكنائس المسيحية الأخرى الأرثوذكسية والكاثوليكية وكذلك مع المنظمات اليهودية الصهيونية.

وقد تضاعف عدد الكنائس الفرعية المشاركة في هذا المجلس بعد مؤتمر أوبسالا (السويد)، حيث بلغت (330) كنيسة تضم حوالي (400 مليون) تابع في (100 دوله).

– أثر الكنيسة البروتستانتية في الحياة الدولية:

يظهر الأثر الدولي الهام لهذه الطوائف البروتستانتية من خلال أعمال مجلس الكنائس العالمي وعشرات المنظمات الدولية غير الحكومية التابعة لمختلف الكنائس

(*) من أهم هذه المؤتمرات نذكر: مؤتمر أمستردام عام (1948) ومؤتمر ايفانستون (إلينوي – الولايات المتحدة الأمريكية) عام (1954)، ومؤتمر دلهي الجديدة عام (1961) ومؤتمر أوبسالا عام (1968) ومؤتمر نيروبي عام (1975) فانكوفر (كندا) 1983، وكانبيرا (استراليا) 1991.

البروتستانتية والمسيحية غالبيتها لدى منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة بوضعية استشارية، والتي نذكر منها مايلي:

1- لجنة الكنائس للشؤون الدولية – أسست عام 1946 بمقر لها في نيويورك.

2- مؤتمر الكنائس لكل افريقيا – أسس عام 1958 بمقر في زامبيا.

3- اللجنة الاستشارية الدولية لمنظمات التعاون المسيحية – اليهودية والتي أسست عام 1955 بمقر لها في لندن

4- التحالف العبري – المسيحي والذي أسس عام 1925 بمقر له في لندن.

وقبل أن نتطرق لأهم نشاطات هذه التنظيمات لا بد من الإشارة إلى أن هذا النفوذ الدولي للبروتستانتية هو أضعف من نفوذ الكنيسة الكاثوليكية وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الدولية العامة مثل قضايا السلم والتعاون الدوليين، إلا أن هذا النفوذ وبطبيعة الحال يظهر أكثر بكثير من نفوذ الكنيسة الكاثوليكية والأرثوذكسية في مناطق نفوذ أو تواجد هذه الكنيسة وخاصة في دول الأنجلوسكون وأتباعهما من شعوب الدول الناطقة باللغة الإنجليزية.

وقد بدأ بروز هذا النفوذ يظهر في السنوات الأخيرة وخاصة بعد أن اتفقت هذه التنظيمات الكنسية المختلفة الأعضاء في المجلس المسكوني على نشرة إعلان متضمن (لنظريتها) السياسية والاجتماعية، والتي تعبر عن أثر المجلس في التنسيق بين الكنائس المختلفة وتوحيد مواقفها في هذه المجالات(*).

(*) السبب في عدم وجود مثل هذا التنسيق سابقاً يعود إلى أن طائفتيها الرئيسيتين الكالفينية واللوثرية كانت مواقفهما مختلفة بالنسبة للدول: الأولى تؤمن وتثق بالمجتمع (الشعوب) وليس بالدول بينما اللوثرية بعكسها تماماً فهي تتبع سياسة مسالمة وتتعايش مع الدول.

ومن أجل حكم أفضل لأثر الكنيسة البروتستانتية على الحياة الدولية لا بد من العودة إلى جدول أعمال مؤتمر أوبسالا 1968 ونشاطات المجلس الكنسي العالمي منذ ذلك الوقت حتى عام 1996.

أما بالنسبة لنقاط جدول أعمال مؤتمر أوبسالا فكانت التالية:

أ- بحث قضايا السلم والحرب مع إدانة واضحة للحرب وتجارة الأسلحة والسباق نحو التسلح النووي.

ب- حماية الأفراد والجماعات في العالم السياسي، وخاصة الإدانة الواضحة للكنيسة للتمييز العرقي (العنصرية).

ج- العدالة الاقتصادية.

د- نظام دولي جديد وتحميل منظمة الأمم المتحدة هذه المهمة.

أما نشاطات المجلس منذ انعقاد مؤتمر أوبسالا حتى اليوم فقد عمت النشاطات التالية:

1- تركزت وبشكل كبير على مشاكل التخلف وخاصة في دول العالم الثالث.

2- وكذلك تركزت على مشاكل السكان العالمية (الانفجار الديموغرافي) والبحث عن حلول مستعجلة لها.

3- تقديم المساعدات والدعم الاقتصادي والفني للدول الفقيرة.

4- نشر الديمقراطية سعياً وراء العدالة الاجتماعية.

ونختم ذلك بقولنا أنه من أجل معرفة أفضل للفعالية الدولية لهذه الكنيسة لا بد من الحصول على إحصائيات دقيقة لكامل نشاطاتها المختلفة والتي ذكرنا بعضها سابقاً ومقارنتها مع نشاطات الكنائس الأخرى أو حتى الديانات الأخرى للوصول إلى تحديد أوضح للفعالية الدولية لهذه الديانات.

3- الكنيسة الأرثوذكسية (*)

أن أتباع الكنيسة الأرثوذكسية يشكلون الغالبية من أتباع ما تسمى بكنائس الطوائف المسيحية الشرقية والمكونة من مجموعتين:

المجموعة الأولى: وتضم الكنائس الأروثوذكسية الشرقية. أما ....

المجموعة الثانية: فتضم الكنائس المسيحية الشرقية الأخرى والتي أعلنت استقلالها عن بيزنطة في فترات مختلفة منذ نهاية القرن الخامس الميلادي وسميت بالكنائس التوحيدية (Monophsisme)، ومن هذه الكنائس نذكر التالية: الكنيسة الأرمنية، والحبشية، والقبطية المصرية، والكلدانية – البابلية، وأخيراً الكنيسة المارونية، ومن الأهمية الإشارة إلى أن بعضاً من هذه الكنائس مرتبط بعلاقات مع الفاتيكان معترف بسيادة البابا عليه، إلا أنه يختلف مع الطقوس الكنسية الكاثوليكية ويمارس طقوساً خاصة به، كما أن هذه المجموعة من الكنائس تملك منظمات دولية غير حكومية مسجلة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة.

أما بالنسة للمجموعة الأولى، والتي تهمنا في هذا البحث، والمعروفة باسم الكنيسة الأرثوذكسية، فقد انفصلت نهائياً عن الكنيسة الكاثوليكية الرومانية منذ عام 1054 وشكلت الكنيسةالشرقية الأرثوذكسية العالمية الرسولية، والتي عرفت بدورها عدة انقسامات إلى عدة كنائس مستقلة على رأس كل منها (بطريرك)، إلا أنها تمتاز بتبعيتها المركزية للبطريرك المسكوني للقسطنطينية (العاصمة الروحية لها).

(*) يبلغ العدد الاجمالي لاتباع الكنائس الارثوذكسيه في العالم وحتى عام 1995 حوالي (174.200.000) مليون نسمه موزعين على قارات العالم حسب الارقام التاليه: اوراسيا (94.100.0000) اوروبا (36.900.000) – افريقيا (30.700.000) امريكا الشمالية (6.200.000) – آسيا (3.900.000)– اوقيانوسيا (600.000) الف نسمة المصدر Quid – 1997.

ومن أهم هذه الكنائس المستقلة نذكر: الكنيسة اليونانية والتابعة فروعها لجبل آثوس (Monte Athos)(*) ، وكذلك الكنيسة الألبانية، والقبرصية اليونانية، وكنيسة المسيح الكبرى في استانبول، والكنيسة البلغارية، والرومانية، والسريبة، والتشيكية، وبطريرك الإسكندرية (مصر)، وبطريرك القدس، وبطريركية موسكو وكل روسيا، والبطريرية الجورجية (جورجيا)... بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الكنائس الأرثوذكسية القائمة في مناطق بها مهاجرون أرثوذكس مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا وفرنسا وإسبانيا...إلخ. أنظر الجدول المرفق رقم (5).

هذه الكنائس كما قلنا مستقلة ويقوم على رأس كل منها بطريرك وتخضع لسطات البطريركية المسكونية للقسطنطينية ذات المقر في قصر الفنار (Phanar) في استانبول (بيزنطة سابقاً) والذي اتخذته منذ تأسيسها في زمن الامبراطورية البيزنطية. وبعد سقوط استانبول في يد المسلمين وذلك في القرن الخامس عشر، أعطي لها وضع خاص يتماشى مع العقيدة الإسلامية من التسامح الديني وحرية العبادات... حيث تمتعت هذه الكنيسة باستقلالية ظاهرة تامة وحصانات وامتيازات وحرية للعبادة لاتباعها مع إمكانية تحصيل الجبايات منهم (الضرائب) من أجل تغطية حاجياتها، كما كان لها سجون خاصة بها.

وبالإضافة إلى أن البطريركية الأرثوذكسية كانت تعتبر كجهاز حكومي تابع للباب العالي، أما رئيسها (البطريرك) فأعطيت له مرتبة شرفية، حيث كان يحمل

(*) جبل آثوس (Monte Athos) ويعتبر المركز الرئيسي لتبعيات الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية، وأهم المراكز الثقافية الدينية للكنيسة الأرثوذكسية، كان له "وضع خاص" أيام الاحتلال العثماني، وحاول (الحلفاء) الإبقاء على هذه الوضع بعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى، إلا أن الحكومة اليونانية حدت من هذا الوضع الخاص، وفي الوقت الحاضر ورغم تمتعه ببعض الاستقلالية لتسيير شؤونه إلا أنه يخضع للسلطات اليونانية الأمر الذي يعني عدم تمتعه بشخصية قانونية دولية مستقلة.

لقب (وزير) ومهامه تنفيذ تشريعات الحكومة الخاصة بالشؤون المتعلقة بأتباعه من الطائفة الأرثوذكسية في الدولة.

ومع مرور الزمن وانهيار الامبراطورية العثمانية وقيام الدولة التركية، سحبت عن البطريركية جميع هذه الميزات والحصانات وهاجر الكثير من أتباعها، حيث نجد أنها تتمتع اليوم بنوع من المعاملة الخاصة إلا أنها تخضع بالكامل للقانون الوطني التركي، الأمر الذي يعني عدم تمتعها كبطريركية بالشخصية القانونية الدولية كمدينة الفاتيكان.

- تأثيرالكنيسة الأرثوذكسية في الحياة الدولية:

تأثير الكنائس الأرثوذكسية المختلفة في المجتمع الدولي أو حتى في مجتمع الدول القائمة على أرضها قليل جداً، لو قسناه بتأثير الكنيستين الكاثوليكية والبروتستنتية وذلك راجع لعدة أسباب نذكر منها:

1- تبعية هذه الكنائس للسلطة المدنية (الحكومات) في غالبية الدول المقيمة فيها والائتمار ظاهرياً بأوامرها نظراً لأن غالبيتها مقيم في دول اشتراكية شمولية ذات حزب واحد (تغير الوضع الآن) أو في دول عربية وافريقية بعكس الكنائس الأخرى، الكاثوليكية والبروتستنتية القائمة في دول غربية ديمقراطية ومتمتعة بحرية الحركة والاستقلالية نوعاً ما في الدول القائمة على أرضها.

2- انقسام هذه الكنيسة إلى عدة كنائس مختلفة الأوطان والأتباع وحتى الرئاسة والإدارة، أي مستقلة عن بعضها البعض بالكامل.

3- عدم تفاهم هذه الكنائس فيما بينها، وعدم استطاعتها توحيد مواقفها الخارجية بعكس الكنائس البروتستانتية المتجمعة داخل مجلس الكنائس العالمي أو الكاثوليكية المرتبطة جميعها والموجّهَة من قبل المقر المقدس في روما. عدم التفاهم هذا أدى إلى مقاومة بعض كنائسها للتعاون مع الكنيسة الكاثوليكية الأمر الذي سبب

تغيب البعض وحضور البعض الآخر ومشاركته في مؤتمر المجمع الكنسي للفاتيكان الثاني، ولقد بدأ يظهر هذا التقارب بعد لقاء البابا بابلو السادس مع أثينا غوروس (البطريرك الأعلى للكنيسة الأرثوذكسية في فلسطين عام 1964).

ولقد ازدادت اللقاءات والمحادثات ما بين الكنيستين الكاثوليكية لدى المقر المقدس والأرثوذكسية في الاتحاد السوفييتي سابقاً وخاصة في مدينتي موسكو ولينتغراد.

وكخلاصة نقول إن أثر الكنيسة الأرثوذكسية في الحياة الدولية غير واضح وقليل الأهمية نظراً للأسباب التي ذكرناها سابقاً وكذلك نظراً لعدم تأسيسها لمجلس عالمي يضم جميع كنائسها المختلفة ويخدم كأداة فعالة لها على المستوى الدولي. والاهم هو انشقاق أو القطيعه بين بطريركيه موسكو وبطريركية القسطنطينه في عام 1996.

ثالثاً – الديانة اليهودية

هي الديانة السماوية الأولى، ظهرت قبل مولد المسيح بعدة قرون، على أيدي أنبياء من العبرانيين، الذين يعود أصلهم إلى القبائل البدوية الأمورية، السامية الأصل، والتي حلت بعد هجرتها من جنوب الجزيرة العربية في بلاد سومر جنوب العراق الحالي. ومن ثم هاجرت بقيادة نبي الله إبراهيم الخليل عام 1805 ق.م إلى الديار الفلسطينية.

وكقبائل بدوية مغلقة، تربط فيما بينها "العصبية القبلية"، والنسب والحسب، والسعي وراء الماء والكلاء، لم تستقر طويلاً في أراضي كنعان، بل شدت الرحال إلى بلاد مصر مع النبي يعقوب (إسرائيل) وذلك عام 1656 ق.م، واستقرت هذه القبائل في مصر عدة قرون، قبل أن تعود ثانية إلى أراضي فلسطين هرباً من بطش الفراعنة وكهنتهم، وهذه المرة على يد النبي موسى، وذلك عام 1250 ق.م، ولقد تاه قوم موسى أثناء اجتيازهم لصحراء سيناء أربعين عاماً، ولم يستطع عليه السلام الوصول إلى مقصده، بل مات في جبال مادبا من الضفة الشرقية لنهر الأردن، حيث حُمل رُفاته ودفن في أرض فلسطين على بعد بضعة كيلومترات غرب نهر الأردن.

ودخل قومه البلاد، واصطدموا مع الفلسطينيين، ونظراً لتدهور الأوضاع في البلاد آنذاك، استطاعوا السيطرة على الأجزاء الوسطى منها، واحتلو أورشليم (القدس) بمساعدة بعض القبائل المحيطة بفلسطين وبعض المرتزقة من المؤابيين والأدوميين، وأسسوا مملكتهم عام 1035 ق.م على يد الملك داود ومن ثم خلفه ابنه سليمان، وبعد مماته خلفه بعض صغار الملوك، الأمر الذي أدى إلى انقسام مملكتهم إلى مملكتين، يهودا والسامرة، ومن ثم اندثرتا، إحداهما على يد الملك سرجون الثاني الآشوري عام 722 ق.م والذي نقلهم معه إلى آشور، والثانية على يد نبوخذ

نصر البابلي سنة 587 ق.م، حيث سبى أهلها بما يُعرف (بسبي بابل) وهدم "معبدهم"!؟

وفي هذه الفترة، يذكر التاريخ أن اليهود وضعوا مجموعة من القوانين الدينية أي (الديانة اليهودية)، ولقد عاشوا في مجموعات منفصلة وبأحياء مغلقة في هذه البلاد، أولاً تحت حكم الفرس ومن ثم جاء الاحتلال اليوناني عام 334 ق.م، وبعد ذلك الاحتلال الروماني عام 63 ق.م، وبقوا هذه القرون يعيشون كرعايا للمحتلين ولم يستطيعوا إعادة إنشاء دولة خاصة بهم.

ولقد عرفت فترة الاحتلال الروماني هذه ولادة السيد المسيح (عليه السلام)، ولقد ثبتت الكتب السماوية المسيحية والإسلامية وكذلك التاريخ ملاحقة اليهود له، أولاً عند ولادته، حيث قاموا بقتل جميع الأطفال الذين كانوا يولدون في المنطقة، ومن ثم بعد دعوته للدين الجديد الذي كانو يخشونه وينتظرونه حسب قولهم، فلاحقوه، وألقوا القبض عليه بالاتفاق مع الرومان "وصلبوه": ﴿وما صلبوه وما قتلوه ولكن شُبِّهَ لهم...﴾ الآية...صدق الله العظيم،وفيما بعد بدأوا يتحركون لإنشاء دولة جديدة لهم ورفضوا إطاعة أوامر الامبراطور الروماني، الأمر الذي أدى بالقائد الروماني (تيتو أو طيطوس) إلى ملاحقتهم وتدمير أحيائهم وتشتيتهم، حيث تفرقوا على مدن موانئ البحر المتوسط والمدن التجارية الرئيسية الواقعة على الطرق التجارية.

وكنا قد ذكرنا سابقاً عند تكلمنا عن الإسلام وجود بعض العائلات اليهودية ذات النفوذ المالي في يثرب (مدينة الرسول محمد) ومعاداتهم له والتحالف مع قريش ضده ومحاربته.

إذن هذه الديانة، هي ديانة سماوية، يعترف بها الإسلام كما يعترف بالمسيحية، ولدت على يد النبي إبراهيم كديانة تؤمن بالله الواحد الأحد، وظهرت قوانينها وأصولها مع موسى (عليه السلام)، ويقال بأنها حُرفت بعد سبي بابل واطلاع اليهود على الشرائع البابلية. وتمتاز بمعاداتها للديانات السماوية ولا تعترف بها.

ومنذ مطلع عصر الحضارة الأوروبية، بدأت تظهر بعض التجمعات لأتباع هذه الديانة في عواصم الدول الأوروبية، وكان المعبد أو (السيناغوغا) هو مركز تجمعهم، وامتازوا بأنهم كانوا يرفضون العيش في الريف، بل يتركزون في أحياء مقفلة خاصة بهم في وسط المدن، وباندفاعهم وراء جمع الأموال والتحكم في التجارة والصرافة وامتازوا بالربى، والسبب الذي أوصلهم إلى هذه المقدرة المالية هو أن الديانة المسيحية في العصور الوسطى كانت تُحرم على المسيحي من أتباعها التعامل بالأموال، أي بإدانة الاموال بالربى للآخرين، وعليه تحول اليهود إلى الدائنين والمرابين الوحيدين في أوروبا والبحر المتوسط خلال العصور الوسطى، والمسيحيون تحولوا إلى المدينين الأمر الذي حرك العداوة ضدهم وسبب ملاحقتهم.

ولقد ثَبُتَ التاريخ أن بعض اليهود تولوا مناصب هامة في بعض البلدان الأوروبية وذلك في مرحلة الحروب الصليبية وخاصة بين عامي 1096 و 1215، وهيمنوا على قصور ودول كثيرة بسبب أن الأمراء والرعية من الشباب رافقت الحملات الصليبية، وبعد انتهاء هذه الحروب شعر المسيحيون بالوضع المميز الذي وصل إليه اليهود، مما دفع بعضهم لإصدار مراسيم ملكية ضد اليهود، كالمرسوم الذي أصدره الملك فيدريك الثاني والذي ينص على أن جميع اليهود هم عبيد الأمير، وفي نهاية القرن الثالث عشر ومطلع القرن الرابع عشر بدأت مرحلة من الطرد الجماعي لليهود من عدة دول أوروبية كان أولها بريطانيا وذلك عام 1290، تبعها

طردٌ جزئي لليهود من فرنسا عام 1306 لحقه طرد جماعي عام 1394. ومن ثم طردوا من بعض الامارات الألمانية مثل كولونيا عام 1424 وستراسبورغ عام 1438 ونورمبرغ نفس العام 1438.

أما في شبه الجزيرة الايبرية، فبعد سقوط غرناطة في 2 / يناير /1492 شكلت محاكم التفتيش الشهيرة في نفس العام، وحصل طرد جماعي للمسلمين واليهود من إسبانيا، وفي عام 1496 حصل نفس الشيء في البرتغال.

كل هذه الحملات ضد اليهود في بعض الدول الأوروبية، دفعت بغالبيتهم للهجرة إلى بلدان شمال أفريقيا وبولونيا والأراضي المنخفضة واليونان وتركيا، وبعضهم تحول إلى الديانة المسيحية بعد فرض الملوك الإسبان ذلك على من يريد البقاء من المسلمين واليهود في إسبانيا، وحدث نفس الشيء في البرتغال.

ومع تكوين الدول القومية في أوروبا وبداية تأسيس الجيوش النظامية ومتطلبات السياسة الخارجية وشن الحروب، كل ذلك دفع ببعض ملوك وأمراء وسط أوروبا للاستدانة من أغنياء اليهود، حيث ازداد نفوذهم كثيراً، وأصبحوا من المستشارين والمقربين ويمكن تسميتهم بالدائنين للملوك والأمراء، واستمر الوضع هكذا حتى بدأت تظهر حركة القوميات في أوروبا في القرن التاسع عشر، وكأي أقلية أوروبية بدأ يهود أوروبا بالبحث عن "قومية" لهم، وأسسوا من أجل ذلك الأداه السياسية ذات الغطاء الديني، أي – الحركة الصهيونية- والتي اتخذت من فقراء اليهود المتدينين ذوي الجنسيات المختلفة والموزعين على غالبية الدول الأوروبية غربها وشرقها ووسطها هدفاً لها من أجل قيامها بحجة إنقاذهم من مذابح كان يعرف المفكرون والأثرياء اليهود أنها ستصيبهم يوماً على أيدي مسيحي أوروبا.

وبالفعل وفي النصف الأول من هذا القرن، وبالذات فيما بين الحربين أعاد التاريخ نفسه، وبدأت ملاحقة وطرد اليهود من غالبية دول وسط أوروبا. حيث هرب أغنياؤهم إلى بريطانيا والأمريكيتين وخاصة الولايات المتحدة وكندا والأرجنتين، وحُمِلَ فقراؤهم إلى فلسطين على يد المنظمة الصهيونية، الأداة السياسية التي أُسست في نهاية القرن الماضي، والتي استطاعت أن تجمع وتوحد نفوذ اليهود الاقتصادي والمالي وتحصل على وعد من الحكومة البريطانية بإعطائها فلسطين لتنشئ وطناً "قومياً" لفقراء اليهود عليها، ومن ثم بضغوطها على فرنسا وبعض الدول الأوروبية الأخرى ذات المصالح في منطقة الشرق الأوسط وكذلك على الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أصبحت الدولة العظمى في العالم، استطاعت هذه الحركة الصهيونية أن تعلن قيام كيانها على غالبية تراب فلسطين، تبعتها بعد ذلك بعشرين عاماً باحتلال كامل ترابها.وبعد اتفاقية اوسلو بدأت بالأنسحاب من الضفه الغربيه وغزه بناء على جدول زمني ينتهي بانتهاء القرن ويودي الى قيام دولتين فلسطينيه واسرائيليه على ارض فلسطين.

أتباع هذه الديانة عددهم محدود ولا يتجاوز حالياً الخمسة عشر مليون نسمة (15.000.000)؟!. موزعين على بلدان العالم حسب الجدول رقم (6). والذي أضفنا اليه احصائيات الكونغرس اليهودي التي نشرتها الجرزاليم ريبورت الاسرائيليه في شهر ابريل / 1995 بتوزيعه جديده.(*)

(*) العدد الاجمالي 14.253.940. وذلك عام 1985 ونلاحظ أنه في عام 1995 بقي العدد على حاله مع تغييرات في بعض الاحصائيات بسبب الهجره من بلد لأخر.

الجدول رقم (5)

من الكتاب السنوي الفرنسي (Quide) لعام 1985
مجلة الجروزاليم ريبورت الاسرائيلية لعام 1995.
توزيع اتباع الديانة اليهودية حسب القارات والدول

الدولة	العدد 1985	العدد 1995	الدولة	العدد 1985	العدد 1995
جمهورية افريقيا			يوغسلافيا	6.000	
ج. افريقيا	118.000	114.000	صربيا ومونتينيغرو		2.500
الجزائر	1.000	اقل من 100	امريكا الوسطى والجنوبية		
مصر	0.400	اقل من 100	الارجنتين	300.000	250.000
الحبشة	(*)25.000	3.000	بوليفيا	2.000	
كينيا	0.40		البرازيل	150.00	100.000
ليبيا	20		تشيلي	27.000	17.000
المغرب	18.000	7.500	كولومبيا	12.000	8.000
زمبابوي	3.800		كوبا	0.900	
تونس	4.500	2.500	كوستاريكا	1.500	2.500
موزمبيق		اقل من 100	غواتيمالا	1.900	
اوروبـــا			باناما	2.000	4.500
ليتوانيا		6.500	الباراغواي	1.200	
سلوفاكيا		6.000	المكسيك		40.000
التشيك		6.000	كورازون	700	
اوكرانيا		446.000	الاكوادور	1.000	1.000
المانيا		60.000	بورتوريكو		2.000
مولدافيا		40.000	البيرو	53000	5.000
روسيا البيضاء		34.000	الارغواي	50.000	30.000
لاتفيا		15.000	فنزويلا	15.000	18.000
استراليا		3.000	امريكا الشماليه		
الدانمارك	7.500	7.000	كندا	305.000	36.000
اسبانيا	10.000	15.000	الولايات المتحدة	(1*)5.781.000	5.800.000
فنلندا	1.320	1.300	المكسيك	37.500	
فرنسا	650.000	600.000	اسيـــا		
بريطانيا	410.000	300.000	اسرائيل	3.200.000	4.420.000

(*) إحصائيات تقديرية لعام (1984). ولعام (1995).

(*) المصدر مجلة الجروزاليم ريبورت الاسرائيليه 1995 والكتاب السنوي الفرنسي Quid - 1985 - P: 491

(1*) نسبة 40٪ من يهود العالم.

– الجدول من إعداد المؤلف.

الدولة	العدد 1985	العدد 1995	الدولة	العدد 1985	العدد 1995
اليونان	6.000	5.000	افغانستان	200	
هنغاريا	80.000	80:000	الهند	1.000	6.000
كرواتيا		2.000	العراق	300	
النرويج		1.000	ايران	(2*)28.000	25.000
مالطا		اقل من 100	اليابان	400	1.000
قبرص		اقل من 100	لبنان	(3*)400	اقل من 100
النمسا	13.000	8.000	سوريا	(4*)4.500	
بلجيكا	41.000	35.000	اليمن	1.200	
بلغاريا	7.000	4.000	استراليا ونيوزلندا الجديدة	7000	100.000
ايرلندا	4.000	1.800	الفلبين		اقل من 100
ايطاليا	39.000	31.000	اندونيسيا		اقل من 100
لوكسمبورغ	1.000		كوريا الجنوبية		اقل من 100
هولندا	30.000	30.000	اوزبكستان		45.000
بولونيا	6.000	10.000	اذربيجان		25.000
رومانيا	60.000	15.000	كازاخستان		15.000
السويد	16.000	16.000	جورجيا		13.00
سويسرا	21.000	19.000	طاجيكستان		5.000
تشيكوسلوفاكيا	13.000		قرغيزستان		4.500
تركيا	18.000	20.000	هونغ كونغ		2.000
روسيا الاتحادية	2.678.000	600.000	تركمنستان		2.000

وأخيراً وإن كنا قد ذكرنا التنظيم السياسي الرئيسي لليهودية أي المنظمات الصهيونية العالمية، التي أنشأتها الحركة الصهيونية الأوروبية إلا أن تاريخها والذي وجدنا من الضرورة الإشارة إلية ملخصاً بقصد التعرف من خلاله على أن أتباع الديانة اليهودية هم أصحاب تنظيمات سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية مختلفة، يفوق عددها وفعاليتها جميع التنظيمات التابعة للديانات الأخرى بما فيها الكنيسة الكاثوليكية.

- (2*) خرجت نسبة كبيرة جداً منهم إلى فلسطين المحتلة (بما يعرف بقضية الفلاشا)

(3*) هجرة نسبة كبيرة منهم إلى فلسطين المحتلة بعد الثورة الإيرانية.

(4*) هاجر غالبيتهم إلى فلسطين المحتلة بعد خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت عام 1982.

وعلى سبيل المثال لا الحصر نشير إلى أهم هذه التنظيمات التي تتمتع بوضع استشاري لدى غالبية المنظمات الدولية وخاصة منظمة الأمم المتحدة، والتي كان لها الفضل في خلق الكيان الصهيوني في فلسطين، بالإضافة لعدد كبير من المنظمات الدولية المتخصصة مثل: اليونيسكو ومنظمة العمل الدولية واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة والمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بالإضافة إلى بعض المنظمات القارية والإقليمية مثل: منظمة الدول الأمريكية ومجلس أوروبا والجماعات الأوروبية..

ومن أهم هذه المنظمات نذكر:

1- المنظمة الصهيونية العالمية: أسست عام 1897 وتضم مجموعة من التنظيمات اليهودية من (50) دولة، مقرها الرئيسي مدينة القدس، ولها فروع في جنيف لندن ونيويورك وباريس، ويصدر عنها مجلة أسبوعية باسم Israel Digest ومجلات شهرية مثل Folk und Sion و Economic Horizon و Israel Youth Horizon.

2- المجلس الدولي B'nai B'rith: أسس عام 1843 مقره واشنطن، أعضاؤه يبلغ عددهم (500.000) ألف نسمة، موزعون في (45) دولة، ويتمتع هذا المجلس بصفة استشارية في اليونيسكو والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ومجلس أوروبا.

3- لجنة التنسيق للمنظمات اليهودية: أسست عام 1947، مقرها واشنطن، تتمتع بوضع مستشار في اليونيسيف، ووضع خاص في مجلس أوروبا.

4- لجنة الاتحاد الدولي لجماعات الصداقة اليهودية – المسيحية: أسست عام 1955 مقرها لندن.

5- المجلس الاستشاري للمنظمات اليهودية: أسس عام 1946، مقره نيويورك، يتمتع بوضع استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة واليونيسكو واليونيسيف بالإضافة لوضع خاص في منظمة العمل الدولية ومجلس أوروبا.

6- المؤتمر اليهودي العالمي: أسس عام 1936، كخليفة للجنة الوفد اليهودي التي أسست عام 1918، ولعبت دوراً هاماً في مؤتمر السلام في فرساي (باريس) عام 1919، وفيما بعد تحت إشراف عصبة الأمم المتحدة لحماية الأقليات (القومية) في أوروبا. يضم المؤتمر حوالي (70) جمعيه يهوديه في العالم . مقره جنيف، وله فروع في بوينوس أيرس ونيويورك وباريس ولندن والقدس، ويصدر عدة نشرات ومجلات وصحف، ويتمتع بعضوية عدد كبير من المنظمات الدولية العالمية والإقليمية.

7- المجلس الدولي للمرأة اليهودية: أسس عام 1912 مقره لندن.

8- الفيدرالية العالمية لليهود السفارديم: أسست عام 1925، مقرها لندن.

9- الاتحاد الدولي للعمال اليهود: أسس عام 1947 مقره نيويورك.

10- الاتحاد العالمي للطلبة اليهود: أسس عام 1880 مقره جنيف.

11- وعشرات المنظمات في بلدان أمريكا اللاتينية يجمعها مؤتمر غام إقليمي.

رابعاً – الهندوسية:

هي "ديانة" أو فلسفة روحية لطائفة هندية في جنوب آسيا، كان يطلق على أتباعها سابقاً اسم جماعة البرهمانيين ومن ثم عُرفوا باسمهم الحالي الهندوس. وقد ظهرت هذه الديانة في القرن السادس عشر (XVI) قبل الميلاد.

ومعروف عن أتباع هذه الديانة أنهم من السلالات الهندية المحافظة والمغلقة على بعضها والمختلفة حتى فيما بينها، ونظراً لهذا الجمود الذهني لأتباعها وأنماط الحياة المختلفة التي يعيشونها وإتباعهم "ريجيم" خاص في مأكولاتهم مثل اليهود، حيث نجد أن لحوم البقر محرم أكلها عليهم نظراً لأنها مقدسة بالنسبة لهم.

وهذه الأفكار سهلت:

1- دخول المستعمر البريطاني وسيطرته على المنطقه.

2- أن هذه المعتقدات وهذا الجمود الذهني يعتبران حجر عثرة أو عائق في سبيل تطوير وتغيير المجتمع الهندي.

أما تأثيرها في الحياة الدولية، فمقتصر على الهند وبعض الدول المحيطة (أنظر الجدول رقم 7). أي تأثير إقليمي نوعاً ما وبعض التأثيرات للجاليات الهندوسية في المهجر وخاصة في بريطانيا.

أما على مستوى المنظمات الدولية غير الحكومية فليس لها منظمات تابعة ومسجلة لدى الأمم المتحدة أو حتى وكالاتها المتخصصة.

الجدول رقم (6)

توزيع أتباع الهندوسية حسب القارات

المصدر (Quid) - 1997

الرقم	القارة	العدد	ملاحظات
أتباع هذه الديانة يبلغ عددهم 764.000.000 مليون نسمة، موزعون على جميع القارات بالشكل التالي:-			
1	آسيا	759.100.000	اقتبست هذه
2	أمريكا الجنوبية	900.000	الاحصائيات عن
3	أفريقيا	1.600.000	quid 1997
4	أوقيانوسيا	400.000	P: 563
5	أوروبا	700.000	
6	أمريكا الشمالية	1.300.000	

خامسا – البوذية:

هي "ديانة" أو فلسفة روحية ظهرت في القرن السادس ق.م.، وسميت بهذا الاسم بالنسبة لمؤسسها بوذا (560-483 ق.م)، وقد انتشرت تعاليمه بسرعة كبيرة شرق الهند، وأصبحت الديانة البوذية من أهم عوامل التوسع الهندي واعتنقها الصينيون بعد مولد المسيح (ونقصد البلاد الصينية أي البلاد المعروفة اليوم بجمهورية الصين الشعبية وجميع بلدان جنوب شرق آسيا القارية) وتنتشر هذه الديانة حالياً في دول شرق وجنوب القارة الآسيوية. (أنظر الجدول رقم 8) ولها تأثير روحي وسياسي كبير جداً على أتباعها، تدعو للعالمية والمساواة بين البشر واحترام حقوق الإنسان.

الجدول رقم (7)

توزيع أتباع الديانة البوذية حسب القارات.

المصدر (Quid) – 1997

الرقم	اسم القارة	العدد بالملايين	ملاحظات
العدد الإجمالي للبوذيين المقيمين 338.600.000 في دول شرق وجنوب شرق آسيا بالإضافة إلى:			
1	اسيا	336.800.000	
2	أوروبا	400.000	اقتبست هذه
3	أمريكا الشمالية	600.000	الاحصائيات عن
4	أمريكا الجنوبية	600.000	quid 1997
5	أوقيانوسيا	30.000	p:563
6	أفريقيا (موريشيوس)	20.000	
7	اوراسيا	400.000	

وقد أقامت المراكز والاتحادات الوطنية البوذية أول تجمع لها أسمته منظمة الأخوة العالمية للبوذيين، واختارت بانكوك لتكون مقرها، كما أنها مسجلة بهذه الصفة لدى لجنة المنظمات الدولية غير الحكومية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.

أهدافها: توجيه البوذية لخدمة التعاون الدولي والسلام العالمي.

أعضاؤها: الاتحادات والمراكز البوذية في البلدان التالية: بلجيكا وبيرمانيا وسيلان (سيريلانكا) والصين وتشيكوسلوفاكيا والمملكة المتحدة والفلبين وأندونيسيا وإيطاليا واليابان وكمبوديا وكندا وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية ولاوس وماليزيا

ومونغوليا ونيبال وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية وسيكيم وسنغابور وسويسرا والسويد وتايوان والفيتنام و بلدان الاتحاد السوفييتي سابقاً.

أجهزتها: تتكون هذه المنظمة غير الحكومية من الأجهزة التالية:

1- المؤتمر العام للمنظمة والذي يجتمع كل عام مرة واحدة.

2- والمجلس المركزي والذي يجتمع مرة كل عام.

3- اللجنة التنفيذية والتي تجتمع كذلك مرة كل عام.

وتصدر هذه المنظمة نشرة باللغة الإنجليزية تحت اسم:

The International Buddhits News Forum.

سادساً- الكونفوشية:

وهي "ديانة" أو فلسفة روحية، تعتبر أيديولوجية الدولة الصينية الإقطاعية خلال فترة حكم اسرة شو الشرقية، والتي حكمت منذ عام 770 حتى عام 256 ق.م، حيث عرفت هذه الفترة ضعف سلطة الأسرة الحاكمة، مما أدى إلى تقسيم الدولة إلى إمارات بزعامة السادة الإقطاعيين الذين واجهوا حروباً أهلية وعصياناً من الفلاحين والخدم ضد أسيادهم بمساعدة القبائل الرُحل التي استطاعت القضاء على النبلاء وتدمير البلاد واستلمت الحكم فيها.

خلال هذه الفترة ولد الزعيم أو (المعلم) الصيني (كونج فو - تسي) المعروف باسم كونفوشيوس (551-479 ق.م.) والذي يُعتبر مؤسس هذه الديانة ذات التعاليم الفلسفية والاجتماعية القائمة على التسامح والتضامن الاجتماعي والاحترام المتبادل بين البشر (حقوق الأنسان).

أما عدد أتباعها وتوزيعهم الجغرافي حالياً، فهو مبين في الجدول رقم (9).

الجدول رقم (8)

عدد أتباع الديانة الكونفوشية وتوزيعهم على قارات العالم

المصدر (Quid) 1986

الرقم	القارة	العدد	ملاحظات
أتباع الديانة يبلغ عددهم 168.615.000 مليون نسمة موزعون على آسيا وخاصة الصين الوطنية والصين الشعبية حيث تقطن غالبيتهم والبالغ عددها 167.907.800 نسمة أما البقية فموزعة بالشكل التالي:-			
1	أمريكا	177.300	اقتبست هذه
2	أوروبا	507.000	الاحصائيات عن
3	أفريقيا	3.500	quid 1986
4	أوقيانوسيا	19.411	P: 437

نظراً لتبعية نسبة كبيرة من شعوب الصين لهذه الديانة، حاربتها الثورة الشيوعية قبل انتصارها ومن ثم بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية بزعامة ماوتي تونغ وذلك خلال المرحلة التي عُرفت بالثورة الثقافية.

وبعد تصفية ورثة ماوتسي تونغ والقضاء على من عرفوا باسم (عصابة الأربعة) واستتباب الأمر للزعامة الحزبية الحالية، بدأت هذه التعاليم الفلسفية تظهر مرة أخرى جنباً إلى جنب مع تعاليم وتوجيهات ماوتسي تونغ، وفي السنوات الاخيره من هذا القرن بدء يظهر واضحاً عودة هذه الديانه لشعوب الصين.

الفرع الثالث

القوى العلمية والفكرية والإنسانية واللغوية والصحية
من اتحادات ومنظمات وجمعيات ومؤتمرات دولية

تمهيد:

نظراً لأن الكتابة عن هذه المجموعة الكبيرة من (المنظمات) والتي غالبيتها منظمات دولية غير حكومية وتختلف فعاليتها باختلاف محيط نشاطاتها يتطلب موسوعة ضخمة فيما لو توفرت معلومات كافية عنها. لذا سنقتصر على ذكر بعض منها والذي قد يكون ذا فعالية دولية أكثر من غيره؟! ومن أهم مميزاتها أن بعضها معروف لدى العامة والخاصة والبعض الآخر مجهول، وعليه سنختار إحدى المنظمات المعروفة وهي منظمة الصليب الأحمر الدولي ونتبعها بإحدى المنظمات المجهولة لدى الكثير من الناس وهي حركة البغواش...:-

أولاً – منظمة الصليب الأحمر الدولي (Croix Rouge)

هي منظمة "رحمة" إنسانية عالمية تضم التنظيمات التالية:-

1- اللجنة الدولية للصليب الأحمر (C.I.C.R):- وهي منظمة سويسريه وطنية ذات بعد دولي أسسها هنري دونان (Dunant) وغوستاف موانيي (Moynier) في نوفمبر عام 1864 في مدينة جنيف بسويسرا، تحت اسم اللجنة الدولية لإغاثة الجرحى، بهدف مساعدة جرحى الحروب في أوروبا والقيام بكل عمل القصد منه "الرحمة" نحوهم ونحو عائلاتهم، وقد أخذت اسمها الحالي منذ عام 1880.

ولقد كان من أولى أعمالها الدعوة التي وجهتها للدول الأوروبية لإنشاء جمعية وطنية للصليب الأحمر في كل دولة، حيث تمت الاستجابة السريعة على ذلك في حينه وتطورت مع تطور ظهور دول جديدة في العالم، لتعم جميع القارات، حيث

نجد أن غالبية دول العالم حالياً أنشأت هذه الجمعيات، وحتى حركات التحرير الوطنية كمنظمة التحرير الفلسطينية التي أنشأت الهلال الأحمر الفلسطيني.

2- **رابطة جمعيات الصليب الأحمر:** ولقد أسست هذه الرابطة في جنيفا عام 1919، وهدفها تنسيق التعاون بين مختلف الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر، والتي تسمى هكذا في جميع الدول الأوروبية والأمريكيتين وبعض الدول الإفريقية، وتسمى جمعية الهلال الأحمر في غالبية الدول الإسلامية وجميعة الأسد والشمس الحمراوين في إيران.

تتمتع الرابطة بوضع استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بالإضافة لمنظمة اليونيسكو، وتصدر نشرة شهرية أسمها: The Red Gross – ونشرة دورية كل ثلاثة أشهر تسمى:- Panorama World.

3- جميع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر بمختلف أسمائها التي ذكرناها سابقاً.

إذن فالعضوية بها هي لهذه التنظيمات الثلاث التي ذكرناها ولا بأس من تكرارها... وهي:-

1- اللجنة الدولية للصليب الأحمر السويسري.

2- رابطة جمعيات الصليب الأحمر الوطنية.

3- ممثلين من جميع جمعيات الصليب والهلال الأحمر الوطنية.

أما بنيانها الهيكلي: فيشبه إلى حد ما جميع المنظمات الدولية ذات التركيب العضوي البسيط وتتكون هذه المنظمة من الإجهزة التالية:

أ- **المؤتمر الدولي:** ويعتبر السلطة العليا للمنظمة ويضم ممثلين عن جميع الجمعيات الوطنية، وكذلك ممثلين عن الرابطة واللجنة الدولية بالإضافة للدول المشاركة في اتفاقيات جنيف الأربع.

ب- مجلس المندوبين.

ج- اللجنة الدائمة.

وتتمتع المنظمة بميثاق (دستور) خاص بها، علماً بأن جميع الأعضاء المشاركين يتمتعون بمواثيق خاصة فيهم تتماشى وتتطابق مع القانون المدني لدولهم.

هذا ما نستطيع أن نقوله بشكل عام ومختصر عن منظمة الصليب الأحمر الدولي، إلا أنه ونظراً لأهمية أحد أعضائها ودوره الدولي الكبير الذي خوله حياد بلاده في العالم أولاً ، وأنه المؤسس والمحرك لنشاطات كل عمل "رحمة" إنساني عالمي ثانياً ... لا بد من التكلم وبإسهاب عن هذا العضو ونقصد بذلك **اللجنة الدولية للصليب الأحمر (C.I.C.R).**

فإن كانت الجمعيات الوطنية هي مؤسسات وطنية تخضع للقوانين الداخلية لدولها ولا تتمتع بأية شخصية قانونية دولية، فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر رغم أنها مثلها مثل باقي الجمعيات الأخرى، مؤسسة وطنية مستقلة سويسرية النشأة، وعضويتها بالكامل من الرعايا السويسريين ومقرها جنيف، وتخضع للقانون المدني السويسري. إلا أنها تختلف عن باقي الجمعيات الوطنية لدورها الدولي الهام وفعاليتها الدولية التي برأينا تجعل منها شخصاً دولياً.

وقبل أن نتطرق إلى أهم الأدوار الدولية لهذه اللجنة المؤسسة الأولى للصليب الأحمر الدولي لا بد من الإشارة إلى أن التركيب العضوي للجنة مكون من ثلاثة أجهزة رئيسية هي:-

الجمعية (المادة السابعه من الميثاق) والمجلس التنفيذي (المادة الثامنة) والإدارة (المادة التاسعة).

أما الجمعية فهي الجهاز الأسمى وتتكون من ممثلي عن جميع أعضاء اللجنة، ولها رئيس ونائب رئيس هما في نفس الوقت الرئيس ونائب الرئيس لمنظمة الصليب الأحمر الدولي.

أما اللجنة التنفيذية، فتتكون من سبعة (7) اعضاء على أكثر وجه مختارين من قبل الجمعية، ومكلفة بالتسيير العام للمنظمة وبالمراقبة المباشرة للإدارة وتنفيذ قرارات الجمعية.

أما الجهاز الثالث – الإدارة – فهو المكلف بإدارة شؤون المنظمة أو (اللجنة الدولية) حسب توجيهات المجلس التنفيذي.

أما أهم مهامها الرئيسية فمنصوص عليها في المادة (4) الرابعة من ميثاقها وهي بالترتيب:–

1– مكلفة بالمحافظة على المبادئ الرئيسية لمنظمة الصليب الأحمر الدولي والواردة في بيانها الصادر عن المؤتمر العشرين الذي عقد في فيينا عام 1965.

2– مكلفة بجميع المهام الواردة في اتفاقيات جنيف، وأن تعمل جاهدة من أجل التنفيذ المخلص لها.

3– أن تعمل جاهدة من أجل كمال القانون الدولي الإنساني.

4– أن تضمن عمل الوكالات المركزية للإعلام المشار إليها في اتفاقيات جنيف.

بالإضافة لما ذكرناه ، لا بد وأن نشير إلى العلاقة التي تربط اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمنظمة أو (منظومة) الصليب الأحمر الدولي من جهة ومن جهة أخرى بعلاقاتها مع رابطة جمعيات الصليب الأحمر (العضو الثاني في المنظمة).

أما بالنسبة لعلاقات اللجنة مع المنظمة الأم أو منظمة الصليب الأحمر الدولي، فإن مواثيق هذه المنظمة الأخيرة تعتبر كقاعدة أساسية لنظام أعلى بالنسبة لميثاق اللجنة، فالمادة 2 البند 6 من مواثيق الصليب الدولي تنص على أن اللجنة لا تستطيع أن تتخذ أي قرار مخالف لهذه المواثيق، مما يعني أنه عندما يجري تعديل في هذه المواثيق تكون اللجنة ملزمة بتعديل ميثاقها بما يتماشى مع هذه المواثيق.

ورغم أن اللجنة تتمتع ببعض الأستقلالية عن المؤتمر الدولي المعتبر الجهاز المقرر الأسمى لمنظمة الصليب الأحمر الدولي،إلا أن هذه الاستقلالية مشروطة ومحددة، فالمادة 2 البند 6 لمواثيق الصليب الأحمر الدولي تنص على أن اللجنة ليست باستطاعتها اتخاذ قرار مخالف لقرارات المؤتمر وكذلك فإن المؤتمر باستطاعته تكليف اللجنة القيام بمهام، وكما يقوم المؤتمر بحل الخلافات ما بين اللجنة والرابطة الدولية لجمعيات الصليب الأحمر.

هذه الرابطة تعتبر كفدرالية دولية للجمعيات الوطنية المختلفة وتتمتع بعضوية المنظمة إلى جانب اللجنة كما بينا سابقاً، ورغم استقلاليتهما الأولى عن الأخرى، بصفة أن اللجنة هي جمعية وطنية سويسرية والرابطة كما قلنا اتحاد يضم جميع الجمعيات الوطنية، إلا أنهما يجب أن يحافظا على اتصال مستمر فيما بينهما من أجل تنسيق نشاطاتهما على خير وجه وتجنب تطابق المهام فيما بينهما، وذلك حسب نص المادة (8) من مواثيق الصليب الأحمر الدولي. وعليه فإن هذه المهمة ممكن أن تتحقق عبر تفاهم فيما بينهما يتم من خلال اجتماع ممثلين عنهما مرة واحدة شهرياً على الأقل أو من خلال ممثليهما المعتمدين لدى بعضهما البعض.

أما العلاقة فيما بين اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية فيعبر عنها بأن اللجنة هي الجهاز المُكلف بقبول أي جمعية وطنية تنشأ أو يعاد إنشاؤها، كعضو في نظام الصليب الأحمر الدولي.

وبناء على ما ذكرناه، نخرج بنتيجة أن اللجنة الدولية هي (مؤسسة) أو جهاز مستقل داخل نظام الصليب الأحمر الدولي نظراً لبعض المميزات التي ذكرناها، إلا أنه يجب عليه أن يوفق مع ما هو وارد في مواثيق المنظمة ويتبع نوعاً ما لقرارات المؤتمر الدولي العام للصليب الأحمر.

وقبل أن نتطرق إلى البحث عن الشخصية الدولية للجنة الصليب الأحمر لا بد من الإشارة إلى "الوضع الخاص" للجنة بالنسبة للقانون السويسري، فاللجنة تعتبر جميعية وطنية سويسرية تخضع للمادة (60) وما يليها من القانون المدني السويسري، علماً بأن هذه المادة تنص على أن شرط الحصول على الأهلية القانونية يستلزم أن يكون للمؤسسة قانون أساسي أو لائحة، وعليه فإن اللجنة تتمتع بهذا الشرط منذ عام 1915 عندما وضعت أول لائحة لها الأمر الذي يترتب معه استيفاء هذا الشرط أن تخضع اللجنة قانونياً للقانون السويسري الذي بموجبة تطبق عليها الحريات والضمانات المنصوص عليها في الدستور الفيدرالي وقانونها يتماشى مع أحكام القانون المدني السويسري.

ولكن رغم هذه التبعية الكاملة للجنة الصليب الأحمر الدولي للقانون السويسري كجمعية أهلية سوسرية. هل بإمكاننا أن نعتبر هذه اللجنة شخصاً دولياً؟

ومن أجل الإجابة على هذا السؤال يجب أن نستعرض أدوارها الدولية أي علاقاتها الخارجية لنخرج بجواب على ذلك...

– اللجنة الدولية أولاً وقبل كل شيء مهمتها دولية قبل أن تكون وطنية، فهي عادة ما تكلف بمهام خاصة ودقيقة كتبادل الأسرى في الحروب بالإضافة لقيامها بدورها كوسيط دولي مقبول من جميع الأطراف لإدارة المفاوضات وتبادل الأسرى بين الدول وبين هذه الأخيرة وحركات التحرير، وزيادة الأسرى في معتقلاتهم، وحمل رسائل منهم وإليهم، والاطلاع على أحوالهم، وكل ذلك يتم بموافقة الدولة المعنية بالأمر.

– وبالإضافة لإمكانية اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أن تقوم بدور قوة حماية، وتفسيراً لذلك نضرب مثلاً على الاتفاق الذي وقع بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في 13/ مارس / 1947 والخاص بالأسرى الألمان في الحرب العالمية الثانية الذين تم اعتقالهم في الأراضي الفرنسية،وقد أوكلت هذه المهمة الشاقة إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي كانت تمارس مهامها عبر ممثليها في الأراضي الفرنسية، وذلك باستلام قوائم بأسماء الأسرى مرتين في الشهر (وخاصة الذين قبلوا الخدمة كعمال أجانب في فرنسا) وتقوم بمهمة قوة حماية بالنسبة لهؤلاء الأسرى الألمان.

وهذه الصفة أو هذا الدور يعطي اللجنة حقوقاً ويفرض عليها واجبات يجب أن تؤديها، مما يجعل منها شخصاً دولياً، يوقع على اتفاقيات مع الأطراف الدولية المتنازعة ويشرف على رعايا دول ثالثة ويدير شؤونهم.

– بالإضافة للمهام التي ذكرناها سابقاً نضيف إليها مسؤولية اللجنة بإدارة وتوجيه الخدمات الدولية للبحث علن المفقودين من جراء الحروب والكوارث الطبيعية (اتفاقية بون عام / 1955)، وذلك دفع باللجنه إلى أن تصبح المخاطب الأول والمفضل نظراً لوضعيتها المحايدة، المعبر عنها بتبعيتها وهويتها السويسرية الموثوق بحيادها عالمياً.

وعليه نجد أن اللجنة قد وقعت عدة اتفاقيات ثنائية مع عدة جمعيات وطنية للصليب الأحمر وحتى مع الدول، وفي مجالات مختلفة، ومثالاً على ذلك نذكر مايلي:-

1- اتفاقية اللجنة الدولية مع غالبية الأطراف المتنازعة في الحرب العالمية الثانية، وفيما بعدها، وفي عدة مناسبات، خاصة في عام 1955 عندما كُلفت اللجنة برئاسة وأدارة المصلحة الدولية، التي مقرها (Arolesn) بألمانيا الغربية، للبحث عن الأشخاص المفقودين، وهذه المصلحة مكونة من الدول التالية: أمريكا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ واسرائيل.

2- اتفاقية اللجنة الدولية ورابطة جمعيات الصليب الأحمر الدولية مع الحكومة الهنغارية في 1959/11/16، لمراقبة عمليات الإنقاذ.

3- اتفاقية اللجنة مع حكومة اليونان في 1969/11/3 بخصوص إشرافها على الزيارات والمساعدات لبعض المعتقلين السياسيين وعائلاتهم.

4- بالإضافة لتوقيع اللجنة الدولية لعدة "اتفاقيات مقر" لإقامة ممثليها في كثير من الدول وتمتعهم بالحصانات والامتيازات التي تيسر لهم أعمالهم بحرية كاملة من تدخلات غير مرغوب فيها من قبل هذه الدول نذكر منها على سبيل المثال :- الكاميرون (1972) وتوغو وقبرص والأرجنتين (1975) ولبنان وجنوب أفريقيا (1978) والموزمبيق وكولومبيا والسلفادور ونيكاراغوا (1980).

5- بالإضافة لما ورد فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر أعطيت الحق بمارسة مسؤوليتها لحماية موظفيها ومستخدميها، وكذلك فإنها أعطيت الحق بممارسة مهام (شبه قنصلية) بدل الدول.

بعد هذه الأمثلة، نقول بأن ما ذكرناه، كان كافياً لأن يعطي اللجنة الدولية للصليب الأحمر شخصية دولية ويجعل منها شخصاً دولياً فعالاً، حيث يتواجد

موظفوها ومستخدموها في كل مناطق الحروب والكوارث وفي المؤتمرات الدولية التي تبحث مشاكل إنسانية وتسعى من أجل حرية الفرد وكذلك نجد وسائل نقلها المتنوعة التي تحمل اسمها وشعارها أما عَلَمُهَا المميز، والذي يشبه إلى حد بعيد العلم السويسري، فهو موجود حيث تمارس نشاطاتها الدولية. بالاضافة للمهام التي تخولها إياها اتفاقيات جنيف لعام (1949) والبروتوكولات اللاحقة لها (1977)، او عملها كقوة حماية أو توقيعها لاتفاقيات دولية أو تمتعها بحصانات وامتيازات حيث تواجدها او قيامها باعمال قنصليه وكل ذلك يعني تحملها للمسؤليه الدوليه مما يعنى انها شخص قانوني دولي.

وبالإضافة نذكر أن اللجنه قد قامت بالمشاركة بوضع اتفاقيات جنيف، وحملت على عاتقها إعداد البروتوكولات الإضافية لهذه الاتفاقيات والتي قدمت للمؤتمر الدبلوماسي للأمم المتحدة الذي عقد ما بين 1974 و 1975 من أجل تقنين وتطوير القانون الإنساني الدولي، الأمر الذي أدى إلى توقيعها.

وبناء على كل ما سبق نقول ان دل ذلك على شيء فأنما يدل علىفعاليةاللجنه الدولية للصليب الاحمر وبالتالي على أنها شخص دولي مميز.

*****

ثانياً– حركة البوغواش: (Pugwash)

وتسمى أيضاً بمؤتمر البوغواش للعلوم والقضايا الدولية. وتعتبر واحدة من أهم الجمعيات ذات الصفة العلمية التي تختص بقضايا السلام، وكانت نشأتها نتيجة فكرة ظهرت عام 1954 تتلخص في عقد اجتماع لعلماء العالم أجمع بهدف دراسة المخاطر التي يمكن أن تسببها الحروب النووية والعمل على منع نشوب مثل هذه الحروب ومن ثم تنوير الرأي العام العالمي بهذه المخاطر.

هذه الفكرة ظهرت عن طريق إعلانين متشابهين، أولهما للرئيس الهندي جواهر لال نهرو، وثانيهما للفيلسوف الإنجليزي راسل، وقد لقيا ترحاباً وتأييداً من مجموعة من علماء الفيزياء ذوي الشهرة العالمية عبر بيان موقع من قبل العلماء التالية أسماؤهم وذلك في أبريل ومايو من عام 1955 والمنشور في لندن يوم 1955/7/9. وهم:-

L. Infeld, P. Bridgman, N. Borh, Einstein, L. Pauling, H. Mueller, F. Jolliot- Curie, Hidiki Yakawa, J. Rotblat, C. Powell.

وعلى هذا الأساس تمت الدعوة لعقد لقاء عام في دلهي الجديدة وذلك في نهاية عام 1965، إلا أن الظروف الدولية السيئة آنذاك منعت انعقاد هذا اللقاء، كرد فعل على ذلك قام المليونير الأمريكي C.Eaton بالدعوة لعقد هذا اللقاء في بيته الواقع في إقليم اسكتلندا الجديدة في كندا والمسمى فيلا (Pugwash)، وقد قوبلت هذه الدعوة بالترحاب من قبل جميع العلماء وتم عقد المؤتمر في يوليو من عام1957 حيث شارك فيه (22) عالماً من الشرق والغرب وبرئاسة الفيلسوف راسل، حيث اتفق الجميع على تأسيس جمعية.

وحملت هذه الجمعية الدولية اسم (الفيلا) التي عقد فيها هذا اللقاء الأول، وهكذا صارت تعقد مؤتمرات دورية سنوية في مناطق مختلفة من العالم وتطورت حيث صارت تعقد مرتين في العام الوحد.

ونظراً لازدياد عدد أعضائها ومشاركة علماء ومفكرين وحتى ماليين وسياسيين فيها (يتراوح عددهم ما بين 130 و 220 عضواً : إحصائيات عام 1984) بدأت تأخذ طابع قاري متفرع عن العالمي حيث تعقد مثلاً على مستوى

الأعضاء في القارة الأفريقية أوالأوروبية. وقد عقدت عشرات المؤتمرات في عدة عواصم ومدن وحتى قرى سياحية في مختلف قارات العالم[1].

أما أعضاء المؤتمر فهم جماعات البوغواش في ثلاثين دولة (إحصائيات عام 1974). ورغم قدمها فهي ذات دلالة.

---

(1) مكان وزمان المؤتمرات التي عقدتها حركة البوغواش منذ عام 1957 حتى 1976:-

- المؤتمر الأول في فيلا بوغواش في إقليم اسكتلندا الجديدة في كندا بتاريخ يوليو / 1957.
- المؤتمر الثاني : عقد على بحيرة باولورب في إقليم كيبيك بكندا في أبريل / 1958.
- المؤتمر الثالث في فيينا بالنمسا في سبتمبر / 1958.
- المؤتمر الرابع في بادن قرب فيينا في يونيو ويوليو / 1959.
- المؤتمر الخامس في فيلا بوغواش / كندا في أغسطس / 1959.
- المؤتمر السادس في موسكو، نوفمبر وديسمبر/ 1960.
- المؤتمر السابع في نيرمونت ولاية الينوى / الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر/ 1961.
- المؤتمر الثامن في Stawe بنسلفانيا أكتوبر / 1961.
- المؤتمر التاسع في كمبردج سبتمبر / 1962.
- المؤتمر العاشر في لندن سبتمبر / 1962.
- المؤتمر الحادي عشر في Dubrovink (يوغسلافيا) سبتمبر / 1963
- المؤتمر الثاني عشر في Udapur (الهند) يناير / 1964
- المؤتمر الثالث عشر في Karloveg-Varg (تشيكوسلوفاكيا) سبتمر / 1964
- المؤتمر الرابع عشر في فينيسيا (إيطاليا) سبتمبر /1965
- المؤتمر الخامس عشر في أديس أبابا أبريل/ 1966
- المؤتمر السادس عشر في Sopot (بولونيا) سبتمبر / 1966
- المؤتمر السابع عشر في Marienbad (تشيكوسلوفاكيا) مايو / 1967.
- المؤتمر الثامن عشر في Romneby (السويد) سبتمر / 1967. نيس في (فرنسا) سبتمر / 1968.
- المؤتمر التاسع عشر في Sochi (الاتحاد السوفييتي) أكتوبر/ 1959.
- المؤتمر العشرون في Fontane (بلغاريا) أبريل/ 1973. سبتمبر/ 1970
- المؤتمر الواحد والعشرون في Sinaia (رومانيا) أغسطس / 1972
- الموتر الثاني والعشرون في Oxford (المملكة المتحدة) أغسطس / 1972.
- المؤتمر الثالث والعشرون في Druzhba.
- المؤتمر الرابع والعشرون في أثينا سبتمر / 1974.
- المؤتمر الخامس والعشرون مادراس (الهند) يناير / 1976.

أما بالنسبة للأجهزة الرئيسية للحركة:

فبالإضافة للجنة الدائمة كجهاز رئيسي توجد الأمانة العامة ومقرها لندن ولها مكاتب دائمة في كل من كمبردج في بريطانيا وموسكو في الاتحاد السوفييتي سابقاً.

وهذه المنظمة (الحركة) مسجلة لدى الأمم المتحدة كمنظمة دولية غير حكومية وتتمتع بوضع استشاري.

ويصدر عنها نشرة دورية كل ثلاثة شهور تحمل اسم Pugwash Newsletter.

الفرع الرابع:

اللوبي: (LOBBY)

أخترنا هذا العنوان اللوبي (Lobby) وليس الجماعات الضاغطة (Pressure Groupe)، لنحدد بهذه التسمية قطاعاً محدداً من ضمن القوى عبر الوطنية، لأن غالبية هذه القوى، برأينا، هي جماعات ضاغطة، إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن هدفها كمصالح منظمة التأثير على أجهزة القرارات السياسية الوطنية والدولية وتوجيهها لاتخاذ قرارات تتماشى مع مصالحها أو أفكارها.

وكما قلنا في تقديم الفصل الرابع من أننا سنخصص مبحثاً خاصاً لهذا القطاع من الجماعات الضاغطة الذي درجت العادة على تسميته "باللوبي" رغم خطئه اللغوي، ودرجت وسائل الإعلام على تكرار هذا المصطلح يومياً دون تحديد لماهيته الأكاديمية، وعليه سنحاول في السطور التالية توضيح هذا المفهوم.

هذا المصطلح (اللوبي) يعني لغوياً البهو (Coulisses) أما أكاديمياً فهو من أصل أنجلوسكسوني واستُخدِمَ لأول مرة للإشارة إلى المحادثات والمفاوضات غير الرسمية التي تجري في البهو، أو كما تسمى عادة في (الكواليس)، وقد بدأ بترداد هذا المصطلح في أمريكا وبريطانيا على الخصوص وذلك عندما بدأت تظهر مجموعات ضاغطة تعمل بشكل عام في داخل البرلمانات الوطنية، ليس في قاعة الاجتماع العام بل خارجها أي في البهو أو المطعم والمقصف أو حتى الغرف وأماكن اجتماعات اللجان ... أي في الكواليس.

وهذه (اللوبيات) هي عبارة عن جماعات منظمة علنية أو سرية هدفها الضغط أو التأثير على السلطات السياسية عبر تحريك الرأي العام وتوجيه قرارات البرلمان من أجل مطابقة سياسة الحكومة بما يتماشى مع مصالح هذه الجماعات.

هذا المفهوم عام إذ يشمل الجماعات الضاغطة ذات المصالح الوطنية أولاً، والجماعات ذات المصالح خارج حدود أوطانها أي الدولية ثانياً، الأولى، تعتبر من اختصاص علم السياسة المعاصر حيث أصبحت تعتبر موضوعاً أو قطاعاً هاماً لكثير من الباحثين السياسيين الذين يحاولون الدراسة والبحث والتنقيب وراء هذا الموضوع الشيق. أما الثانية، فبدأت منذ زمن قريب تأخذ مكانها الهام كموضوع رئيسي لدارسي العلاقات الدولية، رغم غموض بعضها وتشعباتها وسريتها.

وتمشياً مع اهتمامنا كدارسي علاقات دولية، تهمنا جماعات الضغط ذات المصالح الدولية التي هي بدورها تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: جماعات ضاغطة وطنية قوية تبحث عن مصالحها الخاصة التي تمتد إلى ما وراء حدود بلدانها الأصلية، كشركات البترول مثلاً.

القسم الثاني: جماعات ضغط دولية، تمارس مهامها عبر تنظيمات عبر وطنية بشكل مباشر أو غير مباشر على المسرح الدولي، وذلك من خلال تحريكها لحكومات دول أو برلماناتها لاتخاذ مواقف تتماشى مع مصالحها في داخل منظمات أو مؤتمرات أو أحداث دولية أو كدور وسيط.

وعليه فمن جهة أولى نجد بأن الجماعات الضاغطة الوطنية ذات المصالح الدولية والتي تشكل **القسم الأول** تمارس ضغوطها على حكوماتها بهدف توجيه سياساتها الخارجية ونوعاً ما الداخلية بما يتماشى مع مصالحها متبعة عدة وسائل وطرق مختلفة من أجل الوصول إلى أهدافها مثل:-

1- القيام بمهام أو مساع بهدف إقناع السلطات المختصة في الحكومات "بعدالة" مطالبها وبأنها تتماشى مع المصالح القومية للدولة. وذلك بتقديمها النصح (The Best Advise) كما يسمونها الاختصاصيون الأنجلوسكسون، ويتم ذلك بتقديمهم لوثائق ودراسات مقنعة (معدة باعتناء بواسطة خبراء أكفاء). وعبر

محادثات مباشرة بين ممثلين لهذه المصالح المنظمة مع وزراء وبرلمانيين أو موظفين ساميين.

2- إفساد برلمانيين أو موظفين ساميين عبر تقديم مبلغ من المال دفعة واحدة أو مرتب شهري. أو بتأدية "خدمة" تقوم بها مؤسسة ما تابعة لإحدى قوى الضغط هذه، وهذه الخدمة عبارة عن تشغيل عضو من العائلة أو صديق أو أحد أبناء أو أقارب المتنفذين في منطقة النائب البرلماني الانتخابية. أو بتقديم الهدايا أو دعوات للعشاء أو دعوة لقضاء إجازة نهاية الأسبوع (Weekend) أو العطلة الصيفية...إلخ. على حساب هذه القوة الضاغطة.

3- تهديدات وعرض للقوى وابتزازات ووسائل أخرى من أجل الوصول إلى أهدافها. أسهلها تهديد البرلماني بعدم انتخابه مرة أخرى أو مقاطعته أو وضع العراقيل في طريقه أو دفع مجموعات كبيرة من دائرته الانتخابية للطلب منه بتقديم ما لا يستطيعه. وكذلك بتهديده وابتزازه أياماً قبل طرح قضية ما على البرلمان وذلك عبر الطلب من آلاف العناصر توجيه رسائل وبرقيات ومخابرات هاتفية وجمع التواقيع أو حتى احتلال المنابر للخطابة أو اجتياح أروقة المحافل البرلمانية...إلخ.

وبالنسبة للوزراء فغالباً ما يظهر في التهديد بإسقاط الوزارة أو تعديلها لإخراج هذا الوزير أو ذاك، ويتم ذلك عبر دفع بعض النواب الوزراء أو النواب الأصدقاء أو بعض القوى التأثيرية على البرلمانيين إن كان هنالك تحالف حكومي...إلخ.

أما بالنسبة للموظفين فالتهديد بطردهم من وظائفهم أو تجميد درجاتهم أو نقلهم إلى مناطق نائية أو ابتزازهم عبر وسائل كثيرة يتقنها عملاء هذه القوى الضاغطة.

4- ملكية وسائل الإعلام من تلفزة وإذاعات وصحف واستغلالها كقوة مؤثرة في توجيه الرأي العام، هذا الرأي الذي يعتبر عرضياً ومتقلباً ومتهيجاً في نفس الوقت. ومن السهولة اللعب بعواطفه وتحريكه حسب مشيئة محركيه، ويتم ذلك عبر أهم وسائل التوجيه ألا وهي وسائل الإعلام، لذا نجد قطاعاً كبيراً من المتخصصين في هذا "الفن" يُستخدمون من قبل أصحاب المصالح أو حتى الحكومات لتوجيه الأفراد مع أو ضد مصلحة ما.

ومن جهة ثانية، فإن هذه الجماعات (اللوبيات) باستطاعتها التحرك والعمل على المستوى الدولي باستقلالية أو على هامش حكوماتها إلا أن ذلك يتطلب مقدرة وقوة ووسائل ليست بالعادية، وكمثال نقول شركة الفواكه الأمريكية الشمالية ذات المصالح الضخمة في أمريكا الوسطى والكاريبي، والتي تتصرف في هذه الدول وحكوماتها كإحدى فروع شركتها الرئيسية وتتبنى أنظمة دكتاتورية إقطاعية أو عسكريه لبعض الأقليات التي تتحكم في معيشة وحياة جميع سكان بعض هذه الدول وتقف معارضة للحكومات "شبه الديموقراطية" لبعض منها وخاصة التي تطالب باستقلالية اقتصادية أكبر وبتغيير في التركيبة الاجتماعية في بلادها.

وكمثال آخر شركات البترول الأمريكية ذات المقدرة والقوة الضخمة والتي كانت تعمل لفترة زمنية طويلة باستقلالية عن حكومات دولتها، بعكس الشركة البريطانية التي كانت تخدم كستارة للمصالح الوطنية البريطانية،والسبب عائد لسيطرة الحكومة البريطانية على أغلبية أسهمها. أو شركة (I.T.T) الأمريكية ودورها في توجيه السياسة الأمريكية بما يتماشى مع مصالحها في تشيلي مثلاً . أو جمعيات المزارعين الأمريكيين وضغوطهم المستمره على الإدارات الأمريكية من أجل بيع إنتاجهم من الحبوب للاتحاد السوفييتي سابقاً.

اماالقسم الثاني فهو يضم جماعات الضغط الدولية والتي تمارس مهامها مباشرة على المسرح الدولي لدى الدول أو المنظمات الدولية كالأمميات الحزبية أو النقابية أو الجمعيات والمؤسسات الدينية أو الروحية أو الإنسانية، والتي في غالبيتها هي منظمات دولية غير حكومية ولها وضع دولي استشاري فعال خاص ومعروف. وبشكل عام فمن بين القوى الضاغطة والمؤثرة على المستوى الدولي نذكر كذلك القوى الاقتصادية من شركات تجارية ومالية رأسمالية فيما بين الحربين.

ومنذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم تحولت الشركات الصناعية للأسلحة والمركبات العسكرية الضخمة للتأثير في القرارات الدولية وفي جميع الدول الكبرى بلا استثناء شرقية أكانت أم غربية.

وكذلك في هذه المرحلة، مرحلة النظام الدولي الحالي، وفيما يخص المصالح الإمبريالية للقوى الغربية، بدأت تتحرك (لوبيات) دولية في داخل المنظمات الدولية تؤثر في السياسات الخارجية ليس فقط لدولة واحدة بل لعدة دول تجمعها مصالح موحدة وكذلك تأثيرها على توجيه التصويت وخاصة في الأمم المتحدة وبعض المنظمات الدولية البينحكومية الأخرى... ومثال على ذلك ما كان يسمى "باللوبي الصيني" والمقصود هنا (الصيني الوطني أو الفرموزي) في الولايات المتحدة الأمريكية ، والذي عطل احتلال الصين الشعبية لمقعدها في المنظمة العالمية وبقي يدعم احتلال فرموزا لهذا المقعد حتى عام 1971. أو "اللوبيات" لألمانيا الغربية التي كانت تعارض وباستمرار دخول ألمانيا الشرقية للمنظمات الدولية المتخصصة.

وكذلك فإن المؤسسات عبر الوطنية أسست لوبياتها الدولية، ففي عام 1949 ظهر أول لوبي صيني "مضاد للشيوعية" قاد حملة ضد جمهورية الصين الشعبية ودعم نظام شان كاي شيك، ولقد كان الممثلان أو الناطقان باسم هذا اللوبي في الكونجرس الأمريكي هما النائبين كينيدي ونيكسون (الرئيسين الأمريكيين لاحقاً).

وفي عام 1966 ظهر لوبي صيني آخر من أجل دفع الولايات المتحدة لتطبيع علاقاتها مع الصين الشعبية ممول من قبل مؤسسات روكيفيلر وفورد.

إذن هذه الجماعات الضاغطة ذات المصالح الخاصة على المستوى الدولي والتي لها دور تأثيري على حكوماتها وحكومات دول أخرى، وتوجيهها لتحقيق مصالحها رغم أنها تعد بالعشرات، إلا أن أهمها وخاصة لنا كعرب وكمثال ينطبق مئة بالمئة على ما سميناه "لوبي" وميزناه عن القوى الضاغطة المنظمة الأخرى هو (اللوبي الصهيوني) في غالبية الدول الفاعلة أو دول "الممثلين" الدوليين، أو على مستوى جميع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية تحت إشراف وبإدارة المنظمة الصهيونية العالمية التي استطاعت وبعد تأسيسها عام (1897) بفترة زمنية قصيرة انتزاع وعد بلفور عام (1917) من الحكومة البريطانية. والذي ينص على إقامة دولة يهودية رغم جميع التسميات الأخرى من "مكان" أو "وطن قومي" لليهود في فلسطين، فإن هذا الوعد الذي انتزع من قبل الصهاينة باسم أغنى أعضاء اليهود البريطانيين آنذاك، اللورد روتشيلد (كفرد) فقط ولكنه فرد فاعل وبعده جاء دور الحركة الصهيونية بالتأثير في مؤتمر الصلح عام 1919، في باريس، وبعد ذلك دورها بالمشاركة في إنشاء ومسيرة المنظمة العالمية – الأمم المتحدة – التي استطاعت الحركة الصهيونية أن تنتزع منها اعترافاً بإنشاء "دولة إسرائيل" على التراب الفلسطيني أولاً ، واعترافاً دولياً من جميع القوى الفاعلة آنذاك بما فيها الاتحاد السوفييتي الذي تسابق مع الولايات المتحدة للاعتراف بهذا الكيان المصطنع ثانياً ، وبالاستمرار بالمحافظة على بقائها وعلى كيانها وعلى وجودها داخل المنظمات الدولية، أو حتى كتغطية لكل أعمالها الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني خاصة والشعوب العربية عامة ثالثاً، وكل ذلك عبر اللوبي أو الجماعات الضاغطة التي تتبع هذه الحركة الصهيونية ذات النفوذ والانتشار العالمي والمتواجدة على مختلف المستويات والتنظيمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وما علينا إلا العودة للفرع الثاني/ 3 لقراءة ما كتبنا، عن الديانة اليهودية فكلاهما يُكمل الأخر.

الفرد والعائلة والقبيله

الفصل الخامس

الفرد والعائلة والقبيلة (*)

كنا قد أشرنا في المبحث الأول من الفصل الأول حين تكلمنا عن التطور التاريخي للوحدات السياسية أنهاتطورت بالشكل التالي: الفرد ثم العائلة فالقبيلة فالمدينة – الدولة، أول وحدة سياسية عرفها المجتمع الدولي، هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الفرد هو أساس المجتمع، إذن هو الشخص المؤسس الأول لهذا المجتمع، إلا أنه كفرد لا يستطيع أن يتعامل بمفرده، وكان لا بد له من أن يتجمع مع أفراد آخرين من أجل أن يصبحوا مجموعة أي (قوة) تقوم بالتعامل مع مجموعات (قوى) أخرى. هذه المجموعات معبر عنها بالعائلة ومن ثم بالقبيله(*)... والآن ومع التطور البطيء الذي حصل في المجتمع الدولي خلال عشرات القرون أصبحت الدولة في العصر الحديث هي المعبرة عن تجمع الأفراد والعائلات والقبائل وهي المنظمة لشؤونهم والناطقة باسمهم أي الممثلة لهم على مستوى التعاملات الدولية، ونظمت هذه العلاقات قانونياً وسياسياً واجتماعياً ما بين الفرد والعائلة والقبيلة وما بين مجموعة مختارة منهم تسمى بالسلطة السياسية، والجميع يتعايش فوق قطعة أرض تسمى بالإقليم، جميع هذه العناصر تكون الدولة، أي الشخص الدولي –، ولكن نظراً للتطور الكبير في عدد الدول ، حيث أصبحت جميع شعوب العالم المكونة أصلاً من (أفراد وعائلات وقبائل) تقيم في قطعة أرض محددة وتشرف على شؤونها حكومة، مجسمة جميعها كما قلنا في دولة، أي أصبح العالم الذي نعيش به والمعروف باسم (الكرة الأرضية) لتمييزه عن باقي الأجرام السماوية الأخرى، مقسماً إلى دول مستقلة وذات سيادة.

(*) تنبيه: نقصد بالقبيلة هنا مفهومها اللغوي (الواسع) أي جميع فروع القبيلة من عشائر وأفخاذ وطوائف وصولاً للعائلات.

وكما أشرنا عند تكلمنا في المبحث الأول من الفصل هذا عن الدول بأن هنالك دولاً قديمة أي مستقرة. ودولاً حديثة غير مستقرة منها دول عظمى وكبرى ومتوسطة وصغرى وقزمة، هذه الدول تحدها على الخريطة خطوط متقاطعة تسمى حدود الدولة، وهذا الإقليم لا ينمو (إلا ما ندر، في حالات الحروب وتغيير التوازنات الدولية) إلا أن السكان ينمون ويتضاعف عددهم عشرات المرات وخاصة في مرحلتنا الحالية نظراً للتقدم العلمي والصحي والتغذية...إلخ. وهؤلاء السكان المكونون من أفراد وجماعات منظمة، بدأت تضيق بهم أرض دولهم وبدأوا يعبرون هذه الحدود إلى دول أخرى ويتعاملون، مباشرة مع أفراد وجماعات في هذه الدول، مرة تحت إشراف وبإرادة دولهم ومراراً رغم إرادة حكوماتهم وبحرية كاملة عنها، سواء في الدول المتقدمة المنظمة والتي تستطيع الإشراف على مواطنيها أو حتى في الدول المتخلفة أو حديثة الاستقلال والتي قُسمت جغرافياً من قبل الدول الأولى (المُستعمِرة سابقاً) بدون اعتبار للامتداد السكاني وبدون حساب للروابط الدينية والاجتماعية بين هؤلاء السكان.

عليه نجد أن بعض هذه العائلات أو القبائل مقسمة وموزعة بين دولتين أو أكثر (حالة قبيلة الفولا المسلمة في غرب أفريقيا والموزعة في خمسة دول وبأعداد كبيرة) وبأنها تتصل فيما بينها عبر حدود هذه الدول وبدون معرفة أو حتى إرادة هذه الدول، أو بإرادتها مُستغلة من قبل دولة ما ضد الدولة الجارة.

وهذه الظاهرة هي من الوضوح بمكان خاصة في الدول الأفريقية، حيث نجد أن غالبية هذه الدول مكونة من عشرات القبائل، كل قبيلة تتكلم لهجة (لغة) خاصة بها ويقيم أتباعها في أكثر من دولة وأنها منظمة (طبقياً) هرمياً، وخاصة القبائل المسلمة منها التي تتبع (شيخاً) أو رئيس قبيلة، والذي يمارس سلطته التي تفوّق أو

تتداخل مع سلطة الحكومات المركزية في هذه الدول (*)، بالإضافة لوجود طبقة النبلاء والأشراف والتجار والمزارعين والرعاة والخدم...إلخ. جميعها تدين بالولاء لرئيسها قبل حكومتها.

فعلى سبيل المثال ونظراً لكثرة القبائل المختلفة المعتقدات والديانات في هذه الدول مثل : الوثنيين والمسلمين والمسيحيين (وغالباً كاثوليك أو بروتستنت... أي تبعية لأكثر من كنيسة)، فإن عاداتهم وتقاليدهم تختلف، وخاصة بالنسبة للأحوال المدنية مثل الزواج أو الولادة، لذلك تفرض بعض من هذه الدول على مواطنيها الزواج المدني في محاولة منها لمحو القبليه وفرض سلطتها، إلا أن ذلك ترفضه القبائل وتتمسك بعاداتها وتقاليدها. فالمسلمون مثلاً لهم عاداتهم والمسيحيون كذلك والوثنيون. والظاهرة الغريبة من بين هذه الطوائف الثلاث هم المسيحيون وغالبيتهم في أفريقيا من أتباع الكنيسة الكاثوليكية التي تُحرِّمْ الزواج من أكثر من امرأة واحدة، لذلك وأمام هذه العادات التي لم تستطع الكنيسة عبر مئات الإرساليات والبعثات الدينية التي تجوب قارات العالم الثلاث القضاء عليها، وجدت نفسها تتنازل عن مبدأ أساسي من مبادئها وتغض النظر وتسمح لرجل من أتباعها بأن يتزوج بما شاء مقابل أن يبقى مسيحياً!؟.

هذا السرد القصد منه الوصول إلى الدور عبر الوطني للقبائل، وأوردت كأمثلة مختارة عليه من القارة الأفريقية، لأنها هي القارة الوحيدة التي ما زالت تعيش القبيله بمفهومها الواسع ، بينما المناطق الأخرى من العالم الثالث فمتواجدة بها العشائر والطوائف التي هي فروع من القبيلة، وبهذا المفهوم فهي موجودة في مناطق أخرى من العالم ، بما فيها عالمنا العربي، حيث نجد أن بعضه يعيش مجتمعاً

(*) هذه الميزة ما هي إلا نتيجة المفهوم السياسي للقبيلة، والذ يعني عدم خضوعها لأية سلطة سياسية منظمة بسبب طبيعتها الاقتصادية والاجتماعية، بعكس العشيرة أو الطائفة...التي تفقد هذا المفهوم لكونها تخضع للسلطة السياسية.

عشائرياً وما زال لهذه العشائر والطوائف دور هام في تسيير شؤون الدول المتواجدة فيها، أي قوة لها أثر على صناعة القرار والمشاركة به إن لم تكن هي الصانعة له، وما زالت بعض منها متواجدة في أكثر من دولة عربية، لذلك نجد حكام بعض الدول العربية، لا بد وأن يضعوا في الاعتبار وخاصة بالنسبة لسياساتهم الداخلية، التي تنعكس على سياستهم الخارجية، قوة العشائر أو الطوائف أو العائلات المكونة لمجتمع دولهم، ولا بد لهم من أن يأخذو بعين الاعتبار وجود إحدى القبائل أو العشائر ذات الأطراف القاطنة في دول مجاورة أخرى.

وعلى هذا الأساس، فإن القبيلة المتواجدة في أكثر من دولة والتي نسميها (قبيلة عبر وطنية) لا شك من أنها (شخص عبر وطني) له تأثيره وفعاليته على مجرى السياسة الخارجية للدول، وخاصة فيما يتعلق بتوازن القوى الداخلي والإقليمي، وهذا إن انطبق حصراً على كثير من دول العالم الثالث فإن حالة العائلة تنطبق على غالبية دول العالم بما فيها المتقدمة.

لأنه في كثير من الأحيان نجد أن (عائلة) ما من خلال قوتها الاقتصادية على المستوى الوطني أولاً والمستوى الدولي ثانياً، وخاصة الإقليمي، تؤثر في مجريات السياسة الوطنية والدولية، مما يكون له أثر أو انعكاس عالمي. ولقد ظهرت بعض العلائلات من هذا القبيل وفي ظروف زمنية مختلفة، ونذكر كأمثلة عليها من العصر الحديث، عائلة آل ميديتشي الإيطالية بزعامة أميرها لورنزو العظيم، أمير فلورنسا، ونُذكّر بتملق ميكافيلي لهذه العائلة نظراً لما كانت تملك من جاه وهيمنة وسلطان سياسي واقتصادي يؤهلها لتوحيد إيطاليا المقسمة لخمسة وحدات سياسية رئيسية هي : مملكة نابولي والبندقية وميلانو وفلورنسه والدولة البابوية.

وكذلك نذكر عائلة آل هابسبورج (عائلة آل آوستريا) النمساوية وعائلة البربون الفرنسية التي ما زال أحد أحفادها يحكم إسبانيا اليوم (الملك خوان كارلوس دي بوربون).

وفي هذا القرن ظهرت بعض العائلات ذات النفوذ المالي والتجاري العالمي وغالبيتها من العائلات الأمريكية، نذكر منها عائلة فورد وروكفيلير وكينيدي. إلا أن خير مثال يمكن أن نستشهد به هو عائلة آل روتشيلد التي ملكت أموال ومنا عات أوروبا الوسطى وامتدت فروعها من النمسا لألمانيا وفرنسا وبريطانيا، هذه العائلة التي ساهمت في تأسيس الكيان الصهيوني في فلسطين نظراً لنفوذها الكبير على صناع القرار الأوروبيين في نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، حيث نجد أن البريطانيين عندما اتفقوا مع الأوروبيين الآخرين في مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ ومؤتمرات فرنسية بريطانية لاحقة على تقسيم الامبراطورية العثمانية فيما بينهم، قرروا الاحتفاظ بأهم مناطق شرق البحر المتوسط تحت نفوذهم، واقتطاع أهم هذه الأراضي جغرافياً وخاصة الرابطة براً ما بين آسيا وأفريقيا وبحراً مع أوروبا والمتاخمة لقناة السويس، ونقصد بذلك التراب الفلسطيني الذي فتح شهية الرأسمالية العالمية المسيطرة آنذاك. وبالتنسيق مع بعض أطراف الرأسمالية، قرر فرض استيطان استعماري على أرض فلسطين واقتطاعها من العالم العربي وفصل شعوب القارتين عبر تهجير واستيطان غالبية اليهود الموزعين في القارة الأوروبية، وذلك بقصد التخلص منهم ومن مشاكلهم المتراكمة عبر القرون وبنفس الوقت استخدامهم كقاعدة متقدمه للدفاع عن مصالحها.

لذلك نجد أن اللورد بلفور – وزير خارجية أقوى دولة أوروبية آنذاك، وجه كتاباً باسم صاحب الجلالة ملك بريطانيا (العظمى) إلى اللورد روتشيلد - عميد آل روتشيلد – ، والذي يُعتبر من أثرى أثرياء أوروبا، ومن أعمدة الحركة الصهيونية التي هي جزء هام من النظام الرأسمالي العالمي جاء فيه:–

"إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل أفضل مساعيها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يُفهم جَلياً أنه لن يسمح بأي إجراء يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها المجتمعات غير اليهودية القائمة في فلسطين ولا بالحقوق أو بالمركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى...".

استشهدنا في عدة مناسبات سابقة بهذا المثل وأوردناه حالية لتدلل على أن للقبيلة وللعائلة وحتى للفرد أهمية دولية كبرى تجعل منهم أشخاصاً دولية فاعلة، وهذا المثل الذي أوردناه والمعبر عنه أولاً بهذه الوثيقة الدولية الموجهة من حكومة دولة إلى فرد، عميد أكبر عائلة ثرية تمنحها بموجبها أرضاً لا تملكها (فلسطين) إلى جماعة لا تستحقها ولا يربطها بها أي رابط تاريخي ولا جغرافي ولا حتى قانوني أو روحي، مما أدى إلى اغتصاب وطن وتشريد أهله الذين ما زالوا يقاسون من ويلات هذا الوعد، وذلك بعد مرور حوالي 80 عاماً على إصداره وليس الأمر مقتصراً عليهم بل على شعوب ودول "العالم" العربي بأجمعه وعلى تقدم وتطور هذه المنطقة.

وبالإضافة فإن هذا المثل وإن انطبق على عائلة فهو ينطبق كذلك على فرد دولي كاللورد وتشيلد.

وإن كان الفرد بدأ يفرض نفسه على القانون الدولي لا ليُبرزه كشخص دولي فاعل بل ليُنصفه بحقوقه أمام أشخاص دوليين آخرين وخاصة أمام الدول التي يعتبر الفرد فيها أحد مواطنيها...ومثالاً على ذلك نذكر:-

1- القواعد القانونية الخاصة بحماية أرواح الأفراد، نذكر من بينها القواعد الخاصة بتحريم القرصنة واستخدام الغازات السامة والخانقة والأحكام الخاصة بالوقاية من ملاحقة مجرمي الفصل العنصري كاتفاقية 1948/12/9.

2- القواعد الخاصة بحقوق العمل للأفراد (الجزء الثالث عشر من معاهدة فرساي المؤسسة لمنظمة العمل الدولية).

3- القواعد الخاصة بحماية الحريات الخاصة بمنع تجارة "العبيد" والرقيق الأبيض.

4- القواعد الخاصة بحماية الأفراد أخلاقياً والخاصة بالأحكام التي تمنع إنتاج وتسويق المخدرات وكذلك المنشورات اللاأخلاقية المختلفة.

وفيما بعد الحرب العالمية الثانية وعبر المنظمات الدولية استطاع الفرد أن ينتزع بعضاً من حقوقه عبر عدة قرارات أو إعلانات عالمية صادرة عن منظومة الأمم المتحدة وما يتبعها من وكالات متخصصة والمنظمات الدولية الإقليمية وخاصة الأوروبية منها، مثل:-

أ- الإعلان العالمي لحقوق الأنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1948/12/10.

ب- الاتفاق الأوروبي لحماية الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية والصادر عن مجلس أوروبا عام / 1950.

ج- الاتفاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الاتفاق الدولي الخاص بالحقوق الأقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 1966/12/16.

د- الاتفاق البين أمريكي لحقوق الإنسان، الصادر عن منظمة الدول الأمريكية والموقع في مدينة سان خوسية عاصمة كوستاريكا في 1969/11/22.

وهذه الاتفاقيات الدولية لم تُقدم الكثير إلى الفرد بل تركته مرتبطاً بإرادة دولته، فقانونها وليس القانون الدولي هو الذي يُنظم حقوق وواجبات هؤلاء الأفراد، لذلك فوضعيتهم القانونية هي وطنية وستبقى هكذا ما زالت هنالك دولة قائمة.

إلا أنه ورغم ذلك برز الفرد كشخص دولي استمد فعاليته من فعالية المنظمات الدولية، مثل الموظف الدولي، الذي تم اختياره وتعيينه من قبل المنظمة الدولية حسب شروط معينة وبدون تدخل مباشر من دولته، ولا يخضع ولاؤه لدولته بل لمنظمته وعمله ذي الطابع الدولي، كما وتختلف مراتبه الوظيفية من مراتب دولية قيادية عليا إلى مراتب عسكرية وفنية، وخدمات اجتماعية وإنسانية...إلخ.

وإذا كان الفرد يبرز كشخص دولي من خلال المنظمات الدولية فلا شك أن بروزه هذا أو صفته هذه تهمنا في موضوعنا لأننا ما فتئنا ننطلق في بحثنا من أن الشخص الدولي "هو كل شخص يتبوأ دوراً ما في المجتمع الدولي"، وعليه فإن هذا النوع من الأشخاص الدوليين يقومون بأدوار هامة في خدمة المجتمع الدولي، ولكن عبر سند لهم، أي عبر شخص دولي أخر يقومون بتمثيله ويتشابهون من ناحية مع أفراد يتبوؤون مراكز هامة في دولهم وتعطى لهم صلاحيات تمثيل دولهم لدى الخارج، فكلاهما هو "صوت سيده" ، أي شخص دولي مساعد في تعاملاته باسم الشخص الذي يمثله، ومع أن العلاقات الدولية تهتم بهؤلاء الأشخاص الدوليين من منطلق تعريفنا السابق، إلا أن هنالك أشخاصاً دوليين أكثر بروزاً من غيرهم يتبوؤن أدواراً رئيسية في تطور المجتمع الدولي أو حتى تغيير هذا المجتمع بالكامل، أمثلة أكثر دلالة من غيرها هم الأنبياء والرسل الإلهية، وفلاسفة روحيون دينيون أمثال بوذا وكونفوشيوس، وأشخاص ورعون تقاة أمثال غاندي، وأشخاص إيديولوجيون وسياسيون أمثال سان توماس وماركس.

وفي يومنا الحالي، نركز على شخص دولي قام بدور دولي هام، وقد يكون ضحى بحياته من أجل ذلك، وهو السويدي – آولف بالمه – الذي كان ثالث سويدي يضحي بحياته من أجل خدمة المجتمع الدولي، حيث كان أولهم الوسيط الدولي في فلسطين الكونت برنادوت، وثانيهم الأمين العام للأمم المتحدة داج همرشولد.

وسنكتفي هنا من إبراز الشخصية الدولية لأولوف بالمه، رئيس وزراء السويد، الذي اغتيل في 28/ فبراير/ 1986، ومهما كان القاتل أو القتلة ومهما كان هدفه أو هدفهم أو الداعي وراء ارتكاب هذه الجريمة التي استنكرها المجتمع الدولي عامة (اعادة الصحافه في شهر اكتوبر 1996 اعادة فتح ملف اغتيال بالمه، بناء على اعترافات لرئيس جهاز المخابرات الخارجيه لحكومة جنوب افريقيا العنصريه آنذاك، بأن حكومته هي التي اغتالته لكشفه للممارسات العنصريه لحكومة الاقليه البيضاء ودعمه للمواطنيين السود)، فإنها أودت بحياة فرد أصبح زعيماً سياسياً على الصعيدين الداخلي والخارجي، وكرس حياته لخدمة أبناء بلده كما كرسها لخدمة المجتمع الدولي، وخاصة خدمتة المضطهدين والفقراء والمحتاجين في العالم من أفراد وجماعات منظمة ومؤسسات وحركات تحرير وطنية وحتى دول وكتل دول، وساهم في كثير من المشاكل الدولية العالمية مثل: قضية نزع السلاح، والتوسط وتقريب وجهات النظر في الحوار بين الشمال والجنوب، وكذلك اختيار منظمة الأمم المتحدة له للقيام بالتوسط في الحرب العراقية الإيرانية، كما فتح أبواب بلاده أمام مئات اللاجئين السياسيين من أمريكا الشمالية أثناء حرب الفيتنام وأمريكا اللاتينية بعد تعرضهم للاضطهاد والملاحقة من قبل بعض الأنظمة الحاكمة في بلادهم كالمواطنين التشيليين والأرجنتينيين...إلخ. وكذلك مواطني بعض دول الشرق الأوسط (كالعراقيين واللبنانيين والفلسطينيين) وأفريقيا، وإعطاهم الملجأ ووفر لهم الحماية والرعاية والعمل، وكذلك من خلال نشاطه وانتمائه الحزبي كنائب لرئيس للدولة الاشتراكية ساهم في كثير من المشاكل الدولية كداعية للسلام والديمقراطية.

وإذا أردنا أن ندرس الدور الدولي البارز الذي قام به في مختلف المجالات والنشاطات فما علينا إلا أن نقوم بدراسة ومراقبة ميدانية وإعلامية بمتابعة مراسيم جنازته والمشاركين فيها وردود الفعل العالمية عن الحادثة لنخرج بنتيجة مفادها. مدى تمتع هذا الزعيم الفرد بالشخصية "العالمية".

فبالإضافة لمشاركة الملك كارل جوستاف ملك السويد في جنازته شاركت مجموعة من رؤوساء الدول من مختلف الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مثل رؤساء: فرنسا والبرتغال وزامبيا وغانا وموزمبيق وقبرص وألمانيا الديموقراطية ومجموعة من رؤوساء الحكومات: مثل رئيس حكومة الاتحاد السوفييتي والهند وألمانيا الغربية ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، كما شارك عن العالم العربي وباسم الجامعة العربية أمينها العام الشاذلي القليبي ورئيس الحزب الاشتراكي التقدمي اللبناني وليد جنبلاط وممثل عن منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس لجنة الجماعات الأوروبية ورئيس المؤتمر الوطني الأفريقي ورئيس منظمة السوابو الأفريقية...إلخ.

كما تواردت مجموعة كبيرة من البرقيات من الشخصيات العالمية نذكر منها برقية رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس وزراء الصين ورئيس الدولة السورية...إلخ.

وأعلنت عدة دول الحداد الوطني عليه مثل: الفيتنام، حيث أعلنت الحداد الوطني لمدة يومين ونعته وكالة الأنباء الفيتنامية بأنه "كان مقاتلاً مخلصاً من أجل السلام والاستقلال الوطني والصداقة والتعاون بين الدول" ووصفته كذلك بأنه "كان صديقاً عظيماً ومقرباً ساند وبقوة منذ البداية كفاح الشعب الفيتنامي"...

وقد جاء مصرعه أثناء اجتماع المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي الذي وقف أعضاؤه الخمسة آلاف شخصية حداداً عليه، ووصفتها وكالة (تاس) للأنباء "بأنها وقفة حداد وتحية جماعية للزعيم السويدي أولف بالمه".

بالإضافة لتنكيس الأعلام في عشرات من عواصم دول العالم نذكر منها: واشنطن وباريس وروما...إلخ.

كا ما ذكرناه إن دل على شيء فإنما يدل على تمتع الفرد بالشخصية الدولية رغم تجاهل القانون الدولي له.

[انتهى]

المراجع الرئيسية للقسم الثالث

باللغة العربية

1- القانون الدولي العام :- تأليف / د.علي صادق أبو هيف - (الطبعة الحادية عشرة)، الناشر/ منشأة المعارف بالإسكندرية - 1975.

2- مبادئ القانون الدولي العام :- تأليف / د.إحسان هندي الناشر / دار الجليل - دمشق / 1984.

3- القانون الدولي العام بـ (وثائق ومعاهدات دولية) تجميع وترتيب وترجمة/ د.محمد يوسف علوان - عمان/ 1978.

4- جغرافية العلاقات السياسية -: تأليف /د. عبدالمنعم عبدالوهاب- الناشر/ وكالة المطبوعات الكويت.

5- المدخل في علم السياسة -: تأليف/د. بطرس غالي ود.محمود خيري عيسى (الطبعة السادسة) - 1982.

6- العلاقات الدولية :- تأليف / دانيال كولار - ترجمة/ خضرخضر- الناشر دار الطليعة - بيروت.

7- العلاقات الدولية :- تأليف/د. ريمون حداد - الدار البيضاء - 1984.

8- رابطة العالم الإسلامي (عشرون عاماً على طريق الدعوة والجهاد) الصادر عن الأمانة العامة للرابطة في مكة/ 1981.

9- مدخل إلى دراسة الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات: - تأليف/د. محمد صبحي الأتربي - منشورات النفط والتنمية - بغداد / 1977.

10- الاشتراكية والشركات متعددة الجنسية: - ترجمة وإعداد / جورج الراسي - منشورات النفط والتنمية - عدد (7) بغداد/1977.

11- الشركات المتعدد القوميات :- تأليف / د.حسام عيسى - الناشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت.

12- الشركات متعددة الجنسية :- تأليف /د. سمير كرم - الناشر/ معهد الإنماء العربي - فرع لبنان - طبعة جديدة/ 1981.

13- النظام الاقتصادي الدولي الجديد:- تأليف/د. فائق عبدالرسول - منشورات النفط والتنمية - عدد (12) السنة / 1979 -بغداد.

14- الشركات الرأسمالية الاحتكارية والسيطرة على اقتصاديات البلدان النامية :- تأليف/د. فايز محمد علي - الناشر / دار الرشيد للنشر - بغداد /1979.

15- نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: - تأليف /د. إسماعيل صبري عبدالله - الناشر / الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة/ 1977/.

16- القانون والممارسة الدبلوماسية: - د.محمود خلف - الناشر/ دار زهران للطباعه والنشر - عمان - 1997. (الطبعه الثانيه).

17- نظرية المنظمات الدولية: - د.محمود خلف - مذكرات غير مطبوعة لطلبة السنة الرابعة من الإجازة في الحقوق - القانون العام - تخصص العلاقات الدولية - كلية الحقوق - الدار البيضاء.

18- مجلة دورية متخصصة - السياسة الدولية (المصرية) - العدد (59) السنة/ 1981.

19- مجلة دورية متخصصة / النفط والتنمية - العدد (10) السنة الخامسة - تموز / 1980 - مقالة : مخاطر الشركات متعددة الجنسية بالنسبة للوطن العربي - بقلم/ عثمان حداد.

20- مجلة دورية متخصصة / النفط والتنمية - العدد (1) السنة السادسة - تشرين أول/ 1981 - مقالة امبراطورية الاحتكارات متعددة الجنسية بقلم/أ.ديميتريف.

21- مجلة "المجلة" - عدد (313) - تاريخ 1986/2/5.

22- جريد "السفير" اللبنانية - ملخص / كتاب مارشيه - الشيوعية لم تمت - الصادرة في 1980/9/26.

23- جريدة "الشرق الأوسط" الصادرة يوم 1983/27.

24- جريدة "الشرق الأوسط" الصادرة يوم 1983/10/29.

25- جريدة "الشرق الأوسط" الصادرة يوم 1984/6/13.

26- جريدة "الشرق الأوسط" الصادرة يوم 1985/1/13.

27- جريدة "الشرق الأوسط" الصادرة يوم 1985/4/8.

28- جريدة "الشرق الأوسط" الصادرة يوم 1986/3/21.

باللغة الأجنبية

1- ARECHAGA, Jimenez de; Gurso de Dercho International Publico; Montevideo; 1961.

2- COLUMBIS Theodore A. & WOLF James H.; Introduction to International Relations; (Power ans Justice); Prentice Hall; Englewood cliffs, N.J., 1978.

3- EGIDO Puente; Personalidad International de la ciudad del Vaticano; Madrid; 1965.

4- MERLE Marcel; "Sociologie des Relations Internationales; 2eme ed. ; Dalloz - Paris, 1976.

5- MEDINA Manuel; las organizaciones Internacionales; Edit, Alianza Universidad; 2eme edit; 1979.

6- PALLIER Balladoze; Diritto Internazionale publico; 8eme ed.; Milan; 1962.

7- RENYOLDS P.A; An Introduction to International Relations; Edit. Longman Group Limited; London; 1971.

8- VERNON Raymond; Les Entreprises Multinationales; paris, Clmar-Levy; 1973.

9- OSMANCZYK Edmund Jan; Enciclopedia Mundial de relaciones Internacionales y Naciones unidas; Edit. Fondo de Cultura Economica; Mexico - Madrid - Buenos Aires; 1976.

10- Quid 1985 & 1986, & 1997, Par/ Dominique et Mechele Premy-; Edit Robert Laffont; Paris.

مراجع مختاره

بالعربيه واللغات الاجنبيه

مراجع مختارة

مراجع مختارة باللغة العربية

هذه المراجع الإضافية أو التي جرت العادة على تسميتها بالمراجع المختارة، القصد منها ليس الكمال، لأن ذلك ضرب من الخيال، بل القصد هو مساعدة الطالب والباحث والمهتم بالمادة للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المراجع الخاصة لعلم العلاقات الدولية (نظرية وممارسة).

أما بخصوص المراجع التي استخدمت في هذا الكتاب فيجدها القارئ تحت بند **المراجع الرئيسية** في نهاية كل فصل بالإضافة للهوامش أو الحواشي في نهاية كل صفحة.

*****

1- مدخل إلى علم العلاقات الدولية -د. محمد طه بدوي - الناشر / دار النهضة العربية - بيروت/ 1972.

2- العلاقات الدولية في العصر الحديث -د. علي شفيق - الناشر / مكتبة المعارف - الرباط/ 1985.

3- العلاقات الدولية -د. الحسان بوقنطار - الناشر / دار توبقال للنشر / (سلسلة توصيل المعرفة) - الدار البيضاء - 1985.

4- تحليل العلاقات الدولية - كارل دويتش - ترجمة / محمود نافع - الناشر / مكتبة الأنجلو المصرية - 1982.

5- النظرية في العلاقات الدولية -د. ناصيف يوسف حتى- الناشر / دار الكتاب العربي - بيروت/ 1985.

6- النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية - جيمس دورتي وروبرت بالستغراف - ترجمة / د.وليد عبدالحي - الناشر / كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع/ 1985.

7- المدخل لدراسة العلاقات الدولية - د.عطالله فيصل شاهر - الطبعة الأولى / 1982.

8- العلاقات الدولية بين النظرية والتطبيق - عبدالمنعم إبراهيم البدوي - الجزء الأول والثاني - الدار البيضاء / 1980.

9- الهيئات الدولية – وضع هيئة تحرير مجلة العصر الجديث – ترجمة زياد الملا- الناشر/ مكتبة ودار توزيع ميسلون – 1983.

10- السياسة والسياسة الدولية – (الطبعة الثانية) – د.سميح عاطف الزين – الناشر/ دار الكتاب اللبناني – بيروت / 1975.

11- السياسة بين الأمم (الصراع من أجل السلطان والسلام) – ثلاثة أجزاء – تأليف / هانز جي مورغنتاو – تعريب / خيري حماد – الطبعة الثانية – القاهرة / 1964.

12- مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية (الطبعة الثانية) – تأليف / بيير رينوفان وجان بتيست دوروزيل – ترجمة / فايز كم نقش – منشورات بحر المتوسط وعويدات – باريس – بيروت/ 1982.

13- تاريخ القرن العشرين – تأليف/ بيير رينوفان – تعريب / د.نورالدين حاطوم – الناشر/ مطبعة جامعة دمشق/ 1961.

14- تاريخ عصرنا – جماعة من المؤلفين الغربيين – تعريب / د.نورالدين حاطوم – الناشر/ دار الفكر – 1971.

15- التاريخ الدبلوماسي (تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم) – تأليف ج.ب. دوروزيل – تعريب د.نورالدين حاطوم – الناشر/ مطبعة جامعة دمشق – 1962.

16- تغيير العالم – د.أنور عبدالملك – الناشر / سلسلة عالم المعرفة – رقم (95) – نوفمبر/1985.

17- جولة في السياسة الدولية – مجموعة من المؤلفين – الدار المتحدة للنشر – بيروت / 1975.

18- العلاقات السياسية الدولية –د. إسماعيل صبري مقلد – (الطبعة الثانية) – مطبوعات جامعة الكويت/ 1979.

19- المشكلات العالمية المعاصرة –د. حمدي حافظ – الناشر/ الدار القومية للطباعة والنشر – القاهرة / 1966.

20- الامبريالية الجديدة – د.حمزة علوي – الناشر / دار الطليعة – بيروت / 1970.

21- العلاقات الدولية في الإسلام (مقارنة بالقانون الدولي الحديث) – تأليف / د.وهبة الزحيلي – الناشر/ مؤسسة الرسالة – بيروت/ 1981.

22- المجتمع الإسلامي والعلاقات الدولية –د. محمد الصادق عفيفي – الناشر/ مكتبة الخانجي – القاهرة.

23- القانون والعلاقات الدولية في الإسلام - د.صبحي محمصاني - (الطبعة الثاني - الناشر/ دار العلم للملايين - بيروت / 1982.

24- الغرب والعالم - كافين رايلي - ترجمة /د. عبدالوهاب المسيري وهدى حجازي - سلسلة عالم المعرفة - الكويت/ 1980.

25- أصول الجغرافية البشرية - د.فؤاد محمد الصفار ومحمد رشيد الفيل - الناشر/ وكالة المطبوعات - الكويت .

26- الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا - د.محمد رياض - (الطبعة الثانية) - الناشر / دار النهضة العربية - بيروت / 1979.

27- الجماعات الضاغطة - جان مينو - ترجمة / د.بهيج شعبان - منشورات عويدات - بيروت - باريس / الطبعة الأولى / 1971- والثانية/ 1980.

28- الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتأثيره على أقطار الخليج العربي - برزان التكريتي - بغداد / 1982.

29- عدم الانحياز بين النظرية والتطبيق -د.يحيى أحمد الكعكي - الناشر/ دار النهضة العربية - بيروت / 1983.

30- الدبلوماسي العربي - (ممثل دولة أم حامل رسالة) - د.حسن صعب - دار العلم للملايين - بيروت/ 1973.

31- العلاقات الدبلوماسية والقنصلية - د.عدنان البكري - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت/1986.

32- الدبلوماسية الحديثة -د. سموحي فوق العادة - الناشر/ دار اليقظة العربية / 1973.

33- الحوار بين الشمال والجنوب - د.عبدالمنعم زنابيلي - منشورات وزارة الثقافة - دمشق / 1981.

34- الحوار العربي الأوروبي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى:د. حامد ربيع - الناشر/ المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت / 1980.

35- منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي (دراسة في الجانب السياسي من الحوار) -د. أحمد صدقي الدجاني - مرجز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية - 1979.

36- التراكم على الصعيد العالمي (نقد نظرية التخلف) - طبعة الثانية - تأليف/د. سمير أمين - ترجمة / حسن قبيسي - الناشر / دار ابن خلدون - 1978.

37- مدخل إلى دراسة التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث - تأليف / د.عبدالهادي يموت ونجيب عيسى - الناشر/ معهد الإنماء العربي - بيروت / 1978.

38- نحو نظام اقتصادي عالمي جديد - د.إسماعيل صبري عبدالله - الناشر / الهيئة المصرية العام للكتاب - 1977.

39- الشقيقات السبع (البترول) - أنتوني سامبسون...

40- النفط بين السياسة والاقتصاد - د.عبدالمنعم عبدالوهاب - الناشر / مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع الكويت / 1977.

41- البترول والاستعمار في الشرق - م. بروكس - تعريب /د. محمود الشنطي - الناشر/ مكتبة القاهرة الحديثة/ 1957.

42- الأزمة العالمية في البترول - هارفي أوكونور - الناشر / دار الكتاب العربي - القاهرة.

43- الفاشستيات - تأليف/ هنري ميشال - ترجمة / د.علي مقلد - الناشر/ المنشورات العربية - بيروت / 1983.

44- المنهجية والسياسة (الطبعة الثالثة) - تأليف / د.ملحم قربان - الناشر / دار العلم للملايين - بيروت / 1977.

45- كيف تكتب بحثاً أو رسالة (دراسة منهجية لكتابة البحوث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه).- تأليف / د.أحمد شلبي - الناشر / مكتبة النهضة المصرية.

باللغة الأجنبية

1- AMERASTURY, Marcelo; Politica Mundial Contemporanea Estructura y Dinamica de las Relaciones Internacionales; Buenos Aires; 1970.

2- ARBATOV, Gueorgi; Lutte Ideologique et Relations Internationales - Doctrines - Methodes et Organisation de la Propaganda Politique de l'imperialisme; Moscou; 1974.

3- ARON, Raymond; Penser la Guerre -Clausewitz; 2eme vol; Paris. Gallimard 1976.

4- BRAILLARD, Philippe; Theories des Relations Internationales; Presses Universitaires de France, Paris, 1977.

5- PULL, Hedley; The Anarchical Society. A Study of Order in world politics; Edit. The Macmillan Press; London, 1977.

6- BURTON, John W.; International Relations A General Theory; Cambridge Univ. Press, 1965.

7- CARR, E.H.; The Twenty Years Crisis 1919-1939; Macmillan 1939.

8- CLAUDE, I.L.; Power & International Relations; Random House, 1962.

9- CHARLOT, Jean; Les Francais et de 'Gaulle; Paris; Plon, 1971.

10- COLLIARD, Claude-Albert; Institutions Internationales; Paris: Dalloz 1972.

11- CONIDEC, Pierre-Francois; Relations Internationales; Paris 1974; 2eme ed. 1977; 3eme ed. 1981 en Collaboration avec R. CHARVIN.

12- DEBRAY Regis; les Empires Contre l'Europe; Edit; Gellimard; 1985.

13- DECOUFLE, A.C.; Firmes Multinationales et Prospective du Systeme International ; Analyse et Prevision; 1972.

14- DEUTSCH, Karl W.; The Analysis of International Relations; Englewood Cliffs. N.J. 1968.

15- DONELAN, Michael; The Reason of States, A study in International Political Theory; George Allen and Uniwin; London; 1978.

16- FINER, S.E., The Man on Horseback - The Role of the Military in Politics; edit. Penguin Book, 1975.

17- FRANKEL, Joseph; International Relations: Oxford Univer Press; 1965.

18- GORZARO,R.,"Diccionario de Politica";edit.Tecnos;Madrid; Salamanca / 1977.

19- GILLES Y. BERTIN; LES SOCIETES Multinationales; Paris; PUF 1975.

20- HOFFMANN; Stanlay; Le Dilemme Americain Supretic ou Ordre Mondial; edit. Tendances Actuelles (Economica); Paris, 1982.

21- HOLSTI, K.J.: Internationale Politics -A Frame Wofk for Analysis; Prentice - Hall; Englewood Cliffs N.J. ; 1967.

22- JOUVE, E. ; Relations Internationales de Tiers Monde; Edit; Berger-levrault; Paris 1976.

23- KILDER, Hermann & HILEGEMENN Werner; "Atlas Historico Mondial - Tomo I & II; Edit. ISTMO; Novena edit Madrid; 1979.

24- LEVISON, Charles. Le Contre-Pouvoir Multinationale; paris; Seuil, 1974.

25- LAURD, Evan, Types of International Society; The Free Press; New - York - London, 1976.

26- MASANNAT, George S; & ABCARIAN Gilbert; International Politics; Introductory Readings, New York, 1970.

27- MERLE, Marcel, La Vie Internationales: 2eme ed.; Armand Colin; Paris; 1970.

28- MORGENTHAU, Hans J.; Politics Among Nations- The Struggle for Power; New York; 1ed. 1948; 2and 1954; 4th ed. 1967.

29- OCDE-Investissement International et Entreprisse Multinationales; Paris; 1976.

30- ONU-Societes Transnationales: L'elaboration d'un Code المجلس الاقتصادي والاجتماعي Bonne Conduite et les Questions qu'elle Soulevent, New York, 1976.

31- ONU-"Les Societes Multinationales et le developpement مكتب الشؤون الاقتصادية والاجتماعية Mondial; New York; 1973.

32- PAPALIGOURAS P.A ; Theorie de La Societe International; zurich; 1941.

33- PINTO, Roger; Le Droit des Relations Internationales ; Paris, 1972.

34- PUCHALA, Donald J. ; International Politics Today; New York, 1971.

35- REYNOLDS, P.A.; An Introduction to Internationals Relations; London; 1971.

36- ROSENAU James; THOMPSON, KENNETH, Gavin (eds); World politics - An Introduction; The Free Press; New York 1976.

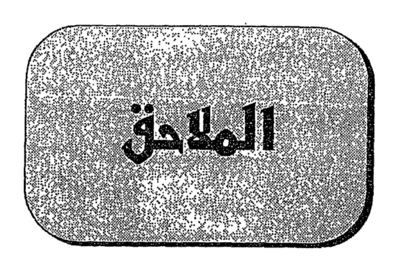
37-ROSENBAUM Naomi (edit); Readings on the International Political System; Prentic- Háll; N.J. 1970.

38-WALTZ Kenneth.; Theory of International Politic; Addison - Wesley, Reading ; Mass. 1979.

39-WALLACE William; Foreign Policy and The Political Process; Mac Millan 1971.

40-WESTERFIELD Bradford; Foreign Policy and Party Politics; New Harven, Tale Univ. press; 1955.

41-ZORGBIBE Charles; Les Relations Internationales Paris 1975.


الملاحق

الملاحق

(I) ملحق رقم (1) خريطة العالم السياسيه

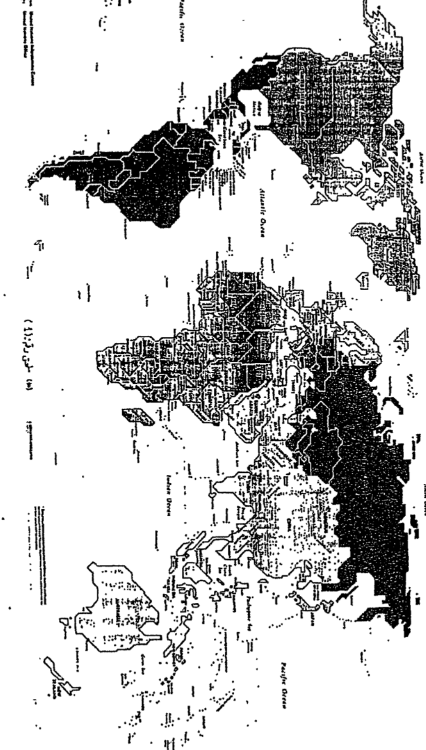
(II) ملحق رقم (2) احصائيات صادره عن الامم المتحده - تاريخ انضمام اول - النسبه المئويه للمساهمه في المنظمه - عدد السكان.

(III) ملحق رقم (3) خاص بالسكان

(IV) ملحق رقم (4) خاص بالتركيبه السكانيه - الجنس والكثافه السكانيه ومساحة الدول.

(V) ملحق رقم (5) نسبة الاميه حسب الجنس

(VI) ملحق رقم (6) التعليم


United Nations Map of the World
Atlantic Ocean
Indian Ocean
Pacific Ocean

ملحق رقم: (4)

10
Education at the first, second and third levels
Number of students and percentage female [cont.]
Enseignement des premier, second et troisième degrés
Nombre d'étudiants et étudiantes féminines en pourcentage [suite]

Country or area / Pays ou zone	Years / Années	First level / Premier degré: Total	%F	Years / Années	Second level / Second degré: Total	%F	Years / Années	Third level / Troisième degré: Total	%F
Austria[26] / Autriche	1980	400 397	49	1980	937 484	46	1980	136 774	42
	1985	343 823	48	1985	847 188	47	1985	173 215	45
	1990	370 210	49	1990	746 272	47	1990	205 767	46
	1992	382 663	49	1992	768 176	47	1992	221 389	47
Belarus / Bélarus	1980	750 300	...	1980	759 700	...	1980	177 000	...
	1985	796 600	...	1985	716 700	...	1985	181 900	...
	1990[7]	614 800	...	1990[7]	968 200	...	1990	186 600	...
	1992	635 100	...	1992	970 300	...	1992	187 700	51
Belgium / Belgique	1980	842 117	49	1980	825 524	50	1975	159 660	41
	1985	730 288	49	1985	824 997	49	1980	196 153	44
	1990	719 372	49	1990	769 435	49	1985	247 499	46
	1991	711 521	49	1991	765 672	49	1990	276 248	48
Bulgaria / Bulgarie	1980	994 018	49	1980	314 753	48	1980	101 359	56
	1985	1 080 979	48	1985	374 565	49	1985	113 795	55
	1990	960 681	48	1990	391 550	50	1990	188 479	51
	1992	877 189	48	1992	374 514	50	1992	195 447	57
Croatia / Croatie	...	...	...	...	...	...	1980[27]	64 966	...
	...	...	...	...	...	...	1985[28]	55 886	...
	...	...	...	...	...	...	1990[28]	72 342	...
	1992[23]	436 755	49	1992[23]	190 925	51	1992[29]	77 689	48
former Czechoslovakia † / ancienne Tchécoslovaquie †	1980	1 904 476	49	1980	780 811	48	1980	197 043	42
	1985[5]	2 074 403	49	1985	744 059	51	1985	169 344	43
	1990	1 924 001	49	1990	864 215	51	1990	190 409	44
	1991	1 898 470	49	1991	848 721	50	1991	177 110	46
Czech Republic / République tchèque	1992	1 160 510	50	1992	549 266	50	1992	116 560	44
Denmark / Danemark	1980	434 635	49	1980	498 944	49	1980	106 241	49
	1985	402 707	49	1985	487 526	49	1985	116 319	49
	1990	340 267	49	1990	464 555	49	1990	142 968	52
	1991	327 024	49	1991	455 639	49	1991	150 159	53
Estonia / Estonie	...	...	...	...	...	...	1980	25 500	...
	...	...	...	...	...	...	1985	23 500	...
	...	...	...	...	...	...	1990	25 900	...
	1992	119 409	49	1992	121 798	51	1992	24 768	51
Finland / Finlande	1980	373 347	49	1980	449 322	52	1980	123 165	48
	1985	379 339	49	1985	424 076	53	1985	127 976	49
	1990	389 067	49	1990	426 864	53	1990	165 714	52
	1992	392 754	49	1992	463 121	54	1992	188 162	53
France / France	1980	4 610 361	48	1980	5 023 666	53	1980	1 076 717	...
	1985	4 115 846	48	1985	5 371 593	51	1985	1 278 581	50
	1990	4 149 143	48	1990	5 521 862	50	1990	1 698 938	53
	1992	4 060 408	48	1992	5 573 582	50	1992	1 951 994	54
Germany †	1990	3 431 385	...	1990	7 398 100	...	...	...	...
Germany †	1992	3 470 000	49	1991	7 500 078	48	...	...	...
Federal Republic of Germany / Rép. féd. d'Allemagne	1980	2 783 867	49	1980[24]	6 561 297	50	1980	1 223 221	41
	1985	2 271 546	49	1985	7 101 250	48	1985	1 550 211	42
	1990	2 561 267	49	1990	5 972 607	48	1990	1 799 394	40
	1991	2 590 082	49	1991	5 992 998	48	1991	1 867 491	41
former German Dem. Rep. / ancienne Rép. dém. allemande	1980	852 109	48	1980	1 895 579	48	1975	386 000	...
	1985	859 830	48	1985	1 519 152	48	1980	400 799	58
	1990	870 118	...	1990	1 425 404	...	1985	432 672	54
	1991	847 970	49	1991	1 507 080	48	1988	438 930	52
Gibraltar / Gibraltar	1975	2 808	50	1975	1 629	51	...	...	...
	1980	2 750	50	1980	1 811	50	...	...	...
	1984	2 830	48	1984	1 806	49	...	...	...
Greece / Grèce	1975	935 730	48	1975	661 796	43	1975	117 246	37
	1980	900 641	48	1980	740 058	46	1980	121 116	41
	1985	867 735	48	1985	813 534	48	1985	181 901	49
	1989	834 688	48	1989	843 732	48	1990	195 213	50
Holy See[31] / Saint-Siège[31]	...	...	...	...	...	...	1980	9 104	39
	...	...	...	...	...	...	1985	9 775	33
	...	...	...	...	...	...	1990	10 938	32
	...	...	...	...	...	...	1992	12 253	32

10

Education at the first, second and third levels
Number of students and percentage female [cont.]

Enseignement des premier, second et troisième degrés
Nombre d'étudiants et étudiantes féminines en pourcentage [suite]

Country or area Pays ou zone	Years Années	First level Premier degré Total	%F	Years Années	Second level Second degré Total	%F	Years Années	Third level Troisième degré Total	%F
Hungary Hongrie	1980	1 162 203	49	1980	357 334	46	1980	101 166	50
	1985	1 297 818	49	1985	422 323	49	1985	99 344	54
	1990	1 130 656	49	1990	514 076	49	1990	102 387	50
	1991	1 081 213	49	1991	531 051	49	1992	117 460	51
Iceland Islande	1975	26 418	49	1975	*25 853	*45	1980	3 633	60
	1980	24 736	–	1980	26 643	47	1985	4 724	55
	1985	24 603	49	1985	27 559	47	1990	5 225	–
	1989	25 525	–	1989	29 059	–	1991	6 161	59
Ireland Irlande	1980	419 998	49	1980	300 601	52	1980	54 746	41
	1985	420 236	49	1985	338 256	51	1985	70 301	43
	1990	416 747	49	1990	345 941	51	1990	90 296	46
	1991	408 567	49	1991	352 408	51	1991	101 108	47
Italy Italie	1980	4 422 888	49	1980	5 307 989	48	1980	1 117 742	43
	1985	3 703 108	49	1985	5 361 579	49	1985	1 135 304	46
	1990	3 055 883	49	1990	5 117 897	49	1990	1 452 286	48
	1992	2 959 564	49	1992	4 892 194	49	1992	1 615 150	51
Latvia Lettonie	–	–	–	–	–	–	1980	47 200	–
	–	–	–	–	–	–	1985	43 900	–
	–	–	–	–	–	–	1990	46 000	–
	1992	133 846	49	1992	242 644	51	1992	41 138	53
Lithuania Lituanie	–	–	–	–	–	–	1980	71 000	–
	–	–	–	–	–	–	1985	65 300	–
	1992	207 522	48	1992	337 890	50	1990	65 600	–
Luxembourg Luxembourg	1975	29 430	49	1975	22 652	49	1975[14]	483	42
	1980	24 628	49	1980	27 487	–	1980[14]	748	35
	1985	22 003	49	1985	25 656	48	1985[14]	759	34
	1990	23 465	51	1987	22 496	49	–	–	–
Malta Malte	1975	29 834	48	1975	32 409	46	1975	1 425	23
	1980	33 063	48	1980	25 501	45	1980	947	24
	1985	36 240	47	1985	27 779	48	1985	1 474	33
	1990	36 899	48	1990	32 544	47	1990	3 123	44
Monaco Monaco	1976	1 145	–	1980[3]	2 065	–	–	–	–
	1980[3]	1 017	46	1982	3 152	–	–	–	–
	1990	1 773	51	1990	2 785	49	–	–	–
	1991	1 761	49	1991	2 858	49	–	–	–
Netherlands Pays-Bas	1980	1 333 342	49	1980[9]	1 391 485	45	1980	360 033	40
	1985	1 109 590	49	1985	1 620 011	48	1985	404 866	41
	1990	1 082 022	50	1990	1 401 739	47	1990	478 869	44
	1992	1 046 192	50	1992	1 369 507	48	1991	493 563	45
Norway Norvège	1980	390 184	49	1980	360 776	50	1980	79 117	48
	1985	335 373	49	1985	387 990	50	1985	94 658	52
	1990	309 432	49	1990	370 779	50	1990	142 521	53
	1992	307 461	49	1992	380 916	48	1992	166 499	54
Poland Pologne	1980	4 167 313	49	1980	1 673 869	50	1980	589 134	56
	1985	4 801 307	48	1985	1 567 641	51	1985	454 190	56
	1990	5 189 118	49	1990	1 887 667	50	1990	544 893	56
	1992	5 231 769	49	1992	2 030 842	50	1992	584 177	56
Portugal Portugal	1980	1 240 307	48	1980	398 320	–	1980	92 152	48
	1985	1 235 312	48	1985	580 248	–	1985[*]	103 585	54
	1990	1 019 794	48	1990	670 035	53	1990	185 762	56
	1991	1 004 848	48	1991	778 432	–	1991	190 856	60
Republic of Moldova République de Moldova	–	–	–	–	–	–	1980	31 300	–
	–	–	–	–	–	–	1985	53 200	–
	1991	306 933	49	1991	448 404	–	1990	54 700	–
Romania Roumanie	1980	3 236 808	49	1980	871 257	47	1975	164 567	43
	1985	3 030 666	49	1985	1 537 548	46	1980	192 769	43
	1990[3]	1 253 480	49	1990[3]	2 837 948	49	1985	159 798	45
	1992	1 201 229	49	1992	2 451 624	49	1992	235 669	47
Russian Federation Fédération de Russie	–	–	–	–	–	–	1980	3 045 800	–
	–	–	–	–	–	–	1985	2 966 100	–
	–	–	–	–	–	–	1990	2 861 000	–
	1992	11 872 357	49	1992	9 443 327	51	1992	2 638 000	50

10

Education at the first, second and third levels
Number of students and percentage female (cont.)
Enseignement des premier, second et troisième degrés
Nombre d'étudiants et étudiantes féminines en pourcentage (suite)

Country or area / Pays ou zone	Years / Années	First level / Premier degré Total	%F	Years / Années	Second level / Second degré Total	%F	Years / Années	Third level / Troisième degré Total	%F
Iraq / Iraq	1980	2 615 910	46	1975	525 255	29	1975	86 111	33
	1985	2 816 326	45	1980	1 033 418	32	1980	106 709	32
	1990	3 328 212	44	1985	1 190 833	35	1985	169 665	36
	1992	2 857 467	45	1992	1 144 936	38	1988	209 818	38
Israel / Israël	1980	621 912	–	1980	199 859	–	1976	85 081	46
	1985	699 476	49	1985	251 466	51	1980	97 097	51
	1990	724 502	49	1990	309 098	51	1985	116 062	47
	1992	763 511	49	1992	334 290	51	–	–	–
Japan / Japon	1980	11 826 573	49	1980	9 557 563	49	1975	2 248 903	32
	1985	11 095 372	49	1985	11 058 133	49	1980	2 412 117	33
	1990	9 373 295	49	1990	11 025 720	49	1985	2 347 463	35
	1992	8 947 226	49	1991	10 676 866	49	1991	2 899 143	40
Jordan / Jordanie	1980	454 391	48	1980	266 368	45	1980	36 549	46
	1985	530 906	48	1985	335 835	48	1985	53 753	45
	1990[2]	926 445	48	1990[2]	100 953	47	1990	80 442	48
	1992	1 014 295	49	1992	113 910	50	1992	88 506	49
Kazakhstan / Kazakhstan	–	–	–	–	–	–	1980	260 000	–
	–	–	–	–	–	–	1985	273 400	–
	1993	1 227 130	49	–	–	–	1990	287 400	–
Korea, Dem. People's Rep. / Corée, Rép. pop. dém. de	1976	2 561 674	49	–	–	–	–	–	–
	1987	1 543 000	49	–	–	–	1987	390 000	34
Korea, Republic of / Corée, République de	1980	5 658 002	49	1980	4 285 869	45	1980[11]	647 505	–
	1985	4 856 752	49	1985	4 934 975	47	1985	1 455 759	30
	1990	4 868 520	49	1990	4 559 557	48	1990	1 691 429	32
	1993	4 336 252	48	1993	4 479 463	48	1992	1 858 568	34
Kuwait / Koweït	1980	148 983	48	1980	181 882	46	1975	8 104	57
	1985	172 975	49	1985	239 581	47	1980	13 630	57
	1990	124 996	48	1991	167 331	49	1985	23 678	54
	1992	122 930	49	1992	177 675	49	1991	28 399	61
Kyrgyzstan / Kirghizistan	–	–	–	–	–	–	1980	55 400	–
	–	–	–	–	–	–	1985	58 200	–
	–	–	–	–	–	–	1990	58 800	–
Lao People's Dem. Rep. / République dém. pop. lao	1975	317 126	–	1976	48 669	33	–	–	–
	1980	479 291	45	1980	90 435	39	1980	1 408	31
	1985	523 347	45	1985	113 630	41	1985	5 362	36
	1991	580 792	44	1991	125 702	39	1989	4 730	32
Lebanon / Liban	1980	405 403	–	1980	257 310	–	1980	79 073	36
	1986	399 029	–	–	–	–	1985	79 500	–
	1991	345 662	48	–	–	–	1991	85 495	48
Macau / Macao	1985	31 917	–	–	–	–	1987	7 662	–
	1990	34 972	48	1989	16 687	52	1989	8 824	36
	1991	37 832	48	1991	18 978	52	–	–	–
Malaysia / Malaisie	1980	2 008 973	49	1980	1 085 818	48	1980	57 650	39
	1985	2 199 096	49	1985	1 294 990	49	1985	93 249	44
	1990	2 455 522	49	1990	1 420 173	50	1990	121 412	45[11]
	1992	2 652 397	49	1992	1 566 790	51	–	–	–
Maldives / Maldives	1980	30 621	–	1980	998	–	–	–	–
	1986	39 775	–	1983	2 756	–	–	–	–
	1992	45 333	49	1992	16 087	49	–	–	–
Mongolia / Mongolie	1980	145 200	49	1980	245 600	–	1981	38 200	63
	1985	153 100	–	–	–	–	1985	40 099	–
	1990	166 200	50	–	–	–	1990	31 006	–
	1991	154 600	–	–	–	–	1991	28 209	–
Myanmar / Myanmar	1975	3 475 749	48	1975	933 486	–	1975	56 083	–
	1980	4 148 342	48	1980	1 066 300	–	1981	165 000	–
	1985	4 710 616	48	1985	1 283 586	–	1987	202 381	–
	1990	5 384 539	49	1987	1 358 788	–	–	–	–
Nepal / Népal	1980	1 067 912	28	1980	512 434	20	1980[3]	34 094	22
	1985[1]	1 812 098	30	1985[2]	496 921	23	1985[3]	54 452	–
	1990	2 788 644	36	1990	708 663	29	1990	93 753	23
	1992	3 034 710	38	1992	855 137	32	1991	110 239	24
Oman / Oman	1980	91 895	34	1980	16 776	24	1980	18	–
	1985	177 541	44	1985	48 096	32	1985	990	38
	1990	262 989	47	1990	102 021	44	1990	5 962	44
	1992	289 911	47	1992	140 761	46	1991	7 322	49

10
Education at the first, second and third levels
Number of students and percentage female [cont.]
Enseignement des premier, second et troisième degrés
Nombre d'étudiants et étudiantes féminines en pourcentage [suite]

Country or area / Pays ou zone	Years / Années	First level / Premier degré Total	%F	Years / Années	Second level / Second degré Total	%F	Years / Années	Third level / Troisième degré Total	%F
Pakistan	1975[11]	5 236 203	30	1975	1 935 849	23	1975	127 932	24
Pakistan	1980[11]	5 473 578	33	1980	2 165 832	26	1979	156 558	27
	1985[11]	7 094 059	33	1985	2 933 422	27	1985	267 742	26
	1990[11]	3 855 997	34	1990	3 983 462	29	1989	304 922	28
Palestine · Palestine									
Gaza Strip	1986	109 521	–	1986	39 241	–	1986	5 313	...
Zone de Gaza	1991	127 257	...	1991	73 940	...	1991	4 711	44
Philippines	1981	8 033 642	49	1980	2 928 525	53	1980	1 276 016	53
Philippines	1985	8 925 959	49	1985	3 214 159	50	1985	1 402 000	...
	1990	10 427 077	–	1990	4 033 597	...	1990	1 709 486	...
	1992	10 679 748	...	1992	4 421 649	...	1991	1 656 815	59
Qatar	1980	30 078	48	1980	15 901	48	1980	2 269	62
Qatar	1985	40 636	48	1985	22 574	50	1985	5 344	62
	1990	48 650	48	1990	30 031	50	1990	6 485	69
	1992	49 059	48	1992	35 013	50	1992	7 283	71
Saudi Arabia	1980	926 531	39	1980	348 996	35	1980	62 074	33
Arabie saoudite	1985	1 344 076	43	1985	603 127	38	1985	113 529	39
	1990	1 876 916	46	1990	892 585	44	1990	153 967	43
	1992	2 025 948	47	1992	1 073 361	44	1991	163 688	40
Singapore	1980	291 649	48	1975	183 364	49	1975	22 607	40
Singapour	1985	278 060	47	1980	180 817	50	1980	23 256	39
	1990	257 932	...	–	–	–	1983	35 192	42
	1991	260 286	...	...	...	...	...	...	...
Sri Lanka	1980	2 081 391	48	...	–	–	1975	15 426	36
Sri Lanka	1985	2 242 645	48	1985	1 462 794	52	1980	42 694	43
	1990[3]	2 112 023	48	1990[2]	2 081 842	51	1985	59 377	40
	1992	2 059 203	48	1992	2 185 277	51	...	...	...
Syrian Arab Republic	1980	1 555 921	43	1980	604 327	37	1980	140 180	29
Rép. arabe syrienne	1985	2 029 752	46	1985	870 383	40	1985	179 473	35
	1990	2 452 086	46	1990	914 250	41	1990	221 628	39
	1992	2 573 181	47	1992	916 950	44	1992	194 371	38
Tajikistan	...	...	–	...	–	–	1980	54 800	–
Tadjikistan	1992	519 100	48	1992	736 700	48	1985	55 100	–
	1993	570 300	49	1993	652 700	47	1990	68 800	...
Thailand	1980	7 392 563	48	1975	1 193 741	44	1975	130 965	40
Thaïlande	1985	7 150 489	–	1980	1 919 967	–	–	–	–
	1990	6 464 853	49	...	–	–	1985	1 026 952	...
	1992	6 813 151	...	1990	2 397 262	48	1992	1 156 174	53
Turkey	1980	5 656 494	45	1980	2 217 909	..	1980	246 183	...
Turquie	1985	6 635 858	47	1985	2 927 692	35	1985	469 992	32
	1990	6 861 711	47	1990	3 808 142	37	1990	749 921	34
	1991	6 878 923	47	1991	3 987 423	38	1992	915 765	35
Turkmenistan	–	–	–	–	–	–	1980	35 800	...
Turkménistan	–	–	–	–	–	–	1985	38 800	–
	...	...	...	...	...	...	1990	41 800	...
United Arab Emirates	1980	88 617	48	1980	32 362	43	1980	2 861	49
Emirats arabes unis	1985	152 125	48	1985	62 082	48	1985	7 772	58
	1990	225 980	48	1990	107 851	50	1990	10 196	70
	1992	238 469	48	1992	129 653	51	1991	10 405	75
Uzbekistan	–	–	..	–	–	–	1980	278 100	–
Ouzbékistan	–	–	–	–	–	–	1985	285 500	–
	...	...	...	...	...	...	1990	340 900	...
Viet Nam	1980	7 887 439	47	1976	3 200 912	49	1975	80 323	39
Viet Nam	1985	8 125 836	48	...	–	–	1980[11]	114 701	24
	1990	8 862 292	...	1989	3 451 719	–	–	–	–
	1992	9 476 441	...	1990	...	...	...	...	...
Yemen[14]	1975	254 651	11	1975	24 606	13	1975	2 408	10
Yémen[14]	1980	435 913	13	1980	41 155	13	1980	4 519	11
	1985	981 127	20	1985	146 133	11	1985	12 589	–
	1990	1 291 372	24	1990	420 697	15	1988	23 457	...
Europe · Europe									
Albania	1975	579 303	47	1975	110 519	46	1980	14 568	50
Albanie	1980	552 651	47	1980	163 866	45	1985	21 995	45
	1985	543 775	48	1985	177 679	45	1990	22 059	52
	1990	551 294	48	1990	205 774	45	1992	22 835	52

 (*) ملحق رقم (3) السكان

2
Population, rate of increase, birth and death rates, surface area and density
Population, taux d'accroissement, taux de natalité et taux de mortalité, superficie et densité

Macro regions and regions / Grandes régions et régions	Mid-year estimates (millions) / Estimations au milieu de l'année (millions) 1950	1960	1970	1975	1980	1985	1990	1993	Annual rate of increase / Taux d'accroissement annuel % 1990–95	Birth rate / Taux de natalité (0/000) 1990–95	Death rate / Taux de mortalité (0/000) 1990–95	Surface area (km²) / Superficie (km²) (000's) 1993	Density / Densité 1993
World / Monde	2520	3021	3697	4077	4444	4846	5285	5544	1.6	25	9	135641	41
Africa / Afrique	224	282	364	414	476	549	633	689	2.8	42	14	30306	23
Eastern Africa / Afrique orientale	66	83	110	125	145	168	196	214	3.0	46	16	6356	34
Middle Africa / Afrique centrale	26	32	40	45	52	61	70	77	3.1	46	15	6613	12
Northern Africa / Afrique septentrionale	53	67	85	96	110	126	143	154	2.3	31	9	3525	18
Southern Africa / Afrique méridionale	16	20	25	29	33	38	41	45	2.3	32	9	2675	17
Western Africa / Afrique occidentale	63	80	104	118	135	156	181	198	3.0	46	16	6138	32
Northern America[1] / Amérique septentrionale[2]	166	199	226	239	252	265	278	287	1.0	16	9	21517	13
Latin America / Amérique latine	166	217	283	320	358	398	440	465	1.8	26	7	20533	23
Caribbean / Caraïbes	17	20	25	27	29	31	34	35	1.3	24	8	235	149
Central America / Amérique centrale	37	49	67	78	89	110	113	121	2.2	30	6	2480	49
South America / Amérique du Sud	112	147	191	214	240	267	293	300	1.7	25	7	17819	17
Asia[3] / Asie[3]	1403	1703	2147	2406	2642	2904	3186	3350	1.6	25	8	31764	105
Eastern Asia / Asie orientale	671	792	987	1097	1179	1259	1352	1397	1.0	18	7	11762	119
South Central Asia / Asie central méridionale	499	621	788	886	990	1113	1243	1325	2.1	31	10	10776	123
South Eastern Asia / Asie méridionale orientale	182	225	287	324	360	401	442	467	1.8	27	8	4495	104
Western Asia[3] / Asie occidentale[3]	50	66	86	99	113	131	149	160	2.4	32	7	4731	34
Europe[3] / Europe[3]	549	605	656	676	693	706	722	726	0.2	12	11	22986	32
Eastern Europe / Europe orientale	221	254	276	286	295	303	310	310	−0.1	12	12	18813	16
Northern Europe / Europe septentrionale	78	82	87	89	90	91	92	93	0.3	14	11	1749	53
Southern Europe / Europe méridionale	109	118	128	132	138	141	143	144	0.1	11	10	1316	109
Western Europe / Europe occidentale	141	152	165	169	170	172	176	179	0.6	12	11	1107	162
Oceania[2] / Océanie[2]	12.6	15.7	19.3	21.4	22.7	24.5	26.4	27.7	1.5	19	8	8537	3
Australia and New Zealand / Australie et Nouvelle Zélande	10.1	12.6	15.4	17.0	17.7	18.9	20.2	21.1	1.4	15	8	7984	3
Melanesia / Mélanésie	2.1	2.6	3.3	3.7	4.2	4.7	5.2	5.6	2.2	32	9	541	10
Micronesia / Micronésie	0.2	0.2	0.2	0.3	0.3	0.4	0.4	0.5	2.3	33	6	3	167
Polynesia / Polynésie	0.2	0.3	0.4	0.4	0.5	0.5	0.5	0.6	1.5	31	6	9	67

* Statistical Yearbook : U.N. New York 1995

(2) ملحق رقم

Members of the United Nations

Member State	Date of admission	Scale of assessment (per cent)	Population (est., 000s)
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

الملاحق

(*) ملحق رقم (4) التركيبة السكانية - والمساحة

8

Population by sex, rate of population increase, surface area and density
Population selon le sexe, taux d'accroissement de la population, superficie et densité

Country or area / Pays ou zone	Latest Census / Dernier recensement: Date	Both sexes / Les deux sexes	Male / Masculin	Female / Féminin	Midyear estimates (thousands) / Estimations au milieu de l'année (milliers): 1990	1993	Type[1] 1993	Annual rate of increase / Taux d'accroissement annuel % 1990-93	Surface area (km²) / Superficie (km²) 1993	Density / Densité 1993[2]
Africa · Afrique										
Algeria[1] / Algérie[3]	20-III-87	23 033 942	...	...	25 012	x26 722	A6 c1	2.2	2 381 741	11
Angola[4] / Angola[4]	15-XII-70	5 646 166	2 943 974	2 702 192	10 020	x10 276	A23c1	0.8	1 246 700	8
Benin / Bénin	15-II-92	*4 855 349	*2 365 574	*2 489 775	4 739	*5 215	A14c3	3.2	112 622	46
Botswana / Botswana	14-VIII-91	1 326 796	634 400	692 396	1 300	*1 443	A2 c1	3.5	581 730	2
British Indian Territory[5] / Territoire britannique de l'océan Indien[5]	(6)	(6)	(6)	(6)	x2	x2	D25d	0.0	78	26
Burkina Faso / Burkina Faso	10-XII-85	7 964 705	3 833 237	4 131 468	9 001	*9 682	A8 c3	2.4	274 000	35
Burundi / Burundi	16-VIII-90	5 139 073	2 473 599	2 665 474	5 458	*5 958	A14c3	2.9	27 834	214
Cameroon / Cameroun	IV-87	*10 493 655	...	...	x11 526	x12 522	A17c3	2.8	475 442	26
Cape Verde / Cap-Vert	23-VI-90	341 491	161 494	179 997	341	x370	A13c1	2.7	4 033	92
Central African Republic / République centrafricaine	8-XII-88	2 463 616	1 210 734	1 252 882	x2 927	x3 156	A5c3	2.5	622 984	5
Chad / Tchad	8-IV-93	*6 158 992	*2 950 415	*3 208 577	5 687	*6 098	B30c3	2.3	1 284 000	5
Comoros / Comores	15-IX-91	*446 817[7]	*221 152[7]	*225 665[7]	x543	x607	A13c3	3.7	2 235	272
Congo / Congo	22-XII-84	1 843 421	...	...	x2 232	x2 443	A9 c3	3.0	342 000	7
Côte d'Ivoire / Côte d'Ivoire	1-III-88	10 815 694	5 527 343	5 288 351	x11 974	x13 316	A5 c3	3.5	322 463	41
Djibouti / Djibouti	1960-61	81 200	...	...	x517	x557	A33d	2.5	23 200	24
Egypt / Egypte	17-XI-86	48 254 238	24 709 274	23 544 964	52 691	*56 489	A7c1	2.3	1 001 449	56
Equatorial Guinea[4] / Guinée équatoriale[4]	4-VII-83	300 000	144 760	155 240	348	x379	A10c3	2.8	28 051	14
Eritrea / Erythrée	9-V-84	2 748 304	1 374 452	1 373 852	x3 082	x3 345	A9 c3	2.7	...	...
Ethiopia / Ethiopie	9-V-84	39 868 572	20 062 490	19 806 082	x47 423	x51 859	A9 c3	3.0	...	...
Gabon / Gabon	31-VII-93	*1 011 710	*498 710	*513 000	x1 146	x1 248	A33c3	2.8	267 668	5
Gambia / Gambie	13-IV-93	*1 025 867	*514 530	*511 337	x923	x1 042	A10c1	4.0	11 295	92
Ghana / Ghana	11-III-84	12 296 081	6 063 848	6 232 233	x15 020	x16 446	A9 c1	3.0	238 533	69
Guinea[1] / Guinée[3]	4-II-83	4 533 240	...	...	x5 755	x6 306	A10c3	3.0	245 857	26
Guinea-Bissau / Guinée-Bissau	16-IV-79	753 313	362 589	390 724	x964	x1 028	A14c1	2.1	36 125	28
Kenya / Kenya	24-VIII-89	21 443 636	10 628 368	10 815 268	24032[8]	*28 113	A4 c2	(9)	580 367	48
Lesotho / Lesotho	12-IV-86	*1 447 000	...	...	x1 792	x1 943	A7 c3	2.7	30 355	64
Liberia / Libéria	1-II-84	*2 101 628	...	...	2 407	*2 640	A9 c3	3.1	111 369	24
Libyan Arab Jamahiriya / Jamahiriya arabe libyenne	31-VII-84	*3 637 488	*1 950 152	*1 687 336	4 151[10]	*4 700	A9 c3	(11)	1 759 540	3

* Statistical Yearbook - U.N. New York 1995

2

Population, rate of increase, birth and death rates, surface area and density [cont.]
Population, taux d'accroissement, taux de natalité et taux de mortalité, superficie et densité [suite]

Source:
Demographic statistics database of the Statistical Division of the United Nations Secretariat.

1 Population per square kilometre of surface area. Figures are merely the quotients of population divided by surface area and are not to be considered as either reflecting density in the urban sense or as indicating the supporting power of a territory's land and resources.
2 Hawaii, a state of the United States of America, is included in Northern America rather than Oceania.
3 The European portion of Turkey is included in Western Asia rather than Europe.
4 Central Asia and Southern Asia.

Source:
Base de données pour les statistiques demographique du Bureau de statistique du Secrétariat de l'ONU.

1 Habitants per kilomètre carré. Il s'agit simplement du quotient calculé en divisant la population par la superficie et n'est pas considéré comme indiquant la densité au sens urbain du mot ni l'effectif de population que les terres et les ressources du territoire sont capables de nourrir.
2 Hawaii, un Etat des Etats-Unis d'Amérique, est compris en Amérique septentrionale plutôt qu'en Océanie.
3 La partie européenne de la Turquie est comprise en Asie Occidentale plutôt qu'en Europe.
4 Asie centrale et Asie méridionale.

Country or area Pays ou zone	Date	Latest Census / Dernier recensement Both sexes Les deux sexes	Male Masculin	Female Féminin	Midyear estimates (thousands) / Estimations au milieu de l'année (milliers) 1990	1993	Type[1] 1993	Annual rate of increase / Taux d'accroissement annuel % 1990-93	Surface area (km²) / Superficie (km²) 1993	Density / Densité 1993[3]
Tanganyika Tanganyika	28-VIII-88	*22 533 758	*11 012 647	*11 521 111	24 972	...	...	...	881 289	...
Zanzibar Zanzibar	28-VIII-88	*640 578	*314 864	*325 714	663	...	...	...	2 460	...
Western Sahara[15] Sahara occidental[15]	31-XII-70	76 425	43 981	32 444	x230	x261	A23c1	4.2	266 000	1
Zaire Zaïre	1-VII-84	29 916 800	14 543 800	15 373 000	35 562	x41 231	A9 c3	4.9	2 344 858	18
Zambia Zambie	20-VIII-90	*7 818 447	*3 843 364	*3 975 083	8 073	x8 936	A13c1	3.4	752 618	12
Zimbabwe Zimbabwe	18-VIII-92	*10 401 767	*5 075 549	*5 326 218	9 369	x10 739	A11c1	4.5	390 757	27
America, North • Amérique du Nord										
Anguilla Anguilla	10-IV-84	6 987	...	...	x7	9	A9 b1	9.1	96	96
Antigua and Barbuda Antigua-et-Barbuda	28-V-91	62 922	...	...	x64	x65	A23b1	0.5	442	147
Aruba[3] Aruba[3]	6-X-91	66 687	32 821	33 866	x67	x69	A12b1	1.0	193	358
Bahamas Bahamas	1-V-90	255 095	124 992	130 103	255	*269	A3 b1	1.7	13 878	19
Barbados Barbade	2-V-90	*257 082	...	...	257	*264	A3 b1	0.8	430	613
Belize Belize	12-V-91	189 774	96 289	93 485	189	*205	A13c1	2.7	22 696	9
Bermuda Bermudes	20-V-91	74 837	...	...	61[16]	63[16]	A13b1	1.3	53	1 189
British Virgin Islands Iles Vierges britanniques	12-V-80	11 697	...	...	x16	x18	A13b1	3.9	153	118
Canada[3] Canada[3]	4-VI-91	27 296 859	...	...	26 584	*28 755	A2 b1	2.6	9 970 610	3
Cayman Islands[3] Iles Caïmanes[3]	15-X-89	25 355	12 372	12 983	26	x29	A4 c1	3.6	264	110
Costa Rica[3] Costa Rica[3]	10-VI-84	2 416 809	1 208 216	1 208 593	2 994	*3 199	A9 b2	2.2	51 100	63
Cuba Cuba	11-IX-81	9 723 605	4 914 873	4 808 732	10 625	*10 905	A12b1	0.9	110 861	98
Dominica Dominique	12-V-91	71 183	35 471	35 712	x71	x71	A2 b1	0.0	751	95
Dominican Republic Rép. dominicaine	12-XII-81	5 545 741	2 793 884	2 751 857	7 170	*7 608	A12c1	2.0	48 734	156
El Salvador El Salvador	6-X-92	*5 047 925	*2 423 004	*2 624 921	x5 172	x5 517	A22b1	2.2	21 041	262
Greenland[3] Groenland[3]	26-X-76	49 630	26 856	22 774	56	*55	A17a1	-0.2	2 175 600	-
Grenada[17] Grenade[17]	30-IV-81	89 088	42 943	46 145	x91	x92	A12b1	0.4	344	267
Guadeloupe[3 18] Guadeloupe[3 18]	9-III-82	327 002	160 112	166 890	385	x413	A3 b1	2.3	1 705	242
Guatemala[3] Guatemala[3]	26-III-81	6 054 227	3 015 826	3 038 401	9 198	*10 030	A12b2	2.9	108 889	92
Haiti[3] Haïti[3]	30-VIII-82	5 053 792	2 448 370	2 605 422	6 486	*6 903	A11c3	2.1	27 750	249
Honduras Honduras	V-88	4 248 561	2 110 106	2 138 455	5 105	*5 595	A19c1	3.1	112 088	50
Jamaica Jamaïque	7-IV-91	*2 366 067	...	...	2 415	x2 411	A2 b1	-0.1	10 990	219
Martinique[3] Martinique[3]	15-III-90	*359 579	173 878	185 701	362	x371	A3 b1	0.8	1 102	337

...try or area ...ns ou zone	Date	Latest Census / Dernier recensement: Both sexes / Les deux sexes	Male / Masculin	Female / Féminin	Midyear estimates (thousands) / Estimations au milieu de l'année (milliers): 1990	1993	Type[1] 1993	Annual rate of increase / Taux d'accroissement annuel % 1990–93	Surface area (km²) / Superficie (km²) 1993	Density / Densité 1993[2]
...gascar ...dagascar	1–VIII–93	*12 092 157	*5 991 171	*6 100 986	11 197	x13 854[10]	A19c3	([15])	587 041	24
...wi ...lawi	1–IX–87	7 988 507	3 867 136	4 121 371	8 289	*9 135	A6 c3	3.2	118 484	77
...ali	1–IV–87	7 696 348[3]	3 760 711[3]	3 935 637[3]	8 156[10]	x10 135	A6 c3	([15])	1 240 192	8
...itania ...uritanie	5–IV–88	1 864 236[12]	923 175[12]	941 061[12]	x2 003	*2 148	A5 c3	2.3	1 025 520	2
...itius ...urice	1–VII–90	1 056 660	527 760	528 900	1 071	x1 091	A3 b1	0.6	2 040	535
...and of Mauritius ...le Maurice	1–VII–90	1 022 456	510 676	511 780	1 037	*1 098	A3 b1	1.9	1 865	589
...drigues Rodrigues	1–VII–90	34 204	17 084	17 120	34	–	–	–	104	–
...hers[13] Autres[13]	30–VI–72	366	272	94	–	–	–	–	71	–
...occo ...aroc	3–IX–82	20 419 555	–	–	24 467	*26 069	A11c2	2.1	446 550	58
...ambique[7] ...ozambique[7]	1–VIII–80	11 673 725	5 670 484	6 003 241	14 151	*15 583	A13c1	3.2	801 590	19
...ibia ...amibie	21–X–91	1 409 920	686 327	723 593	x1 349	x1 461	A2 c3	2.7	824 292	2
...r ...iger	20–V–88	7 248 100	3 590 070	3 658 030	x7 731	*8 361	A5 c3	2.6	1 267 000	7
...ria ...igéria	26–XI–91	*88 514 501	*44 544 531	*43 969 970	x96 154	x105 264	A30c2	3.0	923 768	114
...nion[3] ...éunion[3]	15–III–90	597 828	294 256	303 572	601	*632	A3 b3	1.7	2 510	252
...nda ...wanda	15–VIII–91	*7 142 755	–	–	7 181	x7 554	A2 c3	1.7	26 338	287
...Helena ex. dep. ...ainte–Hélène sans dép.	22–II–87	5 644	2 769	2 875	6	6	A6 b3	0.6	122	53
...scension Ascension	31–XII–78	849	608	241	–	–	–	–	88	–
...ristan da Cunha Tristan da Cunha	22–II–87	296	139	157	–	–	–	0.6	–	–
...Tome and Principe ...ao Tomé–et–Principe	4–VIII–91	116 998	57 837	59 161	115	*122	A12c1	2.0	964	127
...egal ...énégal	27–V–88	6 896 808	3 353 599	3 543 209	x7 327	x7 902	A5 c3	2.5	196 722	40
...chelles ...eychelles	17–VIII–87	68 598	34 125	34 473	70	*72	A6 b2	1.3	455	159
...ra Leone[9] ...ierra Leone[9]	15–XII–85	3 515 812	1 746 055	1 769 757	x3 999	x4 297	A8 c1	2.4	71 740	60
...alia ...omalie	1986–1987	7 114 431	3 741 664	3 372 767	x8 677	x8 954	A18c3	1.0	637 657	14
...th Africa[9] ...frique du Sud[9]	7–III–91	30986 920[14]	15 479 528[14]	15 507 392[14]	x37 066	x39 659	A2 c1	2.3	1 221 037	32
...an ...oudan	15–IV–93	*24 940 683	*12 518 638	*12 422 045	25 752	*28 129	A10c3	2.9	2 505 813	11
...ziland ...waziland	25–VIII–86	681 059	321 579	359 480	768	x809	A7 c1	1.8	17 364	47
...o ...ogo	22–XI–81	2 703 250	–	–	x3 531	x3 885	A12c1	3.2	56 785	68
...isia ...unisie	30–III–84	6 966 173	3 547 315	3 418 858	8 074	x8 570	A9 c1	2.0	163 610	5.
...anda ...uganda	12–I–91	16 671 705	8 185 747	8 485 958	x17 949	x19 940	A13c1	3.5	241 038	8.
...ited Rep. of Tanzania ...Rép.–Unie de Tanzanie	28–VIII–88	*23 174 336	*11 327 511	*11 846 825	25 635	x28 019	A15c3	3.0	883 749	3.

Country or area Pays ou zone	Date	Latest Census / Dernier recensement Both sexes Les deux sexes	Male Masculin	Female Féminin	Midyear estimates (thousands) / Estimations au milieu de l'année (milliers) 1990	1993	Type[1] 1993	Annual rate of increase Taux d'accroissement annuel % 1990–93	Surface area (km²) Superficie (km²) 1993	Density Densité 1993[2]
Armenia Arménie	12–I–89	3 304 776[3]	1 619 308[3]	1 685 468[3]	3 545	*3 732	A4 b1	1.7	29 800	125
Azerbaijan Azerbaïdjan	12–I–89	7 021 178[3]	3 423 793[3]	3 597 385[3]	7 153	*7 392	A4 b1	1.1	86 600	85
Bahrain Bahreïn	16–XI–91	508 037	294 346	213 691	486	*539	A2 c1	3.5	694	777
Bangladesh Bangladesh	12–III–91	*104 766 143	*53 918 319	*50 847 824	x108 118	x115 203	A2 c1	2.1	143 998	800
Bhutan Bhoutan	XI–69	1 034 774	…	…	x1 544	x1 596	A24c3	1.1	47 000	34
Brunei Darussalam[9 28] Brunéi Darussalam[9 28]	7–VIII–91	260 482	137 616	122 866	253	x274	A2 c2	2.6	5 765	48
Cambodia[30] Cambodge[30]	17–IV–62	5 728 771	2 862 939	2 865 832	8 568	*9 308	A31c3	2.8	181 035	51
China[31] Chine[31]	1–VII–90	1 160 044 618	…	…	x1155305	x1 196 360	A3 c3	1.2	9 596 961	125
Cyprus[3] Chypre[3]	30–IX–76	612 851	306 144	306 707	702	x726	A17b2	1.1	9 251	78
East Timor Timor oriental	31–X–90	747 750	386 939	360 811	x740	x785	A3 c1	2.0	14 874	53
Georgia Géorgie	12–I–89	5 400 841[3]	2 562 040[3]	2 838 801[3]	5 464	x5 446	A4 b1	–0.1	69 700	78
Hong Kong[32] Hong-kong[32]	15–III–91	5 522 281	2 811 991	2 710 290	5 705	*5 919	A7 b2	1.2	1 075[33]	5 506
India[34] Inde[34]	1–III–91	846 302 688	439 230 458	407 072 230	827 050	x901 459	A2 c1	2.9	3 287 590	274
Indonesia[35] Indonésie[35]	31–X–90	179 378 946	89 463 545	89 915 401	179 830	*189 136	A3 c1	1.7	1 904 569	99
Iran, Islamic Republic of Iran, Rép. islamique d'	1–X–91	55 837 163	28 768 450	27 068 713	54 496	64 169[10]	A7 c1	([11])	1 633 188	39
Iraq Iraq	17–X–87	16 335 199	8 395 889	7 939 310	17 373	19 454	A6 c1	3.8	438 317	44
Israel[3 36] Israël[3 36]	4–VI–83	4 037 620	2 011 590	2 026 030	4 660	*5 256	A10b1	4.0	21 056	250
Japan[37] Japon[37]	1–X–90	123 611 167	60 696 724	62 914 443	123 537	*123 653	A3 b1	0.0	377 801	327
Jordan[38] Jordanie[38]	10–XI–79	2 100 019[39]	1 086 591[39]	1 013 428[39]	x4 259	x4 936	A14b3	4.9	97 740	51
Kazakhstan Kazakhstan	12–I–89	16 536 511	8 012 985	8 523 526	16 670	*16 956	A4 b1	0.6	2 717 300	6
Korea, Dem. People's Rep. Corée, Rép. pop. dém. de	1–V–44	…	…	…	x21 774	x23 048	D30c3	1.9	120 538	19
Korea, Republic of[9 40] Corée, Rép. de[9 40]	1–XI–90	43 410 899	21 782 154	21 628 745	42 869	*44 056	A3 c1	0.9	99 263	44
Kuwait Koweït	21–IV–85	1 697 301	965 297	732 004	2 125	*1 433[10]	A8 c1	([11])	17 818	80
Kyrgyzstan Kirghizistan	12–I–89	4 257 755[3]	2 077 623[3]	2 180 132[3]	4 395	*4 528	A4 b1	1.0	198 500	23
Lao People's Dem. Rep. Rép. dém. populaire Lao	1–III–85	3 584 803	1 757 115	1 827 688	x4 202	x4 605	A8 c3	3.1	236 800	19
Lebanon[42] Liban[42]	15–XI–70	2 126 325[42]	1 080 015[42]	1 046 310[42]	x2 555	x2 806	B23c3	3.1	10 400	270
Macau[43] Macao[43]	30–VIII–91	*385 089	…	…	335	*388	A12c1	4.9	18	21 560
Malaysia Malaisie	14–VIII–91	*17 566 982	*8 861 124	*8 705 858	17 764	*19 239	A13c2	2.7	329 758	58
Maldives Maldives	8–III–90	213 215	109 336	103 879	x216	*238	A8 c1	3.3	298	800
Mongolia Mongolie	5–I–89	2 043 400	…	…	x2 177	x2 318	A4c1	2.1	1 566 500	1

Country or area / Pays ou zone	Date	Latest Census / Dernier recensement: Both sexes / Les deux sexes	Male / Masculin	Female / Féminin	Midyear estimates (thousands) / Estimations au milieu de l'année (milliers): 1990	1993	Type[1] 1993	Annual rate of increase / Taux d'accroissement annuel % 1990-93	Surface area (km²) / Superficie (km²) 1993	Density / Densité 1993[1]
Mexico[3] / Mexique[3]	12-III-90	*81 140 922	*39 878 536	*41 262 386	86 154	*91 261	A13c1	1.9	1 958 201	47
Montserrat / Montserrat	12-V-80	11 932	...	...	x11	x11	A13b1	0.0	102	108
Netherlands Antilles[3 19] / Antilles néerlandaises[3 19]	27-I-92	*189 474	*90 707	*98 767	190	x195	A12c1	0.8	800	244
Nicaragua[3] / Nicaragua[3]	20-IV-71	1 877 952	921 543	956 409	3 871	*4 265	A22b3	3.2	130 000	33
Panama / Panama	13-V-90	2 329 329	1 178 790	1 150 539	2 418	*2 563	A3 c1	1.9	75 517	34
Puerto Rico[3 20] / Porto Rico[3 20]	1-IV-90	*3 522 039	...	...	3 528	*3 620	A3 b1	0.9	8 897	407
Saint Kitts and Nevis / Saint-Kitts-et-Nevis	12-V-80	44 224	...	...	x42	x42	A13b1	0.0	261	161
Saint Lucia / Sainte-Lucie	12-V-91	133 308	...	...	x133	x139	A13b1	1.5	622	223
St. Pierre and Miquelon / Saint-Pierre et Miquelon	9-III-82	6 037	2 981	3 056	x6	x6	A11d	0.0	242	25
St. Vincent and Grenadines[21] / St.-Vincent-et-Grenadines[21]	12-V-91	106 499	53 165	53 334	x107	x110	A13b1	0.9	388	284
Trinidad and Tobago / Trinité-et-Tobago	2-V-90	1 234 388	618 050	616 338	1 227	*1 260	A3 b1	0.9	5 130	246
Turks and Caicos Islands / Iles Turques et Caïques	31-V-90	12 350	6 289	6 061	x12	x13	A13d	2.7	430	30
United States[22] / Etats-Unis[22]	1-IV-90	248 709 873	121 239 418	127 470 455	249 924	*258 233	A3 b1	1.1	9 363 520	28
United States Virgin[3 20] / Iles Vierges américaines[3 20]	1-IV-90	101 809	49 210	52 599	102	x104	A3 c1	0.7	347	300
America, South · Amérique du Sud										
Argentina / Argentine	15-V-91	32 615 528	...	...	32 547	*33 778	A2 c1	1.2	2 780 400	12
Bolivia / Bolivie	3-VI-92	6 420 792	3 171 265	3 249 527	6 573	*7 065	A1 c3	2.4	1 098 581	6
Brazil[23] / Brésil[23]	1-IX-91	146 917 459[3]	72 536 142[3]	74 381 317[3]	144 541	*151 534	A2 c1	1.6	8 511 965	18
Chile / Chili	22-IV-92	13 348 401	6 553 254	6 795 147	13 173	*13 813	A1 b1	1.6	756 626	18
Colombia[24] / Colombie[24]	15-X-85	27 837 932	13 777 700	14 060 232	32 300	*33 951	A8 b3	1.7	1 138 914	30
Ecuador[25] / Equateur[25]	25-XI-90	9 648 159	4 796 412	4 851 777	10 264	*10 981	A3 b3	2.3	283 561	39
Falkland Is. (Malvinas)[26 27] / Iles Falkland (Malvinas)[26 27]	5-III-91	2 050	1 095	955	x2	x2	A2 d	0.0	12 173	-
French Guyana[3] / Guyane française[3]	15-III-90	114 808	59 798	55 010	x117	x135	A3 c1	4.8	90 000	2
Guyana / Guyana	12-V-80	758 619	375 841	382 778	x796	x816	A13b1	0.8	214 969	4
Paraguay / Paraguay	26-VIII-92	*4 123 550	*2 069 673	*2 053 877	4 277	*4 643	A11c2	2.7	406 752	11
Peru[3 28] / Pérou[3 28]	12-VII-81	17 005 210	8 489 867	8 515 343	21 550	*22 454	A12c2	1.4	1 285 216	17
Suriname / Suriname	1-VII-80	352 041	173 083	178 958	404	x414	A13c2	0.9	163 265	3
Uruguay[3] / Uruguay[3]	23-X-85	2 955 241	1 439 021	1 516 220	3 094	*3 149	A8 b3	0.6	177 414	18
Venezuela[29] / Venezuela[29]	20-X-90	18 105 265	9 019 757	9 085 508	19 325	*20 712	A3 c1	2.3	912 050	23
Asia · Asie										
Afghanistan / Afghanistan	23-VI-79	13 051 358[30]	6 712 377[30]	6 338 981[30]	28 16121	x17 691	A14c3	([15])	652 090	2

untry or area Pays ou zone	Date	Latest Census / Dernier recensement Both sexes Les deux sexes	Male Masculin	Female Féminin	Midyear estimates (thousands) / Estimations au milieu de l'année (milliers) 1990	1993	Type[1] 1993	Annual rate of increase / Taux d'accroissement annuel % 1990-93	Surface area (km²) / Superficie (km²) 1993	Density Densité 1993[2]
annel Islands les Anglo-Normandes	21-III-86	135 694	65 610	70 084	x142	x146	A7 b1	0.9	195	749
Guernsey[12] Guernesey[12]	21-IV-91	58 867	28 297	30 570	60	58		-0.9	78	744
ersey Jersey	10-III-91	84 082	40 862	43 220	...	...		...	116	...
oatia Croatie	31-III-91	4 784 265	...	...	4 778	x4 511	A2 b1	...	56 538	80
ech Republic Rép. tchéque	3-III-91	10 302 215	4 999 935	5 302 280	10 363	*10 328	A2 b1	-0.1	78 864	131
nmark[3, 13] Danemark[3, 13]	1-I-81	5 123 989	2 528 225	2 595 764	5 140	*5 189	A2 a1	0.3	43 077	120
onia Estonie	12-I-89	1 565 662[3]	731 392[3]	834 270[3]	1 571	*1 517	A4 b1	-1.2	45 100	34
eroe Islands[3] Iles Féroe[3]	22-IX-77	41 969	21 997	19 972	x47	x47	A16b1	-0.3	1 399	34
land[3] Finlande[3]	31-XII-90	4 998 478	2 426 204	2 572 274	4 986	*5 067	A3 b1	0.5	338 145	15
ance[14, 15] France[14, 15]	5-III-90	56 634 299[16]	27 553 788[16]	29 080 511[16]	56 735	*57 379	A3 b1	0.4	551 500	104
rmany † Allemagne †	-	-	-	-	79 365	*81 187	..	0.8	356 733	228
Federal Rep. of Germany[3] Rép. féd. d'Allemagne[3]	25-V-87	61 077 042	29 322 923	31 754 119	63 253	*61 241	A6 b1	-1.1	248 647	246
former German Dem Rep.[3] ancienne R. d. allemande[3]	31-XII-81	16 705 635	7 849 112	8 856 523	16 247	x16 204	A12b1	-0.1	108 333	150
braltar[17] Gibraltar[17]	9-XI-81	29 616	14 992	14 624	31	x28	A2 b1	-3.2	6	4 667
eece Grèce	5-IV-81	*10 269 074[18]	...	...	10089[19]	*10 305[19]	A12b2	0.7	131 990	78
oly See Saint-Siège	30-IV-48	890	548	342	x1	x1	D4 d	0.0	0[20]	...
ungary Hongrie	1-I-90	10 374 823	4 984 904	5 389 919	10 365	*10 294	A3 b1	-0.2	93 032	111
eland[3] Islande[3]	1-XII-70	204 930	103 621	101 309	255	x263	A23a1	1.1	103 000	3
eland Irlande	21-IV-91	3 525 719	1 753 418	1 772 301	3 503	*3 563	A7 b2	0.6	70 284	51
e of Man Ile de Man	14-IV-91	69 788	33 693	36 095	69	*71	A2 b1	0.8	572	123
aly Italie	20-X-91	59 103 833	...	...	57 661[3]	*57057[3]	A12b1	-0.4	301 268	189
tvia Lettonie	12-I-89	2 666 567[3]	1 238 806[3]	1 427 761[3]	2 671	*2 586	A4 b1	-1.1	64 600	40
echtenstein Liechtenstein	2-XII-80	25 215	...	...	x29	x30	A13b1	1.1	160	188
thuania Lithuanie	12-I-89	3 674 802[3]	1 738 953[3]	1 935 849[3]	3 722	*3 730	A4 b1	0.1	65 200	57
uxembourg[3] Luxembourg[3]	31-III-81	364 602	177 869	186 733	382	x380	A12b2	-0.2	2 586	147
alta[21] Malte[21]	16-XI-85	345 418	169 832	175 586	354	x361	A8 b2	0.6	316	1 142
onaco[3] Monaco[3]	4-III-82	27 063	12 598	14 465	x30	x31	A11c1	1.1	1[22]	31000
etherlands[3] Pays-Bas[3]	28-II-71	13 060 115	...	...	14 952	*15 298	A22a1	0.8	40 844	375
orway[3] Norvège[23]	3-XI-90	4 247 546	2 099 881	2 147 665	4 241	*4 312	A3 a1	0.6	323 877	13
oland[24] Pologne[24]	6-XII-88	37 878 641	18 464 373	19 414 268	38 119	*38 505	A5 b1	0.3	323 250	119

y or area / ; ou zone	Date	Latest Census / Dernier recensement: Both sexes / Les deux sexes	Male / Masculin	Female / Féminin	Midyear estimates (thousands) / Estimations au milieu de l'année (milliers): 1990	1993	Type[1] 1993	Annual rate of increase / Taux d'accroissement annuel % 1990–93	Surface area (km²) / Superficie (km²) 1993	Density / Densité 1993[3]
rar ymar	31–III–83	35 307 913[3]	17 518 255[3]	17 789 658[3]	x41 813	x44 596	A10c2	2.1	676 578	66
it[3]	22–VI–91	18 462 081	9 220 914	9 241 167	18 916	x20 812	A2 c1	3.2	140 797	148
a n[11]	1–XII–93	*2 017 591	–	–	2 000	x1 992[30]	–	([11])	212 457	9
itan[44]	1–III–81	84 253 644	44 232 677	40 020 967	112 049	*122 802	A12c1	3.1	796 095	154
ic[45] stine[45]	18–XI–31	1 035 821	524 268[46]	509 028[46]	–	–	–	–	–	–
Strip[47] ne de Gaza[47]	14–IX–67	356 261	172 511	183 750	–	–	–	–	378	–
ines[3] ppines[3]	1–V–90	60 559 116	30 443 187	30 115 929	61 480	*65 649	A13c2	2.2	300 000	219
r	16–III–86	369 079	247 852	121 227	486	*559	A7 c3	4.7	11 000	51
rabia le saoudite	27–IX–92	*16 929 294	*9 466 541	*7 462 753	14 870	x17 119	A1 c3	4.7	2 149 690	8
re[48] pour[48]	30–VI–90	2 705 115	1 370 059	1 335 056	2 705	*2 874	A3 b2	2.0	618	4 650
ka nka	17–III–81	14 846 750	7 568 253	7 278 497	16 993	*17 619	A12c1	1.2	65 610	269
Arab Republic[49] arabe syrienne[49]	7–IX–81	9 046 144	4 621 852	4 424 292	12 116	*13 393	A12c1	3.3	185 180	72
en kistan	12–I–89	5 092 603[3]	2 530 245[3]	2 562 358[3]	5 303	x5 767	A4 b1	2.8	143 100	40
d[3] ande[3]	1–IV–90	*54 532 300	*27 031 200	*27 501 100	56 062	*58 584	A13c1	1.5	513 115	114
ele	21–X–90	56 473 035	28 607 047	27 865 988	56 098	60 227	A3 c1	2.4	774 815	78
nistan ménistan	12–I–89	3 522 717[3]	1 735 179[3]	1 787 538[3]	3 670	x3 921	A4 b1	2.2	488 100	8
Arab Emirates[50] ats arabes unis[50]	15–XII–80	1 043 225	720 360	322 865	x1 671	*1 206	A13c3	([11])	83 600	14
itan ékistan	12–I–89	19 810 077[3]	9 784 156[3]	10 025 921[3]	20 531	x21 860	A4 b1	2.1	447 400	49
m Nam	1–IV–89	*64 411 713	*31 336 568	*33 075 145	66 233	x71 324	A4 c3	2.5	331 689	215
en	–	–	–	–	11 279	*12 302	–	2.9	–	–
r Dem. Yemen ienne Yémen dém.	29–III–88	2 345 266	1 184 359	1 160 907	2 460	*2 929	A5 c3	5.8	332 968	9
r Yemen Arab Rep.[3] Yémen rép. arabe[3]	1–II–86	9 274 173	4 647 310	4 626 863	x9 196	x10 283	A7 c3	3.7	195 000	53
Europe • Europe										
ie	12–IV–89	*3 182 400	*1 638 900	*1 543 500	3 256	*3 500	A4 b1	2.4	28 748	122
a rre	XI–54	5 664	–	–	53	x61	A39c3	4.9	453	135
che[3]	12–V–81	7 555 338	3 572 426	3 982 912	7 718	*7 988	A12b1	1.1	83 853	95
us	12–I–89	10 151 806[3]	4 749 324[3]	5 402 482[3]	10 260	x10 188	A4 b1	−0.2	207 600	49
l[3] que[3]	1–III–81	9 848 647	4 810 349	5 038 298	9 967	*10 010	A2 b1	0.1	30 519	328
-Herzegovina[3] ie-Herzégovine[3]	31–III–91	4 365 639	–	–	x4 308	x3 707	A2 b1	−5.0	51 129	73
i rie	4–XII–85	8 948 388	4 430 061	4 518 327	8 991	*8 472	A8 b1	−2.0	110 912[33]	76

Population by sex, rate of population increase, surface area and density [*cont.*]
Population selon le sexe, taux d'accroissement de la population, superficie et densité [*suite*]

Country or area Pays ou zone	Date	Latest Census / Dernier recensement: Both sexes Les deux sexes	Male Masculin	Female Féminin	Midyear estimates (thousands) / Estimations au milieu de l'année (milliers): 1990	1993	Type[1] 1993	Annual rate of increase Taux d'accroissement annuel % 1990-93	Surface area (km²) Superficie (km²) 1993	Density Densité 1993[2]
Niue Nioué	29-X-86	2 531	...	...	x2	x2	A2 d	0.0	260	8
Norfolk Island Ile Norfolk	30-VI-86	2 367	1 170	1 197	...	...	...	...	36	...
Northern Mariana Islands Iles Mariannes du Nord	1990	43 345	...	...	26[10]	x47	A3 c1	([11])	464	101
Palau Palaos	1990	15 122	...	...	x15	x16	A3 c1	2.2	459	35
Papua New Guinea[7] Papouasie-Nouv.-Guinée[7]	22-IX-80	3 010 727	1 575 672	1 435 055	3 699	*3 922	A13c3	2.0	462 840	8
Pitcairn Pitcairn	31-XII-91	66	...	...	...	...	A2 b1	...	5	...
Samoa Samoa	3-XI-81	156 349	81 027	75 322	164	x167	A12c1	0.6	2 831	59
Solomon Islands[14] Iles Salomon[14]	23-XI-86	285 176	147 972	137 204	x320	x354	A7 c1	3.4	28 896	12
Tokelau Tokélau	1-X-82	1 552	751	801	x2	x2	A11b1	0.0	12	167
Tonga Tonga	28-XI-86	94 649	47 611	47 038	97	x98	A7 c1	0.5	747	131
Tuvalu Tuvalu	27-V-79	7 300	...	...	x9	x9	A14c1	0.0	26	346
Vanuatu Vanuatu	16-V-89	142 419	73 384	69 035	147	x161	A4 c1	3.1	12 189	13
Wallis and Futuna Islands Iles Wallis et Futuna	15-II-83	12 408	6 266	6 142	x14	x14	A3 c1	0.0	200	70

Source:
Demographic statistics database of the Statistical Division of the United Nations Secretariat.

† For detailed descriptions of data pertaining to former Czechoslovakia, Germany, SFR Yugoslavia and former USSR, see Annex I – Country or area nomenclature, regional and other groupings.

* Provisional.

x Estimate prepared by the Population Division of the United Nations.

1 For explanation of code, see technical notes to this chapter.

2 Population per square kilometre of surface area in 1993. Figures are merely the quotients of population divided by surface area and are not to be considered either as reflecting density in the urban sense or as indicating the supporting power of a territory's land and resources.

3 De jure population.

4 Including the enclave of Cabinda.

5 Comprising Chagos Archipelago (formerly dependency of Mauritius).

6 Census of Chagos Archipelago taken 30 June 1962 gave total population of 747 persons.

7 Excluding Mayotte.

8 Comprising Bioko (which includes Pagalu) and Rio Muni (which includes Corisco and Elobeys).

9 Mid-year estimates have been adjusted for under-enumeration, estimated as follows:

Source:
Base de données pour les statistiques démographique de la Division de statistique du Secrétariat de l'ONU.

† Pour les descriptions en détails des données relatives à l'ancienne Tchécoslovaquie, l'Allemagne, la Rfs Yougoslavie et l'ancienne URSS, voir l'Annexe I – Nomenclautre des pays ou zones, groupements régionaux et autres groupements.

* Données provisoires.

x Estimation établie par la Division de la population de l'Organisation des Nations Unies.

1 Pour l'explication du code, voir la remarque générale concerment ce chapitre.

2 Nombre d'habitants au kilomètre carré en 1993. Il s'agit simplement du quotient du chiffre de la population divisé par celui de la superficie: il ne faut pas y voir d'indication de la densité au sens urbain du terme ni de population que les terres et les ressources du territoire sont capables de nourrir.

3 Population de droit.

4 Y compris l'enclave de Cabinda.

5 Comprend l'archipel de Chagos (ancienne dépendance de Maurice).

6 Le recensement de la population de l'archipel de Chagos au 30 juin 1962 a donnée comme population total 747 personnes.

7 Non compris Mayotte.

8 Comprend Bioko (qui comprend Pagalu) et Rio Muni (qui comprend Corisco et Elobeys).

9 Les estimations au milieu de l'année tiennent compte d'un ajustement destiné à compenser les lacunes du dénombrement. Les données de recensement ne tiennent pas compte de cet ajustement. En voici le détail:

Population by sex, rate of population increase, surface area and density (cont.)
Population selon le sexe, taux d'accroissement de la population, superficie et densité (suite)

ntry or area ys ou zone	Date	Latest Census / Dernier recensement Both sexes Les deux sexes	Male Masculin	Female Féminin	Midyear estimates (thousands) / Estimations au milieu de l'année (milliers) 1990	1993	Type[1] 1993	Annual rate of increase / Taux d'accroissement annuel % 1990-93	Surface area (km²) / Superficie (km²) 1993	Density / Densité 1993[2]
igal[44] rtugal[44]	15-IV-91	*9 853 896	...	...	9 868[10]	*9 864	A2 b1	(11)	92 389	107
iblic of Moldova oldova, Rép. de	12-I-89	4 337 592	2 058 160	2 279 432	4 364	*4 356	A4 b1	-0.1	33 700	129
ania oumanie	7-I-92	22 810 035	11 213 763	11 596 272	23 207	*22 755	A1 b2	-0.7	238 391	95
ian Federation dération de Russie	12-I-89	147 021 869[3]	68 713 869[3]	78 308 000[3]	147 913	x147 760	A4 b1	-0.0	17075400	9
Marino nt-Marin	30-XI-76	19 149	9 654	9 495	23	x24	A17a2	1.2	61	393
kia vaquie	3-III-91	5 274 335	2 574 061	2 700 274	5 298	*5 318	A2 b1	0.1	49 012	108
nia[3] vénie[3]	31-III-91	1 965 986	952 611	1 013 375	1 998	*1 991	A2 b1	-0.1	20 256	96
] pagne[65]	1-III-91	39 433 942	19 338 083	20 095 859	38 959	*39 141	A2 c1	0.2	505 992	77
ard and Jan Mayen Isl.[66] lbard et Ile Jan-Mayen[66]	1-XI-60	3 431	2 545	886	...	...	...	...	62 422	...
en[1] ède[1]	1-IX-90	8 587 353	4 242 351	4 345 002	8 559	*8 712	A3 a1	0.6	449 964	19
erland[1] sse[1]	4-XII-90	6 873 687	3 390 446	3 483 241	6 712	*6 938	A3 b1	1.1	41 293	168
l of Macedonia[3] g-R.y. Macédoine[3]	31-III-91	2 033 964	1 027 352	1 006 612	2 028	x2 119	A2 b1	1.5	25 713	82
ne aine	12-I-89	51 452 034[3]	23 745 108[3]	27 706 926[3]	51 839	*52 179	A4 b1	0.2	603 700	86
d Kingdom[67] aume-Uni[67]	21-IV-91	*56 352 200	...	...	57 561	*58 191	A12b1	0.4	244 100	238
slavia[3] goslavie[3]	31-III-91	*10 337 504	...	...	10 529	*10 485	A2 b1	-0.1	102 173	103
Oceania · Océanie										
ican Samoa[3 38] s américaines[3 38]	1-IV-90	46 773	...	...	39[10]	x51	A3 b1	(11)	199	256
lia tralie	30-VI-91	16 850 540	8 362 815	8 487 725	17 065	*17 661	A7 b1	1.1	7 713 364	2
mas Island Christmas	30-VI-81	2 871	1 918	953	...	...	...	...	135	...
(Keeling) Islands des Cocos (Keeling)	30-VI-81	555	298	257	...	...	...	...	14	...
Islands[68] Cook[68]	1-XII-86	17 614	9 188	8 426	18	x19	A9 b1	1.4	236	81
l	31-VIII-86	715 375	362 568	352 807	731	x758	A7 b1	1.2	18 274	41
h Polynesia[69] nésie française[69]	6-IX-88	188 814	98 345	90 469	197	x211	A5 c1	2.3	4 000	53
m[3 38]	1-IV-90	133 152	70 945	62 207	x134	x144	A3 b1	2.4	549	262
] bati[70]	9-V-85	63 883	...	...	x72	x76	A8 c1	1.8	726	105
all Islands Marshall	13-XI-88	43 380	...	...	46	*52	A5 c1	3.9	181	287
nesia, Federated States of onésie, Etats fédérés de	1985-89	100 749	...	...	x108	x118	A8 c1	3.0	702	168
ru	22-I-77	7 254	...	...	x10	x10	A16c1	0.0	21	476
aledonia[71] velle-Calédonie[71]	4-IV-89	164 173	83 862	80 311	170	*179	A4 c1	1.8	18 575	10
ealand[72] velle-Zélande[72]	5-III-91	*3 434 952	...	...	3 363	*3 451	A2 b1	0.9	270 534	13

Population by sex, rate of population increase, surface area and density (*cont.*)
Population selon le sexe, taux d'accroissement de la population, superficie et densité (*suite*)

shown separately.

36 Including data for East Jerusalem and Israeli residents in certain other territories under occupation by Israeli military forces since June 1967.

37 Comprising Hokkaido, Honshu, Shikoku, Kyushu. Excluding diplomatic personnel outside the country and foreign military and civilian personnel and their dependants stationed in the area.

38 Including military and diplomatic personnel and their families abroad, numbering 933 at 1961 census, but excluding foreign military and diplomatic personnel and their families in the country, numbering 389 at 1961 census. Also including registered Palestinian refugees number 654,092 and 722,687 at 30 June 1963 and 31 May 1967, respectively.

39 Excluding data for Jordanian territory under occupation since June 1967 by Israeli military forces.

40 Excluding alien armed forces, civilian aliens employed by armed forces, foreign diplomatic personnel and their dependants and Korean diplomatic personnel and their dependants outside the country.

41 Excluding Palestinian refugees in camps.

42 Based on results of sample survey.

43 Comprising Macau City and islands of Taipa and Coloane.

44 Excluding data for Jammu and Kashmir, the final status of which has not yet been determined, Junagardh, Manavadar, Gilgit and Baltistan.

45 Former mandated territory administered by the United Kingdom until 1948.

46 Excluding United Kingdom armed forces, numbering 2,507.

47 Comprising that part of Palestine under Egyptian administration following the Armistice of 1949 until June 1967, when it was occupied by Israeli military forces.

48 Excluding transients afloat and non-locally domiciled military and civilian services personnel and their dependants and visitors, numbering 5,553, 5,187 and 8,895 respectively at 1980 census.

49 Including Palestinian refugees numbering 193,000 on 1 July 1977.

50 Comprising 7 sheikdoms of Abu Dhabi, Dubai, Sharjah, Ajman, Umm al Qaiwain, Ras al Khaimah and Fujairah, and the area lying within the modified Riyadh line as announced in October 1955.

51 Excluding surface area of frontier rivers.

52 Including dependencies: Alderey, Brechou, Herm, Jethou, Lithou and Sark Island.

53 Excluding Faeroe Islands and Greenland, shown separately.

54 Excluding Overseas Departments, namely French Guiana, Guadeloupe, Martinique and Réunion, shown separately.

55 De jure population, but excluding diplomatic personnel outside the country and including foreign diplomatic personnel not living in embassies or consulates.

56 Excluding military personnel stationed outside the country who do not have a personal residence in France.

57 Excluding armed forces.

58 Including armed forces stationed outside the country, but including alien armed forces stationed in the area.

59 Including armed forces stationed outside the country, but excluding alien armed forces stationed in the area.

60 Surface area is 0.44 km².

61 Including Gozo and Comino Islands and civilian nationals temporarily outside the country.

62 Surface area is 1.49 km².

63 Excluding civilian aliens within the country, but including civilian nationals temporarily outside the country.

64 Including the Azores and Madeira Islands.

65 Including the Balearic and Canary Islands, and Alhucemas, Ceuta, Chafarinas, Melilla and Penon de Vélez de la Gomera.

66 Inhabited only during the winter season. Census data are for total population while estimates refer to Norwegian population

2 916 km².

34 Y compris les données pour la partie du Jammu et du Cachemire occupée par l'Inde dont le statut définitif n'a pas encore été déterminé.

35 Les chiffres fournis par l'Indonesie comprennent le Timor oriental, qui fait l'objet d'une rubrique distincte.

36 Y compris les données pour Jérusalem-Est et les résidents israéliens dans certains autres territoires occupés depuis juin 1967 par les forces armées israéliennes.

37 Comprend Hokkaido, Honshu, Shikoku, Kyushu. Non compris le personnel diplomatique hors du pays, les militaires et agents civils étranger: en poste sur le territoire et les membres de leur famille les accompagnant.

38 Y compris les militaires et le personnel diplomatique à l'étranger et les membres de leur famille les accompagnant, au nombre de 933 personnes au recensement de 1961, mais non compris les militaires et le personnel diplomatique étrangers sur le territoire et les membres de leur famille les accompagnant, au nombre de 389 personnes au recensement de 1961. Y compris également les réfugiés de Palestine immatriculés: 654 092 au 30 juin 1963 et 722 687 au 31 mai 1967.

39 Non compris les donnees pour le territoire jordanien occupé depuis juin 1967 par les forces armées israéliennes.

40 Non compris les militaires étrangers, les civils étrangers employés par les armées, le personnel diplomatique étranger et les membres de leur famille les accompagnant et le personnel diplomatique coréen hors du pays et les membres de leur familles les accompagnant.

41 Non compris les réfugiés de Palestine dans les camps.

42 D'après les résultats d'une enquête par sondage.

43 Comprend la ville de Macao et les îles de Taipa et de Colowane.

44 Non compris les données pour le Jammu et le Cachemire, dont le status définitif n'a pas encore été déterminé, le Junagardh, le Manavadar, le Gilgit et le Baltistan.

45 Ancien territoire sous mandat administré par le Royaume-Uni jusqu'à 1948.

46 Non compris les forces armées du Royaume-Uni au nombre de 2 507 personnes.

47 Comprend la partie de la Palestine administrée par l'Egypt depuis l'armistice de 1949 jusqu'en juin 1967, date laquelle elle a été occupée par les forces armées israéliennes.

48 Non compris les personnes de passage à bord de navires, les militaires et agents civils non résidents et les membres de leur famille les accompagnant, et les visiteurs, soit: 5 553, 5 187 et 8 895 personnes respectivement au recensement de 1980.

49 Y compris les réfugiés de Palestine au nombre de 193 000 au 1er juillet 1977.

50 Comprend les sept cheikhats de Abou Dhabi, Dabai, Ghârdja, Adjmân, Oumm-al-Quiwaîn, Ras al Khaima et Foudjaïra, ainsi que la zone délimitée par la ligne de Riad modifiée comme il a été announcé en octobre 1955.

51 Non compris la surface des cours d'eau frontières.

52 Y compris les dépendances: Aurigny, Brecqhou, Herm, Jethou, Lihou et l'île de Sercq.

53 Non compris les îles Féroé et le Groenland, qui font l'objet de rubriques distinctes.

54 Non compris les départements d'outre-mer, c'est-à-dire la Guyane française, la Guadeloupe, la Martinique et la Réunion, qui font l'objet de rubriques distinctes.

55 Population de droit, non compris le personnel diplomatique hors du pays et y compris le personnel diplomatique étranger qui ne vit pas dans les ambassades ou les consulats.

56 Non compris les militaires en garnison hors du pays et sans résidence personnelle en France.

57 Non compris les militaires.

58 Y compris les militaires en garnison hors du pays, mais non compris les militaires étrangers en garnison sur le territoire. territoire.

59 Y compris les militaires en garnison hors du pays, mais y compris les militaires étrangers en garnison sur le territoire. territoire.

...

8
Population by sex, rate of population increase, surface area and density [cont.]
Population selon le sexe, taux d'accroissement de la population, superficie et densité [suite]

	Percentage adjustment	Adjusted census total
Brunei Darussalam	1.06	–
Guatemala	13.7	–
Guinea	...	–
Korea, Republic of	1.9	–
Mozambique	3.8	–
Netherlands Antilles	2.0	–
Peru	...	–
Sierra Leone	10.0	*3 002 426
South Africa	...	–
Uruguay	2.6	–

Estimate not in accord with the latest census and/or the latest estimate.
Rate not computed because of apparent lack of comparability between estimates shown for 1990 and 1993.
Including an estimate of 224,095 for nomad population.
Comprising the islands of Agalega and St. Brandon.
Excluding Bophuthatswana, Ciskei, Transkei and Venda.
Comprising the Northern Region (former Saguia el Hamra) and Southern Region (former Rio de Oro).
De jure population, but excluding persons residing in institutions.
Including Carriacou and other dependencies in the Grenadines.
Including dependencies: Marie-Galante, la Désirade, les Saintes, Petite-Terre, St. Barthélemy and French part of St. Martin.
Comprising Bonaire, Curaçao, Saba, St. Eustatius and Dutch part of St. Martin.
Including armed forces in the area.
Including Bequia and other islands in the Grenadines.
De jure population, but excluding civilian citizens absent from country for extended period of time. Census figures also exclude armed forces overseas.
Excluding Indian jungle population.
Mid-year estimates for 24 October.
Excluding nomadic Indian tribes.
Excluding dependencies, of which South Georgia (area 3,755 km²) had an estimated population of 499 in 1964 (494 males, 5 females). The other dependencies namely, the South Sandwich group (surface area 337 km²) and a number of smaller islands, are presumed to be uninhabited.
A dispute exists between the governments of Argentina and the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland concerning sovereignty over the Falkland Islands (Malvinas).
Excluding nomad population.
Excluding transients afloat.
Excluding foreign diplomatic personnel and their dependants.
This total population of China, as given in the communiqué of the State Statistical Bureau releasing the major figures of the census, includes a population of 6,130,000 for Hong Kong and Macau.
Comprising Hong Kong island, Kowloon and the New (leased) Territories.
Land area only. Total including ocean area within administrative boundaries is 2,916 km².
Including data for the Indian-held part of Jammu and Kashmir, the final status of which has not yet been determined.
Figures provided by Indonesia including East Timor.

	Ajustement (en pourcentage)	Chiffre de recensement ajusté
Brunéi Darussalam	1,06	–
Guatemala	13,7	–
Guinée	...	–
Corée, Rép. de	1,9	–
Mozambique	3,8	–
Antilles néerlandaises	2,0	–
Pérou	...	–
Sierra Leone	10,0	*3 002 426
Afrique du Sud	...	–
Uruguay	2,6	–

10 L'estimation ne s'accorde avec le dernier recensement, et/ou avec la dernière estimation.
11 On n'a pas calculé le taux parce que les estimations pour 1990 et 1993 ne paraissent pas comparables.
12 Y compris une estimation de 224 095 personnes pour la population nomad
13 Y compris les îles Agalega et Saint-Brandon.
14 Non compris Bophuthatswana, Ciskei, Transkei et Venda.
15 Comprend la région septentrionale (ancien Saguia-el-Hamura) et la région méridionale (ancien Rio de Oro).
16 Population de droit, mais non compris les personnes dans les institutions.
17 Y compris Carriacou et les autres dépendances du groupe des îles Grenadines.
18 Y compris les dépendances: Marie-Galante, la Désirade, les Saintes, Petite-Terre, Saint-Barthélemy et la partie française de Saint-Martin.
19 Comprend Bonaire, Curaçao, Saba, Saint-Eustache et la partie néederlandaise de Saint-Martin.
20 Y compris les militaires en garnison sur le territoire.
21 Y compris Bequia et des autres îles dans les Grenadines.
22 Population de droit, mais non compris les civils hors du pays pendant une période prolongée. Les chiffres de recensement ne comprennent pas également les militaires à l'étranger.
23 Non compris les Indiens de la jungle.
24 Estimations au milieu de l'années pour le 24 Octobre.
25 Non compris les tribus d'Indiens nomades.
26 Non compris les dépendances, parmi lesquelles figure la Georgie du Sud (3 755 km²) avec une population estimée à 499 personnes en 1964 (494 du sexe masculin et 5 du sexe féminin). Les autres dépendances, c'est-à-dire le groupe des Sandwich de Sud (superficie: 337 km²) et certaines petite-îles, sont présumées inhabitées.
27 La souveraineté sur les îles Falkland (Malvinas) fait l'objet d'un différend entre le Gouvernement argentin et le Gouvernement du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord.
28 Non compris la population nomade.
29 Non compris les personnes de passage à bord des navires.
30 Non compris le personnel diplomatique étranger et les membres de leur famille les accompagnant.
31 Le chiffre indiqué pour la population totale de la Chine, qui figure dans le communiqué du Bureau du statistique de l'Etat publiant les principaux chiffres du recensement, comprennent la population de Hong-kong et Macao qui s'élève à 6 130 000 personnes.
32 Comprend les îles de Hong-kong, Kowloon et les Nouveaux Territoires (à bail).
33 Superficie terrestre seulement. La superficie totale, qui comprend la zone maritime se trouvant à l'intérieur des limites administratives, est de

(*) ملحق رقم (5) نسبة الأمية في الدول حسب الجنس .

12
Illiterate population by sex
Population analphabète selon le sexe

Country or area Pays ou zone	Year Année	Age-group Groupe d'âge	Illiterate population Population analphabète Total	M	F	Percentage of illiterates Pourcentage d'analphabètes Total	M	F
Africa - Afrique								
Algeria Algérie	1987	15+	6373688	2320756	4052932	50.4	36.6	64.2
Angola [1] Angola [1]	1985	15+	...	...	...	59.0	51.0	...
Benin Bénin	1979	15+	1418051	563351	854700	83.5	74.8	90.5
Botswana [1] Botswana [1]	1990	15+	174500	49600	124900	26.4	16.3	34.9
Burkina Faso Burkina Faso	1975	15+	2803440	1272593	1530847	91.2	85.3	96.7
Burundi [1] Burundi [1]	1982	10+	...	...	...	66.2	57.2	74.3
Cameroon Cameroun	1976	15+	2360088	863884	1496204	58.8	45.4	70.9
Cape Verde Cap-Vert	1990	15+	69930	21363	48567	37.1	25.2	46.7
Central African Rep. République centrafricaine	1975	15+	841995	336544	505451	81.8	70.4	91.6
Chad [1] Tchad [1]	1990	15+	2280300	916800	1364400	70.2	57.8	82.1
Comoros Comores	1980	15+	88780	36429	52351	52.1	44.0	60.0
Congo [1] Congo [1]	1990	15+	484700	163500	321100	43.4	30.0	56.1
Côte d'Ivoire [1] Côte d'Ivoire [1]	1990	15+	2941000	1080600	1860400	46.2	33.1	59.8
Egypt [2] Egypte [2]	1986	15+	14644904	5706276	8938628	54.2	41.6	67.2
Equatorial Guinea Guinée équatoriale	1983	15+	58847	16288	42559	38.0	22.6	51.5
Ethiopia Ethiopie	1984	15+	13533624	5840560	7693064	75.7	67.3	83.6
Gabon [1] Gabon [1]	1990	15+	311400	103000	208400	39.3	26.5	51.5
Gambia [1] Gambie [1]	1990	15+	349900	143600	206300	72.8	61.0	84.0
Ghana [1] Ghana [1]	1990	15+	3258200	1215100	2043100	39.7	30.0	49.0
Guinea [1] Guinée [1]	1990	15+	2947000	1237000	1710000	76.0	65.1	86.6
Guinea-Bissau Guinée-Bissau	1979	15+	342393	130922	211471	80.0	66.7	91.4
Kenya [1] Kenya [1]	1990	15+	3728300	1207400	2520900	31.0	20.2	41.5
Liberia [1] Libéria [1]	1990	15+	839000	352800	486200	60.5	50.2	71.2
Libyan Arab Jamahiriya [1] Jamahiriya arabe libyenne [1]	1990	15+	890300	324500	565700	36.2	24.6	49.6
Madagascar [1] Madagascar [1]	1990	15+	1304500	395300	909200	19.8	12.3	27.1
Malawi Malawi	1987	15+	2214440	706326	1506114	51.5	34.7	66.5
Mali Mali	1988	6+	...	...	...	81.2	73.6	88.6
Mauritania Mauritanie	1988	15+	667342	268955	398387	64.9	53.9	75.4
Mauritius Maurice	1990	15+	149383	54748	94635	20.1	14.8	25.3
Morocco Maroc	1982	15+	8119233	3187079	4932154	69.7	56.3	82.5
Mozambique Mozambique	1980	15+	4557751	1650952	2906799	72.8	56.0	87.8

* Statistical Yearbook - U.N. New York 1995

8
Population by sex, rate of population increase, surface area and density [*cont.*]
Population selon le sexe, taux d'accroissement de la population, superficie et densité [*suite*]

…luded also in the de jure population of Norway.
…g Channel Islands and Isle of Man, shown separately.
…g Niue, shown separately, which is part of …ands, but because of remoteness is …ered separately.
…ing Austral, Gambier, Marquesas, Rapa, Society …motu Islands.
…g Christmas, Fanning, Ocean and Washington Islands.
…g the islands of Huon, Chesterfield, Loyalty, … and Belep Archipelago.
…g Campbell and Kermadec Islands (population 20 … surface area 148 km²) as well as Antipodes, …d, Bounty, Snares, Solander and Three Kings …ll of which are uninhabited. Excluding …tic personnel and armed forces outside the …, the latter numbering 1,936 at 1966 census; …luding alien armed forces within the country.
…sing eastern part of New Guinea, the Bismarck …lago, Bougainville and Buka of Solomon Islands …nd about 600 smaller islands.
…ising the Solomon Islands group (except …nville and Buka which are included with Papua …uinea shown separately), Ontong, Java, Rennel …nta Cruz Islands.

60 Superficie: 0,44 km².
61 Y compris les îles de Gozo et de Comino et les civils nationaux temporairement hors du pays.
62 Superficie: 1,49 km².
63 Non compris les civils étrangers dans le pays, mais y compris les civils nationaux temporairement hors du pays.
64 Y compris les Açores et Madère.
65 Y compris les Baléares et les Canaries, Al Hoceima, Ceuta, les îles Zaffarines, Melilla et Penon de Vélez de la Gomera.
66 N'est habitée pendant la saison d'hiver. Les données de recensement se rapportent à la population totale, mais les estimations ne concernent que la population norvégienne, comprise également dans la population de droit de la Norvège.
67 Non compris les îles Anglo-Normandes et l'île de Man, qui font l'objet de rubriques distinctes.
68 Non compris Nioué, qui fait l'objet d'une rubrique distincte et qui fait partie des îles Cook, mais qui, en raison de son éloignement, est administrée séparément.
69 Comprend les îles Australes, Gambier, Marquises, Rapa, de la Société et Tuamotou.
70 Y compris les îles Christmas, Fanning, Océan et Washington.
71 Y compris les îles Huon, Chesterfield, Loyauté et Walpole, et l'archipel Belep.
72 Y compris les îles Campbell et Kermadec (20 habitants en 1961, superficie: 148 km²) ainsi que les îles Antipodes, Auckland, Bounty, Snares, Solander et Three Kings, qui sont toutes inhabitées. Non compris le personnel diplomatique et les militaires hors du pays, ces derniers au nombre de 1936 au recensement de 1966; non compris également les militaires étrangers dans le pays.
73 Comprend l'est de la Nouvelle-Guinée, l'archipel Bismarck, Bougainville et Buka (ces deux dernières du groupe des Salomon) et environ 600 îlots.
74 Comprend les îles Salomon (à l'exception de Bougainville et de Buka dont la population est comprise dans celle de Papouasie-Nouvelle Guinée qui font l'objet d'une rubrique distincte), ainsi que les îles Ontong, Java, Rennel et Santa Cruz.

Education and literacy Instruction et alphabétisation

12
Illiterate population by sex (cont.)
Population analphabète selon le sexe (suite)

Country or area Pays ou zone	Year Année	Age group Groupe d'âge	Illiterate population Population analphabète Total	M	F	Percentage of illiterates Pourcentage d'analphabètes Total	M	F
Guadeloupe Guadeloupe	1982	15+	22359	11231	11128	10.0	10.4	9.6
Guatemala [1] Guatemala [1]	1990	15+	2253200	931900	1321300	44.9	36.9	52.9
Haiti Haïti	1982	15+	2004791	926751	1078040	65.2	62.7	67.5
Honduras [1] Honduras [1]	1990	15+	766000	348800	417200	26.9	24.5	29.4
Jamaica Jamaïque	1987	15+	278578	173683	104895	18.2	23.1	13.5
Martinique Martinique	1982	15+	16814	8824	7990	7.2	8.0	6.6
Mexico Mexique	1990	15+	6161662	2305113	3856549	12.4	9.6	15.0
Montserrat [1] Montserrat [1]	1970	15+	231	100	131	3.4	3.2	3.4
Netherlands Antilles Antilles néerlandaises	1981	15+	10236	4497	5739	6.2	5.8	6.6
Nicaragua [1] Nicaragua [1]	1971	15+	410755	193475	217277	42.5	42.0	42.9
Panama Panama	1990	15+	168644	80700	87944	11.2	10.6	11.7
Puerto Rico Porto Rico	1980	15+	239095	107372	131723	10.9	10.3	11.5
St. Kitts-and-Nevis [3] Saint-Kitts-et-Nevis [3]	1980	15+	674	337	337	2.7	2.9	2.5
Saint Lucia [3] Sainte-Lucie [3]	1970	15+	9195	4251	4944	18.3	19.2	17.6
St. Vincent-and-Grenadines [3] Saint-Vincent-et-Grenadines [3]	1970	15+	1839	779	1060	4.4	4.2	4.5
Trinidad and Tobago Trinité-et-Tobago	1990	15+	25910	9159	16751	3.1	2.0	4.4
Turks and Caicos Is. [3] Îles Turques et Caïques [3]	1970	15+	56	18	38	1.9	1.4	2.3
United States Etats-Unis	1979	14+	...	...	...	0.5	...	...
America, South - Amérique du Sud								
Argentina Argentine	1980	15+	1184964	543174	641790	6.1	5.7	6.4
Bolivia Bolivie	1992	15+	744846	213713	531133	19.9	11.8	27.5
Brazil Brésil	1991	15+	19294646	9300503	9994143	20.1	19.9	20.3
Chile Chili	1992	15+	537744	247531	290213	5.7	5.4	6.0
Colombia Colombie	1985	15+	2271338	1076907	1194431	11.9	11.6	12.2
Ecuador [4] Equateur [4]	1990	15+	690802	273501	417301	12.7	9.6	16.1
French Guiana Guyane française	1982	15+	8372	4321	4051	17.0	16.4	17.7
Guyana [1,3] Guyane [1,3]	1990	15+	24500	8800	15700	3.6	2.5	4.6
Paraguay Paraguay	1982	15+	219120	84340	134780	12.5	9.7	15.2
Peru [3] Pérou [3]	1981	15+	1799458	485486	1313972	18.1	9.9	26.1
Suriname [1] Suriname [1]	1990	15+	13400	6300	7100	5.1	4.9	5.3
Uruguay Uruguay	1985	15+	108400	57300	51100	5.0	5.6	4.5
Venezuela Venezuela	1990	15+	1130567	509864	620703	10.0	9.1	10.8

Education and literacy Instruction et alphabétisation

12
Illiterate population by sex [cont.]
Population analphabète selon le sexe [suite]

Country or area Pays ou zone	Year Année	Age group Groupe d'âge	Illiterate population Population analphabète Total	M	F	Percentage of illiterates Pourcentage d'analphabètes Total	M	F
Niger[1] Niger[1]	1990	15+	2683000	1099400	1583600	71.6	59.6	83.2
Nigeria[1] Nigéria[1]	1990	15+	28722600	10758200	17964409	49.3	37.7	60.5
Réunion Réunion	1982	15+	73220	38861	34359	21.4	23.5	19.5
Rwanda Rwanda	1978	15+	1619117	620852	998265	61.8	49.2	73.4
Sao Tome and Principe Sao Tomé-et-Principe	1981	15+	22080	6755	15325	42.6	26.8	57.6
Senegal Sénégal	1988	15+	2652915	1090771	1562144	73.1	63.1	82.1
Seychelles Seychelles	1971	15+	12494	6465	6029	42.3	44.4	40.2
Sierra Leone[1] Sierra Leone[1]	1990	15+	1829500	776800	1052800	79.3	69.3	88.7
Somalia[1] Somalie[1]	1990	15+	3002500	1153700	1848800	75.9	63.9	86.0
South Africa[1] Afrique du Sud[1]	1980	15+	3711776	1796523	1915253	23.8	22.5	25.2
St. Helena Sainte-Hélène	1987	20+	104	65	39	2.7	3.3	2.1
Sudan[1] Soudan[1]	1990	15+	10061100	3947700	6113500	72.9	57.3	88.3
Swaziland Swaziland	1986	15+	116464	48722	67742	32.7	30.1	34.8
Togo Togo	1981	15+	927712	328497	599215	68.6	53.3	81.5
Tunisia Tunisie	1989	15+	2095943	762085	133858	42.7	30.8	54.8
Uganda Ouganda	1991	15+	3855388	1348282	2507106	43.9	31.8	55.2
United Rep. Tanzania[1] République-Unie de Tanzanie[1]	1986	15+	1366721	489830	878891	9.6	–	–
Zaire[1] Zaïre[1]	1990	15+	5465900	1563300	3902700	28.2	16.4	39.3
Zambia[1] Zambie[1]	1990	15+	1170100	398000	772100	27.2	19.2	34.7
Zimbabwe[1] Zimbabwe[1]	1982	15+	852120	292790	559330	22.2	15.8	28.1
America, North · Amérique du Nord								
Barbados[1] Barbade[1]	1970	15+	1093	493	600	0.7	0.7	0.7
Belize[1] Belize[1]	1970	15+	5353	2656	2699	8.8	8.8	8.8
Bermuda[1] Bermudes[1]	1970	15+	586	391	195	1.6	2.1	1.1
British Virgin Islds[1] Iles Vierges britanniques[1]	1970	15+	100	61	39	1.7	1.9	1.5
Canada Canada	1986	15+	659745	–	–	3.4	–	–
Cayman Islands[1] Iles Caïmanes[1]	1970	15+	152	70	82	2.5	2.5	2.4
Costa Rica Costa Rica	1984	15+	112946	55431	57515	7.4	7.3	7.4
Cuba[4] Cuba[4]	1981	10+	–	–	–	3.8	3.8	3.8
Dominica[1] Dominique[1]	1970	15+	2083	944	1139	5.9	6.0	5.8
Dominican Republic République dominicaine	1981	15+	1031629	518236	513609	26.0	26.0	26.0
El Salvador El Salvador	1980	15+	818100	–	–	32.7	–	–
Grenada[1] Grenade[1]	1970	15+	1070	424	646	2.2	2.0	2.4

12
Illiterate population by sex (*cont.*)
Population analphabète selon le sexe (*suite*)

Country or area Pays ou zone	Year Année	Age group Groupe d'âge	Illiterate population Population analphabète Total	M	F	Percentage of illiterates Pourcentage d'analphabètes Total	M	F
Sri Lanka Sri Lanka	1981	15+	1271984	424424	847560	13.2	8.7	18.0
Syrian Arab Republic [11] République arabe syrienne [11]	1981	15+	1982265	601390	1380875	44.4	26.4	63.0
Tajikistan Tadjikistan	1989	15+	66973	17189	49784	2.3	1.2	3.4
Thailand Thaïlande	1990	15+	2572127	833682	1738445	6.7	4.4	8.8
Turkey Turquie	1990	15+	7615973	1870245	5745728	20.8	10.1	31.5
Turkmenistan Turkménistan	1989	15+	...	...	...	2.3	1.2	3.4
United Arab Emirates Emirats arabes unis	1985	15+	269983	185397	84586	28.8	27.7	31.3
Uzbekistan Ouzbékistan	1989	15+	...	...	...	2.8	1.5	4.0
Viet Nam Viet Nam	1979	15+	4846849	1340445	3506404	16.0	9.5	21.7
Yemen [1 11] Yémen [1 11]	1990	15+	2558600	876000	1682600	61.5	46.7	73.7
Europe · Europe								
Belarus Bélarus	1989	15+	165406	21917	143489	2.1	0.6	3.4
Bulgaria Bulgarie	1992	15+	147389	44123	103266	2.1	1.3	2.9
Croatia Croatie	1991	15+	124882	22507	102375	3.3	1.2	5.2
Estonia Estonie	1989	15+	3329	687	2642	0.3	0.1	0.4
Greece Grèce	1991	15+	389067	90049	299018	4.8	2.3	7.0
Hungary Hongrie	1980	15+	95542	27756	67786	1.1	0.7	1.5
Italy Italie	1981	15+	1572556	539781	1032775	3.5	2.5	4.5
Latvia Lettonie	1989	15+	11476	2327	9149	0.5	0.2	0.8
Liechtenstein Liechtenstein	1981	10+	68	33	35	0.3	0.3	0.3
Lithuania Lituanie	1989	15+	44308	10436	33872	1.6	0.8	2.2
Malta Malte	1985	20+	33740	16802	16938	14.3	14.8	13.9
Poland Pologne	1978	15+	334586	92609	241977	1.2	0.7	1.7
Portugal Portugal	1981	15+	1506206	524461	981745	20.6	15.2	25.4
Republic of Moldova République de Moldova	1989	15+	113193	20078	93115	3.6	1.4	5.6
Romania Roumanie	1992	15+	577376	125372	452004	3.3	1.5	5.0
Russian Federation Fédération de Russie	1989	15+	2274572	279490	1995082	2.0	0.5	3.2
San Marino Saint-Marin	1976	10+	640	260	380	3.9	3.2	4.7
Spain Espagne	1986	15+	1260789	360483	900306	4.2	2.5	5.8
Ukraine Ukraine	1989	15+	...	...	...	1.6	0.5	2.6
Yugoslavia Yougoslavie	1991	15+	463291	79258	384033	6.7	2.4	10.8
Yugoslavia, SFR † Yougoslavie, Rfs †	1981	15+	1764042	370558	1393484	10.4	4.5	16.1
Oceania · Océanie								
American Samoa Samoa américaines	1980	15+	507	240	267	2.7	2.5	2.8

12
Illiterate population by sex [cont.]
Population analphabète selon le sexe [suite]

Country or area Pays ou zone	Year Année	Age group Groupe d'âge	Illiterate population Population analphabète Total	M	F	Percentage of illiterates Percentage d'analphabètes Total	M	F
Asia - Asie								
Afghanistan [30] Afghanistan [30]	1979	15+	5832988	2583581	3249407	81.8	69.7	95.0
Armenia Arménie	1989	15+	–	–	–	1.2	0.6	1.9
Azerbaijan Azerbaïdjan	1989	15+	–	–	–	2.7	1.1	4.1
Bahrain Bahreïn	1991	15+	55300	24196	31104	15.9	11.4	23.0
Bangladesh Bangladesh	1981	15+	32923083	14501583	18421500	70.8	60.3	82.0
Brunei Darussalam Brunéi Darussalam	1991	15+	20809	6887	13922	12.2	7.5	17.5
China Chine	1990	15+	181609097	54359731	127249366	22.2	13.0	31.9
Cyprus [1] Chypre [1]	1987	15+	–	–	–	6.0	2.0	9.0
Georgia Géorgie	1989	15+	–	–	–	1.0	0.5	1.5
Hong Kong [3] Hong-kong [3]	1971	15+	571840	126152	445688	22.7	9.9	35.9
India Inde	1981	15+	238097747	93899834	144197913	59.2	45.2	74.3
Indonesia Indonésie	1990	15+	20899440	6553716	14345714	18.4	11.7	24.7
Iran, Islamic Rep. of Iran, Rép. islamique d'	1991	15+	10652344	4113811	6538533	34.3	25.6	43.6
Iraq [1] Iraq [1]	1985	15–45	–	–	–	10.7	9.8	12.5
Israel Israël	1992	15+	183200	50500	132700	5.1	2.9	7.3
Jordan Jordanie	1991	15+	373610	105950	267660	16.8	9.2	24.9
Kazakhstan Kazakhstan	1989	15+	276835	49301	227534	2.5	0.9	3.9
Korea, Republic of [1,11] Corée, République de [1,11]	1990	15+	1185300	134300	1050900	3.7	0.9	6.5
Kuwait Koweït	1985	15+	273513	141082	132431	25.5	21.8	31.2
Kyrgyzstan Kirghizistan	1989	15+	–	–	–	3.0	1.4	4.5
Lao People's Dem. Rep. [1] Rép. dém. pop. lao [1]	1985	15–45	–	–	–	16.1	8.0	24.2
Lebanon [1] Liban [1]	1990	15+	382300	110900	271300	19.9	12.2	26.9
Macau Macao	1970	15+	31917	11894	20023	20.6	15.2	26.1
Malaysia Malaisie	1980	15+	2399790	791000	1608790	30.4	20.4	40.3
Maldives Maldives	1985	15+	8568	4565	4003	8.7	8.8	8.5
Myanmar Myanmar	1983	15+	4492769	1460457	3032312	21.4	14.2	28.3
Nepal Népal	1981	15+	6998148	3053083	3945065	79.4	68.3	90.8
Pakistan Pakistan	1981	15+	34713824	16051771	18662053	74.3	64.6	85.2
Philippines Philippines	1990	15+	2349731	1095697	1254034	6.4	6.0	6.8
Qatar Qatar	1986	15+	64891	45253	19638	24.3	23.2	27.5
Saudi Arabia Arabie saoudite	1982	15+	–	–	–	48.9	28.9	69.2
Singapore Singapour	1990	15+	226677	51307	175370	10.3	4.9	17.0

(*) ملحق رقم (6) – التعليم

10
Education at the first, second and third levels
Enseignement des premier, second et troisième degrés

Number of students and percentage female
Nombre d'étudiants et étudiantes feminines en pourcentage

Country or area / Pays ou zone	Years / Années	First level / Premier degré: Total	%F	Years / Années	Second level / Second degré: Total	%F	Years / Années	Third level / Troisième degré: Total	%F
Africa · Afrique									
Algeria / Algérie	1910	3 118 827	42	1980	1 028 294	39	1980[1]	79 351	26
	1985	3 481 288	44	1985	1 823 392	42	1985[1]	132 057	31
	1990	4 189 152	45	1990[2]	2 175 580	43	1990	285 930	...
	1992	4 436 363	45	1992	2 305 198	45	1991	298 117	...
Angola / Angola	1980	1 300 673	...	1980	190 702	...	1980	2 333	...
	1985	974 498	45	1985[2]	178 910	...	1985	5 034	...
	1990	990 155	*48	1990	186 499	...	1990	6 534	...
Benin / Bénin	1980	379 926	32	1975	43 123	...	1975	2 118	13
	1985	444 163	34	1980	89 969	...	1980	4 822	...
	1990[3]	457 140	...	1985	107 172	29	1985	9 063	16
	1991[3]	505 970	...	...	...	...	1990	10 873	*13
Botswana / Botswana	1980	171 914	55	1980	20 969	53	1980	1 078	35
	1985	223 608	52	1985	36 144	53	1985	1 938	...
	1990	283 516	52	1990[2]	61 767	52	...	...	...
	1992	301 482	51	1992	81 316	53	1992[4]	6 409	45
Burkina Faso / Burkina Faso	1980	201 595	37	1980	27 539	33	1975	1 067	20
	1985	351 807	37	1985	53 565	34	1980	1 644	22
	1990	504 414	38	1990	98 929	34	1985	4 085	23
	1991	530 013	39	1992	115 753	35	1990	5 425	23
Burundi / Burundi	1981	206 408	38	1980	19 013	*32	1980	1 879	25
	1985	385 936	42	1985	25 939	34	1985	2 783	24
	1990	633 203	46	1990	44 207	37	1990	3 592	27
	1992	651 086	45	1992	55 713	39	1992	4 256	26
Cameroon / Cameroun	1975	1 122 900	45	1975	143 812	33	...	...	...
	1980	1 379 205	45	1980	234 090	35	1980[3]	11 686	...
	1985	1 705 319	46	1985	343 720	38	...	...	...
	1990	1 964 146	46	1990	500 272	41	1990	33 177	...
Cape Verde / Cap-Vert	1975	64 794	*48	...	...	...	...	...	...
	1980	57 567	49	1980	3 341	...	...	...	...
	1985	57 909	49	...	...	...	...	...	...
	1990	69 832	...	1989	7 866	50	...	...	...
Central African Rep. / Rép. centrafricaine	1975	221 432	36	1975	23 011	18	1975	669	...
	1980	246 174	37	1980	45 211	26	1980	1 719	8
	1985	309 656	39	1985	59 273	27	1985	2 651	11
	1989	323 661	39	1989	49 147	29	...	...	...
Chad / Tchad	1975	*212 983	*26	1975	16 391	...	1975	547	5
	1985	337 616	28	1986	44 379	16	1984	1 643	9
	1991	591 417	32	1989	58 570	18	1988[4]	2 983	...
Comoros / Comores	1980	59 709	41	1980	13 798	34	...	...	...
	1985	66 084	43	1985	21 056	39	...	...	...
	1990	72 824	42	...	...	...	1989	248	15
	1991	75 577	45	1991	15 878	39	1991	223	28
Congo / Congo	1975	319 101	47	1975	102 110	36	1980	7 255	15
	1980	390 676	48	1980	187 585	41	1985	10 684	16
	1985	475 805	49	1985	222 633	44	1990	10 671	18
	1990	502 918	46	1990	183 023	42	1991	12 045	19
Côte d'Ivoire / Côte d'Ivoire	1980	1 024 585	40	1975[7]	119 482	...	1975	7 174	17
	1985	1 214 511	41	1980[7]	221 940	30	1980	19 633	...
	1990	1 414 865	41	...	...	...	1986	23 642	18
	1991	1 447 785	42	...	...	...	...	...	...
Djibouti / Djibouti	1980	16 841	...	1980	5 135	...	...	...	...
	1985	25 212	41	1985	7 041	39	...	...	...
	1990	31 705	41	1990	9 513	...	...	...	...
	1993	33 005	43	1992	9 740	43	...	...	...
Egypt / Egypte	1980	4 662 816	40	1980	2 929 168	37	1975	480 016	30
	1985	6 214 250	43	1985	3 826 601	40	1980	715 701	32
	1990[2]	6 964 306	44	1990[9]	5 507 257	43	1985	854 584	30
	1991[9]	6 541 725	45	1991[9]	5 284 174	45	1990[10]	708 417	35
Equatorial Guinea / Guinée équatoriale	1975	*39 000	...	1975	4 523	17	...	...	...
	1980	44 499	...	1979	2 729	...	...	...	...
	1983	61 532	...	1982	4 368	...	1990	578	13

* Statistical Yearbook _ U.N. New York 1995

12
Illiterate population by sex [*cont.*]
Population analphabète selon le sexe [*suite*]

Country or area Pays ou zone	Year Année	Age group Groupe d'âge	Illiterate population Population analphabète			Percentage of illiterates Percentage d'analphabètes		
			Total	M	F	Total	M	F
Fiji Fidji	1986	15+	56203	21633	34570	12.8	9.8	15.8
Guam Guam	1990	15+	1004	511	493	1.0	1.0	1.0
New Caledonia Nouvelle-Calédonie	1976	15+	7133	3370	3763	8.7	7.8	9.7
Palau [14] Palaos [14]	1980	15+	5798	2454	3344	8.1	6.7	9.5
Papua New Guinea [1] Papouasie-Nouvelle-Guinée [1]	1990	15+	1119000	426500	692500	48.0	35.1	62.2
Samoa Samoa	1971	15+	1581	819	762	2.2	2.2	2.1
Tonga Tonga	1976	15+	193	81	112	0.4	0.3	0.5
Vanuatu Vanuatu	1979	15+	28647	13823	14824	47.1	42.7	52.2
former USSR · ancienne URSS								
former USSR ancienne URSS	1989	15+	4282023	644964	3637059	2.0	0.7	3.2

Source:
United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (Paris).

† For detailed description of data pertaining to former Czechoslovakia, Germany, SFR Yugoslavia and former USSR, see Annex I — Country or area nomenclature, regional and other groupings.

1 Estimates.
2 Egyptian population only.
3 Not including Bothuthatswana, Transkei and Veda.
4 Based on a 10% sample of census returns.
5 Persons with no schooling are defined as illiterates.
6 Excluding functionally and physically handicapped.
7 In 1980, after the National Literacy Campaign, the Ministry of Education estimated that the illiteracy rate of the population aged 10 years and over had been reduced to 12.96%.
8 Excluding nomadic Indian tribes.
9 Excluding Indian jungle population.
10 Excluding nomadic population.
11 Based on a sample survey.
12 National population only.
13 Excluding former Democratic Yemen.
14 Including data for Federated States of Micronesia, Marshall Is. and Northern Marians Is.

Source:
Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture (Paris).

† Pour les descriptions en détails des données relatives à l'ancienne Tchécoslovaquie, l'Allemagne, la Rfs Yougoslavie et l'ancienne USSR, voir l'Annexe I — Nomenclature des pays ou zones, groupements régionaux et autres groupements.

1 Estimation.
2 Population egyptienne seulement.
3 Non compris le Bothuthatswana, le Transkei and Veda.
4 D'après un échantillon portant sur 10% des bulletins de recensement.
5 Les personnes sans scolarité ont été considérées comme étant analphabètes.
6 Non compris les handicapés physiques et fonctionnels.
7 En 1980, à la fin de la compagne nationale d'alphabétisation, le Ministère de l'Education a estimé que le taux d'analphabétisation de la population âgée de 10 ans et plus a été réduit à 12.96%.
8 Non compris les tribus Indiennes nomades.
9 Non compris les Indiens de la jungle.
10 Non compris les populations nomades.
11 Basées sur une enquête par sondage.
12 Population nationale seulement.
13 Non compris l'ancien Yémen démocratique.
14 Y compris les données pour les Etats fédérés de Micronésie, les îles Marshall et les îles Mariannes du Nord.

10
Education at the first, second and third levels
Number of students and percentage female [cont.]
Enseignement des premier, second et troisième degrés
Nombre d'étudiants et étudiantes féminines en pourcentage [suite]

Country or area Pays ou zone	Years Années	First level Premier degré Total	%F	Years Années	Second level Second degré Total	%F	Years Années	Third level Troisième degré Total	%F
Mozambique Mozambique	1980[13]	1 357 192	43	1981	107 849	28	1976	906	34
	1985	1 248 074	44	1985[1]	151 888	31	1980	1 000	...
	1990[2]	*1 206 278	*41	1990	160 177	36	1985	1 442	23
	1992	1 199 476	43	1992	159 202	38	1992	3 482	26
Namibia Namibie	1986	294 985	...	1986	49 571	...	...	...	...
	1990	313 970	52	1990	62 354	56	1991	4 157	64
	1992	349 167	50	1992	84 581	55	...	...	...
Niger Niger	1975	142 182	35	1975	14 462	28	1975	541	10
	1980	228 855	35	1980	38 861	29	1980	1 435	20
	1985	275 902	36	...	...	...	1986	3 317	18
	1990	368 732	36	1990	76 758	29	1989	4 506	15
Nigeria Nigéria	1980	13 760 030	43	1980	2 345 604	35	1975	44 964	...
	1985	12 914 870	44	1985	3 088 711	43	1980	150 072	...
	1990	13 776 854	44	1990[1]	3 123 277	42	1985	266 679	27
	1991	14 805 937	44	1991	3 600 620	55	1989	335 824	24
Reunion Réunion	1975	95 810	...	1975	50 467	55	...	...	...
	1980	79 143	...	1980	62 613	...	...	...	...
	1985	73 985	48	1985	69 863	54	...	...	...
	1988	73 747	...	1986	69 585	53	...	...	...
Rwanda Rwanda	1980	704 924	48	1980	20 672	46	1975	1 108	...
	1985	836 877	49	1985[3]	46 998	42	1980	1 243	10
	1990	1 100 437	50	1990	70 400	43	1985	1 987	14
	1991[3]	1 104 902	50	1991	94 586	44	1989	3 389	19
St. Helena Sainte-Hélène	1975	755	48	1975	524	54	...	...	...
	1980	717	51	1980	638	48	1980	36	25
	1985	582	55	1985	513	49	...	...	...
Sao Tome and Principe Sao Tomé-et-Principe	1975	14 290	...	1975	4 010	...	...	...	...
	1980	16 374	...	1980	3 815	...	...	...	...
	1986	17 010	48	1986	5 255	...	...	...	...
	1989	19 822	47	...	...	...	...	...	...
Senegal Sénégal	1980	419 746	40	1980	95 604	33	1976	8 921	20
	1985	583 890	40	1985	130 338	33	1980	13 626	18
	1990	708 448	...	1990	181 170	...	1985	13 354	...
	1991	725 496	42	1991	191 431	35	1991	21 562	24
Seychelles Seychelles	1980	14 468	51	1980	924	*47	1976	142	93
	1985	14 368	49	1985[2]	3 975	50	1980	144	89
	1990	14 362	...	1990	4 396	...	...	...	...
	1993[1]	9 873	49	1993[1]	9 111	50	...	...	...
Sierra Leone Sierra Leone	1975	205 910	40	1975	30 478	32	1975	1 642	16
	1980	315 145	42	1980	68 199	...	1980	2 166	...
	1985	421 689	...	1985	94 717	...	1985	5 690	...
	1990	367 426	41	1990	102 474	37	1990	4 742	...
Somalia Somalie	1975	197 706	35	1975	31 857	24	1975	2 040	11
	1980	271 704	36	1980	43 841	27	...	...	...
	1985	196 496	34	1985	45 636	35	1986	15 672	20
South Africa Afrique du Sud	1986[14]	4 737 367	49	1989	2 572 226	54	1989[14]	421 152	46
	1990	6 951 777	50	1990	2 743 184	54	1990[14]	439 007	44
	1992[14]	5 643 707	49	...	...	...	1992[14]	490 112	46
Sudan Soudan	1980	1 464 227	40	1980	384 194	37	1975	21 342	16
	1985	1 738 341	40	1985	556 587	42	1980	28 788	27
	1990	2 042 743	43	1990	731 624	43	1985	37 367	37
	1991	2 168 180	43	1991	718 298	44	1989	60 134	40
Swaziland Swaziland	1980	112 019	50	1975	16 876	...	1980	1 875	40
	1985	139 345	50	1980	23 665	...	1985	2 732	...
	1990	166 454	50	1985	31 109	...	1990	3 198	43
	1992	180 285	49	...	...	...	1992	3 023	42
Togo Togo	1975	362 895	35	1975	64 404	24	1975	2 353	14
	1980	506 356	38	1981	130 366	25	1980	4 750	15
	1985	462 858	38	1985	97 120	24	1986	6 223	...
	1990	651 962	39	1990	125 545	25	1989	7 826	13
Tunisia Tunisie	1980	1 054 027	42	1980	293 351	37	1980	31 827	30
	1985	1 291 490	45	1985	457 630	40	1985	41 594	36
	1990	1 405 665	46	1990	564 540	43	1990	68 535	39
	1993	1 476 529	47	1992	639 403	45	1992	87 780	41

10
Education at the first, second and third levels
Number of students and percentage female (cont.)
Enseignement des premier, second et troisième degrés.
Nombre d'étudiants et étudiantes féminines en pourcentage (*suite*)

Country or area / Pays ou zone	Years / Années	First level / Premier degré: Total	%F	Years / Années	Second level / Second degré: Total	%F	Years / Années	Third level / Troisième degré: Total	%F
Ethiopia / Ethiopie	1980	2 130 716	35	–	–	–	1980	14 366	–
	1985	2 448 778	39	1985	666 169	–	1985	27 338	16
	1990	2 466 375	40	1990	865 866	43	1990	34 076	18
	1992	1 855 894	41	1992	720 779	46	1991[11]	26 218	19
Gabon / Gabon	1975	128 552	49	1975	22 542	35	1975	1 014	20
	1980	155 081	49	1980	29 406	40	–	–	–
	1985	183 607	49	1985	44 124	42	1988	4 007	31
	1991	210 000	50	1991	51 348	54			
Gambia / Gambie	1980[12]	43 432	35	1980	9 657	30	–	–	–
	1985[12]	69 017	39	1984	15 913	30	–	–	–
	1990	86 307	*43	1990	20 400	33	–	–	–
	1992	97 262	41	1992	25 929	35	–	–	–
Ghana / Ghana	1980[3]	1 377 734	44	1980	693 159	38	1975	9 079	16
	1985[3]	1 505 819	–	1985[13]	749 980	–	–	–	–
	1990	1 945 422	45	1989[13]	829 518	39	–	–	–
	1991[7]	1 796 490	45	–	–	–	1990	–	–
Guinea / Guinée	1980	257 547	33	1980	98 305	25	1975	12 411	18
	1985	276 436	32	1985[3]	92 754	26	–	–	–
	1990	346 807	32	1990	85 942	24	1985	8 801	14
	1992	421 869	32	1992	106 811	25			
Guinea-Bissau / Guinée-Bissau	1976	84 793	33	1975	2 153	31	–	–	–
	1980	74 539	32	1980	4 757	20	–	–	–
	1986	77 004	35	1986	6 450	25	–	–	–
	1988	79 035	36	1988	6 330	32	1988	404	6
Kenya / Kenya	1975	2 681 155	46	1975	240 969	35	–	–	–
	1980	3 926 629	47	1980	428 023	41	1980	12 986	–
	1985[3]	4 702 414	48	1985[3]	457 767	38	1985	21 756	26
	1990	5 392 319	49	1988	563 440	41	–	–	–
Lesotho / Lesotho	1980	244 638	59	1975	16 476	56	1980	1 889	–
	1985	314 003	56	1980	25 292	60	1984	2 043	61
	1990	351 632	55	1985	37 343	60	1991	4 164	53
	1992	362 657	54	1992	53 485	59	1992	5 359	58
Liberia / Libérie	1975	104 056	34	1975	34 151	25	1975	2 404	22
	1980	147 216	35	1980	54 625	28	1979	3 789	28
	1984	132 889	*35	–	–	–	–	–	–
	1986[3]	80 048	–	–	–	–	1987	5 095	23
Libyan Arab Jamahiriya / Jamah. arabe libyenne	1975	556 169	46	1975	166 122	34	1975	13 427	18
	1980	662 843	47	1980	296 197	40	1980	28 166	25
	1985[3]	1 011 952	47	1985[7]	143 113	47	1985	30 000	–
	1991	1 236 986	48	1991	235 508	56	1991	72 899	46
Madagascar / Madagascar	1980	1 723 779	49	1979[14]	233 578	–	1980	22 632	–
	1984	1 625 216	48	1988	345 302	46	1985	38 310	38
	1990	1 570 721	49	1990	340 191	49	1990	35 824	45
	1993	1 490 317	49	1993	312 939	49	1992	42 681	–
Malawi / Malawi	1975	641 709	40	1975	15 018	27	1975	2 198	14
	1980	809 862	41	1980	18 653	28	1980	3 476	31
	1985	942 539	43	1985	25 737	32	1985	3 928	29
	1990	1 400 682	45	1990	33 275	34	1989	5 594	28
Mali / Mali	1980	291 159	36	1975	55 444	26	1975	2 936	10
	1985	292 395	37	1979	78 707	–	1980	1 631	11
	1990	340 573	37	1986	63 768	30	1985	6 768	13
	1991	375 131	37	1990	78 523	32	1990	6 703	14
Mauritania / Mauritanie	1980	90 530	35	1980	22 102	20	–	–	–
	1985	140 571	40	1985	35 955	–	1985	4 526	–
	1990[3]	166 036	42	1991	39 821	*34	1988	5 808	13
	1992	219 256	44	1992	43 034	33	1991	5 850	15
Mauritius / Maurice	1980	126 758	49	1975	65 113	44	1975	1 096	14
	1985	140 714	49	1980	81 926	48	1980	1 038	31
	1990	137 491	49	1985	72 551	47	1985	1 161	36
	1991	135 233	49	1990	79 229	50	–	–	–
Morocco / Maroc	1980	2 172 289	37	1980	797 118	38	1975	45 322	19
	1985	2 279 887	38	1985	1 201 858	39	1980	112 405	–
	1990[2]	2 483 691	40	1990[2]	1 123 531	41	1985	181 087	32
	1992	2 727 833	41	1992	1 207 734	41	–	–	–

10
Education at the first, second and third levels
Number of students and percentage female [cont.]
Enseignement des premier, second et troisième degrés
Nombre d'étudiants et étudiantes feminines en pourcentage [suite]

Country or area / Pays ou zone	Years / Années	First level / Premier degré: Total	%F	Years / Années	Second level / Second degré: Total	%F	Years / Années	Third level / Troisième degré: Total	%F
Grenada	1975	21 195	48	1975	10 197	...	...	...	...
Grenade	1980	18 076	48	1980	8 626	59	...	...	...
	1985	20 808	...	1985	6 341	...	...	...	...
	1989	21 616	...	1987	6 497	...	...	...	...
Guadeloupe	1980	53 581	...	1980	49 398	...	...	...	...
Guadeloupe	1985	42 734	...	1985	51 634	53	...	...	...
	1990	38 531	49	1990	49 846	53	...	...	...
	1991	38 255	49	1991	50 556	52	...	...	...
Guatemala	1975	627 126	45	1975	99 233	46	1975[21]	22 881	23
Guatemala	1980	803 404	45	1980	171 903	45	1980	50 890	...
	1985	1 016 474	45	1985	204 049	...	1985[24]	48 283	...
	1991	1 249 413	46	1991	294 907	...	1986[21]	51 860	...
Haiti	1975	487 135	...	1980	99 594	...	1975	2 881	24
Haïti	1980[23]	642 391	46	1985	143 758	...	1980	4 671	30
	1985[25]	872 500	47	...	...	...	1985	6 288	26
	1990	555 433	48	...	...	...	...	...	...
Honduras	1975	460 744	49	1975	56 705	...	1975	11 907	34
Honduras	1980	601 337	50	1980	127 293	50	1980	25 825	38
	1985	765 809	50	1985	184 112	...	1985	36 620	...
	1991	908 466	50	1991	194 083	55	...	...	...
Jamaica	1976	367 525	50	1975	216 248	54	1980	13 999	...
Jamaïque	1980	359 488	50	1980	248 001	53	1985	10 969	...
	1985	340 059	...	1985	237 713	52	1990	16 018	...
	1990[3]	323 378	50	1990	225 240	52	1991	23 220	...
Martinique	1980	47 382	...	1980	47 745	...	...	...	...
Martinique	1986	33 492	48	1985	47 500	...	...	...	...
	1990	32 744	...	1991	46 373	52	...	...	...
	1992	32 585	49	1992	43 928	54	...	...	...
Mexico	1980	14 666 257	49	1980	4 741 850	47	1975	562 056	...
Mexique	1985	15 124 160	49	1985	6 549 105	48	1980	929 865	33
	1990	14 401 588	49	1990	6 704 297	50	1985	1 207 779	...
	1992	14 425 669	48	1992	6 782 886	49	1990	1 310 835	...
Montserrat	1975	2 635	48	1975	535	...	...	...	...
Montserrat	1980	1 546	48	1980	887	...	...	...	...
	1981	1 725	50	...	...	...	...	...	...
Netherlands Antilles	1980	32 856	49	...	...	...	...	...	...
Antilles néerlandaises	1982	32 380	49	...	...	...	...	...	...
Nicaragua	1980	472 167	51	1980	139 743	53	1980	35 268	...
Nicaragua	1985	561 551	52	1985	128 499	67	1985	29 001	56
	1990	632 882	51	1990	163 888	58	1990	30 733	52
	1992	703 854	50	...	...	...	1991	31 499	49
Panama	1980	337 522	48	1975	133 181	52	1980	40 369	55
Panama	1985	340 135	48	1980	171 273	52	1985	55 303	58
	1990	351 021	48	1985	184 536	52	1990	53 235	...
	1991	349 858	...	1990	195 903	51	1991	58 625	...
Puerto Rico	...	...	...	...	...	...	1975	97 517	53
Porto Rico	...	...	...	...	...	...	1980	131 184	59
St. Kitts and Nevis	1975	8 804	48	...	...	...	1979	40	70
St. Kitts-Nevis	1980	7 149	49	1985	4 197	49	1985	212	42
	1985	7 810	42	1991	4 396	51	1991	325	37
	1991	7 236	48	...	...	...	1992	394	55
Saint Lucia	1980	29 605	51	1980	4 465	55	1976	298	53
Sainte-Lucie	1985	32 817	49	1985	6 833	61	1980	301	52
	1990	33 006	49	1990	8 230	59	1986	367	55
	1992[3]	31 868	...	1991	9 419	61	1987	389	54
St. Pierre and Miquelon	1980	747	49	1980	748	52	...	...	...
St. Pierre et Miquelon	1985	558	47	1985	821	53	...	...	...
	1989	556	...	1986	800	53	...	...	...
St. Vincent and the Grenadines	1975[26]	21 854	49	1975	5 084	58	1983	736	69
Saint-Vincent-et-Grenadines	1980[26]	24 158	...	1981	8 058	59	1986	795	64
	1985[26]	24 561	49	1985	6 782	59	1989	677	68
	1990	22 030	49	1990	10 719	55	...	...	...

10
Education at the first, second and third levels
Number of students and percentage female (cont.)
Enseignement des premier, second et troisième degrés
Nombre d'étudiants et étudiantes féminines en pourcentage (suite)

Country or area / Pays ou zone	Years / Années	First level / Premier degré: Total	%F	Years / Années	Second level / Second degré: Total	%F	Years / Années	Third level / Troisième degré: Total	%F
Uganda	1975[17]	973 604	40	1975[14]	55 263	26	1980	5 856	23
Ouganda	1980[17]	1 292 377	*43	1980[14]	86 560	...	1985	10 103	23
	1985[17]	2 117 000	...	1985[14]	179 185	...	1990	17 578	28
	1988[17]	2 632 764	...	1988[13]	260 069	...	1992	21 489	29
United Republic of Tanzania	1981[18]	3 538 183	48	1980[14]	78 715	...	1975	3 064	14
Rép.-Unie de Tanzanie	1985[18]	3 169 759	50	1985[19]	92 945	...	...	...	...
	1990[18]	3 379 000	50	1990[15]	167 150	42	1985[4]	4 863	15
	1992[18]	3 603 488	49	1992[19]	189 827	44	1989	5 254	...
Zaire	1980	4 195 699	42	1975	511 481	26	1975	24 853	...
Zaïre	1985	4 650 756	39	1980	863 774	27	1980	28 493	...
	1990	4 562 430	43	1985	959 934	30	1985	40 878	...
	1992	4 870 933	43	1987	1 066 351	32	1988	61 422	...
Zambia	1975	872 392	45	1975	77 672	...	1975	8 403	*14
Zambie	1980	1 041 938	47	1980	102 019	35	...	...	...
	1985	1 348 318	47	1985[7]	140 743	...	1986	14 492	...
	1990	1 461 206	...	...	...	...	1990	15 343	...
Zimbabwe	1980	1 235 036	...	1975	70 005	42	1980	8 339	...
Zimbabwe	1985	2 214 963	48	1980	74 746	...	1985	30 843	...
	1990	2 116 414	50	1985	482 000	...	1990	49 361	...
	1993	2 376 046	48	1991	710 619	44	1992	61 553	27
America, North · Amerique du Nord									
Antigua and Barbuda / Antigua-et-Barbuda	1991	9 298	49	1991	5 845	50	...	...	...
Bahamas	1975	31 707	50	1980	25 136	...	1976	5 660	...
Bahamas	1980	32 854	...	1985	27 604	52	1980	4 093	...
	1985	32 848	49	1991	27 559	50	1985	4 531	...
	1992[24]	31 601	50	1992	29 863	50	1987	5 305	68
Barbados	1975	*32 884	*50	1975	29 025	52	...	...	...
Barbade	1980	31 147	50	1980	28 836	50	1980	4 033	54
	1984	30 161	48	1984	28 695	50	1988	4 244	59
	1991	26 662	49	1989	24 004	47	1991	6 888	55
Belize	1980[17]	34 615	...	1982	6 306	*52	...	...	...
Belize	1985[17]	39 212	48	1985	7 045	54	...	...	...
	1990[17]	46 023	*48	1990	7 904	53	...	...	...
	1991[17]	46 674	48	1991	8 901	55	...	...	...
Bermuda	1975	6 808	48	...	...	...	1980	608	51
Bermudes	1980	5 934	49	...	...	...	1982[22]	2 664	...
	1984	5 398	50	...	...	...	...	...	...
British Virgin Islands	1975	2 096	50	1975	621	56	...	...	...
Iles Vierges brit.	1980	1 974	50	1980	791	57	...	...	...
	1984	2 069	48	1983	1 323	58	...	...	...
Canada	1980	2 184 919	49	1980	2 323 228	49	1980[22]	1 172 750	50
Canada	1985	2 254 867	48	1985	2 250 941	49	1985[22]	1 639 410	45
	1990	2 371 558	48	1990	2 292 735	49	1990[22]	1 916 801	54
	1992	2 438 436	48	1992	2 392 064	49	1991[22]	1 942 814	54
Costa Rica	1980	348 674	49	1980	135 830	53	1980[22]	55 593	...
Costa Rica	1985	362 877	48	1985	112 531	52	1985[22]	63 771	...
	1990	435 025	49	1990	130 553	50	1990[22]	74 681	...
	1993	484 958	49	1993	160 343	51	1991[22]	80 442	...
Cuba	1980	1 468 538	48	1980	1 146 414	50	1980	151 733	48
Cuba	1985	1 077 213	47	1985	1 156 555	51	1985	235 224	54
	1990	887 737	48	1990	1 002 338	52	1990	242 434	57
	1992	942 431	49	1992	819 712	52	1992	198 476	58
Dominica	1980	14 815	50	1975	6 487	59	1980	63	22
Dominique	1985	12 340	48	1983	7 562	...	1984	60	67
	1990	12 836	49	1985	7 370	54	1990	430	41
	1992	12 795	49	...	...	...	1991	658	55
Dominican Republic	1975	911 142	...	1975	260 133	...	...	...	...
République dominicaine	1980	1 105 730	...	1980	356 091	...	1985	123 748	...
	1985	1 219 683	50	1985	463 511	...	...	...	...
	1989[3]	1 032 055	49	...	...	...	...	...	...
El Salvador	1975	759 460	48	1980	73 030	48	1975	28 281	33
El Salvador	1980	834 101	49	1984	85 081	53	1980	16 838	31
	1984	883 329	50	1991	94 268	55	1985	70 499	44
	1992	1 028 877	50	1992	105 093	53	1990	78 211	33

Education and literacy Instruction et alphabétisation

10
Education at the first, second and third levels
Number of students and percentage female [*cont.*]
Enseignement des premier, second et troisième degrés
Nombre d'étudiants et étudiantes feminines en pourcentage [*suite*]

Country or area Pays ou zone	Years Années	First level Premier degré Total	%F	Years Années	Second level Second degré Total	%F	Years Années	Third level Troisième degré Total	%F
Uruguay Uruguay	1980	331 247	49	1980	148 294	53	...	—	—
	1985	356 002	49	1985	213 774	—	1989	69 428	—
	1990	346 416	49	1990	265 947	—	1990	71 612	...
	1992	338 020	49	1992	272 622	...	1992	68 227	...
Venezuela Venezuela	1980[1]	3 158 466	...	1980	223 267	58	1975	213 542	...
	1985	3 539 890	50	1985	268 580	56	1980	307 133	...
	1990	4 052 947	50	1990	281 419	57	1985	443 064	41
	1991	4 190 047	50	1991	289 430	57	1990	550 030	—
Asia - Asie									
Afghanistan Afghanistan	1975	784 568	15	1975	93 497	11	1975	*12 256	*14
	1980	1 115 993	18	1980	136 898	...	1982	19 652	—
	1985	580 499	31	—	—	...	1986	22 306	14
	1989	726 287	33	...	...	...	1990	24 333	31
Armenia Arménie	—	—	—	...	—	...	1980	58 100	—
	—	—	...	...	—	...	1985	54 800	...
	...	...	...	...	...	...	1990	68 400	...
Azerbaijan Azerbaïdjan	—	—	—	—	—	—	1980	107 000	—
	—	—	—	—	—	—	1985	105 900	—
	—	—	—	—	—	...	1990	105 100	...
	1992	267 946	—	1992	891 839	—	1992	100 985	38
Bahrain Bahreïn	1980	48 451	46	1980	26 528	46	1980	1 908	41
	1985	57 330	49	1985	38 577	48	1985	4 180	60
	1990	66 597	49	1990	47 005	50	1990	6 868	56
	1992	68 898	49	1992	51 413	50	1992	7 763	57
Bangladesh Bangladesh	1975	8 349 834	34	1976	2 183 413	—	1976	158 604	13
	1980	8 240 169	37	1980	2 659 208	24	1980	240 181	14
	1985	8 920 293	40	1985	3 125 219	28	1985	457 862	19
	1990	11 939 949	45	1990	3 592 995	*33	1990	434 309	16
Bhutan Bhoutan	1976	16 671	27	—	—	...	...	...	—
	1980	29 899	...	—	—	—	1980	322	22
	1985	45 395	34	—	—	—	—	—	—
	1993[2]	56 773	43	—	...	...	—	—	...
Brunei Darussalam Brunéi Darussalam	1975	30 109	48	1975	14 614	48	1980	143	50
	1980	30 513	48	1980	17 441	50	1986	601	50
	1985	34 815	—	1985	20 642	...	1987	945	51
	1992	39 782	47	1992	26 836	51	—	...	...
China Chine	1980	146 270 000	45	1980	56 778 008	39	1980[4]	1 161 440	23
	1985	133 701 800	45	1985	50 926 400	40	1985[4]	1 778 608	30
	1990	122 413 800	46	1990	51 054 100	42	1990[4]	2 146 853	33
	1992	122 012 800	47	1992	53 544 000	43	1992[4]	2 270 772	33
Cyprus Chypre	1980[23]	48 701	49	1980[23]	47 599	49	1980	1 940	42
	1985[23]	50 990	48	1985[23]	46 159	49	1985	3 134	48
	1990[23]	62 962	48	1990[23]	44 614	49	1990	6 554	52
	1992[23]	64 313	48	1992[23]	51 641	49	1992	6 263	49
Georgia Géorgie	—	—	—	—	—	—	1980	85 800	—
	—	—	—	—	—	—	1985	88 500	—
	...	...	...	...	...	...	1990	103 900	...
Hong Kong Hong-kong	1980	540 260	48	1975	368 653	47	1975	44 482	23
	1985	534 903	48	1980	468 975	49	1980	38 153	26
	1990	526 700	—	1985	450 367	50	1984	76 844	35
	1991	517 100	...	1987	458 444	49	1992	88 950	42
India Inde	1980	73 873 184	39	1975	23 638 666	30	1975[36]	4 615 992	23
	1985	87 440 514	40	1980	32 748 397	32	1980[36]	3 545 318	26
	1990	99 118 320	41	1985	44 484 544	33	1985[36]	4 470 844	30
	1992	105 370 216	43	1992	63 204 943	36	1988[36]	4 528 956	32
Indonesia Indonésie	1975	17 776 617	45	1975	3 570 080	38	1975	278 200	...
	1980	25 537 053	46	1980	5 721 815	36	1981	565 501	31
	1985	29 897 115	48	1985	*9 479 086	—	1984	980 162	32
	1992	29 598 790	48	1992	10 863 435	45	1992	1 973 094	14
Iran, Islamic Rep. of Iran, Rép. islamique d'	1980	4 799 000	...	1980	2 718 461	37	1975[3]	151 905	28
	1985	6 788 323	44	—	...	—	1985[3]	184 442	29
	1990	9 369 646	46	1990	5 084 832	41	—	—	—
	1992	9 937 359	47	1992	6 322 988	43	...	...	...

10
Education at the first, second and third levels
Number of students and percentage female [cont.]
Enseignement des premier, second et troisième degrés
Nombre d'étudiants et étudiantes féminines en pourcentage [suite]

Country or area / Pays ou zone	Years / Années	First level / Premier degré Total	%F	Years / Années	Second level / Second degré Total	%F	Years / Années	Third level / Troisième degré Total	%F
Trinidad and Tobago / Trinité-et-Tobago	1980[17]	167 039	50	1975	66 583	49	1975	4 940	38
	1985[17]	168 308	50	1980	89 272	—	1980	5 649	43[22]
	1990[19]	193 992	49	1985	95 302	—	1985	6 582	38
	1991[17]	196 333	49	1988	99 741	50	1988	7 161	38
Turks and Caicos Is. / Iles Turques et Caïques	1975[3]	1 764	—	1975	671	—	—	—	—
	1980[3]	1 483	48	1980	691	—	—	—	—
	1984[3]	1 429	49	1984	707	—	—	—	—
United States / Etats-Unis	1980[2]	27 449 000	49	1980	14 556 000	50	1980	12 096 895	51
	1985	26 870 000	49	1985	13 977 000	49	1985	12 247 055	52
	1990	29 262 830	48	1990	12 436 123	49	1990	13 710 150	54
	1991	29 600 000	—	1991	13 200 000	48	1992	14 422 975	—
US Virgin Islands / Iles Vierges américaines	—	—	—	1975	*10 590	—	1975	2 069	63
	1980	21 738	—	1980	6 737	—	1980	2 148	71
	1985	20 548	—	1985	7 948	—	1985	2 602	72
	1990[4]	15 256	51	1990[3]	5 848	59	1990	2 466	75
America, South · Amérique du Sud									
Argentina / Argentine	1975	3 571 180	49	1975	1 243 058	52	1975	596 736	48
	1980	3 917 449	49	1981	1 366 444	53	1980	491 473	50
	1985	4 589 291	49	1985	1 800 049	52	1985	846 145	53
	1991	4 874 306	—	1991	2 160 410	—	1991	1 077 212	—
Bolivia / Bolivie	1975	859 413	45	1975	130 029	—	—	—	—
	1980	978 250	47	1980	170 710	43	—	—	—
	1986	1 204 534	47	1986	209 293	46	—	—	—
	1990	1 278 775	47	1990	219 232	46	—	—	—
Brazil / Brésil	1980	22 598 254	49	1980	2 819 182	54	1980	1 409 243	48[24]
	1985	24 769 736	—	1985	3 016 175	—	1986	1 451 191	—
	1990	28 943 619	—	1990	3 498 777	—	1990[25]	1 540 080	52
	1991	28 742 471	—	1991	3 558 946	—	1991[25]	1 565 056	53
Chile / Chili	1980	2 185 459	49	1980	538 309	53	1980	145 497	43
	1985	2 062 344	49	1985	667 797	52	1985	197 437	43
	1990	1 991 178	49	1990	719 819	51	1990	255 358	—
	1992	2 034 839	49	1992	675 073	51	1991	286 962	—
Colombia / Colombie	1980	4 168 200	50	1980	1 733 192	50	1975	176 098	36
	1985	4 039 533	50	1985	1 934 032	50	1980	271 630	45
	1990	4 246 658	—	1991	2 377 947	54	1985	391 490	49
	1992	4 525 959	49	1992	2 686 515	54	1991	510 649	51
Ecuador / Equateur	1975	1 216 233	49	1975	383 624	48	1975	170 173	—
	1980	1 534 258	49	1980	591 969	—	1980	269 775	—
	1985	1 738 549	49	1985	730 226	50	1984	280 594	—
	1988	1 827 920	—	1987	771 928	50	1990	206 541	—
Falkland Islands (Malvinas) / Iles Falkland (Malvinas)	1975	206	48	1975	126	44	—	—	—
	1980	223	58	1980	90	56	—	—	—
French Guiana / Guyane française	1975	7 594	—	1975	5 534	52	—	—	—
	1980	9 276	—	1980	7 421	—	—	—	—
	1983	9 780	—	1990	10 722	—	—	—	—
	1990	14 256	—	—	—	—	—	—	—
Guyana / Guyana	1975	130 240	49	1975	71 327	51	1975	2 852	35
	1980	130 832	49	1985	76 546	51	1980	2 465	44
	1985	113 857	49	1986	76 012	51	1985	2 328	48
	1988	118 015	*49	—	—	—	1989	4 665	43
Paraguay / Paraguay	1980	518 968	48	1980	118 828	—	1975	18 302	—
	1985	570 775	48	1985	150 736	—	1980	26 915	—
	1990	687 331	48	1990	163 734	50	1985	32 090	—
	1992	749 336	48	1992	192 775	50	1990	32 884	—
Peru / Pérou	1980	3 161 375	48	1980	1 205 116	45	1980	306 353	35
	1985	3 711 592	48	1985	1 427 261	47	1985	452 462	—
	1990	3 855 282	—	1990	1 697 943	—	1990	681 801	—
	1992	3 853 098	—	1992	1 703 997	—	1992	777 918	—
Suriname / Suriname	1975	80 171	48	1975	30 603	55	—	—	—
	1980	74 538	—	1980	24 027	—	1980	2 378	—
	1986	62 633	48	1984	34 608	—	1985	2 751	54
	1988	65 798	49	1988	34 248	54	1990	4 319	53

10

Education at the first, second and third levels
Number of students and percentage female [cont.]

Enseignement des premier, second et troisième degrés
Nombre d'étudiants et étudiantes féminines en pourcentage [*suite*]

Magistrature'.

6 Data do not include the University of Law.
7 Data for vocational education refer to schools attached to the Ministry of Education only.
8 Data do not include Al Azhar.
9 Data for general education do not include Al Azhar for 1991 and data for teacher training do not include Al Azhar from 1988.
10 Data exclude private institutions.
11 Data do not include Asmara University and Kotebe college.
12 Data do not include Action aid schools.
13 For general and vocational education, data refer to public education only.
14 For general education, data refer to public education only.
15 Including education preceding the first level.
16 Excluding Transkei, Bophuthatswana, Venda and Ciskei.
17 Data refer to government–maintained and aided schools only.
18 For general education, data refer to government–maintained and aided schools only.
19 Data refer to Tanzania mainland only.
20 Data include a part of education at the second level.
21 Data include adult education.
22 Data include trade and vocational programmes.
23 Data refer only to institutions recognized by the National Council for Higher Education.
24 Data refer to the University of San Carlos only.
25 Data include infant classes.
26 Data include secondary classes attached to primary schools.
27 Data refer to nationals only.
28 Data exclude post–graduate students.
29 Not including Turkish schools.
30 Revised data.
31 Do not include Air and Correspondence Courses.
32 Data do not include polytechnic institutes.
33 Data include correspondence courses.
34 Excluding former Democratic Yemen.
35 Data do not include schools in the war areas.
36 Data do not include technical education consisting of both on the job training and school education.
37 Data refer to students enrolled in higher institutions under the authority of the Holy See.
38 Data refer to students enrolled in institutions located in Luxembourg. At university level, the majority of students pursue their studies in the following countries: Austria, Belgium, France, Germany and Switzerland.
39 Data do not include apprenticeships and health care training.
40 Excluding the University of Porto.
41 Including data for Federated States of Micronesia, Marshall Is. and Northern Mariana Is.
42 Data exclude school of agriculture.

Magistrature.

6 Les données ne comprennent pas l'Université des Sciences juridiques.
7 Les données pour l'enseignement technique se réfèrent aux écoles rattachées au Ministère de l'Education seulement.
8 Les données ne comprennent pas Al Azhar.
9 Les données pour l'enseignement général ne comprennent pas Al Azhar pour 1991 et les données pour l'enseignement normal ne comprennent pas Al Azhar à partir de 1988.
10 Les données excluent les institutions privées.
11 Les données ne comprennent pas l'Université Asmara et le collège Kotebe.
12 Les données n'incluent pas les écoles de Action aid.
13 Pour l'enseignement général et technique, les données se réfèrent à l'enseignement public seulement.
14 Pour l'enseignement général, les données se réfèrent à l'enseignement public seulement.
15 Y compris l'enseignement précédant le premier degré.
16 Non compris Transkei, Bophuthatswana, Venda and Ciskei.
17 Les données se réfèrent aux écoles publiques et subventionnées seulement.
18 Pour l'enseignement général, les données se réfèrent aux écoles publiques et subventionnées seulement.
19 Les données se réfèrent à la Tanzanie continentale seulement.
20 Les données incluent une partie de l'enseignement du second degré.
21 Les données incluent l'éducation des adultes.
22 Les données incluent les programmes d'enseignement techniques et commerciaux.
23 Les données se réfèrent seulement aux institutions reconnues par le Conseil National pour l'Education supérieure.
24 Les données se réfèrent à l'Université de San Carlos seulement.
25 Les données incluent les classes enfantines.
26 Les données incluent les classes secondaires rattachées aux écoles primaires.
27 Les données se réfèrent aux étudiants nationales seulement.
28 Les données excluent le niveau universitaire supérieur.
29 Non compris les écoles turques.
30 Données révisées.
31 Les données n'incluent pas 'Air and Correspondence Courses'.
32 Les données n'incluent pas les instituts polytechniques.
33 Les données incluent les cours par correspondance.
34 Non compris l'ancien Yémen democratique.
35 Les données n'incluent pas les écoles dans les zones de guerre.
36 Les données n'incluent pas l'enseignement technique dispensé à la fois dans les institutions scolaires et auprès des entreprises.
37 Les données se réfèrent aux étudiants dans les institutions du troisième degré sous l'autorité du Saint–Siège.
38 Les données se réfèrent seulement aux étudiants inscrits dans les institutions du Luxembourg. La plus grande partie des étudiants luxembourgeois poursuivent leurs études universitaires dans les pays suivants : Allemagne, Autriche, Belgique, France, et Suisse.
39 Les données ne comprennent pas l'apprentissage et les programmes relatifs à la santé.
40 Non compris l'Université de Porto.
41 Y compris les données pour les Etats fédérés de Micronésie, les îles Marshall et les îles Mariannes du Nord.
42 Les données excluent l'école d'agriculture.



هذا الكتاب

مدخل إلى
علم العلاقات الدولية

يسر دار زهران للنشر والتوزيع ، وكما اعتادت دائماً ، أن تقدم هذا المرجع الهام والمدخل الأساسي لعلم العلاقات الدولية ، إلى طلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية والدراسات الدبلوماسية في الوطن العربي ، متوخية أن تساهم بنزر يسير في خدمة الطلبة الجامعيين والباحثين في مجالات الدراسات الدولية .

وهذا الكتاب بطبعته الثالثة هو ثمرة جهد وخبرة علمية وعملية للمؤلف الأستاذ الدكتور محمود خلف عضو هيئة التدريس في جامعة العلوم التطبيقية في عمان الأردن حالياً وأستاذ التعليم العالي سابقاً في الجامعات الإسبانية والمغربية .

الناشر



دار زهران للنشر
زهران تلفاكس ٨٣١٢٨٩
عمان - الأردن